مركز أبعـاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

october 2011
Balance of fire

توازن النار
قراءة للحالة اليمنية

يصدرها مركز أبعاد للدراسات والبحوث
العدد الأول - أكتوبر ٢٠١١م

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

www.abaadstudies.org

رئيس المركز- رئيس التحرير
عبد السلام محمد

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

مفتتح

بقدر ما نأسف أن يتزامن أول إصدار لمركز أبعاد للدراسات والبحوث مع أحداث استثنائية تعيشها اليمن هذا العام ٢٠١١م، رأينا أن الواجب الوطني والإنساني يجعل القيام بمثل هذا العمل ضرورة لتوثيق ماضي الحدث، ومعرفة وضعه الحالي، واستشراف مستقبله.

في أول إصدار لمركز «أبعاد للدراسات والبحوث» في سبتمبر ٢٠١١م الذي هو بين أيدينا كانت مسئوليتنا التوثيق لأيام الاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح منذ اندلاعها في فبراير وحتى أغسطس من هذا العام.

ومثلما كان يوم ١٨ مارس (جمعة الكرامة) يوما لمجزرة قتل فيها أكثر من (٥٠) معتصما سلميا مشكلا يوما فارقا في مسار تلك الاحتجاجات توالت بعده انضمامات كثير من أركان النظام السياسي والعسكري وتحولت بعده (الثورة الشبابية) إلى (ثورة شعبية)، فإن يوم ١٨ سبتمبر يوم فارق في هذه (الثورة)، فقد سقط فيه وفي اليومين التاليين أكثر من (٨٠) متظاهرا،وهو ما أدى إلى اندلاع أول مواجهات مباشرة بين قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي المؤيدة للنظام، وقوات الفرقة أولى مدرع المؤيدة للثورة، الأمر الذي بدأ معه العد التنازلي للنظام في اليمن.. هل إلى التغيير؟ أم إلى الفوضى؟

إصدار (أبعاد) يحوي إجابات لكثير من الأسئلة على جميع مستويات الحدث وفي مختلف الاتجاهات السياسية والإنسانية والفكرية والعسكرية، البعض منها إحصائيات نفذها فريق أبعاد، والبعض الآخر رؤى وتحليلات كتبها أكاديميون ومفكرون وباحثون وصحفيون يمنيون، وكلها مقاربات تحاول وضع النقاط على الحروف يقوم به المركز وفريقه كجزء من واجب مهني تعيقه شحة الإمكانيات.

إخراج وتصميـــم: عبدالحكيم عارف أنعم
مراجعة تحريرية: عبدالملك شمسان
تصـــــــــــوير: محمد العماد

www.abaadstudies.org

للتـــــواصل :
صنعـــاء - شـــارع الزراعة - أمام قصر فرساي (مؤقتا)
E-mail: info@abaadstudies.org
abaadyemen@gmail.com
Tel: 00967 770908054
00967 712471290

تقـرأون في العدد

الإستراتيجي

- الثورة تطفئ الثأر ١٥
- تـوازن النـار ١٨
- الثمن ٢٦

عن قرب

- سلمية الثورة اليمنية ٣٠
- تعز الثورة .. فاتورة الحرية ٣٦
- حضرموت .. تباين في الرؤية واتفاق على الثورة ٤٤

البعد الرابع

- العنف في مواجهة الثورة السلمية ٦٣
- تداخل المسارات ٧٤
- خيال شاب وخبرة حكيم ٨٢
- ما بعد الجمهوريات العائلية العسكرية ٩٣

في العمق

- غواية الفراغ ١٠٨
- تحولات الدولة والقبيلة ١١٦
- محنة الجبل .. أرحب الأرض المحروقة ١٢٧

قراءات

- الإسلاميون في اليمن بعد ٢١ عاماً ١٣١

المسـارات

- شروط المستقبل ١٣٦
- الوصاية ١٤٠
- المجلس الوطني ١٤٧
- المصلحة الأمريكية ١٤٨

رؤيـــة

- بناء الدولة المدنية ١٥٢
- مستقبل الأمن والسلم ١٥٧
- إدارة الفترة الإنتقالية ١٦١

رأي

- الثورة المخملية – نصر طه مصطفي ١٦٤

English ١٧٠

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

منظمة مجتمع مدني مرخص لها من وزارة الشؤون الاجتماعية برقم (٤٣٦) في ١٨ أكتوبر ٢٠١٠م.

الاهتمامات:

القضايا السياسية والفكرية ومنها قضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الإسلامية وواقع الحزبية والديمقراطية إضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ذات ارتباط بالمتغيرات السياسية.

الأهداف:

تقديم قراءات جديدة للمشكلات السياسية والفكرية وفتح نوافذ للحوار لتقريب وجهات النظر المختلفة والمساهمة في التنمية السياسية والفكرية للمجتمع ورفد أصحاب القرار بالحلول المناسبة.

الوسائل:

البحث والتحليل والاستقراء والنقاش والحوار من خلال برامج وورش العمل والندوات وحلقات النقاش والاصدارات الدورية وموقع الانترنت والمجلة الشهرية.

الشركاء:

كل من يؤمن بالحوار لحل الأزمات سواء من الحكومات والجهات الرسمية أو المؤسسات الحزبية والديمقراطية أو منظمات المجتمع المدني أو الجماعات والتيارات الأيدلوجية.

التمويل:

المركز منظمة مستقلة ويقبل أي دعم غير مشروط

هيكليـــــة المركز:

١- قسم الدراسات الفكرية :

أ) وحدة دراسة الجماعات الإسلامية

ب) وحدة قضايا الأمن والإرهاب .

ت) وحدة القضايا الفكرية المعاصرة .

٢- قسم الدراسات السياسية:

أ) وحدة الأحزاب والانتخابات.

ب) وحدة الأزمات والرؤى الاستراتيجية.

ث) الوحدة الميدانية (قياس الرأي والتوعية والتدريب).

خدمـــات المركز:

١- تقديم التحليلات السريعة حول مستجدات الأحداث للقنوات والإذاعات ووكالات الأنباء ومختلف المؤسسات الإعلامية والصحفية.

٢- تقديم رؤى استراتيجية للقضايا الفكرية والسياسية محل اهتمام الداخل والخارج.

٣- المساهمة في تنمية المجتمع من خلال مشاريع وبرامج فكرية وسياسية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في الداخل والخارج.

٤- رفد المؤسسات البحثية اليمنية والأجنبية بإصدارات ودراسات وتقارير فكرية وسياسية.٥

٥- تأهيل باحثين في السياسة والفكر.

٦- تنفيذ برامج توعوية.

الأعمال التي أنجزها المركز:

١- دراسات :

أ) دراسة عن تنظيم القاعدة في اليمن ونشرت في كتاب مركز المسبار للدراسات والبحوث بالامارات العربية المتحدة في ٢٠١٠م.

ب) دراسة عن القاعدة بين اليمن وأفغانستان ونشرتها مجلة «فورين بولسي» في نوفمبر ٢٠١٠م.

ج) دراسة عن تحالفات العنف في اليمن ونشرت في موقع الجزيرة نت في أبريل ٢٠١١م.

د) دراسات عن مستقبل وملامح الدولة اليمنية القادمة وتتضمن أربع دراسات عن الأمن والسلم وإدارة الفترة الانتقالية وبناء الدولة المدنية والاتفاقيات الدولية وأعلنت ملخصاتها في ٢١ مارس ٢٠١١م خلال ندوة سياسية.

هـ) دراسة عن الأداء السياسي والثوري أعلنت في ندوة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١١م.

٢- الندوات:

١- ندوة في ٢٢ يناير ٢٠١١م ناقشت (مستقبل اليمن بعد ثورة تونس وانفصال جنوب السودان) .

٢- ندوة لأكاديميين وباحثين في ٢١ مارس ٢٠١١ أعلن فيها نتائج دراسات سياسية وفكرية عن مستقبل وملامح الدولة المدنية القادمة التي يبحث عنها اليمنيون.

٣- ندوة حول (الثورة اليمنية بين إرهاصات الداخل وتدخلات الخارج) في ٢٠يونيو ٢٠١١٠م وأوصت هذه الندوة بإنشاء جمعية وطنية

٤- ندوة حول (القاعدة في اليمن) في الذكرى العاشرة لهجمات ١١ سبتمبر.

٣- التدريب:

- دورة تدريبية للصحفيين حول الصحافة والصحافة التلفزيونية بين ٢٢ أغسطس و٢٥ اغسطس ٢٠١١م

٤- التوعية:

ورش توعية عن الدولة المدنية والأداء الثوري تمت في ساحة التغيير بصنعاء بين شهري مارس ومايو ٢٠١١م .

٥- الإصدارات:

الإصدار الأول لمركز أبعاد في سبتمبر ٢٠١١م وهو عبارة عن قراءة وتحليل وتوثيق للوضع الثوري والسياسي والإنساني والعسكري لليمن منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح في فبراير ٢٠١١م.

ندوة أبعـاد توصي بتشكيل جمعية وطنيـة

أوصت ندوة لمركز أبعاد للدراسات والبحوث اقيمت في ٢٠ يونيو ٢٠١١م بانشاء جمعية وطنية تضم القوى السياسية والثورية والعسكرية والقبلية يوكل إليها مهمة تشكيل مجلس رئاسي بعد سقوط النظام.

وفي ورقة عمل قدمها الباحث السياسي محمد الغابري إلى ندوة أبعاد التي عنونت بـ(الثورة اليمنية بين إرهاصات الداخل وتدخلات الخارج) اقترح (الغابري) إنشاء الجمعية الوطنية من ١٠٠ شخصية يتم اختيارها من خلال التمثيل للمحافظات وتقوم بتكليف لجنة قانونية بإعداد صياغة جديدة للدستور، وإيجاد حلول للقضايا العالقة بما فيها قضية صعدة والجنوب على أن تبدأ الدولة القادمة في البناء والتنمية.

وأوضحت الندوة أن اليمن عاشت فراغا دستوريا منذ حادثة محاولة اغتيال الرئيس صالح باستهداف جامع النهدين في ٣ يونيو ٢٠١١م.

وقال المحامي والقانوني عبد الرحمن برمان «حتى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي ليس له صلاحية دستورية تخوله باستلام السلطة على اعتبار أنه لم يعين بعد انتخابات ٢٠٠٦ و البرلمان الذي كان يفترض أن يتسلم السلطة هو الآخر فاقد للشرعية بعد تمديد عمله لعامين آخرين انتهت في أبريل، كما أن الحكومة الحالية ليس لها صفة قانونية على اعتبار أنها مقالة ومكلفة بتصريف الأعمال فقط وليس بيدها قرار التعيين والفصل، الأمر الذي يستدعي إعلان تعليق العمل بالدستور الحالي والاستمرار في الشرعية التوافقية التي تمنحها المعارضة وأتباع الحاكم في نقل السلطة للنائب شريطة الإعداد لمرحلة انتقالية.

وفي ورقة أخرى حول (الأداء السياسي والثوري) ، حذر الباحث السياسي زايد جابر من خيار المحاصصة الذي سيؤثر على العملية الديمقراطية مستقبلا ، منتقدا المبادرات السياسية.

وقال «أرادت أحزاب اللقاء المشترك أن تقوم بالدور الذي قام به الجيش المصري والتونسي وتكون حامية للثورة لكن المبادرة الخليجية حولت المسار من العمل الثوري إلى العمل السياسي»، داعيا إلى تصعيد العمل الثوري لاسقاط النظام.

أما الباحث السياسي ثابت الأحمدي فقد اعتبر التدخل الأمريكي والسعودي عائقا أساسيا أمام الثورة اليمنية، وقال «تعاملت الولايات المتحدة مع الرئيس صالح بموجب مصالحها الأمنية، في حين كان الحضور الأوروبي (الفرنسي والبريطاني) يغلب عليه الطابع الاقتصادي، لكن اللاعب الأكثر حضورا في اليمن هو السعودية الحليف الاستراتيجي لواشنطن والوصي الإقليمي على منطقة الشرق الأوسط التي تسلمت العديد من الملفات، خاصة بعد تراجع الدور المصري ومن بينها ملف اليمن».

بعد أيام من اندلاع ثورة تونس الشعبية :

سياسيون يؤكدون على ضرورة التغيير ويحذرون النظام من دفع البلاد نحو الصوملة

بعد اندلاع ثورة تونس بأيام دشن مركز أبعاد للدراسات والبحوث أولى أنشطته بندوة سياسية في ٢٢ يناير ٢٠١١م كانت تحت عنوان (مستقبل اليمن في ضوء ثورة تونس الشعبية وانفصال جنوب السودان).

وفي ورقة عمل تحت عنوان (تأثيرات أحداث تونس والسودان على مستقبل اليمن) حذر رئيس دائرة العلاقات الخارجية للمؤتمر الشعبي العام السفير الدكتور محمد عبد المجيد قباطي من أن يكون خيار الصومله أو اللبننة أقرب لليمنيين من خيار التونسة.

وقال قباطي « تونس واقع مختلف عن اليمن وإذا كانت الأمور سارت لا قدر الله في الاتجاه السيئ فالبلد متجه نحو التشظي وسيكون هناك صراع خطير جداً »، داعيا إلى التوجه نحو إصلاح وتغيير حقيقي وليس تغييراً متدرجاً».

وفي ورقة اخرى حول (مستقبل العمل السياسي والديمقراطي) قال الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح والقيادي في تكتل اللقاء المشترك المعارض الدكتور محمد السعدي: «اليمن بحاجة إلى حلول فورية لقضاياه خاصة الكبرى منها كالقضية الجنوبية ، و الجهة القادرة على ذلك هي السلطة».

ودعا السعدي الحزب الحاكم إلى التعامل بجدية مع قضايا الوطن لا من قبيل التكتيك أو المكايدة أو استغلال الفرص وترحيل الأزمات». وقال: «نحن بحاجة إلى تصفير عداد الأزمات وليس عداد رئيس الجمهورية، وإننا ما لم نعمل تسوية تاريخية للأحداث فلن نعمل شيئاً من أجل الاستقرار، وما لم تكن عندنا رؤية للمستقبل بأننا يمنيون ولنا الحق في أن تكون لنا مواطنة متساوية لاشك أننا سننتقل إلى المسار الأسوأ وهو مسار الافتراق ومسار الاقتتال، وما حدث في السودان أو في تونس إلا حاجة مثالية وإيجابية ستكون في المستقبل أسوأ لأن ذلك يجعل أبناء اليمن يحنون إلى القبيلة والثأر».

أما أستاذ علم اجتماع السياسي في جامعة صنعاء الدكتور عادل الشرجبي فقد رأى في ورقته المعنونة بـ(مستقبل السلطة ومستقبل الدولة في ظل المستجدات الاقليمية في تونس والسودان) أن ما حدث في تونس فعل شعبي وأن الجماهير والشارع هو الذي أخذ زمام المبادرة .

وتوقع الشرجبي وقتها خروج الجماهير إلى الشارع لتوفر أهم العوامل التي تدفعهم إلى الخروج، وبحسب الشرجبي فإن الجماهير تخرج لثلاثة أسباب هي «حين تفقد الديمقراطية أو حين يتوقف إنفاذ القانون أو حين يضعف مستوى انجاز الدولة لوظائفها».

وأضاف الشرجبي: «اليمن لا توجد فيه ديمقراطية، وهناك فساد كبير جداً، والنخبة الحاكمة تمارس إفساداً وليس فساداً فحسب وهناك اتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين والدولة هنا هي التي تخترق وتخالف القانون ولم تعد قادرة على أداء وظائفها».

وفي الندوة ومن خلال ورقته حول (مستقبل الحوار الوطني) أعلن الأمين العام المساعد للجنة التحضيرية للحوار الوطني صخر الوجيه توقف الحوار تماما مع الحزب الحاكم.

وقال: «الآن اللجنة التحضيرية للحوار هي مستمرة في حوارها مع بقية الأطراف الفاعلة على الساحة الحوثيين الحراك الجنوبي وبقية منظمات المجتمع المدني وكنا نتمنى مشاركة السلطة لأنها ستوفر على نفسها وعلى الشعب اليمني وعلى المعارضة كلفاً وأثماناً كثيرة».

وركز عضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام الحاكم محمد أبو لحوم في ورقته حول (البعد الدولي لحل أزمات اليمن) على أهمية التعاون مع الخارج، وقال: «التعاون مع الخارج ليس مسألة عمالة أو قضية استقواء ، وهو نوع من المنطق والمصالح مثلما الخارج ومنظماته لهم مصالح في اليمن، وكوننا نعرف أن أولوية مصالحهم في اليمن هي الأمن ومحاربة الإرهاب، فنحن بالنسبة لنا كمنظمات مجتمع مدني أو أحزاب يجب أن تكون لنا أولوية في التعامل مع هذا الجانب، ولا نترك هذا الجانب فقط لجهة معينة».

من جهته تخوف رئيس منتدى التنمية السياسية علي سيف حسن في مداخلته من أن يكون اليمن مستقبلا بدون أحزاب إذا استمر الوضع على ما هو عليه، وقال: «الحراك ليس له أي دور في الحزبية لكن يدمرها ويكتسحها والحوثيون ضد الحزبية

بقوة والسلفيون ضد الحزبية بالفكر والمفهوم والتضامن الوطني ليس مع الحزبية والقاعدة ضد الحزبية».

أما عضو مجلس النواب عن المؤتمر الشعبي العام وقتها علي العمراني فقد اكد على أن التغيير قادم في اليمن لا محالة، وأضاف: «ينبغي أن ندرك أن التغيير قادم إما بالسلام والصناديق وعبر الحوار أو أن يكون هبة شعبية».

وحول ما حصل في تونس ومقارنته بالمشهد اليمني أكد نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات سابقا المهندس عبد الله الأكوع على أن المجتمع اليمني ينطلق اليوم مما حدث في تونس، وقال: «ثورة تونس أوجدت حراكاً نفسياً كبيراً عند الناس لأنها كسرت المستحيل وفي اليمن المبادرة اليوم بيد الحزب الحاكم وهو وحده من يمتلك المبادرة، وعليه أن يتفادى ما جرى في تونس، وأن يصل الناس إلى التغيير الذي يغنيهم عن المسار في المسلك التونسي الذي فاجأ العالم أجمع».

ندوة سياسية تبحث في ملامح الدولة اليمنية بعد سقوط النظام

في ندوة لمركز أبعاد - تنشر دراساتها في هذا الاصدار- حول (ملامح الدولة اليمنية القادمة بعد سقوط النظام) في ٢١ مارس ٢٠١١ م ناقش أستاذ العلوم السياسية الدكتور عبد الخالق السمدة في محور (الأمن والسلم) مستقبل قضايا الارهاب والحوثيين والحراك الجنوبي.

وقال: إذا ما وجدت دولة المؤسسات الحديثة وتحققت العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية وحدثت شراكة حقيقية في السلطة والثروة فأعتقد أن مسار الإرهاب سيخف كثيراً إن لم ينعدم بالكلية بانعدام البيئة الحاضنة له في المستقبل، وما ينطبق على الإرهاب في اليمن ينطبق على مشكلة صعدة ومشكلة الحراك الجنوبي غير أن هناك عوامل سياسية منها أن النظام استمرأ خلال فترات حكمه المتعاقبة استخدام الكروت السياسية والأمنية في تمرير مصالح غير مشروعة».

من جهته وفي محور (الدولة المدنية) أشار الباحث السياسي زايد جابر إلى ضرورة تفتيت ما أسماها منظومة الاستبداد وسيطرة الفرد خلال الفترة الانتقالية «بحيث ننتقل إلى مرحلة تنافسية حقيقية نبني خلالها الدولة المدنية».

وحول (مستقبل العلاقات الخارجية والاتفاقات الدولية) قال أستاذ القانون الدولي الدكتور عبد السلام المهندي: «اليمن في دولته المستقبلية ومن خلال موقعها الجغرافي ستعمل على تنمية الروابط مع المجتمع الدولي وتوظيف العلاقات الخارجية لليمن في خدمة التنمية وتحقيق الاستقرار والتعاون المستمر، كما سيتم البحث عن صيغ أكثر عملية من الصيغ القائمة للوصول إلى مستويات متقدمة من التنسيق في المواقف والقضايا التي تهم المنطقة وترسيخ قواعد التفاهم وأطر التواصل التي من شأنها التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات».

وأضاف: «وسترسم الدولة اليمنية القادمة ملامح سياسة إقليمية لدول المنطقة بما في ذلك منطقة البحر الأحمر للحفاظ عليها كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبعيدة عن حالات الاستقطاب الحاد التي من شانها الأضرار بمصالح شعوبها».

وأكد المهندي على أن «الجمهورية اليمنية بعد سقوط النظام سوف تعمل على المشاركة في رسم ملامح النظام الدولي القادم وفق المبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة وستعمل أيضاً على توثيق أسس التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية واحترام مواثيق حقوق الإنسان، وإعطاء قضية الحقوق والحريات أهمية خاصة بما من شأنه تعزيز الدور الإنساني في رسم ملامح مستقبل أفضل لكافة شعوب الأرض، مع الوفاء بكافة الالتزامات المترتبة على الاتفاقات والمعاهدات التي كانت الجمهورية اليمنية طرفا فيها، وعدم السماح بحدوث الاختراقات التي من شأنها تشويه صورة اليمن في محيطها الإقليمي والدولي، والإسهام بفاعلية من خلال الموقع الإستراتيجي الذي تمتلكه اليمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين».

أما حول (إدارة الفترة الانتقالية) فلخص الباحث السياسي محمد الغابري ثلاث مهام رئيسية هي وقف التدهور في الجنبين الأمني والاقتصادي، وإيقاف عملية تبديد الثروة، وإيجاد حلول للقضايا العاجلة المتمثلة في العلاقة بين القبيلة والدولة، حل مشكلة الأراضي.

دراسة لمركز أبعاد نشرتها فورين بولسي:

حالة العجز عن التغيير دفعت اليمنيين للانخراط في مشاريع عنف

في دراسة أعدها مركز أبعاد للدراسات والبحوث ونشرتها مجلة السياسات الخارجية الأمريكية (فورن بولسي) في عددها لشهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٠م دعت المجتمع الدولي إلى مساعدة اليمن وإعادة النظر في آليات التعامل معه، مع الأخذ في الاعتبار وحدته وأمنه، على أساس أنه إذا طرأ أي تهديد عليهما سيؤثر بالتأكيد على أمن المنطقة والعالم.

الدراسة المعنونة بـ(هل انتقالت القاعدة من أفغانستان إلى اليمن) ناقشت التقارب بين الدولتين في البنية المؤسسية الهشة والجوانب الجيوسياسية ، كما رصدت تطورات عمليات قاعدة الجزيرة العربية ضد الخارج منطلقة من اليمن .

وحذرت الدراسة من التعامل مع الوضع في اليمن بأحادية أمنية او عسكرية ذات تدخل خارجي وقالت: «إن أهم ما يجب على المجتمع الدولي مساعدة اليمن هو إصلاح الوضع الاقتصادي وانتزاع اليمنيين من الفقر».

وأشارت الدراسة إلى أن ذلك يمكنه أن يتحقق «عبر إعطاء أولوية للإصلاح السياسي الذي سيوجه اليمنيين للتغيير المؤسسي عبر أحزاب وتنظيمات قانونية».

وأكدت دراسة أبعاد لمجلة (فورن بولسي) على أن حالة العجز عن التغيير هي التي دفعت كثير من اليمنيين للانخراط في مشاريع عنف مناطقي وقبلي وطائفي .

ندوة أبعاد حول القاعدة:

الثورات الشعبية أثبتت أن الخيار السلمي أفضل الطرق للتغيير

قال شاهد عيان مكث أيام برفقة مقاتلي القاعدة في محافظة أبين "إن مقاتلي أنصار الشريعة لم ينهزموا في زنجبار وأنهم انسحبوا منها قبل خمسة أيام من دخول الجيش بدون قتال، ولازالت تسيطر على ثمان مديريات من أصل عشر".

وانتقد الصحفي عبد الرزاق الجمل في ندوة أبعاد من يقول إن الثورات السلمية ستقضي على ثقافة العنف، قائلا" بالعكس تماما فشباب الثورة حين فشلوا في وسائلهم السلمية تحولوا للعنف لتحقيق التغيير وهو ما تدركه القاعدة منذ نشأتها".

من جهته انتقد الباحث في شؤون الإرهاب سعيد عبيد الجمحي حديث الصحفي الجمل، وقال" الثورات الشعبية التي يشهدها الوطن العربي اليوم استطاعت أن تثبت أن الخيارات السلمية هي الطريق لأنجح والأسرع لتغيير أي واقع وليس العنف كما يذهب إلى ذلك عناصر تنظيم القاعدة وأصحاب الفكر الجهادي ، بل إن هذه الثورات أكدت في ١٨ يوما قدرة الشعوب وبالسلم تحقيق ما عجز عنه تنظيم القاعدة خلال عقود .

الباحث المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية نبيل البكيري توقع من جهته أن ذلك سينعكس إيجابا على تفكير وأيدلوجيات تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية في المستقبل، قائلا " كما حدث مع جماعة السلفيين في مصر التي لم تجد بدا من الانخراط في العمل السياسي بعد توصلها إلى قناعة دينية بضرورة العودة إلى مربع الحراك السلمي، والتخلي عن العنف".

وتخوف البكيري من أن الخيارات الأمنية والعسكرية التي واجهت بها الأنظمة الثورات السلمية وكذلك استخدامها ورقة القاعدة " تأتي ضمن لعبة قذرة لإجهاض تلك الثورات التي ستخلصنا من عبء المرحلة الماضية ودفعها إلى مربع العمل السلمي والمدني ".

وقال " النظام اليمني هو المستفيد الأول من التهويل الإعلامي والدولي لحجم القاعدة في اليمن حيث ظل طيلة الفترات الماضية يستمد شرعيته السياسية من كونه شريك في مكافحة الإرهاب للولايات المتحدة الأمريكية"، داعيا واشنطن إلى " إعادة تبني إستراتيجية جديدة في مكافحتها للإرهاب بحيث تنبع من المتغير السياسي والتحول التاريخي الذي يشهده الوطن العربي".

رئيس مركز أبعاد للدراسات عبد السلام محمد من جهته أشار إلى أن غالبية الأحداث المرتبطة بالقاعدة خلال العامين الماضيين أسندها الإعلام الأمريكي إلى أنور العولقي في محاولة لإظهار أن اليمن أصبحت خطرا يهدد العالم وأن كاريزمية العولقي تشبه كاريزمية أسامة بن لادن.

وأضاف" الثورات الشعبية في العالم العربي فاجأت الأمريكيين ما جعلهم يبدءون بتنفيذ استراتيجيات أخرى للحفاظ على مصالحهم في المنطقة بدأت بإعلان وفاة بن لادن"، مؤكدا أن سقوط أنظمة عربية بنضالات سلمية خلال أشهر إثبات أن عنف القاعدة خلال عقدين والذي لم يسقط أي نظام يحتاج إلى مراجعة من المؤمنين به.

فتيـــل الحرب

إن المؤشرات الجديدة على الواقع اليمني تنذر ببدء دخول اليمن في سيناريو الحرب التي بدت ملامحها واضحة منذ سقوط العشرات في ١٨ سبتمبر الماضي على يد قوات النظام اليمني وأعقبتها أول مواجهات عسكرية بين الجيش اليمني الداعم للثورة ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح والجيش الموالي له، وكل هذه الأحداث رافقت عودة صالح بعد رحلة علاجية استمرت أكثر من ١٠٠ يوم.

لقد وصل عدد القتلى اليمنيين منذ اندلاع ثورتهم حوالي ٢٤٤٣ شخصا، سقط ما يقارب ١٠٠ منهم في جولة كنتاكي التي تعد من الناحية الأمنية والعسكرية مهمة لأي طرف مسلح لأن الشارع الممتد منها يقسم صنعاء نصفين، لكن لا يبدو أنها تحتاج لكل هذا الثمن، وإلا فمطلب التغيير مكلف من الناحية البشرية جدا، إلا أن الخارج تحرك لسقوط الجولة ولم يتحرك لسقوط الضحايا، وهذا الخارج يثبت مرة تلو مرة أنه يعترف بالطرف الذي له قدرة على فرض أمر واقع.

إن خطورة سيناريو الحرب على مستقبل الأمن اليمني والإقليمي والدولي، تتمثل في احتمال انزلاق البلاد إلى جحيم الفوضى ومهاوي العنف القبلي والحرب الأهلية، وقد زاد قوة احتماله عودة الرئيس المصاب والمصر في البقاء على رأس النظام رغم غيابه فترة أطول من الفترة القانونية المتاحة لخلو أي منصب.

سيناريوهات عودة الرئيس صالح

عاد الرئيس صالح فجر الجمعة الماضية إلى صنعاء، بعد غياب دام (١٠٧) أيام، قضى معظمها في المستشفى العسكري السعودي للعلاج من إصابات ناجمة عن محاولة اغتيال فاشلة له ولأركان نظامه في ٣ يونيو، وبعودته وضع صالح يده فوق الفتيل منذراً بانفجار.

١- الكثير يرى في عودة صالح عودة الحرب والدماء وآلة الموت .

٢- سياسيا قد تكون عودة صالح هي عودة المودع .

٣- عودة الرئيس صالح التي رافقها استخدام القوة المفرطة في مواجهة المعتصمين السلميين دفع بالمجتمع الدولي إلى التحرك .

٤- قد تكون عودته بعد تلقى تحذيرات من العاهل السعودي.

٥- قد تكون السعودية أقنعت صالح بالتوقيع على المبادرة الخليجية مقابل نجح في الحصول على موافقة بالعودة لترتيب وضعه السياسي والأسري، وقد يقوم إما بالتوقيع على المبادرة أو الدعوة لانتخابات رئاسية ويعلن ترشيح نائبه للمنصب.

٦- عودة الرجل بسرية تامة إلى مطار عدن وعلى متن طائرة سعودية وعدم مرافقة العودة لأجواء احتفاء وظهوره كشخص مسالم هو لتوقيع المبادرة وتجنب إحالة الملف إلى مجلس الأمن، الأمر الذي سيقود إلى إدراج اسمه وعائلته في قوائم المطلوبين دولياً بتهم جرائم ضد الإنسانية.

٧- وفي مقابل تلك الرؤية لا يمكن إغفال الرأي النقيض، وهو أن عودة الرئيس صالح كانت بصورة طبيعية لممارسة مهامه السياسية، خاصة وأن السعودية قالت في أكثر من مرة أنها استقبلت صالح بصفته رئيس دولة، وليس لاجئ سياسي، ومن حقه العودة إلى بلده في أي وقت، إلا أن السماح لصالح بالعودة في هذا التوقيت لن يعني في نظر شباب الثورة غير توقيع السعودية على قرار إبادة الشعب اليمني، ومن ثم إنزلاق البلاد في أتون حرب أهلية ستكون السعودية أبرز الخاسرين فيها سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

* السيناريوهات للكاتب والصحفي عارف ابو حاتم

العولقي .. بن لادن الجيل الثالث

مطلع يناير ٢٠٠٩م أعلن فرعا تنظيم القاعدة في اليمن والسعودية اندماجهما تحت قيادة اليمني ناصر الوحيشي، والسعودي سعيد الشهري تحت مسمى (تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب).

وقتها كان حدث الاندماج ملفتا إلى حد ما، لكنه لم يكن جديدا على أي متابع لإستراتيجية التنظيم خاصة إذا ما تم العودة لخطب ومحاضرات أسامة بن لادن مطلع التسعينات والتي حمل البعض منها شعار « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»، في إشارة إلى ضرورة توحد عمليات التنظيم في الجزيرة العربية.

خلال أكثر من عامين على إعلان اندماج الفرعين نفذ التنظيم الجديد الذي اتخذ من اليمن مقرا له عمليات استطاع من خلالها تحويل أنظار العالم إلى هذا البلد الذي يعاني من عدم استقرار في أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بن لادن في اليمن

ورغم أن معظم العمليات الخارجية التي نفذها تنظيم القاعدة بعد الاندماج فشلت، إلا أن تقنيتها ووسائلها المعقدة ونوعيتها، إضافة إلى بعض النجاحات المحلية كتنفيذ عمليات اغتيال لقيادات عسكرية والسيطرة على زنجبار في أبين، إلى جانب تطور إعلام التنظيم وظهور إصداراته على الإنترنت باللغتين العربية والانجليزية ، كل ذلك سلط الضوء على جيل جديد من أعضاء التنظيم وهو جيل ثالث أحد أهم الشخصيات المتهمة بالانتماء إليه الشاب الأمريكي من أصل يمني (أنور العولقي) .

فقد وجد تنظيم قاعدة جزيرة العرب في الأمريكي من اصل يمني أنور العولقي شخصية كاريزمية لا تقل عن كاريزمية زعيم القاعدة أسامة بن لادن. فهذا الشاب المولود في ولاية نيو مكسيكو الأمريكية عام ١٩٧١م، ودرس الهندسة في إحدى جامعات ولاية كولورادو وكاليفورنيا، برز اسمه لأول مرة في تقرير لجنة ١١ من سبتمبر حين وجد رقم تلفونه في مذكرة (رمزي بن الشيبة) أحد المتهمين بالتنسيق للحادث.

عاد اسم العولقي للظهور بعد عدة أحداث استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية وأثارت مخاوف أوربا والعالم ، فقد ارتبط اسمه بالمحاولة الفاشلة للشاب النيجيري (عمر الفاروق عبد المطلب) تفجير طائرة ركاب أميركية أثناء رحلة إلى ديترويت في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩م، ثم حضر اسمه في محاضر المحققين الأمريكيين في عملية (فورت هود) التي نفذها ضابط أمريكي من اصل فلسطيني يدعى (نضال حسن) وقتل خلالها ١٣ جنديا أمريكيا في نوفمبر ٢٠٠٩م .

كما أن اسم العولقي ارتبط أيضا بالمحاولة الفاشلة للباكستاني (فيصل شاه زاد) حين أراد القيام بتفجيرات بميدان تايمز سكوير وسط نيويورك في ٣ مايو ٢٠١٠م، وعاد للواجهة مع قضية الطرود المفخخة والمشبوهة مطلع نوفمبر ٢٠١٠م والتي أعلن تنظيم قاعدة شبه جزيرة العرب مسئوليته عن إرسالها من اليمن إلى الولايات المتحدة.

ولأن أنور العولقي (الخطيب) والذي شغل إماما لمسجدين في سان دييجو وفولز بولاية فرجينيا، بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢ لديه القدرة في مخاطبة الغرب بانجليزية يجيدها بطلاقة، فقد أصبح تنظيم القاعدة يرى فيه فرصة للحصول على وسيلة إعلامية حديثة وذات خبرة يستطيع إيصال رسائله عبرها للغرب بكل وضوح.

كما أن شخصية العولقي(المهندس) لا تخلو من كاريزمية، وبذلك فهو مناسب لأن يكون قائدا ميدانيا خاصة وأنه ينتسب لذات الجيل الجديد الذي يجيد صناعة المتفجرات بتقنية عالية، فقد نسب إلى التنظيم الإقليمي محاولة اغتيال مساعد وزير الداخلية السعودي محمد بن نايف في أغسطس ٢٠٠٩ بواسطة الطرود المفخخة، كما أعلن التنظيم مسئوليته من خلالها في تفجير طائرة شحن أمريكية في دبي في سبتمبر ٢٠١٠م، وحاول أيضا بواسطتها تفجير مراكز في الداخل الأوربي والأمريكي قبل ان تكتشف في عملية إستخباراتية سعودية أمريكية.

كل تلك المعطيات جعلت من (أنور العولقي) في أذهان صانعي القرار الأمريكي بأنه القائد الفعلي لتنظيم شبه جزيرة العرب، وهو ما بدا واضحا من تصريحات المسئولين الأمنيين باعتقادهم أن خطر وجوده في اليمن لا يقل عن خطر وجود أسامة بن لادن في جبال أفغانستان.

وكون العولقي سجن ثلاث سنوات في السجون اليمنية بعد مضايقات جعلته يغادر أمريكا إلى بريطانيا وصولا إلى اليمن في ٢٠٠٤م ، فهو لا يريد أن تتكرر تجربة السجن ما جعله مختبئا، حتى استهدفته غارة جوية في ديسمبر ٢٠٠٩ بعد ارتباطه بشكل مباشر بأعضاء التنظيم .

صنفت واشنطن في يوليو ٢٠١٠م العولقي في خانة «الإرهابيين المطلوبين»، وجمدت أصوله ومنعت أي معاملات مصرفية معه، الأمر الذي شكل ضغطا على اليمن التي أدان قضاءها في

أكتوبر ٢٠١٠ العولقي بتهمة الارتباط بالقاعدة والتحريض على قتل أجانب.

أعلنت السلطات اليمنية مصرع العولقي في في عملية استهدفت اجتماعا لأعضاء التنظيم نهاية ديسمبر ٢٠١٠م ، لكن اتضح لاحقا أنه لم يكن من ضمن القتلى.

وظل العولقي ملاحقا ومطاردا حتى بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية المطالبة باسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح في فبراير ٢٠١١م ، ففي مايو من هذا العام نجا العولقي من غارة نفذتها طائرة أميركية بدون طيار في شبوة، وجاءت بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن في باكستان.

يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر ٢٠١١م أعلن الأمريكيون عن مقتل العولقي بغارة جوية نفذتها طائرة بدون طيار على سيارتين بين مارب والجوف.

خطأ منهج القاعدة والأمريكان:

أثبتت الثورات العربية خطأ تنظيم القاعدة في اختيار منهجية العنف للتغيير، فهذا التنظيم وعلى مدى عقد ونصف لم يتمكن من إسقاط نظام ديكتاتوري عربي واحد، فيما أسقطت الثورات الشعبية ثلاثة أنظمة عربية وفي طريقها لإسقاط أنظمة أخرى.

كما أن الثورات العربية أثبتت أيضا خطأ المسلك الأمريكي الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية حين جعلت من الميزان الأمني معيارا لقياس مصالحها في المنطقة فبادرت إلى إعلان الحروب واحتلال البلدان، فغرقت في مستنقع أفغانستان وتاهت في صحراء العراق، وبعد ١٠ سنوات من هجمات القاعدة عليها فيما يعرف بأحداث ١١ سبتمبر لم تحقق أي نصر يذكر على تنظيم القاعدة.

وبعد أن هبت الشعوب العربية في ثورات متتابعة سارعت واشنطن وفي زمن قياسي إلى توجيه ضربات موجعة للتنظيم فأعلنت عن مقتل المؤسس والزعيم الروحي للقاعدة أسامة بن لادن في الثاني من مايو ٢٠١١م وبعد ما يقارب من خمسة أشهر هاهي تعلن عن مقتل ما أسمته الزعيم الفعلي لقاعدة الجزيرة العربية أنور العولقي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١م.

وبغض النظر عن ما تحققه هذه العمليات النوعية لواشنطن من نصر إلا أن الفضل يعود إلى الثورات العربية فما إن وجدت الشعوب العربية الاحتجاجات السلمية وسيلة مثلى لتغيير أنظمة عائلية عسكرية قمعية مستبدة، حتى أصبح تنظيم القاعدة يتيما ضعيفا، فتهاوت قياداته بسهولة.

لقد فاجأت الثورات العربية الأمريكيين فبادروا برسم إستراتيجية مصالح لهم في المنطقة جديدة بعيدا عن السياسيات التقليدية التي اعتمدت على مكافحة الإرهاب، فأعلنوا مقتل بن لادن في محاولة لإغلاق بعض ملفات الماضي الحساسة ، والسؤال الذي يطرح نفسه هل إعلان مقتل العولقي يعد انتصارا للثورة اليمنية أم أنها سياسة أمريكية لبعث الحياة في نظام الرئيس صالح ؟ وحتى نجيب على هذا التساؤل لا بد من الاطلاع على استراتيجية الأمريكان في الحرب على الارهاب بالذات في اليمن.

بين الاستغلال والحقيقة:

تنظيم القاعدة وعملياته الإرهابية ليس محض افتراء، كما أن الحرب عليه ليس واقعيا، فهناك استغلال كبير من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها واشنطن لتأمين مصالحها من منطلق المخاوف الأمنية.

فلو أن الإدارة الأمريكية أرادت القضاء على القاعدة بمقتل بن لادن كانت الفرص مواتية لها في التسعينات، ففي كتاب (إرث الرماد) وهو كتاب حديث طبعته العربية في ٢٠١٠م ويعتبر سجلا لـ ٦٠ عاما لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية(سي آي إيه) يقول مؤلفه (تيم واينر) نقلا عن الجنرال جون غوردن نائب (جورج تينت) رئيس الوكالة آنذاك أنه توفرت في عامي ١٩٩٨م و١٩٩٩م ثلاث فرص

لقتل بن لادن ولكن الخبر من أعلى المصادر جاء بالتوقف.

وفي ذات الكتاب يكشف تينت ان الوكالة اعتمدت على مصادر مضللة وغير موثوقة في ٢٠٠٣م بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق إرضاء للبيت الأبيض ورئيسه بوش.

ومن أهم من وضع يده على الحقيقة وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول حين تساءل قائلا» ما هو أعظم تهديد يواجهنا؟»، مجيبا :» سيقول الناس إنه الإرهاب ولكنه لا يمكنه قتل احد أو تدمير مبنى لكن لا أحد سوانا يستطيع أن يدمر نظامنا السياسي لذا يجب ان لا نخيف الناس حتى الموت من أجل التصويت أو ننشئ شبكة صناعة الارهاب».

كما ان الإدارة الأمريكية لو أرادت ان تبحث عن حلول غير أمنية لحلة مشكلة الإرهاب كان عليها دعم الديمقراطيات ففي مذكراتها المعنونة بـ(الجبروت والجبار) عام ٢٠٠٨م تقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين اولبرايت:» نعتقد حتى الإرهابيين سيتخلون عن مشروعهم وسينخرطون في العمل السياسي إذا شعروا أن الديمقراطية مجدية لإحداث التغيير، ونؤمن أن الاستبداد والفساد وراء انتشار الارهاب».

الحرب على القاعدة في اليمن:

كشف كثير من الباحثين الأمريكيين من بينهم شيلدون ريتشمان أن القوات الأمريكية تشن حرباً سرية في اليمن منذ عشر سنوات، وهو ما جعل الباحث في جامعة برنستاون الأمريكية غريغوري جونسون يحمل الحكومتين الأمريكية واليمنية المسئولية « لإهمالهما في معالجة مشكلات هذا البلد» .

وحتى قبل شهرين من اندلاع الثورة الشعبية ضد نظام الرئيس صالح كانت هناك ثلاث رؤى أمريكية لمكافحة الإرهاب في اليمن :

-الرؤية الأولى : ترى في التدخل العسكري ضروري وان اليمن أصبحت مركزا جديدا للقاعدة، ومعظم أنصار هذه الرؤية هم من الحزب الجمهوري وعلى رأسهم جوزيف ليبرمان عضو مجلس الشيوخ ، وبعض الجنرالات العسكرية مثل أنتوني زيني.

- الرؤية الثانية : ترى ضرورة الحفاظ على المصالح الأمريكية من خلال التدخل غير المباشر عبر مزيج من الدعم المخابراتي والأمني والاقتصادي مع بعض العمليات العسكرية، وأنصار هذه الرؤية الديمقراطيون في إدارة أوباما، وبعض الجنرالات مثل وزير الدفاع الامريكي روبرت جيتس ومنسق جهود مكافحة الارهاب لدى الخارجية الأمريكية دانيال بنجامين.

- الرؤية الثالثة : ترفض العمل العسكري وتركز على الدعم الاقتصادي لليمنيين وأنصار هذه الرؤية هم سفراء سابقون وباحثون متخصصون في شأن اليمن مثل أدموند هول وباربرا بودين وكريستوفر بوتشيك وسارة فليبس.

مقتل العولقي

يبدو من خلال الإستراتيجية الأمريكية على الرض أن الرؤية الثانية هي التي عمل بها الأمريكيون منذ قدوم أوباما إلى السلطة، كما ان الثورة الشعبية اليمنية إلى جانب الخسائر الفادحة للأمريكان في أفغانستان والعراق صعبت خيار العمل بالرأي الذي يرى ضرورة التدخل العسكري، ومن هنا فإن هناك احتمالات واردة حول إعلان الأمريكيين عن مقتل أنور العولقي .

الاحتمال الأول: دعم نظام الرئيس صالح على الأرض في وقت يعاني من انهيار وتآكل وسقوط أمام ثورة شعبية مستمرة منذ فبراير، وهذا الاحتمال له معطيات تدعمه وأخرى تنفيه، فما يدعمه انه جاء بالتزامن مع عودة صالح بعد ما يقارب من أربعة أشهر في السعودية للعلاج من إصابات وحروق أصيب بها في محاولة اغتيال فاشلة في ٣ يونيو .

وما يضعف هذا الاحتمال هو أن الأمريكيين لو أرادوا دعم الرئيس صالح لاختاروا التدخل العسكري المباشر بحجة البحث عن العولقي ولأجلوا استهدافه كما فعلوا بشأن بن لادن في تسعينيات القرن المنصرم ولواصلوا الأداء الاعلامي والسياسي المخوف من خطر القاعدة في اليمن كما هو عليه الأمر في العامين الماضيين.

الاحتمال الثاني: وهو ذات الأمر الذي دفعهم لإعلان مقتل بن لادن قبل ذلك في محاولة لإغلاق ملفات حساسة والاستعداد لعملية التغيير، سواء من خلال الترتيب مع حليفهم الرئيس صالح عبر المبادرة الخليجية أو شعورهم بقرب انتصار الثورة بوسائل أخرى مع انهيار مستمر للنظام.

وهذا الاحتمال يدعمه الطلب الملح من قبل الأمريكان للرئيس صالح بسرعة نقل السلطة، وما يضعفه اختيار هذا الموعد الدقيق المتزامن مع عودة الرئيس صالح، حيث ظهر الأخير أنه الوحيد المتحكم والقادر على فتح أو إغلاق ملف القاعدة.

وبين الاحتمالين نجد أنفسنا أمام احتمال ثالث وهو أن عودة الرئيس صالح جاءت باتفاق أمريكي سعودي مع الرئيس صالح مقابل تنفيذ عمليات دقيقة ضد تنظيم القاعدة لإزالة المخاوف الأمنية قبل البدء بالانتقال السلمي للسلطة.

وبين الاحتمالين نجد أنفسنا أمام احتمال ثالث وهو أن عودة الرئيس صالح جاءت باتفاق أمريكي سعودي مع الرئيس صالح مقابل تنفيذ عمليات دقيقة ضد تنظيم القاعدة لإزالة المخاوف الأمنية قبل البدء بالانتقال السلمي للسلطة

الثـورة تطفئ الثأر

عارف العمـري *

انطلقت ثورة الشباب في اليمن معلنة مرحلة جديدة من مراحل النضال السلمي مطالبة برحيل النظام الحاكم في اليمن أسوة بما حدث في تونس ومصر.

وشهدت الأيام الأولى من الثورة أعمال عنف ضد المعتصمين ازدادت حدتها مع مرور الأيام، وسقط مئات الشهداء وآلاف الجرحى من المتظاهرين في ساحات الاعتصام في العديد من محافظات الجمهورية، بينما استشهد المئات في مواجهات قبلية بين الجيش الموالي للنظام والقبائل الموالية للثورة في صنعاء وتعز والبيضاء ويافع وأرحب ونهم والحيمة وبني مطر.

ارتفـــاع معدلات القتل

أعمال القتل زادت بشكل مخيف خلال الستة الأشهر الأولى من عمر الثورة اليمنية، إلا أنه وفي المقابل انخفضت معدلات الجريمة وخاصة جرائم السرقة وأهم من ذلك تراجع معدل الثارات القبلية والاختطافات، رغم الإنفلات الأمني.

وتراوحت معظم الأعمال الإجرامية فقط في عمليات نفذها أنصار النظام وبعض القوى الأمنية ضد المطالبين للتغيير في ساحات الحرية ، كما شهدت عمليات قتل بين القبائل المسلحة من أنصار الثورة ومعسكرات الحرس الجمهوري إلى جانب أعمال قتل محدودة خلال شهري يونيو ويوليو بسبب الخلاف حول المشتقات النفطية، واختطاف لبعض الخبراء الأجانب من قبل عناصر مجهولة يرجح أن النظام يقف وراءها في إطار لعبه بالورقة الأمنية ضد الأطراف الدولية بالإضافة إلى اختطاف شخصيات عسكرية وأمنية من قبل عناصر تابعة لتنظيم القاعدة.

وفي أي بلد في العالم ترتبط معدلات الجريمة ارتباطاً وثيقاً بتماسك المجتمع أو انهياره، فكلما كان المجتمع متماسكاً ومترابطاً انخفضت معدلات الجريمة والعكس صحيح، وتمثل القيم المحافظة للمجتمع والرقابة الأمنية عاملين مهمين في خفض معدلات الجريمة.

---

* صحفي متخصص في الرصد الأمني.

تراجع الثـارات القبلية

جريمة «الثأر» التي هي قضية مقلقة للمجتمع وتتصدر قائمة الجرائم في التقارير السنوية لوزارة الداخلية اليمنية، تشهد -خلال هذا العام بالتزامن مع أحداث الثورة الشعبية السلمية- تراجعاً كبيراً.

ومن خلال رصد خاص بمركز (أبعاد للدراسات) فمنذ بداية العام الحالي ٢٠١١م وحتى يونيو تم رصد (٢٥) حالة ثأر وهي أقل من معدل جرائم الثارات في شهر واحد من أشهر العام الماضي ٢٠١٠ التي بلغت ٣٧٣ حالة ثأر وبمتوسط ٣٣ حالة شهريا.

وقد تضرر من حالات الثارات هذا العام ١٤١ شخصاً، حيث سجل شهر يناير الشهر الذي سبق إندلاع الثورة أكثر من نصف الحالات ووصل إلى (١٦) حالة ثأر راح ضحيتها(٢٥) قتيل و (٤٣) جريحا.

وبالنظر إلى الشهر الذي تلاه شهر فبراير – الشهر الذي اندلعت فيه الثورة- نلاحظ انخفاض معدلات الثأر فقد سجل شهر فبراير حالتين فقط راح ضحيتها ثلاثة قتلى وتسعة جرحى، وفي مارس سُجلت أيضاً حالتان فقط قتل فيها ستة أشخاص وأصيب نحو عشرون آخرون، وتم رصد حالتين أيضاً في شهر إبريل قتل فيها خمسة أشخاص دون تسجيل جرحى، وفي شهر مايو تم تسجيل ثلاث حالات ثأر راح ضحيتها ثمانية قتلى و(٢٢٢) جريح، فيما سجل شهر يونيو حالة ثار واحدة فقط قتل فيها شخص واحد.

وهذه الفترة الممتدة من بداية يناير وحتى مطلع يوليو هذا العام هي أقل الفترات التي سجلت فيها حالات ثأر منذ سنوات طويلة،

الفترة الممتدة من بداية يناير وحتى مطلع يوليو لهذا العام هي أقل الفترات التي سُجلت فيها حالات ثأر منذ سنوات طويلة، على الرغم من الانفلات الأمني وغياب الدولة.

على الرغم من الانفلات الأمني وغياب الدولة، وهذا قد تكون له مؤشرات ايجابية في المستقبل، وخصوصاً أن الكثير من المتابعين للشأن القبلي يرون أن أخطاء النظام في الحكم واستثماره للخلافات والتباينات القبلية تلعب دوراً في ارتفاع معدلات جرائم الثأر.

هبوط معدل الجريمة

«الجريمة جزء من الحياة» ، هي فلسفة تعود إلى عالم الاجتماع إميل دوركهايم، الذي يرى أن للجريمة وظيفة اجتماعية، ليقول إنه لا يمكن إلغاء الجريمة إلغاءً كاملاً، وبالتالي فإن انعدام الجريمة يكاد يكون مستحيلاً حتى في أكثر المجتمعات مدنية وجنوحاً للسلم.

وفي حين سجلت الأجهزة الأمنية خلال النصف الأول من العام المنصرم ٢٠١٠م (٢١١٩٣) جريمة مختلفة وقعت في عموم محافظات اليمن، لم تصدر هذا العام أي تقرير، ومن خلال رصد أبعاد للصحف والتقارير فإن إجمالي الجرائم المرتكبة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١١م إذا ما استبعدنا

عمليات قتل المعتصمين والاعتقالات السياسية تصل إلى (٨٣)حالة وهي نسبة لا تصل إلى متوسط جرائم شهرين من العام الماضي ، فقد سجل الملتقى الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي للعام ٢٠١٠ جرائم بمعدل (٤٣) جريمة شهريا.

وبالنسبة لجرائم الاختطاف بالذات المرتبط بعضها بالجوانب القبلية فقد بلغت خلال الخمسة الأشهر الماضية (١٥) حالة اختطاف، وهذه الجرائم في خمسة أشهر تقارب معدل نصف الجرائم المرتبطة بالنزاعات القبلية في شهر واحد من أشهر العام الماضي ٢٠١٠م التي اعتبر تقرير للداخلية أن النزاعات القبلية كانت دافعاً لارتكاب ٣٥٥ جريمة أي بمعدل (٢٩) حالة شهريا.

ففي هذا العام تم تسجيل أربع حالات اختطاف في شهر فبراير ثلاث منها اختطافات قبلية وواحدة اختطاف قراصنة لصيادين يمنيين، وبلغ عدد المختطفين في شهر فبراير ٤١ شخصاً وتم تسجيل حالة واحدة فقط في شهر مارس من قبل عناصر قبلية، فيما تم تسجيل خمس حالات اختطاف في شهر ابريل تضرر منها تسعة أشخاص ثلاثة منهم أجانب سيرلانكي وهندي وسعودي تم اختطافهم من قبل عناصر قبلية، وتم الإفراج عنهم لاحقاً، وتم تسجيل أربع حالات اختطاف خلال شهر مايو تضرر منها ستة أشخاص، ثلاثة منهم فرنسيون تم لاحقاً الكشف عن تواجدهم لدى قيادات القاعدة التي تطالب بفدية مالية قدرها ١٢ مليون دولار، وفي شهر يونيو لم تسجل سوى حالة واحدة بين قبائل يمنية حيث بلغ عدد المختطفين ثلاثين شخصاً من أبناء القبائل.

يعود تراجع جريمة الثارات القبلية والاختطافات وبقية الجرائم المرتبطة بدوافع قبلية إلى الهم الثوري لدى القبائل اليمنية التي وقفت إلى جانب الثورة الشبابية

الهم الثوري

ويعود تراجع جريمة الثارات القبلية والاختطافات وبقية الجرائم المرتبطة بدوافع قبلية إلى الهم الثوري لدى القبائل اليمنية التي وقفت إلى جانب الثورة الشبابية بالإضافة إلى انشغال القبائل بتحصين جبهتها الداخلية من الاعتداءات الحكومية وخصوصاً اعتداء قوات الحرس الجمهوري في المناطق التي تشتهر بانتشار الثأر كمحافظة عمران ومأرب ونهم والحيمة والبيضاء ويافع.

كما أن تكفل القبائل بحماية المعتصمين قلص عمليات الثأر إلى أدنى مستوياتها، حيث نزل كثير من رجال القبائل إلى حماية ساحات الاعتصامات، كما أن كثيراً من شباب القبائل انضموا إلى ثورة الشباب وشوهدت خيم متجاورة بسلام لشباب ينتمون لقبائل بينها قضايا ثأر عالقة.

تـــوازن الن

الانفاق على السلاح:

رغم أن اليمن من الدول الأشد فقرا في العالم إلا أنها أنفقت أكثر من ٢١ مليار دولار بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٠٩م، وقد بلغت نسبة الإنفاق على التسلح في بعض الأعوام ما يقارب ٨٪ من إجمالي الناتج القومي كما هو الحال في ١٩٩٤م، كما أن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أشار عام ٢٠٠٧م إلى أن حجم الإنفاق العسكري لثلاث سنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، بلغ حوالي ٢ مليار و٤٥٠ مليون دولار ، وهذا الرقم يصل إلى نسبة ٦,٣٪ من إجمالي الدخل القومي، وهي نسبة كبيرة في دولة ترتفع فيها نسبة الفقراء الذين يحتاجون لأساسيات الحياة من الغذاء والدواء.

ويشير منحنى الإنفاق العسكري بين عامي ١٩٩٦م و٢٠٠٩م إلى أن اليمن زادت من معدل الإنفاق تدريجيا في وقت تشير فيه التقارير الدولية إلى تدني دخل المواطن اليمني عاما بعد عام.

م	العـــام	قيمة السلاح بالمليون دولار
١	1996	614
٢	1997	437
٣	1998	421
٤	1999	456
٥	2000	529
٦	2001	570
٧	2002	547
٨	2003	1035
٩	2004	940
١٠	2005	1,001
١١	2006	858
١٢	2007	927
١٣	2008	1022
١٤	2009	1100

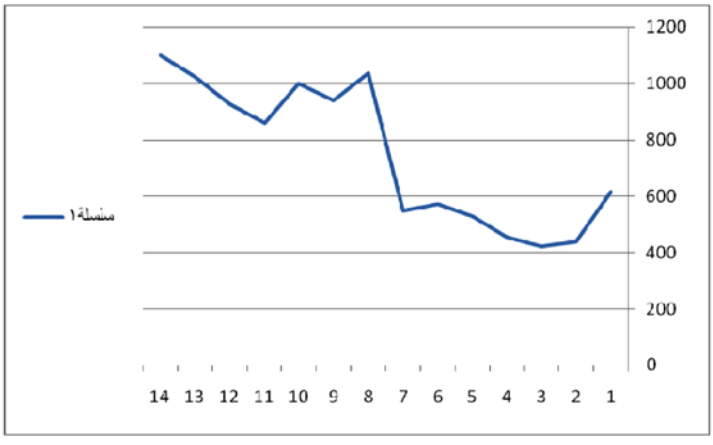

تمتلك اليمن قوات عسكرية ، وإن كانت حسب التقارير الدولي مصنفة في المرتبة ٤٨ ضمن جيوش العالم، إلا أن غياب المحددات العلمية في بنائها يجعلها متواضعة.

ورغم أن أقرب التقارير للواقع حددت عدد القوات المسلحة والأمن اليمنية بحوالي ٤٠٠ ألف عسكري، إلا أن تقارير صحفية تحدثت أن الرئيس علي عبد الله توجه مع دخول الألفية الجديدة إلى تحديث وتطوير قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي فقط، وبدأ في ٢٠٠٩م الاهتمام بالقوات الجوية وكل هذه الوحدات العسكرية يقودها أبناؤه وإخوانه وأباء إخوانه، في وقت بدت ملامح الإهمال لقوات الجيش بالذات البرية والبحرية واضحة.

أنواع الأسلحة :

ويبدو من خلال عينة فقط من مشتريات اليمن للسلاح أن أكثر الإنفاق في العقد الأخير على الطائرات ثم الدبابات والمدرعات ثم الصواريخ ويأتي الاهتمام الأقل السفن البحرية، فصفقات الأسلحة لليمن من دول المحور الشرقي (روسيا وأوكرانيا والتشيك وكوريا الشمالية) بين عامي ١٩٩٩م و٢٠٠٩م بأكثر من مليار ونصف بلغت قيمة الطائرات منها ما يقارب ثلثي المبلغ.

صفقة السلاح لليمن من دول المحور الشرقي بين عامي ١٩٩٩م و٢٠٠٩م

نوع السلاح	القيمة بالمليون دولار
الطائرات	1005
الدبابات والآليات المدرعة	430
الصواريخ	212
السفن الحربية	82
المجموع	1729

- دراسة خاصة بمركز ابعاد للدراسات والبحوث.

مصادر الأسلحة:

حصلت اليمن بين ١٩٩٣ و٢٠٠٤ على أسلحة من دول روسيا وأوربا والصين، إلا أن نسبة السلاح الأكثر كانت وقتها من روسيا ، فقد وصل تسلح اليمن بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٩ من دول المحور الشرقي (روسيا وأوكرانيا والتشيك وكوريا الشمالية إلى أكثر من مليار ونصف مليار دولار، فيما كانت صفقة السلاح في ٢٠٠٩م لليمن من روسيا وحدها حوالي مليار ومائة مليون دولار.

البلدان التي سلحت اليمن بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٩م

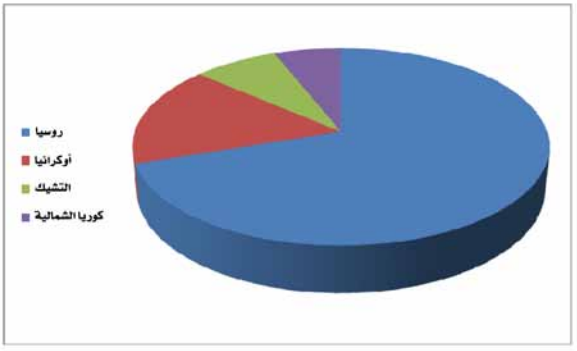

البلدان التي سلحت اليمن بين عامي ١٩٩٣ - ٢٠٠٤م

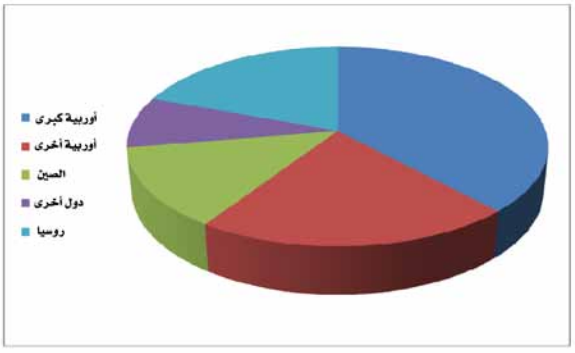

القوة العسكرية بين جيش الثورة وجيش النظام

بعد اندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل نظام الرئيس علي عبد الله صالح، وإعلان اللواء علي محسن صالح قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية والفرقة أولى مدرع الانضمام إلى تلك الاحتجاجات، بدت ملامح الانقسام داخل الجيش اليمني واضحة.

وكون الحالة اليمنية تشهد توترا بين الجيشين إلى درجة توقع الكثيرون معها باندلاع مواجهات مسلحة، فإن السؤال الذي يفرض نفسه: من الذي يملك زمام القوة ؟ ومن هو قادر على حسم أية مواجهات عسكرية محتملة؟

ولمعرفة الوضع العسكري حاليا لا بد من قراءة ميدانية تقديرية للمناطق العسكرية وتنوعات وحداتها البحرية والبرية والجوية.

أولا: القوة البحرية

رغم أن الرئيس علي عبد الله صالح جعل من عام ٢٠٠١ عام القوة البحرية إلا أن اليمن لا زال متأخرا في هذا الجانب، وليس هناك إنجاز عسكري لليمن في البحر باستثناء الأداء البسيط لقوات خفر السواحل التابعة للداخلية من خلال حماية السفن النفطية وملاحقة القراصنة.

كانت اليمن المتمثلة في شطرها الجنوبي قبل إعلان الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م تمتلك قوة بحرية ضاربة في المنطقة مدعومة من الاتحاد السوفيتي إلا أن الاقتتال الداخلي بين فصائل الحزب الاشتراكي الحاكم فيما يعرف بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م إلى جانب حرب ما يعرف بصيف ١٩٩٤م أدتا إلى تدمير تلك القوة مع ما يطرح من قبل محللين أن روسيا ساعدت في ذلك التدمير بعد تغير موازين القوة وخارطة التحالفات.

وبحسب أحدث التقارير فإن اليمن تمتلك سلاحا متواضعا بين سفن وزوارق حربية وأخرى خاصة بملاحقة القراصنة ومكافحة الإرهاب.

فبين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٩ لم تشكل نسبة شراء السفن الحربية من دول المحور الشرقي سوى أقل من ٥٪ من بقية أنواع الأسلحة.

هذه القوة المتواضعة لا يمكن من الناحية العسكرية أن تكون مؤثرة في موازين القوة بين الجيش الذي يدعم الرئيس علي عبد الله صالح والجيش المنضم إلى حركة الاحتجاجات المطالبة برحيله.

القوة البحرية	العدد
زوارق صاروخية	4
زوارق عادية	16
زوارق برمائية	6
كاسحات ألغام	6

ثانياً: القوة الجوية

تمتلك اليمن – حسب التقارير الدولية – ما يقارب ٣٧٥ طائرة عسكرية متنوعة بين مقاتلة وشحن عسكري وطائرات تدريب وأخرى لمكافحة الارهاب، لكن وبحسب استقراء مركز أبعاد لبعض المعلومات الميدانية فإنه لا توجد سوى ١٥٦ طائرة وهي لا تمثل إلا اقل من ٤٢٪ من ذلك العدد بعد حوادث سقوط كثيرة للطائرات العسكرية في السنوات الماضية، و الطائرات ذات الجاهزية وفي حال الاستعداد حوالي ٩٢ طائرة فقط ونسبتها تقارب ٦٠٪ من مجموع الطائرات الموجودة.

من المعروف أن سلاح الجو سلاح حاسم في أي معركة خاصة إذا ما كان أطرافها دولية أو مع قوى مسلحة لا تملك دفاعات، لكن في اليمن يمكننا القول أن هناك أسبابا تجعل من القوة الجوية التي يقودها الأخ غير الشقيق للرئيس صالح اللواء محمد صالح الأحمر غير حاسمة لأية مواجهات عسكرية بين جيش الثورة وجيش النظام أهمها :

١- استخدام الطيران سيرفع من معدل الخسائر البشرية والمادية ما يجعل ردة الفعل مسرعة في انهيار النظام .

٢- المجتمع الدولي لا يسمح بقصف ساحات التغيير أو قمع الاحتجاجات السلمية أو حتى الدخول في مواجهات مع الجيش المنشق باستخدام الطيران، وإلا فمن المتوقع أن يدخل في المعادلة لترجيح كفة التغيير التي هي مرجحة على الأصعدة الأخرى غير العسكرية كما حصل في ليبيا.

٣- هناك غالبية في أوساط العسكريين في القوات الجوية مؤيدين للثورة بشكل سري أو علني ما سيجعلهم يرفضون أوامر ضرب زملائهم بالطائرات أو يحاولون على الأقل أن لا ينفذوا التعليمات بدقة.

٤-امتلاك جيش الثورة لأسلحة مضادة للطائرات.

٥- قدرة جيش الثورة على إشاعة فوضى وإرباك في القواعد العسكرية الجوية وذلك سيصعب من مهمة الصعود والهبوط للطائرات الحربية .

٦- سيطرة جيش الثورة على مطارات عسكرية مثل قاعدة الحديدة وحضرموت وهناك حوالي ٧ طائرات (ميج ٢١) تربض في قاعدة الحديدة.

٧- خوف الطيارين من أية محاكمات مستقبلية أو عمليات انتقام.

٨- ضعف الجاهزية وقلة الطيارات القادرة على المناورة والهجوم وندرة في الطيارين المحترفين.

٩- في حال تدخل الطيران في المواجهات سيدفع جيش الثورة للتسريع في السيطرة على القواعد الجوية والمطارات.

١٠- في حالة فشل الضربات الجوية أو سقوط طائرات أو حصول تقدم أو انتصار مفاجئ لجيش الثورة فإن القوة الجوية تصبح عبئا كبيرا على جيش النظام كونها المستهدف الأول بينما العكس في حال بقائها محايدة.

١١- هناك طائرات مروحية مقاتلة مثل (مي ٣٥) وهي مخصصة لمكافحة الإرهاب واستخدامها سينعكس سلبا على النظام من قبل المانحين.

١٢- استخدام سلاح الجو معناه إعلان حرب، وهذه الحرب ستتوسع إلى حرب أهلية في اليمن، وهو ما لا تقبله جهات كبرى إقليمية ودولية بالذات السعودية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأمر الذي قد يضطرهم إلى توجيه ضربة عسكرية للقوات الجوية اليمنية.

١٣- إشاعة أن لدى النظام لديه طيارين عراقيين وسوريين وأثيوبيين لتنفيذ الضربات الدقيقة ، خلقت رأيا في أوساط المجتمع ضد الطيارين المؤيدين للنظام وهو ما سينعكس على معنوياتهم.

١٤- بشكل عام هناك ضعف وترد في القوة الجوية اليمنية .

جدول يوضح جاهزية الطائرات والطيارين وخارطة توزيعها

م	القوة الجوية	تقدير لعدد الطائرات	تقدير الجاهزية	المطارات العسكرية	تقدير للطيارين المحترفين
١	ميج ٢١	22	12	الحديدة – صنعاء	32
٣	ميج ٢٩	30	10	صنعاء – العند	15
٤	سخواي ٢٢	30	18	تعز – صنعاء	60
٥	إف ٥	12	6	صنعاء – الغيظة	10
٦	مي ٢٥	2	2	صنعاء	15
٧	مي ٨	10	7	صنعاء	30
٨	مي ١٧	5	3	صنعاء	20
٩	مي ٧١	8	8	عدن – صنعاء	15
١٠	تدريب لـ (٣٩)	24	20	العند - تعز	-
١١	نقل عسكري يوشن	3	1	صنعاء	20
١٢	نقل عسكري انتنوف	8	4	صنعاء	20
١٣	نقل عسكري سي ١٣٠	2	1	صنعاء	20
	المجمـــوع	156	92		257

ثالثا: القوة البرية

تشكل القوات البرية المكون الرئيسي للمناطق العسكرية ، ورغم أن اللوائح العسكرية تشير إلى أن كل الوحدات العسكرية البحرية والبرية والجوية وقوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي تتلقى أوامر التحركات العسكرية من قادة المناطق، إلا أن ذلك مختلف بعد انقسام الجيش اليمني.

فانضمام أربع مناطق عسكرية من خمس مناطق إلى الثورة السلمية جعل وحدات القوات الخاصة والحرس الجمهوري والأمن المركزي لا تستمد أوامرها إلا من القادة المباشرين وهم نجل الرئيس العميد أحمد علي عبدالله صالح وأبناء عمه طارق ويحي محمد عبد الله صالح.

ورغم انضمام قيادة المناطق العسكرية (الشمالية الغربية والمركزية والوسطى والشرقية) إلى الثورة ضد الرئيس صالح مقابل بقاء قيادة المنطقة الجنوبية فقط موالية للنظام ، إلا أن أية مواجهات محتملة ستكون محصورة بين قوتين عسكريتين هي الفرقة أولى مدرع والقوات الخاصة لعدة أسباب أهمها:

١- الفرقة أولى والقوات الخاصة هما القوتان الموجودتان داخل العاصمة صنعاء إذا ما استثنينا قوات الأمن المركزي المنحصر تدريبها على مواجهة الشغب.

٢- الوحدات العسكرية الضاربة من الحرس الجمهوري المحيطة بالعاصمة والمتمركزة في خولان ونهم وأرحب والحيمة كلها محاصرة من القبائل ولا تستطيع التحرك إلى صنعاء وليس هناك سوى لواء الصواريخ الموجود في وعلان على طريق تعز غير محاصر.

٣- إعلان قائد المنطقة المركزية الانضمام للثورة يسهم من الناحية المعنوية فقط كون هذه المنطقة العسكرية هي منطقة إدارية بالنسبة لوزارة الدفاع، وفي إطارها قوات الأمن المركزي والحرس الجمهوري وبالتالي لن تكون هذه المنطقة قوة ثالثة ترجح الكفة لصالح أي طرف.

٤- المناطق العسكرية الجنوبية والشرقية والوسطى لا يتوقع منهم التاثير في حسم أية مواجهات لعدم قدرتهم على التحرك من مناطقهم بسبب المواجهات العسكرية كما هو الحال مع المنطقة الجنوبية التي تواجه القاعدة والمسلحين، أو لوجودها في مواقع نفطية مهمة كما هو الحال في المنطقتين الشرقية والوسطى .

أ- قـوة الثـــورة:

المنطقة العسكرية الشمالية الغربية التي تعد الفرقة أولى مدرع التي يقودها اللواء علي محسن صالح، ابرز مكوناتها هي أس قوة الثورة ضد الرئيس صالح، وهذه القوة ليست نظامية كقوات الحرس الجمهوري بل هي شبه نظامية وهذا مصدر قوتها الحقيقي.

و بالمنطقة الشمالية الغربية قوة مساوية في العدد والإمكانيات وهي (قوات العمالقة) التي يقودها اللواء علي الجائفي وكانت تدعى في عهد الرئيس الراحل ابراهيم الحمدي (قوات النخبة).

واحتمال دعم قوات العمالقة للفرقة أولى مدرع أكثر من احتمال المواجهة لعدم رضى منتسبيها عن أداء الرئيس صالح تجاههم خلال الفترة الماضية.

فقوات العمالقة نقلت في ٢٠٠٩م من المناطق الوسطى والجنوبية إلى المنطقة الشمالية لمواجهة الحوثيين بعد خمس سنوات من إرهاق واستنزاف الفرقة أولى مدرع، وهو ما عزز لدى أفراد قوات العمالقة شكوك بتعمد الرئيس صالح إضعاف قوتهم بعد تحول مسمى النخبة إلى الحرس الجمهوري لضمان عدم عرقلة مشروع التوريث.

ورغم أن قائد قوات العمالقة لم يعلن انضمامه للثورة ووقوفه موقف المحايد، إلا أن بناءها الوطني وليس العائلي -حسب ما يقول العسكريون- سيجعل منها ضامنا في الوقوف مع الثورة إذا ما اندلعت مواجهات عسكرية، كما أن وجود لواء للفرقة في عمران في المنتصف بين العمالقة والحرس الجمهوري سيجعل من الصعب لأية وحدات أو ألوية فيها دعم جيش النظام.

و ر غم الخبرة في القتال وسط هاتين القوتين إلا أن أهم نقاط الضعف فيهما قلة التسلح مقارنة بقوات الحرس الجمهوري الداعمة للنظام، لكن بعض وحدات الفرقة أثبتت فعالية في الميدان، فصمود اللواء ١١٩ التابع للفرقة أولى مدرع الذي يقوده العميد فيصل رجب في حربه ضد مسلحي القاعدة وتمكنه من فك الحصار عن اللواء ٢٥ ميكانيك الذي يقوده العميد محمد عبد الله الصوملي لدليل واضح على مدى القدرة لهذه القوة على حل إشكاليات أمنية طالما تخوف الخارج منها.

القوة الداعمة لجيش الثورة:

١- وحدات القوات الخاصة والحرس الجمهوري

والأمن التي انضمت إلى الجيش الداعم للثورة:

هذه القوة يصل عددها خمسة ألف مقاتل على الأقل، ورغم ذلك قد لا تؤثر في المواجهات إلا أنه يمكن الاستفادة منها في الجوانب الفنية الأخرى كمعرفة معلومات دقيقة عن قوات النظام .

٢- الائتلافات العسكرية في الثورة:

وعددهم يصل عشرة آلاف شخص، وهم من أفراد المؤسسة العسكرية الذين تقاعدوا أو قوعدوا أو أجبروا على الفرار من العمل العسكري أو ممن صنفوا بأنهم داعمون للثورة وانقطعت رواتبهم، وهؤلاء يحملون انتقاما للنظام لكنهم أيضا لا يمكن الاستفادة منهم عسكريا، إلا في حال إعادة تأهيلهم.

٣- المجندون الجدد المختارون من المدنيين الداعمين للثورة:

وهؤلاء يصل عددهم إلى ٢٠ ألف مقاتل ، وهم قوة قد تكون أساسية في وقت الحسم كونهم يمتازون بدافع معنوي وعقيدة قتالية قوية، فهم يريدون تغيير النظام وبذلوا أرواحهم في ميادين الاعتصامات السلمية ومن ثم تم تأهيلهم عسكريا.

٤- القوة المسلحة القبلية المنضمة للثورة:

ويقدر عدد هذه القوة بـ ٢٠ ألف مقاتل ، وهذه أثبتت أنها قوة رئيسية في حسم المعركة فقد تمكنت من منع القوة العسكرية الضاربة للحرس الجمهوري حول صنعاء من الدخول إلى العاصمة.

ثانياً: قوة النظـــام

أ) المنطقة الجنوبية العسكرية:

قد لا تؤثر المنطقة الجنوبية العسكرية في الحسم النهائي إذا ما حصلت مواجهات بين جيشي الثورة والنظام لعدة أسباب:

١- تعاني هذه المنطقة العسكرية من استنزاف كبير، فهناك ألوية فيها منشغلة بقتال المسلحين المنتمين لتنظيم القاعدة وأنصارهم كما اللواء ٢٥ ميكانيك الذي يقوده اللواء محمد عبد الله الصوملي .

٢- هناك ألوية تتبع الفرقة أولى مدرع المنظمة مثل اللواء ١١٩ الذي يقوده اللواء فيصل رجب.

٣- انشقاقات يشهدها اللواء ٣٣ (خالد سابقا) أهم قوة عسكرية في إطار المنطقة التي يقودها مهدي مقولة الموالي للرئيس صالح، وأدت هذه الانشقاقات إلى حصول تغيير أكثر من مرة في قيادة المعسكر.

٤- حصول اغتيالات لبعض القادة العسكريين في هذه المنطقة سواء من قبل جماعات مسلحة أو في إطار تصفيات كما تتحدث عنها بعض التقارير الصحفية.

٤- تعاني المحافظات الجنوبية من أحداث تهدد الوحدة الوطنية للبلاد ولذا فالمهمة الأساسية لهذه المنطقة العسكرية منع حصول انفصال أو تمرد.

ب) القوات الخاصة والحرس الجمهوري:

فيما تعاني وحدات الحرس الجمهوري المتمركزة حول العاصمة صنعاء من حصار قبلي خانق لمنع تحركها، ليس هناك قوة فاعلة للنظام سوى القوات الخاصة التي يصل عددها إلى حولي ٢٥ ألف عسكري.

فالجزء الهام من قوات الحرس الجمهوري ويسمى (الحرس الرئاسي) يشهد كثيرا من التفكك بعد اهتزاز الثقة بين قادته كنتيجة طبيعية لحادث جامع النهدين الذي أصيب الرئيس صالح وأركان حكمه.

وأي باحث يدرس بناء القوات الخاصة والحرس الجمهوري يجد أنهما يشكلان جيشا موازيا للجيش الرئيسي للبلاد وهو ما يجعلهما القوة الرئيسية التي سيعتمد عليها النظام في أية مواجهات عسكرية مع جيش الثورة للأسباب التالية:

١- بناء القوات الخاصة والحرس الجمهوري اعتمد على الولاء للرئيس صالح وبقدر ما يشكل ذلك عامل قوة إلا أنه يشكل نقطة ضعف خاصة أثناء المواجهات.

٢- ترسانة السلاح والتدريب القتالي العالي تمتلكها هاتان القوتان أكثر من أية قوة عسكرية أو شبه عسكرية أخرى، فهي تمتلك قوة تدميرية هائلة كصواريخ سكود وراجمات أورجان .

٣- وجود أكثر من نصف الإمكانيات البشرية والفنية لهاتين القوتين داخل وحول العاصمة صنعاء.

٤- قادة هاتين القوتين ينتميان لعائلة صالح ويعتمدون على مقربين منهم أسريا في تنفيذ المهمات تجنبا لأي تمرد.

٥- تلقت هاتان القوتان دعما ماليا سخيا من الخزينة العامة ومن المانحين تحت مسمى مكافحة الإرهاب .

ج) القوة شبه العسكرية:

١- قوات الأمن المركزي :

هذه القوات لا تستطيع مواجهة جيش عسكري وهي مدربة على مواجهة مكافحة الشغب في أوساط المدنيين، وهناك وحدة خاصة بمكافحة الإرهاب يمكن أن يكون لها تاثير محدود في أية عمليات عسكرية إلا أن الضغوط الدولية المتوقعة ستجعلها اقرب للحياد.

٢- القوة المسلحة الأخرى:

أ) المجندون الجدد:

نقاط الضعف في هذه الفئة هي قلة التأهيل مقارنة بزملائهم وعدم وجود خبرة في المواجهات والولاء الذي سيتركز في مسألة الراتب، بعكس المجندين الجدد في جيش الثورة والمختارين من المدنيين المؤمنين بالثورة .

ب) القوة المسلحة القبلية:

من خلال الوقائع الميدانية فإن النظام يمتلك قوة قبلية مسلحة أضعف من القوة المسلحة القبلية الداعمة للثورة، وليس هناك أي تأثير لهذه القوة حاليا فهي لم تتمكن حتى من فك الحصار عن قوات الحرس حول صنعاء وقد يكون تأثيرها في وقت الحسم ضعيفا.

جدول تقريبي بأنواع الأسلحة الثقيلة التي يمتلكها جيش الثورة مقارنة بجيش النظام

نوع السلاح	جيش الثورة	جيش النظام
دبابة تي ٧٢	يوجد	يوجد
دبابة تي ٨٢	لا يوجد	يوجد
مدرعة بي ام (٢-٣)	يوجد	يوجد
مدرعة بي تي آر ٨٠	لا يوجد	يوجد
مدافع ذاتية الحركة	يوجد	يوجد
صواريخ كاتيوشا	يوجد	يوجد
صواريخ أرض – أرض	يوجد نوع غراد	يوجد
منظومة أس الدفاعية ٣٠٠	لا يوجد	يوجد
صواريخ ارض جو	لا يوجد	يوجد
صواريخ سكود	لا يوجد	يوجد

من يمتلك قوة الحسم؟

للإجابة على هذا السؤال يفترض أن نملك معلومات دقيقة وأرقام حقيقية للعوامل المؤثرة على الواقع العسكري اليمني.

وكوننا حددنا ميزان القوة بين قوتين رئيسيتين حاسمتين في أية مواجهات بين جيش الثورة وجيش النظام ، فإن التقديرات للقوة البشرية بينهما تتقارب، ولذلك فإن نقاط القوة في العوامل الأخرى غير القوة البشرية هي التي تحدد من يمتلك ميزان القوة.

تقديرات عن القوة البشرية الفاعلة في الحسم بين جيشي الثورة والنظام

	جيش الثورة	جيش النظام
القوة الرئيسية	الفرقة أولى مدرع (٣٥) ألف	القوات الخاصة (٢٥ ألف)
القوة المتوقع دعمها	ألوية المنطقة الشمالية (٣٠ ألف)	قوات الحرس الجمهوري (٤٥ ألف)
قوة مسلحة أخرى	القبائل المسلحة (٢٠ ألف)	القبائل المسلحة (٥ ألف)
المجندون	(٢٠ ألف)	(٢٥ ألف)
المجموع	(١٠٥ ألف) مقاتل	(١٠٠ ألف) مقاتل

ولأن القوة البشرية متقاربة فإنه من خلال بعض المعلومات الميدانية، قمنا بتقدير نقاط القوة والضعف في أوساط جيش الثورة والنظام من خلال نسب تقديرية لبقية العوامل التسعة غير القوة البشرية وهي (السلاح والتأهيل والخبرة والانتشار والعقيدة القتالية (الجانب المعنوي) والتماسك والحاضن الشعبي والدعم المسلح الآخر).

الخلاصـــة:

بقدر امتلاك جيش النظام لسلاح تدميري وتدريب قتالي عال لأفراده وانتشار جيد لقواته حول وداخل صنعاء، إلا أنه يعاني من انعدام الخبرة القتالية وضعف في العقيدة القتالية (الجانب المعنوي)، وتفكك في بنيته وضعف الاستفادة من أية قوة مسلحة أخرى بل دخوله في مواجهات مع المدنيين اللذين يشكلون حاضنه الاجتماعي ما جعلهم يضربون حصارا خانقا على أهم وحداته.

وكما تعاني الفرقة أولى مدرع من قلة التسلح وضعف التدريب والانتشار مقارنة بالحرس الجمهوري، فإنها قادرة على المنافسة وربما التفوق من خلال الاستفادة من عوامل ضعف جيش النظام التي هي عوامل قوتها في جوانب متعددة، كخبرة أفرادها وامتلاكهم لعقيدة قتالية عالية نابعة من إيمانهم بضرورة التغيير، وقبول المحيط المجتمعي لها وحصول دعم لها من قبل القوى القبلية المسلحة ".

الســيناريوهات:

وعلى ضوء هذه التقديرات لمركز أبعاد في موازين القوة ، فإنه وفي حال بقي سلاح الجو اليمني محايدا في أي معركة أو مواجهات قادمة إلا أن النتائج بين جيش الثورة وجيش النظام ستكون مجهولة التكلفة ومن الصعب التنبؤ بها.

والعكس تماما في حال استخدام الطيران وإن رجح كف جيش النظام وحصول خسائر لجيش الثورة إلا أن ذلك معناه أن النظام اختصر الوقت والجهد في إسقاط ذاته وسيسرع ذلك من انهيار منظومته.

لكن النتيجة المتوقعة والمعروفة سلفا أن البلاد قادمة على ثلاثة خيارات أولها وهو يعود بالفائدة على الطرفين من ناحية قلة التكلفة البشرية والمالية وعدم حصول احتقان مستقبلي وهذا الخيار هو انتقال السلطة من الرئيس صالح سلميا وسياسيا، وهو ما يعني انتصار الثورة الشعبية سلميا .

أما الخيار الثاني فهو الحرب، ومن هنا ستكون التكلفة كبيرة من الطرفين الذين ينتمون جميعا لليمن الواحد، لكن الأهم أن النتيجة ستؤدي للتغيير وسيسقط نظام صالح.

جدول يوضح تقديرات لعوامل القوة وموازينها لدى جيش النظام وجيش الثورة

عامل القوة	جيش النظام	جيش الثورة
السلاح	%70	%30
التدريب والتأهيل	%60	%40
الخبرة	%20	%80
العقيدة القتالية	%30	%70
الانتشار	%80	%20
القوة البشرية	%50	%50
التماسك	%40	%60
الحاضن الشعبي	%30	%70
قوة مسلحة أخرى	%25	%75
النسبة المقارنة	%45	%55

وسقوط نظام الرئيس صالح عسكريا سيخسره كثيرا فهو يضعه وأعوانه وأبناؤه رهن المسائلة وسيفقدون وضعهم المالي والدبلوماسي والوظيفي وقد لا يتمكنون بعد أية حرب حتى من الحصول على استضافة دولة ما، وربما يتعرضون للملاحقة المستمرة كما هو الحال في ليبيا مع معمر القذافي وأولاده .

الخيار الثالث وهو الذي يخيف المجتمع الدولي والإقليمي وهو تمكن طرف من الأطراف إدخال البلاد في فوضى عارمة من خلال مساعدة جماعات أيدلوجية السيطرة على مناطق معينة وتنفيذ اغتيالات والقيام بتفجيرات وإدخال البلاد في حروب وثارات قبلية، وهذا الخيار مستبعد وغير ممكن وإن ظهرت بعض مؤشراته، لسببين أهمهما أن اليمن أقرب للدخول تحت الوصاية الدولية منه إلى الفوضى الشبيهة بما يحصل في الصومال، والسبب الثاني حرص مختلف مكونات المؤسستين المدنية والعسكرية داخل النظام وخارجه على عدم انزلاق البلاد إلى فوضى تؤدي إلى حرب أهلية.

ورغم الاهتمام الدولي والحرص الداخلي الذي يجعل هذا الخيار مستبعدا إلا أنه احتمال مطروح قد ترجحه ظروف معينة.

ويبقى العامل البالغ التأثير على نتائج المعارك والحروب ولا يمكن حسابه بالأرقام ولا التنبؤ بقوته خاصة في دولة مثل اليمن، هو الدعم الشعبي المساند، وهو ما عبر عنه التقرير بـ(الحاضن الاجتماعي) وقدرته كبيرة على ترجيح إحدى كفتي الميزان.

الثمـــن..

يحاول مركز أبعاد للدراسات في هذا التقرير الإحصائي تقديم صورة قريبة عن الضحايا خلال مسيرة الثورة الشعبية اليمنية السلمية حتى نهاية سبتمبر ٢٠١١.

وهذه الإحصائيات التي ستظل تقديرية حتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار تتناول الضحايا في أوساط اليمنيين سواء المعتصمين سلميا في ساحات التغيير المطالبين بإسقاط النظام أو المسلحين الذين تعهدوا بحمايتهم أو من أنصار النظام أو ممن هم في الحياد.

كما تتطرق الإحصائية إلى الضحايا من العسكريين المنضمين للثورة ضد النظام أو ممن هم في جيش النظام، إلى جانب ضحايا الجماعات الأيدلوجية من الحوثيين وأنصار تنظيم القاعدة في الجوف وأبين.

وقد تم تقسيم الضحايا من القتلى والجرحى في محاور مختلفة حسب الأحداث التي سقطوا فيها، وحسب المحافظات والساحات.

المحور الأول: ضحايا الإعتصامات السلمية نتيجة عنف النظام تجاه ساحات التغيير، ويوزع في هذا التقرير القتلى في كل ساحة من ساحات التغيير.

ومثلما مثلت حادثة جمعة الكرامة في ١٨ مارس نقطة فاصلة في مسيرة الثورة الشعبية بعد قتل قوات النظام لأكثر خمسين متظاهرا سلميا، فإن ١٨ سبتمبر والأيام التي تلته كانت نقطة فاصلة أخرى فقد قتل فيها ما يقارب ١٣٠ متظاهرا سلميا أغلبهم في ذات اليوم بالقرب من جولة كنتاكي في شارع الزبيري أكبر شوارع العاصمة، كما أن اليوم الذي يليه شهد محاولة لقوات النظام من الأمن المركزي والحرس الجمهوري لاقتحام ساحة التغيير وهو ما ضاعف عدد الضحايا.

إحصائية توضح ضحايا المعتصمين سلميا نتيجة عنف النظام ضد ساحات التغيير حتى نهاية سبتمبر

المحـافظة	القتلى	الإصابات بالرصاص	الإصابات بالغـــازات
عدن	٣٣	١٦٢	٣٣٥٨
الأمانة	٢٣٠	١٦٨٠	٦٦٠٥
تعز	٧٣	١٣٠٠	٧٥٥٥
الحديدة	٧	٣٣٥	٧٥٥٢
إب	٤	٣٥٦	٧٤
البيضاء	٥	١٦٠	١٠٠
حجة	٢	١٢٠	١٢٣
حضرموت	٢	٠	٠
ذمار	٠	١٥٠	٣٥
الجوف	٨	٥	٢٢
مأرب	٤	٠	٠
المجمـــوع	٣٦٨	٤٢٦٨	٢٥٤٢٤

	القتلى	الإصابات بالرصاص	الإصابات بالغـــازات
قبل ١٨ سبتمبر	٢٣٨	٣٣٠١	١٩٣٩٦
بعد ١٨ سبتمبر	٣٦٨	٤٢٦٨	٢٥٤٢٤
الفـــارق	١٣٠	٩٦٧	٦٠٢٨

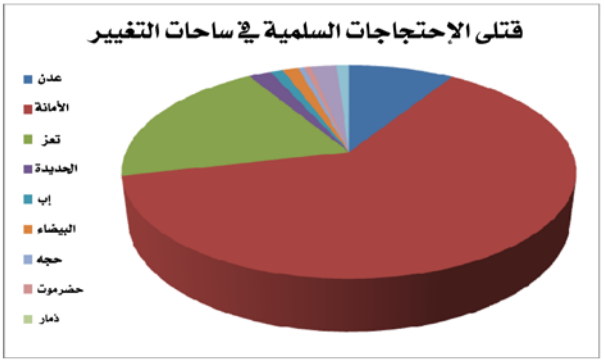

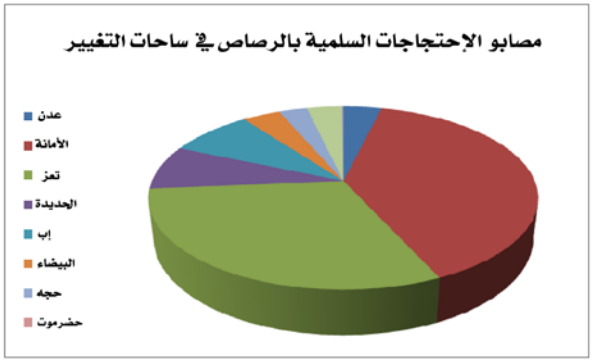

- دراسة خاصة بمركز أبعاد للدراسات.

المحور الثاني: الضحايا في أوساط أنصار أحزاب اللقاء المشترك المعارض وأنصار الثورة من المدنيين والمسلحين الذين تعهدوا بحماية ساحات الاعتصامات السلمية في مواجهات مختلفة .

وفي هذا المحور يتم التطرق للمواجهات كالتالي:

أ) ضحايا حرب الحصبة التي شنتها قوات الحرس الجمهوري على منزل الشيخ الأحمر .

ب) ضحايا الحرب التي دارت في نهم والحيمة وأرحب بعد عرقلة القبائل لتحركات وتنقلات معسكر الحرس الجمهوري.

ج) ضحايا المواجهات المسلحة مع أعضاء تنظيم القاعدة وأنصارهم من الجهاديين والحراك المسلح وبعض أتباع الحزب الحاكم الرافضين للتغيير.

د) ضحايا أنصار اللقاء المشترك في المواجهات المسلحة التي دارت مع الحوثيين في محافظة الجوف.

هـ) ضحايا أنصار الثورة في تعز من القبائل المسلحة التي أعلنت حمايتها لساحة التغيير هناك .

إحصائية توضح ضحايا المواجهات في صفوف أنصار الثورة من المسلحين وبعض المدنيين حتى نهاية سبتمبر

المحـافظة	القتلى	الجرحى
أبين	٨٧	٢٦
عمران	١٦٦	٤٣٥
صنعاء	١٥٥	١٣٥
الجوف	٥٦	١٦٠
مأرب	١٩	٤٥
تعز	١٠	١٢٠
المجمـوع	٤٩٣	٩٢١

	القتلى	الجرحى بالرصاص
قبل ١٨ سبتمبر	٥٥٤	٧٨١
بعد ١٨ سبتمبر	٤٩٣	٩٢١
الفـارق	٤٨	١٤٠

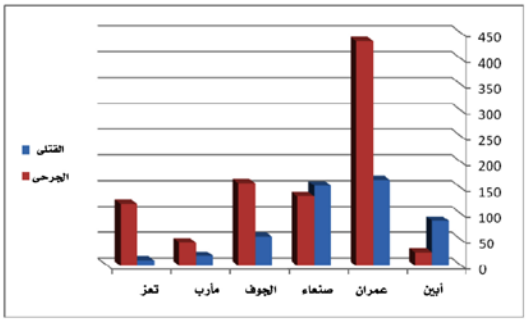

المستخلص رقـم (١)

١- يصل عدد القتلى في أوساط اليمنيين غير العسكريين المطالبين باسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح حوالي (٨٦١) يشكل قتلى ساحات التظاهرات السلمية ما يقارب ٤٣ ٪ من مجموع القتلى.

٢- سقط حوالي ٣٥٪ من المتظاهرين السلميين في ساحات التغيير بعد ١٨ سبتمبر، فيما كان نسبة قتلى جمعة الكرامة حوالي ١٤٪، وسقط ٥١٪ في هجمات مختلفة لقوات النظام خلال السبعة الأشهر الماضية.

٣- ارتفاع عدد الضحايا في أوساط المعتصمين السلميين بسبب استخدام قوات النظام لمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من بينها الآر بي جي.

٤- ساحة التغيير في صنعاء أكثر الساحات تعرض المحتجين السلميين فيها للقتل، فيما تأتي محافظتي عمران وصنعاء أكثر المحافظات التي قتل منها مسلحون ومدنيون من أنصار الثورة، ويعود ذلك على تركز المواجهات في الحصبة وأرحب ونهم .

المحور الثالث: إحصائيات (تقديرية) للضحايا من المسلحين الذين ينتمون لجماعات أيدلوجية، إضافة إلى ضحايا مدنيين في حوادث ذات ارتباط بالعنف

أ) قتلى انفجار مصنع ٧ أكتوبر للذخيرة في مارس ٢٠١١م ، وتشير تقارير إلى أن مدنيين دخلوا لنهبه بعد يوم من سقوط المصنع في يد مسلحين ينتمون للقاعدة استولوا على كل الذخائر والأسلحة الموجودة فيه.

ب) القتلى من الحوثيين في مواجهاتهم مع أنصار اللقاء المشترك في محافظة الجوف.

ج) القتلى من الحوثيين في الاقتتال الداخلي بين أنصار رجلي الدين محمد عبد العظيم الحوثي وعبد الملك الحوثي

د) قتلى أعضاء تنظيم القاعدة وأنصارهم في مواجهاتهم مع الجيش ومع القبائل بعد سقوط محافظة أبين في أيديهم نهاية مارس ٢٠١١م.

هـ) قتلى العنف المناطقي في مدينة الشحر بحضرموت.

إحصائيات (تقديرية) للضحايا من المسلحين المنتمين لجماعات أيدلوجية حاولت السيطرة على بعض المحافظات أو من المدنيين في أحداث ذات ارتباط بالعنف

	قتلى تفجير مصنع الذخيرة في أبين	قتلى الاقتتال الحوثي الحوثي	قتلى الحوثيين في الجوف	قتلى القاعدة وأنصارهم في أبين	قتلى العنف المناطقي بحضرموت	المجموع
المتوسط	١٢٠	٨	٤٥٠	٣٠٠	٤	٨٨٢
تفاصيل	معظم القتلى من المدنيين وبعض المسلحين نتيجة تفجير مصنع للذخيرة بابين سقط في يد القاعدة	مواجهات داخلية بين جماعتي عبد الملك الحوثي ومحمد عبد العظيم الحوثي	في أول هجوم لهم على أنصار المشترك في الجوف فقد الحوثيون أكثر من ربع هذا الرقم	يتوقع ان يكون قتلى القاعدة أكثر من ثلث هذا العدد دون الأنصار من الجهاديين والحراك المسلح وأتباع الحزب الحاكم	بدأ الحادث بشكل احتجاجات ضد بيع القات في المدينة وأدى إلى مقتل شخص ينتمي لحضرموت على يد بائع قات ينتمي للمناطق الشمالية	

المحور الرابع: إحصائية (تقديرية) للضحايا العسكريين

أ) القتلى من العسكريين المنضمين للثورة نتيجة ضرب قوات الحرس للفرقة أولى مدرع أو اغتيالات أو مواجهات على خلفية حرب الحصبة أو أرحب ومحاولة اقتحام ساحة التغيير.

ب) القتلى من العسكريين الموالين للنظام في حرب الحصبة والمواجهات المستمرة مع المسلحين من أنصار الثورة في تعز وأرحب ونهم والحيمة.

ج) القتلى من العسكريين في المنطقة الجنوبية في مواجهات أو هجمات لجماعات مسلحة بعضها ينتمي لتنظيم قاعدة الجزيرة والبعض ينتمي لتيار الجهاديين والبعض محسوب على الحراك الجنوبي المسلح والبعض الآخر محسوب على أنصار الحزب الحاكم الرافضين للتغيير.

إحصائية (تقديرية) للضحايا العسكريين

	قتلى العسكريين المنضمين للثورة	قتلى الحرس الجمهوري وقوات الأمن المركزي المؤيدة للنظام	قتلى العسكريين في المنطقة الجنوبية	المجموع
متوسط القتلى	٨٠	٤٧٠	١٥٠	٧٠٠
تفاصيل	٣٢ عسكريا معلن عنهم رسميا . ٢٨ عسكريا منهم سقطوا في ضرب موقع عسكري في حي النهضة .	١١٨ عسكرياً معلن عنها رسميا سقطوا في الحصبة. ١٣٠ عسكرياً سقطوا عندما قصفت طائرة مسلحين قبليين دخلوا إلى معسكر داخل الصمع بأرحب. ٢٨ سقطوا في محاولة اقتحام ساحة التغيير	أكثر من ٢٠ عسكريا سقطوا في هجمات متفرقة في عدن. حوالي ٩٠ عسكرياً ينتمون لمعسكر ٢٥ ميكانيك قتلوا في مواجهات أبين.	

المستخلص رقم (٢)

١- تظهر التقديرات الاحصائية أن المسلحين الحوثيين لا يقاتلون إلى جانب المسلحين المؤيدين للثورة بل اصطدموا معهم، وهو ما يعكس ازدواجية التوجه الحالية والمستقبلية لهذا التيار.

٢ ارتفاع معدل القتل داخل القوات المؤيدة للنظام والحوثيين يكشف أن السيناريو المتبع لديهم هو الهجوم وليس الدفاع وعكس ذلك مع القوات المؤيدة للثورة التي التزمت الدفاع وابتعدت عن الهجوم.

التقديرات العامة:

الجهـــــة	العدد	النسبة
قتلى عنف النظام في ساحات التغيير	٣٦٨	% ١٥
قتلى أنصار الثورة من المسلحين والمدنيين المتعهدين بحمايتها	٤٩٣	% ٢٠
قتلى الحوثيين والقاعدة وضحايا حادث مصنع الذخيرة في أبين	٨٨٢	% ٣٦
قتلى العسكريين في أوساط الجيش المنضم للثورة أو الموالي للرئيس صالح	٧٠٠	% ٢٩
المجمـــــوع	٢٤٤٣	%١٠٠

المستخلص رقم (٣)

١- يصل عدد القتلى في أوساط المؤيدين للثورة من المعتصمين سلميا والمدنيين والمسلحين والعسكريين حوالي ٩٣١ شخصا وبنسبة ٣٧٪ من مجموع القتلى التي شهدتها اليمن منذ اندلاع الثورة الشعبية المطالبة بإسقاط نظام الرئيس صالح.

٢- قتلى العسكريين الموالين للنظام يصل حوالي ٤٧٠ شخصا وبحوالي ١٩٪ من مجموع القتلى.

النتيجـــة:

رغم أن اليمن لم تذهب إلى حرب أهلية حتى الآن، إلا أن الأحداث المتتالية منذ اندلاع الثورة المطالبة بإسقاط النظام أدت بحسب تقديرات مركز أبعاد إلى مقتل ٢٤٤٣ يمنيا، وقد تكون هناك أحداث وضحايا لم تصل معلوماتها إلى مركز أبعاد للدراسات، وستظهر خلال مرحلة الاستقرار.

هذا العدد الكبير للقتلى سيترك وراءه كثيرا من المآسي الاجتماعية فكل فرد من الضحايا ترك وراءه أيتاما وأرامل وأقارب ، وذلك يجعلنا نتساءل عن الثمن المطلوب أو المتوقع الذي سيدفعه اليمنيون من أجل التغيير ؟

سلميـــة الثــورة اليمنية

محمد الجماعي *

على مدى سبعة أشهر سطّر معتصمو ساحات التغيير وميادين الحرية في المحافظات اليمنية المختلفة سفراً جديداً من الكفاح الذي اعتمد على نضال سلمي في طريقهم لإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

لم تشهد اليمن في تأريخها وسائل متنوعة في النضال مثل تلك الوسائل التي استخدمها المعتصمون والتي حظيت باهتمام المتابعين .

منذ فبراير تنقلت ثورة الشعب السلمية بين كثير من المحطات ونجت في تجاوز معظم المنعطفات الخطيرة ، غير أن المسار الذي حدده شباب الجامعات ولحق بهم الشعب اليمني بمختلف شرائحه، والمتمثل في إسقاط النظام لم يتغير ومعه توحدت هتافات اليمنيين، وأصبحت أياديهم المتشابكة رمز للثورة السلمية اليمنية.

---

* كاتب صحفي

الخيـــار السلمي:

بدا واضحا التأثير الكبير لجمهور اللقاء المشترك المعارض في هذه الثورة، فهذه الأحزاب تمكنت من إشاعة ثقافة النضال السلمي خلال مسيرة عملها السياسي.

وعليه فقد أخذ مفهوم النضال السلمي حضورا لا بأس به في وعي اليمنيين خلال الأعوام الماضية ، ولوحظ ذلك في فترة ما قبل وبعد الهبة الشعبية التي دعت إليها أحزاب المشترك، وزاد من حضور الوعي ما أحدثته الثورتان السلميتان في تونس ومصر، وأكد المسار الليبي بما لا يدع مجالا للشك على ضرورة التمسك والإصرار على النهج السلمي وعدم الانجرار إلى ما يخرج معتصمي الساحات اليمنية عن سلميتهم، ورفض كل الممارسات التي من شأنها الإضرار بمكتسبات الوطن وثوابته وعدم السماح بإراقة الدم اليمني مهما كانت مبررات ذلك، ومن أي طرف كان.

شعارات السلمية في مواجهة العنف:

عززت الثورة الشعبية السلمية من توجهها السلمي من خلال الشعارات التي كانت ترفعها في المهرجانات والمسيرات والجمع والفعاليات المختلفة، وخلال الفترة الماضية كانت الشعارات تتجدد من يوم لآخر، وتستبدل من موقف لآخر، بحسب الأسلوب الذي كان يستخدمه مؤيدو النظام وأجهزته العسكرية.

ومن هذه الشعارات مثلا ما ردده المعتصمون في شارع الحرية مساء الثلاثاء، ٨ مارس ٢٠١١، والتي راح ضحيتها الشهيد عبد الله حميد الجايفي وعشرات الجرحى، وهو: «يا للعار يا للعار.. سلمية تضرب بالنار»، وهو ذاته الشعار الذي استخدموه مع فجر يوم ١٢ من مارس، أي بعد أربعة أيام فقط، والتي شكلت أكبر عملية اعتداء قام بها الأمن المركزي ومن يوصفون (بالبلاطجة) من أنصار النظام، قبيل جمعة الكرامة، حيث استخدم أفراد الأمن الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع والمياه الحارة والاستفزاز والحرب النفسية منذ الليلة الماضية حتى الساعة التاسعة وسقط ضحيتها الشهيد عبد الله علي الدحان فالأول مرة يستقبل المستشفى الميداني وقتها عددا كبيرا من الجرحى والمصابين الذي وصل عددهم بحسب إحصائيات المستشفى إلى أكثر من ألف ومائتي شخص.

وهناك أيضا العديد من الشعارات التي تفنن الشباب في استخدامها وكتابتها على اللافتات الكبيرة واللوحات العملاقة التي تنتشر بكثافة داخل وفي محيط ساحة التغيير خاصة تلك الموجهة للشرطة والجيش ومنها «سلمية سلمية، سلمية مية المية»، «الشعب والشرطة والجيش.. يجمعهم رغيف العيش»، «لأننا نحبكم، فلا تقتلونا»، «الجيش اليمني ليس أقل وطنية من نظيريه التونسي والمصري»، «لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك»، «ياجندي خليك معنا، احنا لأجلك جينا»، «الشعب والجيش والأمن، قضية واحدة.. مطلب واحد»، «جنود الوطن حماة الثورة»، «هناك قتلة أيضا على شاشات التلفزيون الرسمي»، «كلما زدنا شهيد يا علي اهتز عرشك»، «وسائل الإعلام الرسمية، بأموالنا تشارك في قتلنا».

وسائل التصعيد السلمية:

مع تصعيد النظام في اجراءاته ضد المعتصمين صعد الشباب من وسائلهم الاعلامية في مخاطبته محتفظين بذات المسار السلمي الذي اختطوه منذ البداية. فمنذ وقعت جمعة الكرامة في ١٨من مارس ٢٠١١، وسقط فيها أكثر من خمسين شهيدا ومئات الجرحى والمصابين، بدأ الشباب بالتعاون مع منظمة هود واللجنة القانونية بساحة التغيير بصنعاء، بعقد المؤتمرات الصحفية التي تكشف فداحة الجرائم التي يرتكبونها بحق المعتصمين السلميين وبأنها ترتقي إلى مستوى جرائم حرب.

كما عقد الشباب بالتعاون مع المستشفى الميداني مؤتمرا صحفيا لكشف أنواع الغازات وأنواع الأسلحة المستخدمة ضد الشباب. بالإضافة إلى عقد اللجنة التنظيمية العديد من المؤتمرات الصحفية وإصدارها العديد من البيانات والمناشدات للمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان.

وساهمت وسائل الإعلام المحلية، المختلفة (مرئية، مسموعة، مقروءة) والإصدارات الصحفية لإعلاميي ساحة التغيير في نشر بيانات الإدانة والاستنكار الصادرة عن هذه المنظمات وكذا المواقف الرسمية لبعض الدول، ونشير هنا إلى بعض أبرز الوسائل على سبيل المثال لا الحصر، من القنوات الفضائية المحلية: قناة سهيل، ومن الصحف والمواقع الإلكترونية: صحيفة المصدر الأهلية المستقلة وموقعها الإلكتروني والتي ساهمت إلى حد كبير في نشر وتوثيق ورصد الانتهاكات والمجازر التي ارتكبها في حق المواطنين، وأصدر الشباب عشرات الصحف والاصدارات أهمها صحيفة (صوت الثورة اليومية) التي حوت مواضيع توعوية للثوار في الساحات ومواضيع أخرى تكشف واقع عنف النظام ومستقبل الدولة التي ينشدونها.

ومن وسائل التصعيد الإعلامي التي استخدمها الثوار السلميين تسمية الجمع المليونية الحاشدة بأسماء لها علاقة بالسلمية مثل: «جمعة سلمية الثورة»، وجمعة «سلمية حتى النصر»، وغيرها.. بالإضافة إلى تكثيف الأدعية والابتهالات أثناء وعقب كل صلاة جماعة في ساحات التغيير، ومن أبرز الأدعية التي كانت تتكرر بشكل كثيف: «حسبنا الله ونعم الوكيل»، عقب كل صلاة وهي مأخوذة من آية قرآنية تحث على الصبر وعدم الانجرار للعنف في قوله تعالى «الذين قال لهم

الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل».

كما لم يأل الثوار جهدا في إرسال رسائل تدغدغ عواطف اليمنيين، مؤيدين ومعارضين، من خلال نشر صور الشهداء وتسمية الساحات والجولات والشوارع بأسمائهم ، وإنشاء المؤسسة الخيرية لرعاية أسر الشهداء والجرحى (وفاء) لتأمين حاجات ومتطلبات الجرحى والمعاقين وذوي الشهداء.

الاحتياطات الأمنية لضمان السلمية:

بدا أن الشباب وكافة المعتصمين ليسوا بالمجازفين في مواجهة صلف أجهزة النظام ووسائله القمعية، ولا مستسلمين لها من جهة أخرى، وذلك من حيث اتخاذ الوسائل التدبيرية والاحتياطات الأمنية في المداخل الكثيرة للساحات المختلفة، من خلال تكثيف أعداد الشباب المرابطين على تلك المداخل، وتوفير العنصر النسائي لتولي مسألة تفتيش النساء المترددات بكثافة ملحوظة على الساحات، ولعلها تجربة مثالية في مجتمع قبلي لا يسمح بتفتيش النساء.

وتمكنت هذه اللجان من إنقاذ أرواح الكثيرين من خلال كشف أسلحة ومتفجرات حاول محسوبون على النظام ادخالها، كما تم التحفظ على أدوية وحشيش مخدر وثعابين سامة قبل دخولها الساحات ، كما شكلت لجان رصد ميداني كانت تسبق كل المسيرات التي خرجت من الساحات لتأمين طريق وسلامة المتظاهرين.

الصدور العارية وتنوع العنف:

لم تأل الأجهزة الأمنية التابعة لنظام علي صالح جهدا في ابتكار كافة الوسائل التي تحد من المسيرات الاحتجاجية التي تتخذ من شعار (بصدور عارية) رمزاً لها.

فقبيل الثامن عشر من مارس استخدم النظام حيلة انزعاج جيران ساحة التغيير بصنعاء من المعتصمين فقام باستحداث جدران في كل شارع مؤدي إلى الساحة.لحصار ومنع المسيرات والتحركات لكن ذلك لم يمنع الشباب من تهديمها.

ولم تنفع أدوات القمع الاعتيادية كالرصاص والقنابل الغازية السامة ومسيلات الدموع في إيقاف المسيرات، فحاول النظام تغيير الوسائل ففي المسيرة التي مرت بشارع الجزائر في ٩ أبريل ٢٠١١م، استخدمت أجهزة الأمن والحرس الجمهوري التي كانت متواجدة بجوار مكتب أحمد علي عبد الله صالح، المياه العادمة والملوثة والمخلوطة بمواد كيميائية سامة أدت إلى ظهور ندوب وجروح في وجوه المصابين.

وفي المسيرة المليونية التي مرت بجولة عصر بصنعاء في ١٩ أبريل ٢٠١١م، استخدم النظام بالإضافة إلى وسائل القمع المعروفة، مدنيين (بلاطجة) مرابطين في مخيمات أقيمت لذات الغرض في جولة عصر بجوار التموين العسكري، وسقط فيها سبعة شهداء وجرح العشرات، ومثل هذه الوسيلة استخدمها لقمع المسيرة الأكبر بجوار ملعب الظرافي بالقرب من التلفزيون بعد أن قطعت عشرات الكيلوات لأكثر من أربع ساعات ليسقط أربعة عشر شهيدا والمئات من الجرحى.

كما استخدم فرق عسكرية لبست ملابس مشابهة لملابس الفرقة أولى مدرع لقمع مسيرة في ١١ مايو كانت متوجهة لمجلس المنضمة للثورة الوزراء وأدت إلى استشهاد ١٥ وإصابة ٢٥٠ من المتظاهرين.

ولم تنفع أدوات القمع الاعتيادية كالرصاص والقنابل الغازية السامة ومسيلات الدموع في إيقاف المسيرات

أوراق الخـــريف

احمد محمد عبدالغني *

منذ انطلاقة الثورة الشعبية الشبابية (فبراير ٢٠١١م) عاش نظام الحكم في حالة من الإرباك، ولم يستطع التعاطي مع هذا الحدث برؤية صحيحة وواضحة، خاصة خلال الشهرين الأولين للثورة، حيث شهدت الأشهر التالية لجمعة الكرامة استراتيجية جديدة متعددة الأوجه والأشكال. ويمكن الإشارة هنا إلى أبرز التوصيفات التي أطلقها النظام على الثورة وأساليب المواجهة التي حاول التعامل معها في إطار رؤيته تلك:

أولاً: التوصيفـــات:

١- اليمن ليست تونس أو مصر :

بعد هروب الرئيس التونسي (١٤ يناير ٢٠١١م) وسقوط الرئيس المصري (١١ فبراير ٢٠١١م)، ظل نظام الرئيس اليمني صالح يؤكد أن اليمن ليست مصر وليست تونس، وذلك من باب استبعاد قيام ثورة شعبية في اليمن، وهذا الاستبعاد يتضمن أيضاً تهديداً بإمكانية مواجهة ومحاصرة أية تحركات مشابهة لما جرى في تلك البلدان.

٢- دوافع شيطانية حاقدة على اليمن:

وذلك في سياق الاعتراف بانتقال السيناريو إلى اليمن كما جاء في حديث الرئيس مع الفعاليات السياسية والاجتماعية بأمانة العاصمة في ٢٠ فبراير ٢٠١١م حيث قال: (من المؤسف أن ينتقل السيناريو الذي حصل على الساحتين التونسية والمصرية إلى الساحة اليمنية بدوافع شيطانية مغرضة وحاقدة على اليمن وتاريخه ومنجزاته مستغلين حماس بعض الشباب وتأثرهم الفطري بما حدث، وهم يتناسون بذلك أن الحرية والديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر في اليمن ليس كما كان عليه الحال في تلك البلدان).

٣- مؤامرة اسرائيلية أمريكية :

ظل الرئيس صالح في كل مناسبة يؤكد أن ما يجري هو الفوضى الخلاقة التي تستهدف الوطن العربي برمته، ولم يتردد في وصف الثورة كمؤامرة اسرائيلية أمريكية وذلك في كلمته التي ألقاها على أعضاء هيئة التدريس وطـلاب وموظفي جامعة صنعاء بتـاريخ ١مارس٢٠١١م قائلاً: «إن هناك غرفة عمليات لزعزعة الوطن العربي في تل أبيب وهؤلاء (المتظاهرون) ما هم إلا منفذين ومقلدين». وأوضح أن «غرفة العمليات» التي يتحدث عنها «موجودة في تل أبيب وتدار من البيت الأبيض».

٤- النظر إلى الثورة كأزمة سياسية:

حاول النظام أن يتجاهل مطالب الشباب، وأن يتعامل مع ثورتهم كأزمة سياسية قائمة بينه وبين أحزاب اللقاء المشترك، ولذلك اتجه نحو تقديم سلسلة من المبادرات المتعلقة بإعادة هيكلة النظام السياسي، والتي سبق أن رفضها هو حين تقدمت بها تلك الأحزاب خلال السنوات الماضية.

وعندما فشلت مبادرات النظام هذه اتجه إلى افتعال أزمات متعلقة بحياة الناس، وظل الإعلام الرسمي يعمل جاهداً على الترويج بأن أحزاب اللقاء المشترك هي من صنع هذه الأزمات وهي من يقف وراءها.

٥- إنقلاب على الديمقراطية:

ظل خطاب السلطة يعمل على التقليل من زخم الثورة الشبابية والتهوين من دور هؤلاء الشباب عبر التصوير بأنهم ضحايا لقوى سياسية عتيقة -حسب تعبير الرئيس صالح- الذي أشار في أكثر من مناسبة بأنهم يريدون أن يتسلقوا إلى كرسي السلطة عن طريق الانقلابات.

٦- فتنة داخلية:

عملت السلطة على توصيف ثورة الشباب كفتنة داخلية واستخدمت هذا التوصيف كمبرر لفرض حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١١م، حيث أشار القرار للتفصيلات المؤدية إلى تلك الحالة بقوله: (ونظراً لقيام حالة شغب في بعض المدن اليمنية واعتداءات

---

* رئيس مركز اليمني والخليج للدراسات.

على الممتلكات العامة والخاصة مما يشكل فتنة داخلية تهدد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي والسلام والاستقرار والسكينة ولضرورة الحفاظ على الأمن والسكينة العامة والحفاظ على وحدة الوطن وحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة).

٧- وصف الساحة بالتغرير والثورة بالوحل:

ظل الرئيس صالح في كل كلماته وخطاباته يصف ساحة التغيير بـ(التغرير) وحتى كلمته الصوتية التي أذيعت بعد حادث مسجد النهدين يوم الجمعة ٣ يونيو ٢٠١١م لم تخل من هذا الوصف، ثم جاء أحمد الصوفي مستشار الرئيس الإعلامي، ووصف الثورة بالوحل ويقول إنها عورة، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع نائب وزير الإعلام عبده الجندي في فندق سبأ يوم الثلاثاء ٥ يوليو ٢٠١١م.

ثانياً: أساليب المواجهة:

١- احتلال ميدان التحرير:

رغم أن قوى المعارضة اليمنية كانت قد حصلت على ترخيص مسبق لإجراء مظاهرة سلمية في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء، إلا أن السلطة منعتهم من الوصول إليه، وقامت باحتلال الميدان في ٣ فبراير ٢٠١١م، حيث جرت إحاطته بالأسلاك الشائكة، ثم تم نصب المخيمات فيه لما سمي أعضاء الحزب الحاكم ومناصري الرئيس، وهذا الإجراء الذي قامت به السلطة عكس درجة الرعب الذي أحدثه ميدان التحرير في القاهرة على حكام اليمن، وذلك في سياق الظن أن حجز الميدان سيكون سبباً كافياً لصد الشباب والمعارضين للنظام عن التفكير في الحصول على مكان آخر يحمل نفس الرمزية والأهمية.

٢- القتل والتنكيل:

تفننت أجهزة النظام اليمني القمعية، في مواجهة الاعتصامات السلمية في كل

المحافظات اليمنية، باستخدام مختلف أنواع الأسلحة، ابتداءً بقنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص المطاطي، ثم بقنابل الغاز الكيماوي المحرم دولياً والرصاص الحي، وانتهاءً باستخدام القناصة في قتل الأبرياء بطريقة مرعبة عبرت عنها مجزرة يوم الجمعة ١٨ مارس ٢٠١١م وما قبلها من مجازر وما بعدها كذلك، والتي تؤكد جميعها أن هذه السلطة لم تكن سوى سلطة قتل ولم يعد لها من مهمة تقوم بها من أجل هذا الوطن غير الدمار والخراب وسفك الدماء.

٣- العمل على هز معنويات الثوار:

من خلال الترويج أولاً بأن شباب الثورة هم مجموعة من المغرر بهم ولا يعرفون ما يريدون، وليس لهم برنامج واضح ولا يملكون رؤية سياسية لما يريدون الوصول إليه.

٤- العمل على تفكيك تماسك الساحات:

وذلك من خلال الترويج بأن الثورة بدأت شبابية وبعد ذلك تم السيطرة عليها من قبل الأحزاب فأخرجوها عن مسارها، وسيطروا عليها وعملوا على تهميش القطاعات غير الحزبية المشاركة في الثورة وفي الاعتصامات السلمية.

٥- العمل على تفكيك تماسك الأحزاب:

وذلك من خلال الترويج بأن هناك أحزاب هي المسيطرة على الساحات من خلال الإشارة لسيطرة الإصلاح على اللجان التنظيمية واللجان الأمنية وأن هذه السيطرة عملت على تهميش الأحزاب الأخرى وعدم إعطائها فرصة المشاركة في تسيير أعمال الساحات، كما هو الحال بالنسبة لموضوع المنصة، وبالتالي فإن ديكتاتورية الإصلاح -وفق ما يريد النظام تصويره- تعكس نفسها مستقبلاً على واقع الحياة السياسية اليمنية.

٦- الترويج بأن هناك من سيسرق الثورة:

وذلك عبر التشكيك بموضوع مشاركة المجاميع القبلية في المخيمات والاعتصامات، والتشكيك بموضوع انضمام أولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والتشكيك بموضوع إعلان علي محسن دعمه لخيارات الثورة السلمية.

٧- التخويف من البديل:

ظل المشككون يخوفون الناس من دخول البلاد في الفوضى، بسبب – ما أسموه – عدم وجود البديل القادر على مسك زمام الأمور، وكأن اليمن بتعداد سكانها البالغ ٢٥ مليون نسمة، عقمت عن ولادة العقلاء والمفكرين والقادة والسياسيين.

وفي هذا السياق ظل إعلام السلطة وخطابها السياسي يجتر صراعات الماضي ويحاول التذكير بأن أحزاب اللقاء المشترك هي أحزاب قادمة من زمن الشمولية وزمن تلك الصراعات، وأنها غير قادرة على الانتقال إلى

مرحلة الديمقراطية، وأنها بمجرد استلامها السلطة سوف تبدأ عملية التناحر فيما بينها.

٨- محاولة إخفاء معالم الجريمة:

حاول النظام الحاكم إخفاء معالم الجرائم التي ارتكبها ضد الثورة والثوار، وذلك من خلال:

- الإدعاء بأن ما يجري من مواجهات مسلحة تتم بين المواطنين المتأذيين من مخيمات الاعتصام، وبين شباب الساحات، كما حدث في جمعة الكرامة حينما خرج رئيس الجمهورية ووزير الداخلية يعلنان أن من قتل المعتصمين هم المواطنون.
- إقالة النائب العام، وتعيين نائب عام جديد، وعملية الإقالة هذه سوف يلحقها عملية إخفاء الوثائق.
- العمل على نقل المسئولين الأمنيين المتورطين بجرائم القتل من مواقع عملهم إلى محافظات أخرى.
- التصوير بأن بعض الأحداث جرت بين المعتصمين المؤيدين والمعتصمين المعارضين، كما هو الحال بالنسبة لجريمة قتل المشاركين في المسيرة السلمية أمام بوابة المدينة الرياضية.

٩- العمل على إيجاد حالة من الصراع الاجتماعي:

- تحميل المواطنين مسئولية مواجهة الثوار وقتلهم، كما سبق الإشارة إليه في جمعة الكرامة.
- إثارة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن عبر التصوير بأن الثورة تحمل صفة مناطقية، ورافق هذا التصوير الدعائي عمليات شحن نفسي بأن أبناء بعض المناطق يريدون الانقضاض على السلطة والانتقام من أبناء المناطق الأخرى.
- قام النظام بتوزيع الأسلحة على مجاميع من مؤيديه في جميع المناطق وعلى مستوى الأحياء في المدن، ورافق ذلك نشر الدعايات الكاذبة ضد الثورة والثوار إلى درجة أصبح فيها أنصار النظام في حالة من الجاهزية لقتل كل من يخالفهم الرأي من جيرانهم ومعارفهم في الحارات والشوارع والأسواق. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار ما أوردته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية في تقريرها المنشور تحت عنوان (تشبث صالح بالحكم يزيد شرخ المجتمع اليمني) حيث أوردت قصة شقيقين في صنعاء أحدهما مؤيد للثورة والآخر أحد أفراد الحرس الجمهوري، فقد أكد هذا الأخير أنه على استعداد لإطلاق النار ضد المتظاهرين إن هو تلقى أوامر بذلك (المصدر اونلاين ٢٠١١/٧/١٢م).

١٠- جمعة بجمعة وساحة بساحة:

في صنعاء لم يكتف النظام بحجز ميدان التحرير ولكنه أضاف إلى جانب ذلك إنشاء مخيم آخر في ملعب مدينة الثورة الرياضية، وصفه في البداية بأن ساحة للشباب المستقلين، ثم تبين بعد ذلك أنه مخيم لبعض القبائل المسلحة.

وفي مقابل إقامة صلاة الجمعة في ساحة التغيير عمل النظام على إقامة صلاة جمعة في ميدان السبعين، حيث كان يقوم أعضاء المؤتمر بحشد الناس لها من مختلف المناطق المحيطة بالعاصمة بمبالغ مالية يتم رصدها للقيادات، والتي بدورها تقوم بتوزيعها على أولئك الذين يتم استجلابهم والدفع بهم إلى ميدان السبعين لسماع الخطاب الأسبوعي الذي كان يلقيه صالح كتعبيرعن وجود تأييد شعبي له، ورغم كل وسائل الإغراء التي كانت تستخدم، إلا أن حشود ميدان السبعين لم تستطع الصمود، وما هي إلا أسابيع حتى بدأت في التناقص والاضمحلال.

قام النظام الحاكم باستخدام وسائل العقاب الجماعي ضد المواطنين بصورة عكست درجة الحقد الذي يكنه تجاه شعبه

١١- منع الناس من التنقل بين المدن:

رغم أن النظام ظل يعمل على حشد أنصاره لحضور جمعه واحتفالاته، إلا أنه في المقابل عمل بكل جهد على منع الناس من التنقل بين المدن في إطار الحد من تدفق مؤيدي الثورة وأنصارها، وكانت تزداد عملية الحصار خلال الثلاثة أيام التي تسبق كل جمعة، وفي مدينة صنعاء كانت عمليات المنع والعرقلة تشمل أيضاً التنقل بين الحارات، خاصة في أوقات تصاعد الأحداث وفي المناسبات كذلك، كما حدث يوم احتفالات ٢٢ مايو ٢٠١١م، حيث جرى قطع الطرق والشوارع المؤدية إلى شارع الستين من مختلف الاتجاهات.

١٢- العقاب الجماعي للمواطنين:

قام النظام الحاكم باستخدام وسائل العقاب الجماعي ضد المواطنين بصورة عكست درجة الحقد الذي يكنه تجاه شعبه وتجاه الحياة الإنسانية، ومن أهم وسائل العقاب الجماعي:

- تعطيل الكهرباء وجعل الناس يعيشون في الظلام الدامس أشهر..
- إخفاء المشتقات النفطية، خاصة مادة الديزل، والتي كان لها أثرها الواضح في تعطيل المزارع وإيقاف حركة نقل البضائع وإغلاق المصانع وحتى المخابز، ونتيجة لذلك انعدمت المواد الغذائية في الأسواق وارتفع سعرها.
- تعطيل المصالح والخدمات العامة بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية.
- وصلت عمليات عقاب المواطنين إلى درجة لم تكن متخيلة، حيث جرى تعطيل خدمات تنظيف الشوارع، وإبقاء المخلفات في أماكن تجميعها بهدف تعفنها واستخدامها في مضايقة الناس نفسياً، ونشر الأمراض والأوبئة.

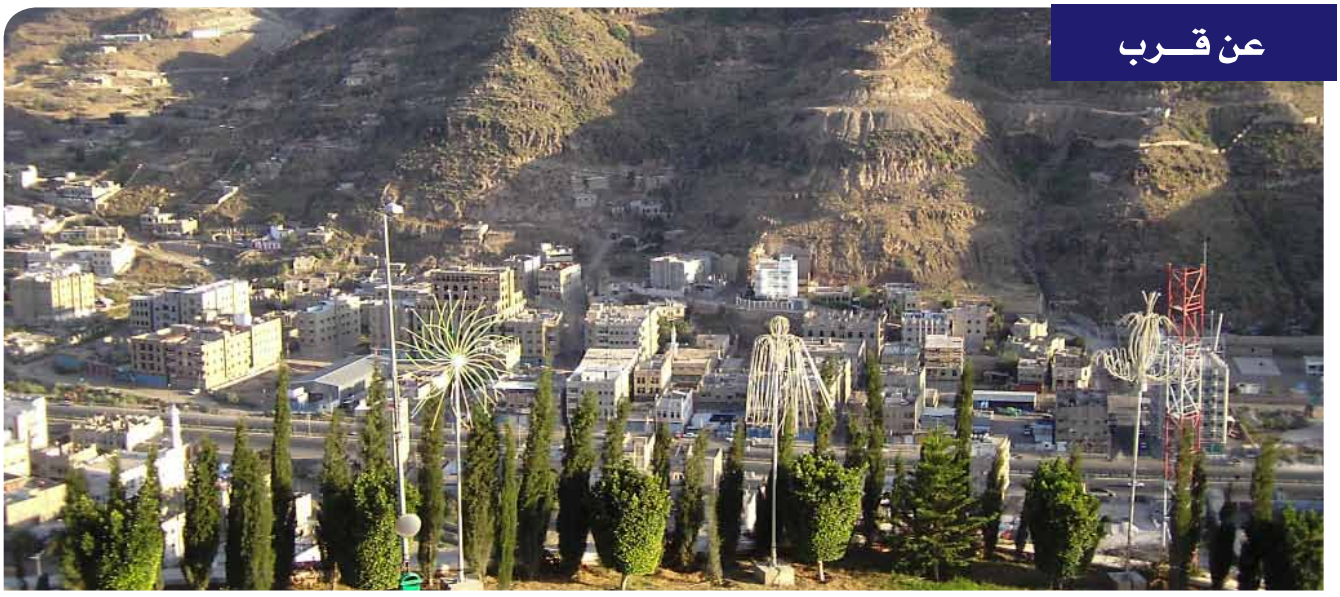

تعز الثورة..

فاتــورة الحريـــــــة

نبيل البكيري *

كحقيقة تاريخية يدركها الجميع، تلعب محافظة تعز دوراً مفصليا ورئيسياً في قيام الثورات اليمنية جميعها، منذ أولى هذه الثورات في ثلاثينيات و أربعينيات القرن العشرين وحتى ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م شمالا، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م جنوباً، وذلك لأسباب عديدة جعلت هذه المحافظة تحتل هذه المكانة التي أهلتها لأن تشعل جذوة الثورة اليمنية السلمية الشبابية الشعبية في فبراير ٢٠١١م.

أسبقية تعز في إشعال جذوة الثورة اليمنية، تأتي في إطار ما أشرنا إليه من تاريخ ثوري وسياسي وثقافي أهل هذه المحافظة في الماضي والحاضر لأن تلعب دوراً كبيراً في مسار الأحداث والثورات اليمنية، صحيح أن اشتعال أور الثورة جاء في إطار الأحداث الثورية العربية أو ما يطلق عليها بـ (الربيع العربي) الذي بدأ أولى أيامه في تونس ومصر.

إلا أن المتتبع لمسار هذه الأحداث وتأريخ هذه المحافظة، يدرك جيداً أن بذرة هذه الثورة كانت تعتمل في تعز بشكل أو بآخر، على مدى فترة حكم صالح الممتدة لثلاثة عقود، و ساهم بإنضاج عوامل هذه الثورة، سياسة النظام الحاكم الفاشلة في إدارة الوطن بالأزمات، عدا عن سياسته الخاصة وغير المعلنة تجاه تعز بتحويلها إلى ما يشبه قرية نائية معزولة عن العالم، عقاباً لتطلعها المبكر للمدنية والحرية والكرامة.

---

* باحث في شئون الأمن والإرهاب.

بيئة الثورة ومختبرها

تمتاز هذه المدينة بكونها أولى المدن اليمنية التي هبّت إليها رياح التغيير والحداثة التعليمية والثقافية منذ بدايات القرن العشرين قبل غيرها من المدن اليمنية، ولأسباب عدة أولها قربها جغرافيا من عدن درة تاج الامبراطورية البريطانية حينها، وكذا قربها من القرن الأفريقي، فضلا عن الهجرات المبكرة لأبناء هذه المحافظة إلى مختلف أصقاع العالم كبريطانيا وشرق أفريقيا وجنوب آسيا، مما ساعد في تشكيل وعي ثقافي وسياسي وتعليمي وتجاري مبكر لجاليات هذه المحافظة الذين أسهموا في صياغة الوعي المدني والحضاري والتطلعات لدى أبناء هذه المحافظة.

ففي بداية ثلاثينات القرن الماضي، اشتعلت في هذه المحافظة ثورة أطلق عليها بثورة المقاطرة، نسبة لاسم هذه المديرية القريبة من عدن، ثورة ضد حكم الإمامة، تلك الثورة التي غاب عن البعض ما وراءها من أسباب ومسببات.

صحيح أنها كانت ثورة مسلحة لكنها كانت ذات طابع فكري ثوري بحت، إذ كانت أقرب إلى ثورة الأفكار الاشتراكية أكثر منها ثورة مسلحة مجردة من أي دلالة أخرى.

وفي هذه المحافظة وخاصة في قلبها النابض، منطقة الحجرية، بدأت أولى المحاولات المبكرة، لقيام وتأسيس عمل تعليمي نظامي من خلال تأسيس مدرسة نظامية ذات منهج حديث يتناسب مع متطلبات العصر، تلك المدرسة التي سعى الأستاذ أحمد محمد نعمان لإنشائها، في مدينة التربة، مما أغضب دولة الإمام الذي أرسل لهدمها والقبض على مؤسسها وسجنه.

شهدت مدينة تعز أولى موجات التحديث التعليمي والثقافي و الفكري، التي ساعدت في نشر وعي سياسي وثقافي كبير ساهم في تشكيل سمت هذه المدينة ، التي أهلتها لأن تكون عاصمة اليمن الثقافية والفكرية، منذ أوائل القرن العشرين وحتى اللحظة، عدا عن كونها تميزت بهذه المكانة في فترات تاريخية مختلفة و مبكرة حينما اتخذها الرسوليون مثلا عاصمة ثقافية وسياسية لدولتهم، منذ القرن السادس الهجري.

منطلق الثورات

كانت ثورة الحوبان أو ما عرف بثورة ١٩٥٥م، واحدة من ثورات المدينة ضد الظلم والاستبداد السياسي والثقافي الإمامي الذي حاول السيطرة على وعي هذه المدينة بتحويلها إلى عاصمة لملكته، كي يكون قريبا منها ويكبت وعيها الثوري المتصاعد، فكانت ثورة ١٩٥٥م ردا طبيعياً لتلك المحاولة الإمامية.

ومع بداية بواكير المقاومة الثورية ضد المستعمر البريطاني لجنوب اليمن، وخاصة مدينة عدن، كانت أولى خلايا المقاومة تتشكل و تنطلق تعز، حيث كانت مقرا ومحطاً لكثير من رجالات الثورة الأكتوبرية، حيث اتخذوا منها منطلقا لعملياتهم العسكرية ضد قوات المستعمر البريطاني الذي لم تسلم هذه المحافظة من أذاه، حيث قامت طائراته بضرب مواقع فيها أكثر من مرة وخاصة مع اشتداد لهيب المقاومة الثورية بين عامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م.

هذا الموقع والمكانة الفريدة لهذه المحافظة، انعكس أيضا على كثير من جوانب البنية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لأبنائها، فخرج من بينهم رجال أعمال كبار ساهموا برفد الثورات اليمنية ماليا بشكل كبير، وخرج منهم قادة فكر وسياسة وعلم ساهموا كل في مجاله، مما ساعد في إثراء الساحة الوطنية بمختلف المواهب الفكرية والثقافية والأدبية والإعلامية، التي أرست دعائم العمل الإصلاحي منذ بواكيره الأولى وحتى اللحظة من خلال هؤلاء الأعلام أو الجماعات، سوءا كانت إسلامية أو قومية، يسارية أو يمينية.

تعز والثورة الشعبية السلمية

مع إعلان تخلي الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك عن الحكم في مصر، كنتيجة حتمية لثورة ٢٥ يناير، خرج شباب تعز عشية ذلك الإعلان محتفين بنجاح الثورة المصرية، و يدرك الجميع ما تمثله مصر من رمزية لدى مجمل المجتمعات العربية، وهو ما بدا واضحا في خروج شباب تعز، وتحول ذاك الاحتفاء إلى مظاهرة عارمة وغاضبة طالبت بإسقاط النظام اليمني، لتكون مظاهرة تلك الليلة بمثابة التدشين للفعل الاحتجاجي الثوري الذي اشتعلت به اليمن عموماً بعد ذلك.

صحيح كان هناك فعاليات احتجاجية سابقة في معظم مناطق الجمهورية، تلك الفعاليات التي كان يقوم بها ويرعاها تكتل أحزاب اللقاء المشترك، والتي أطلق عليها بـ» الهبة الشعبية» إلا أن فعالية الـ١١ من فبراير في تعز، كانت بمثابة الفعل الاحتجاجي المستمر والمتخذ نمطاً آخر أقرب إلى نمط الثورة والمتسم بالتحدي والإصرار.

توجه الشباب بعد مظاهرة تلك الليلة التي قوبلت بالقمع الشديد من قبل قوات الأمن ومجاميع بلطجية، توجهوا مباشرة في استلهام مباشر لتجربة شباب ثورة ٢٥ يناير المصرية، إلى شارع التحرير في قلب المدينة، مدفوعين بصدى الاسم «التحرير» الذي احتضن اعتصام شباب الثورة المصرية وهو ميدان التحرير الشهير في قلب القاهرة، مع أن هنالك فارقاً كبيراً بين الإثنين، حيث ميدان التحرير في القاهرة كبير في حجمه وتاريخه وموقعه بينما شارع التحرير لا يعد سوى شارع صغير لا يتجاوز عرضه ثمانية أمتار وطوله لا يتجاوز كيلو متر، و يكتظ بالباعة والمتجولين والسيارات.

ومع ذلك، دُفع الشباب بفعل هذا الحدث الكبير الثورة «المصرية» نحو تقليد كل تفاصيله، فأخذوا يقيمون الصلاة في شارع التحرير، كما كان يفعل المصريون في ميدان التحرير، و شرعوا في نصب خيامهم، كما كان يفعل شباب الثورة المصرية، ورفعوا نفس شعاراتهم تلك.

و رغم ما كانوا يواجهونه من قمع وملاحقات من قبل الأمن و البلاطجة، فكانوا كلما تم تفريقهم يعودون مرة أخرى إلى شارع التحرير، وهكذا دواليك، حتى يأس الأمن من منعهم، فتم دفعهم للاعتصام في شارع الهريش قرب محطة صافر، المكان الذي أطلق عليه لاحقاً إسم «ساحة الحرية»، وهناك تم نصب الخيام والشروع بالاعتصام الدائم حتى لحظة اقتحام الساحة وإحراقها في ٢٩ مايو ٢٠١١م واستعادتها مرة أخرى من قبل شباب الثورة وحتى اللحظة.

القبيلة فـــي تعـــز

يجهل الكثير من الناس، كإحدى محصلات وإفرازات نظام صالح، أن تعز هي جزء رئيس من هذا الوطن، وتتشابه مع كل المحافظات اليمنية شمالا وجنوباً في تركيبتها الاجتماعية القبلية «المحافظة» وعاداتها وتقاليدها التي يشترك في معظمها قبائل اليمن.

لكن هذا الوضع القبلي تخفف بشكل كبير من صرامته القبلية، بفعل الهجرات الكبيرة لأبناء المحافظة و بفعل العملية التعليمية، والوعي السياسي المبكر، وعوامل كثيرة أخرى، كلها ساعدت في خلق حالة مدنية في وعي الناس ونظرتهم للحياة، وهو ما انعكس في خفوت كثير من العادات غير الحميدة في سلوك الناس وممارساتهم، تحت دواعي العادات القبلية.

وبالتالي أصبح مفهوم القبيلة والشيخ في نظر الناس في تعز ليس بتلك النظرة المقدسة، إذ القبيلة، لا تعدو كياناً اجتماعياً للتعارف وليس كياناً عصبوياً يستدعى في الحروب والصراعات القبلية في الحق والباطل، فيما الشيخ، هو الآخر كبير القوم وله مكانته التي تُحترم، بحيث لا تكون هذه المكانة على حساب حق الآخرين من أبناء القبيلة أو المنطقة، وهو كأحد أبناء القبيلة أو المنطقة له حقوق وعليه واجبات.

ونتيجة لمثل هذا الوعي ، لوحظ بشكل واضح مدى انزواء كثير من الممارسات والعادات غير الحميدة كظاهرة الثأر والتعصب القبلي والصراعات القبلية، والتي أصبح ينظر إليها الناس على أنها ممارسات متخلفة، ومنحطة، وتتعارض مع أبسط القيم الدينية والإنسانية، فضلا عن قيم القبيلة العربية الأصيلة ومثلها النبيلة، عدا عن قيم العدالة والحرية والكرامة التي ثار اليمنيون لأجلها.

شيوع مثل هذا الوعي في تعز، جعل البعض، وخاصة في إطار السياسة المنهجة من قبل النظام، ينظر إلى تعز نظرة يخامرها شيء من الشعور بعدم الرضا، باعتبار أن تعز منطقة غير قبلية، وسكانها ليسوا بقبائل، وهذه لغة الحقد المسمى بالإنتقاص معروف مدلولها اجتماعياً في اليمن، وأثبتت عدم جدواها وفشلها أمام الوعي الكبير الذي ظهر به اليمنيون أمام العالم من خلال ثورتهم الشعبية السلمية.

إن كل أجزاء اليمن كمعظم الدول العربية، سكانها في الأصل مكونات قبلية عربية صرفة، تتشابك في أحسابها وأنسابها على امتداد الوطن العربي، وإنما المتغير فيها هو عوامل الحداثة السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية التي أسهمت بشكل كبير في بلورة قيم وسلوكيات ، تتعارض مع بعض العادات القبلية الضيقة و المتخلفة، لتعارضها أساسا مع قيم الإسلام وتعاليمه السمحة.

وأما ما ظهر مؤخرا من شبه اصطفاف قبلي في تعز في وجه قمع النظام، فهو ردة فعل طبيعية، لحالة القمع المنهج ضد هذه المحافظة، ولا تعكس هذه الحالة اصطفافاً قبلياً صارماً بالمعنى الدقيق للكلمة، بقدر ما تعكس حالة ثورية وطنية انطلق منها الجميع، بغض النظر عن دافع ما يُعرف بـ «الداعي القبلي» أو غيره ، عدا عن دور حالة كارزما القيادة القبلية التي يتحلى بها ربما البعض من شيوخ مناطق بعينها في المحافظة كشرعب أو سامع أو جبل حبشي مثلا.

وبالتالي يمكن القول إن حالة الاصطفاف الحالية في تعز، لا تعني بالضرورة عودة إلى المربع الأول، وهو عودة القبيلة إلى تعز بكل مورثاتها، فقد تم تجاوز هذا الوضع بشكل كبير منذ عقود بفعل عوامل موضوعية عدة ساهمت في تشذيب قيم القبيلة وتمدينها في تعز التي انطلقت منها كل بذور العمل السياسي والحزبي الذي يتنافى مع قيم التعصب القبلي الضيقة.

لماذا تعز مستهدفة ؟

انطلقت شرارة الثورة من تعز ومعظم شباب تعز المقيمين في بقية محافظات الجمهورية الرئيسية كأمانة العاصمة صنعاء والحديدة و عدن أسهموا في تمددها إلى هذه المحافظات، وشاركوا بشكل كبير في الخروج الثوري الكبير إلى الساحات والميادين، بينما ساهم مثقفوها وناشطوها السياسيون والقانونيون والحقوقيون، بشكل كبير في التصعيد الثوري كل من موقعه ، ولفت مثل هذا الحضور لأبناء هذه المحافظة انتباه النظام الذي يحمل نظرة مناطقية قذرة ومسبقة تجاه هذه المحافظة.

لكن لا يخفى أن حالة الاستهداف لتعز من قبل النظام، يدركها الجميع، وتمثلها في رؤية النظام السطحية للأحداث على أنها مجرد أحداث مفتعلة قام شباب تعز الذين ربما بحسب رؤية النظام السطحية تلك، جروا شباب المحافظات إليها دون وعي منهم بما قاموا به، وأعتقد بالتالي يمكن وقف هذه الأحداث الثورية من خلال قمع محافظة تعز، وفي القلب منها ساحة الحرية.

و ربما كان يعتقد النظام، إمكانية تراجع الشباب في بقية المحافظات عن هذه الثورة ، وهذا الوهم هو ما رأيناه ماثلا في الإقدام على إحراق ساحة الحرية بتعز ٢٠١١/٥/٢٩م، عدا محاولة عسكرة المحافظة بضربها بالآلة العسكرية، في محاولة يائسة من النظام لخلط الأوراق وإظهار الجلاد في موقع الضحية.

تعز بعـد المحرقة ..

ربما لم يكن يتوقع النظام مطلقا ما ستؤول إليه الأمور في تعز بعد الإقدام على ارتكاب جريمة المحرقة في حق شباب ساحة الحرية، وبالتالي ربما تفاجأ من تطورات الأحداث بهذا الشكل، المتمثل بلجوء البعض في تعز إلى استخدام السلاح لمواجهة آلة القمع العسكرية للنظام.

انصراف البعض نحو السلاح لا شك هو ردة فعل طبيعية، لهول الجريمة المرتكبة في حق الشباب، وهي منطق طبيعي، تدعمه كل القوانين والأعراف البشرية الداعمة لحق الدفاع عن النفس، بغض النظر عن ما يمكن وصفه، بالخطأ السياسي أو سوء التقدير السياسي في هذا الفعل.

لجوء الناس إلى السلاح، ربما لم يكن أحد يتوقعه في محافظة تعد قلب اليمن النابض بالمدنية والحداثة والقيم الإنسانية للعيش المشترك، لكن ما يجب أن يتفهمه البعض في هذه الحالة، أن تعز هي جزء من هذا الوطن المكتظ بالسلاح، وأن الدفاع عن الكرامة، ينطلق من شعور فطري يتلبس المظلوم وتغيب معه كل قيم الحكمة والصبر في وجه اشتداد القمع والهمجية التي نالت هذه المحافظة من قبل هذا النظام، مع سبق الإصرار والترصد.

فبعد جريمة المحرقة، وردة الفعل القوية لأبناء المحافظة التي وصلت إلى حد استخدام السلاح للدفاع عن النفس، ربما كانت ردة فعل غير متوقعة من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية وخاصة وحدات الأمن المركزي والحرس الجمهوري والقائمين عليها الذين استخدموا القوة المفرطة

والكبيرة في قصف ساحة الحرية وأحياء المدينة المختلفة كحي الروضة والمسبح وعصيفرة والسلام، وضواحي المدينة في ما يعرف بالستين، حيث تم استخدام أنواع الأسلحة الثقيلة التي تركت عددا من الضحايا بين قتيل وجريح والدمار في منازل المواطنين في هذه الأحياء السكنية.

وبرغم كل هذا القمع المفرط، ضد المدينة، وبروز ظاهرة المسلحين الداعمين للثورة، لا تزال الثورة السلمية هي المطلب الأبرز لشباب الثورة في تعز الذين يحرصون على المطالبة بها، ويحذرون من مغبة الاستمرار في حمل السلاح واستخدامه، ومطالبين بعدم الانجرار إلى دوامة العنف الذي قد يربك مشهد الثورة ومسارها نحو تحقيق أهدافها المتمثلة بإقامة الدولة المدنية.

المحافظات الجنوبية .. بين السلمية والمسلحة

أربع محافظات جنوبية من أصل سبع صارت عنوانا رئيسيا للعنف والمواجهات وتظهر بشكل مكثف في وسائل الإعلام إما مسرحا لتنظيم القاعدة والجهاديين وأنصار الشريعة مثل (أبين وشبوة)، أو لجماعات عنف أخرى تطرح أهدافا سياسية مثل (سرو حمير بيافع وردفان) أو(حتم) بالضالع، وهما فصيلان في إطار الحراك السلمي الجنوبي المنادي بالانفصال، وأعلنا تبنيهما العنف والسلاح، ويقومان بعمليات ضد معسكرات الجيش والأمن المتواجد في هذه المناطق.

وهناك عصابات بدأت بالظهور كنتيجة طبيعية للفلتان الأمني في هذه المناطق منذ سنة تقريبا وأخذت طابع التقطع على الطرقات بين (لحج والضالع)، ويتهم قياديون في الحراك الجنوبي أمثال (أمين صالح محمد) جهات في السلطة لها مصلحة في إظهار المحافظات الجنوبية بصورة القاعدة.

أبين ووهم القــاعدة

على مدى سنوات أصبحت محافظة أبين مسرحا يعرض تنظيم القاعدة قوته فيها ، لكن هذا التنظيم يتحرك في توقيت غريب ووفق مصالح تحسب للنظام أحيانا وتختفي تحركاته وفق تلك المصلحة، كما حصل في تنظيم بطولة خليجي٢٠ العام الماضي.

محافظة أبين تعد الشريك القوي للنظام منذ حرب صيف ٩٤م وينتمي إليها كثير من قيادات الدولة والجيش والأمن على رأسهم النائب عبد ربه منصور هادي.

رغم أن محافظات أخرى خرجت عن سيطرة نظام علي صالح منذ اندلاع المظاهرات المطالبة بالتغيير مثل محافظة حضرموت إلا أنها لم تظهر فيها سيطرة للقاعدة كما حصل في أبين وهي المحافظة التي تخضع للمنطقة العسكرية الجنوبية التي ما يزال قائدها يوالي النظام.

ظلت كثير من الوقائع محل تشكيك في جدية النظام لمحاربة القاعدة في أبين بل جعلت مراقبين ينصرفون إلى القول بأن هناك تواطؤاً إن لم يكن هناك دعم رسمي للقاعدة ، فتحقيق القبائل انتصارات في أيام على القاعدة مقابل معارك للجيش لأكثر من شهرين يعطي مؤشرا على ضعف هذه الجماعات وأن هناك تلاعبا بمحاربتهم، فقد سلمت معسكرات وفر مسئولو المحافظة وأجهزة الأمن تاركين خلفهم الأموال والسلاح غنيمة لأعضاء القاعدة.

وفي محافظة أبين أيضا تتعدد التشكيلات والتي منها تتبنى فكرة إقامة الدولة في الجنوب وتتوافق مع بعض الكيانات الناشطة في الحراك، هناك بيانات تصدر من هذه المكونات تؤيد النشاط المسلح التي تقوم به ضد الجيش والأمن وأبرز هذه المكونات المؤيدة للعمل المسلح في أبين هي المجلس الوطني لتحرير واستعادة دولة الجنوب، واتحاد شباب الجنوب.

لحج والضالع حراك مسلح

هناك كيانات ظهرت في السطح تساند الحراك وتتبنى حمل السلاح، ومنها (كتائب سرو حمير) ومقرها يافع ولها نشاط واسع في ردفان وحتى الضالع، ويقودها طاهر طماح وقامت بعمليات ضد الأمن والجيش بردفان ويافع، راح ضحيتها العشرات حسب تصريحات صحفية معلنة على لسان رئيسها، إضافة إلى عمليات اختطاف للجنود وتقطع لقاطرات وسيارات وبضائع في الطريق الرئيسي المار بمدينة الحبيلين مديرية ردفان.

وتوجد حركة تقرير المصير(حتم) وهي حركة تأسست في الضالع في منتصف التسعينيات من القرن الماضي لكنها جمدت نشاطها لتظهر من جديد قبل عام ومؤخرا قامت بعمليات عسكرية ضد جنود اللواء(٣٥) مدرع المرابط بالضالع كما اعلنت تبنيها قتل قائد النقطة العسكرية في (بئر الزغلول) على طريق الضالع جحاف قبل شهر رمضان الجاري.

رغم أن محافظات أخرى خرجت عن سيطرة نظام صالح منذ اندلاع المظاهرات المطالبة بالتغيير مثل حضرموت إلا أنها لم تظهر فيها سيطرة للقاعدة كما حصل في أبين التي تخضع للمنطقة العسكرية الجنوبية التي ما يزال قائدها يوالي النظام

عبد الرقيب الهدياني*

عدن ووهج الثـــورة

الثورة بمفردتها تعني التغيير الشامل في كل نواحي الحياة، ولأن الثورة الشعبية جاءت بمتغيرات جمة في الوعي وفي الواقع، في الشكل والمضمون. فقد رسمت لعدن واقعا جديدا، وأعادت هذه المدينة إلى واجهة العمل المدني والنشاط الشعبي والحركة الجماهيرية الواعية، وهي صورة كانت عدن قد افتقدتها طوال سنوات ماضية.

عدن وعلى مدى عقدين من الزمن كانت في وعي المتابع، مدينة ساحرة في قبضة نافذين يتقاسمون أراضيها وهكذا ظلت في مخيلة وإدراك الناس، لكن الصورة اليوم تغيرت إلى حد كبير، فهاهي عدن ساحة احتجاجات، وميدان أنشطة وندوات ومظاهرات. وكل ذلك يعكس التعدد والثراء الذي تمتاز به عدن، وانفتاحها على كل الثقافات لقيم الإبداع والتحضر والتمدن والسلم والتعايش .

تختلف عدن عن غيرها من المحافظات الجنوبية، بكونها تحفظت في السنتين الأخيرتين على مسيرة الحراك الجنوبي ، ولم تتناغم مع المحافظات التي ظلت لأربع سنوات حكرا على فعاليات الحراك.

صحيح أن عدن شهدت فعالية ٧ يوليو في العام الأول للحراك في ٢٠٠٧م ، وشاركت أيضا في فعاليات مناسباتية في العام الذي تلاه، لكنها لم تشهد أي فعالية في عامي ٢٠٠٩- ٢٠١٠م، وقد يعود ذلك إلى القوة الأمنية التي لم تسمح للحراك بذلك إلا أن عدن اليوم كسرت الصورة عندما انخرطت بقوة في الثورة الشبابية، وهاهي تظهر في إطار الثورة أكثر حشدا وتفاعلا وتنظيما ورقيا.

كما أن الحراك فقد الألق الذي كان عليه عندما انطلق في البداية حين تورط بعد ذلك في عنف وتقطعات وخلافات وصراعات مكوناته وهو ما جعل الشارع العدني يتناغم أفضل هو ومدينته مع الربيع العربي ومدن أقرب إليها تحضرا وانفتاحا، سواء في تعز وصنعاء والحديدة أو عربية في مصر وتونس.

أرادت عدن –أيضا- من خلال انخراطها القوي في الثورة الشبابية السلمية، أن تؤكد انتصارها على الإقصاء والتهميش الذي كرسه النظام طيلة عقدين من الزمن وهاهي اليوم تستعيد المبادرة من جديد وتؤكد أنها رقم صعب لا يمكن إقصاؤه ولها في هذا المضمار وقائع وملاحم مشرفة عبر التاريخ القديم والحديث.

عدن التي شهدت ميلاد الوحدة المباركة ورفع في سمائها علم الجمهورية اليمنية ، هاهي اليوم من خلال الثورة ترمم ما أفسده نظام علي صالح ، فتظهر من جديد بعلم الوحدة في ساحات كريتر والمعلا والمنصورة وخور مكسر والتواهي والشيخ عثمان بعد أن كان رفع الأعلام الشطرية في معظم المحافظات الجنوبية أمراً اعتياديا.

احصائيات:

صحيح أن السلطة واجهت فعاليات الحراك السلمي بالبطش من أول يوم بدأت فيه هذه الفعاليات مطلع العام٢٠٠٧م ، لكن الصحيح أيضا أن الحراك لم يحافظ على سلمية فعالياته إلا في العامين الأولين(٢٠٠٧-٢٠٠٨) ، بينما ظهرت أعمال عنف خلال الأعوام التالية.

وبحسب المراقبين والمتابعين للحراك فإن عدد الجنود ورجال الأمن الذين سقطوا بعنف مضاد من الحراك والمنتسبين إليه، أكثر من الضحايا الذين سقطوا من الحراك برصاص السلطة.

لا توجد إحصائية دقيقة في هذا الشأن لكن متوسط ما تحدث عنه قيادات الحراك أن (٤٥٠) شخصا هم إجمالي القتلى المنتمين للحراك، بينما تتحدث مصادر أمنية عن سقوط (٨٠٠) عسكري من الأمن والجيش بأعمال عنف في لحج وأبين والضالع وعدن ويافع وشبوة وحضرموت.

عدن كسرت الصورة عندما انخرطت بقوة في الثورة الشبابية، وهاهي تظهر في إطار الثورة أكثر حشدا وتفاعلا وتنظيما ورقيا

* رئيس تحرير موقع عدن أون لاين الإخباري.

تستلهم واقعها من ثورة الزرانيـــق

ثورة الفقراء في تهامة

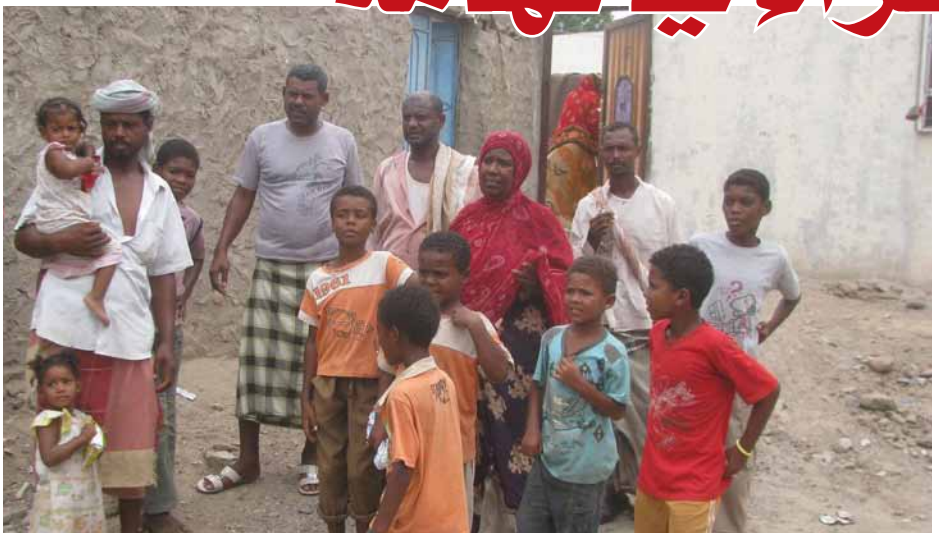

عبد الحفيظ الحطامي *

يتحدث التاريخ اليمني عن الحديدة كمحافظة ساحلية يمتد فيها السهل التهامي الخصيب، مشكلا رافدا اقتصاديا يزخر بالموارد الزراعية والسمكية والتجارية.

أما الإنسان التهامي فقد شكل حضورا في التاريخ اليمني ابتداء بالحروب التي خاضها ضد الوجود العثماني وامتدادا لثورة الزرانيق ضد الإمام أحمد حميد الدين الذي سقط نظامه في ١٩٦٢م ، وكان قد أعدم من أبناء الحديدة ٧٦٠ شخصاً في سجون حجة .

حين وجد أبناء تهامة ان الظلم مدغم المراحل وأنه لم يتغير شيء بين عهود الإمامة وبين ممارسات بعض المسئولين في العهد الجمهوري دخل أبناء تهامة في حرب سميت بحرب القوقر دكت فيها دبابات الجمهورية منازل الزرانيق والتي لا تتعدى أكواخ من القصب والطين.

ولأن أبناء تهامة سطروا دروسا في الانعتاق والحرية والتحرر من الظلم والقهر ، فقد عمد نظام علي صالح تمزيق القبائل وإثارة النعرات والأحقاد والصراعات بينها وبين مشايخه، حيث حول الكثير منهم الى أدوات للقمع وسحق كرامة الإنسان التهامي ووأد حريته حتى لا ينتفض ويثور.

فقد عمد إلى تشجيع المشائخ لإقامة سجون خاصة من خلال عدم محاسبتهم ، وشجع ناهبي الأراضي والمزارع فأصبحت الحديدة من ضمن أفقر المحافظات اليمنية ، رغم أنها تصنف رسميا من أكبر المحافظات التي ترفد خزينة الدولة.

الحديدة التي يلتزم أهلها بدفع الرسوم والإتاوات القانونية وغير القانونية ، اتسعت فيها دوائر الفقر والفاقة فلا يرى زائرها سوى جيش من المتسولين والأطفال المشردين الذي انتزعهم الفقر من مقاعد الدراسة إلى الأسواق.

يقف نظام الرئيس صالح طوال ٣٣ عاما متفرجا في وقت تشهد فيه الحديدة انتشارا للبطالة وتدهورا للخدمات ، وتفشيا للأوبئة والأمراض القاتلة .

هذا الواقع البائس الذي رزح فيه سكان السهل التهامي تحت أغلال النظام، دفع بأبنائه لأن يكونوا في مقدمة الثائرين ضد نظام صالح، ليقدموا ثمانية شهداء وأكثر من ألفي جريح من بينهم عشرات المعاقين.

ولأن الحديدة مصنفة من أهم المحافظات التي تناصر نظام الرئيس صالح إلا أن الزخم الثوري وتزايد أعداد المتظاهرين والمحتجين والمعتصمين السلميين يشير إلى أن صالح لم يكن مرغوبا فيه ولا في نظامه ، والأمر لا يتعدى الحكم بالحديد والنار بشكل مباشر لأجهزته أو غير مباشر عبر المشايخ.

حيث انفجرت الإرادة الثورية لدى أبناء تهامة وخرجوا إلى ساحات التغيير يقودون المسيرات والمظاهرات والاعتصامات بينما كان النظام يترنح ويتخلى عن بعض نفوذه ومشايخه، ليكتشف الجميع أن الحديدة لم تكن سوى مشايخ هم من يقومون بالترشح والانتخاب بل وصل الأمر إلى إعلان نتائج انتخابات في مديريات الزهرة وبيت الفقيه والدريهمي واللحية دون انتخاب المواطنين لممثليهم في البرلمان والمجالس المحلية وكانت النتائج تحسم

---

* كاتب صحفي.

منذ الصباح الباكر.

هذه المظالم كلها استلهم منها أبناء تهامة حضورهم في الساحات ضد نظام صالح، وتكبد الكثير منهم المتاعب والمعاناة القاسية .

فرغم قسوة المناخ ، وارتفاع أعمال القمع الأمني من قبل الحرس الجمهوري والأمن المركزي لأبناء الحديدة إلا أن ذلك كان يزيدهم إصرارا على الصمود في ساحات الثورة .

لكن أبناء الحديدة استيقظوا على فصل جديد من فصول المعاناة، لتشهد الحديدة أسوأ سياسة العقاب الجماعي ، حيث بيعت حصص المديريات من الوقود لصالح مراكز نفوذ ومشايخ يتبعون النظام.

توقفت حركة السير وارتفعت قيمة المواصلات وانقطع الديزل على الكثير من المزارع لتجف مزارع الموز في بعض مناطق باجل وادي مور ووادي زبيد والحسينية ووادي سهام ، بينما كان الديزل يتدفق إلى مزارع الجروبة التي تتبع قيادات في النظام .

لقد أدى كل ذلك إلى توقف الحركة الاقتصادية وأغلقت الكثير من المصانع والمحال التجارية والمخابز ومصانع الثلج لترتفع الأسعار بشكل

ولأن الحديدة مصنفة من أهم المحافظات التي تناصر نظام الرئيس صالح إلا أن الزخم الثوري وتزايد أعداد المتظاهرين والمحتجين والمعتصمين السلميين يشير إلى أن صالح لم يكن مرغوبا فيه ولا في نظامه، والأمر لا يتعدى الحكم بالحديد والنار بشكل مباشر لأجهزته أو غير مباشر عبر المشايخ.

جنوني أرهق سكان هذه المحافظة .

رغم سياسة العقاب الجماعي التي تضرر منها كل فرد في الحديدة إلا أن ساحة التغيير في تزايد خاصة في شهر رمضان الكريم.

ويطرح المعتصمون هناك قضايا محافظتهم ضمن ملفات القضايا الرئيسية في اليمن مثلها مثل قضية الجنوب وقضية صعدة على اعتبار أن قضايا نهب الأراضي وحالات الفقر والتنكيل ووأد الكرامة التهامية ضمن أهم القضايا التي تسجل الحديدة معدلات عالية فيها .

يشعر التهاميون أن النظام استباح هذه المحافظة وصادر مزارعها وأراضيها لصالح مراكز نفوذ ، ونهبها وحولها إلى اقطاعيات بيد أتباعه، باسم الدولة والمشايخ وبعض القادة العسكريين .

ويرى أبناء الحديدة أن الثورة بالنسبة لهم أصبحت قدرا ومصيرا لا يمكن التراجع عنه بعد كل ذلك العناء خلال ٣٣ عاما من حكم نظام صالح .

ويسير أبناء الحديدة المظاهرات والمسيرات إلى الكثير من المؤسسات الإرادية والحكومية مثل الميناء وشركة النفط ومبنى المحافظة ومكتب التربية والأمن، ليؤكدوا للجميع أنهم يرفضون أي عودة لذلك الماضي مهما كانت التضحيات، مستندين إلى قوة أهم وأكبر القبائل اليمنية قبائل الزرانيق ، حيث يتواجد شبابها ومشائخها في صفوف الثورة.

كما أن أهم القبائل التهامية الأخرى مثل قبائل الزهرة والمراوعة والقحراء والواعظات قد انضمت للثورة ما يجعل الثورة بالنسبة للتهاميين واقعا يصعب التراجع عنه حتى تحقيق أهدافها، وبناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على العدالة والحق والحرية والمواطنة المتساوية.

حضرموت ..

تباين في الرؤيــة واتفاق على الثورة

وليـد باعبــاد *

أفرزت الثورة الشعبية السلمية التي تشهدها اليمن عدة اتجاهات في أكبر المحافظات اليمنية حضرموت حيال نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

ورغم تباين تلك الاتجاهات إلا أنها تتفق معظمها في ضرورة التخلص من نظام علي صالح والبحث عن دولة مؤسسات باعتبارها قادمة من محافظة جنوبية عانت التهميش.

اتجاه شباب التغيير بحضرموت

ويضم ائتلافات كثيرة (شبابية ، أكاديمية، قبلية ، نسائية) وهم يحتجون في خمس ساحات على شكل تظاهرات واعتصامات مفتوحة في كل من بساحل حضرموت ووادييها وجزيرة سقطرى حتى إسقاط النظام وتحقيق أهداف ثورة الشباب السلمية .

وهؤلاء الشباب استطاعوا إعادة الاعتبار للوحدة كقيمة لابد من الحفاظ عليها في محافظة يوجد فيها مطالبون بالانفصال، كما أعطوا أملاً لدى الكثير بإمكانية معالجة كل ما علق بالوحدة من نهب للثروة وللأرض، وتسييس للوظيفة العامة و غياب العدل وانتشار الفساد ، وكان للشعار الذي رفعه شباب التغيير في حضرموت (إسقاط النظام المدخل الأساسي لحل القضية الجنوبية) دور كبير في انضمام مجاميع من الحراك الانفصالي إلى ساحات شباب الثورة ، وأعاد شباب التغيير لعلم الوحدة اليمنية ألقه بعد انتشار أعلام التشطير في أرجاء المحافظة.

الاتجاه الثاني (الحراك الجنوبي):

فرغم تعدد أرائهم والتي تنحصر في :

أ) **فك الارتباط:** باستعاذة دولة الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطي الشعبي) أو (الجنوب العربي) والتي تصب في تخلص أبناء الجنوب -وحضرموت من ضمنه- من حكم الشمال الذي يراه هؤلاء محتلاً للجنوب.

ب)**إنشاء إقليمين:** شمالي وجنوبي، داخل دولة واحدة ولكل إقليم حكومته المستقلة عن الأخرى ، ومعناه أيضاً التخلص من نظام صالح وأسرته .

وكلا الخيارين ما يزال مفتوحاً في ظل تأزم الأوضاع وعدم وصولها لحلول مرضية لشركاء الوحدة في الجنوب، ولعل حلاً سياسياً وتوافقاً ما، يشعر الجنوبيين بأنهم شركاء في دولة الوحدة، قد يقلب كل التوقعات

ج) **حضرموت ككيان يمتلك مقومات دولة:** هذا الخيار احتوى ثلاثة تصورات هي :

١. حضرموت دولة مستقلة .
٢. حضرموت إقليم مستقل داخل دولة الجنوب .
٣. حضرموت إقليم مستقل داخل دولة الوحدة .

وهذه الثلاثة الآراء وحدت، إلى حد ما ، التباين بين أبناء محافظة حضرموت وجعلتهم يلتفون حول منطقتهم ككيان سياسي جديد مبني على أسس مدنية حديثة وهذا الكيان هو (حضرموت) سواء كانت مع دولة الوحدة أم لا ، وهي في مجملها تسعى للتحرر من الحكم المركزي الأسري الذي ظلم حضرموت ونهب ثرواتها .

ولقد طرحت رؤى كثيرة لمشروع حضرموت ، ومن أبرز هذه الرؤى ما تقدم به مجلس حضرموت الأهلي حيث تركزت رؤيته على حقوق ومطالب أبناء المحافظة العامة وهي :

١- الحد السياسي الأدنى أن تكون حضرموت إقليماً في إطار نظام اتحادي فيدرالي.
٢- أن تُمثّل بصورة عادلة في كافة لجان صياغة الدستور الجديد وشكل النظام السياسي القادم.
٣- أن يُمثّل الإقليم في سلطات الدولة الاتحادية التشريعية والقضائية والتنفيذية وهيئاتها ومؤسساتها وسلكها الدبلوماسي، بما ينسجم وحجم مساحته وثرواته وسكانه وطول ساحله البحري وثقله التاريخي والحضاري، وحجم مساهمته في الميزانية الاتحادية.

---

* كاتب صحفي.

٤- أن يكون للإقليم حقه الكامل في إدارة شؤونه وثرواته ومواردة، وأن يحصل على نصيب لا يقل عن ٧٥٪ منها.

٥- أن يتولى الإقليم الإدارة الكاملة لموانئه الجوية و البرية والبحرية ومياهه الإقليمية.

٦- أن يكون للإقليم حق الملكية الكاملة لأراضيه وجزره ومياهه الإقليمية، وحق التمليك أو التأجير لغرض السكن أو الاستثمار، ومراجعة ما تم صرفه من مساحات أرضٍ شاسعة خلال الفترات الماضية باعتبار ذلك من الحقوق غير المكتسبة.

٧- أن يكون للإقليم جيشه وأجهزته الأمنية الخاصة به من مواطنيه.

٨- أن يكون للإقليم تمثيل متساوٍ في تكوين الجيش الاتحادي والأجهزة الأمنية الاتحادية، لضمان حياديتها.

٩- أن يكون للإقليم حق سن التشريعات والقوانين المحلية المتفقة مع ثقافة المجتمع وخصوصية مكوناته.

وما تزال الرؤى حول حضرموت تطرح من وقت لآخر من قبل كيانات متعددة تريد لمشروعها أن يحظى بإجماع الحضارم في الداخل والخارج، لكن هناك كتلة صامته في المحافظة لم تفصح عن ما يدور في خلدها، وأغلب الظن أنها مع الدولة المدنية الحديثة، دولة العدل والمواطنة المتساوية والتي تحقق العيش الكريم لمواطنيها ، بغض النظر عن شكل النظام فيها من حيث تكون حضرموت جزء من دولة مدنية حديثة موحدة وحدة إندماجية كاملة، أو فيدرالية.

ويبقى الاتجاه الأضعف وهم أنصار الرئيس صالح أو المستفيدون من نظامه وهم قلة ولا يعلنون تأييدهم للنظام بصراحة في الشارع الحضرمي ولا يرون إلا بالتلميحات على وسائل الإعلام.

الشحر بين مطلب أهلي ودعوة مناطقية

شهدت مدينة الشحر بمحافظة حضرموت في أغسطس أحداث نتج عنها مقتل ثلاثة أشخاص وجرح البعض خلال أعمال شغب على خلفية مقتل مواطن على يد أحد المواطنين من بائعي القات .

هذه الأحداث بدأت بمطلب لعدد من الشباب وهو (منع بيع القات بالمدينة)، ولم تكن الشحر صاحبة الفكرة الأولى في منع بيع القات فيها ، فقد سبقتها مدن أخرى لم يكتب لبعضها النجاح . لأنه بدلاً من منع السيارات المحملة بالقات من دخول المدينة تنهب وتباع.

عندما دعا شباب الحراك الجنوبي للتظاهر من أجل منع بيع القات حصل تصادم كبير بين الباعة والشباب لتبدأ بالتلاسن وصولا إلى التشابك بالأيدي ومن ثم حصول حالة قتل لمواطن وحرق لبعض المحلات لتتسع رقعة المواجهات وتخرج المدينة عن السيطرة فشهدت المدينة أعمال فوضى وحرق للأكشاك والمحال التجارية والدراجات النارية وقطع الطرقات مما أدى بسلطات المدينة لطلب تعزيز من الأمن المركزي الذي أرسل عدد من الأطقم التي انتشرت بالمدينة وباشرت إطلاق الرصاص الحي على التجمعات، ما أدى إلى سقوط قتيلين وعدد من الجرحى .

إلى هنا والأمر يبدو طبيعيا لكن هذه الأحداث أججت صراعا مناطقيا مخفياً، فرفعت دعوات تطالب برحيل أبناء المحافظات الشمالية، ووصلت القضية إلى المكلا عاصمة المحافظة التي نظم فيها شباب مسيرات رفعت لافتات كتب عليها (قاطعوهم يرحلوا)، وأصيب إثرها شاب بطلق، وحصل قتيل في سيؤون بعد اشتباكات مع الأجهزة الأمنية.

والمتابع للقضية يجد أنها انحنت من مطلب للأهالي (عدم بيع القات) إلى مطلب عنصري مناطقي غير مشروع ، لم يكن يحدث ذلك لولا حدوث أخطاء أهمها:

١- تمكين السلطات المحلية بمدينة الشحر للمطالبين بمنع بيع القات تحت لافتة (المركز الثقافي للشحر) من جعل مقرات حكومية مقرا لأنشطتهم.

٢ . السلطات المحلية كانت تشعرهم أنهم فوق السلطات وأنهم لا يحتاجون لأخذ موافقة من أحد في أي شيء يقرونه بينهم ومن هنا انطلقوا لمنع بيع القات بشكل عملي.

٣- السلطات لم تستط ع الموازنة بين حماية مطالب المواطنين وبين سرعة البت في الشكاوى وتقديم الجناة بالذات القتلة للعدالة بسرعة.

تجاعيد المأساة

أيام عصيبة عاشها اليمنيون منذ مطلع العام ٢٠١١، أشهر عجاف اجتمعت فيها آفتا الجوع والخوف تزامنا مع حركة الاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

تحولت بيوت اليمنيين إلى زنازين انفرادية بمواصفات ومعايير السجون، وبدت المدن كما لو أنها خرابات مهجورة مع اضطرارا سكانها إلى النزوح منها بسبب الحروب وانقطاعات الكهرباء وانعدام الماء والمواصلات.

الجـــــوع

انخفضت القدرة الشرائية للفرد اليمني وانخفضت القيمة الشرائية للعملة وارتفعت أسعار جميع السلع وتدهور العرض بتدهور الطلب وعاش الاقتصاد حالة من الركود والكساد واكتوى بنار الأزمة أنصار النظام وأنصار الثورة على حد سواء.

أحدثت الأزمة الاقتصادية الخانقة شرخا داخل المجتمع وتسبب الإعلام الرسمي وشائعات مخابرات النظام في خلق حالة من العداء والخصومة حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

وفي كل مرة عملت الأجهزة الأمنية والإعلامية الرسمية التابعة للنظام على تحميل المعارضة وشباب الثورة مغبة التسبب في أزمتي الوقود والكهرباء لمحاولة خلق حال من السخط الشعبي على شباب الثورة والمعتصمين في الساحات وتأليب المواطنين عليهم، إلا إن تلك المحاولة ومع وحدتها لم تفلح في إضعاف الوعي المتخلق والمتجذر للمجتمع اليمني الذي خرج في مظاهرات ومسيرات واحتجاجات متزايدة.

لقد حرص اليمنيون على التعايش مع كل الظروف رغم قسوتها وإلا كانت تلك الظروف ملائمة لتفاقم الجريمة وتهديد السلم الأهلي والأمان الاجتماعي.

لجأت النساء إلى الاحتطاب مع عدم القدرة على شراء الحطب وخرجت نساء حتى في العاصمة للاحتطاب وشوهد الدخان يتصاعد في بعض المنازل فيما الرجال والأطفال وقفوا في طوابير طويلة وإلى وقت متأخر من الليل للحصول على دبات الماء من المساجد أو من بعض الآبار أو الخزانات الخيرية.

ونتيجة لانقطاع الوقود أتلفت محاصيل زراعية وتوقفت حركة التنقلات، فمع ارتفاع أجور المواصلات (بنسبة ٣٠٠٪) لم يتمكن سكان المدن حتى النزوح إلى الأرياف طلبا للحياة. ولأيام تكدست القمامة في الشوارع والأحياء.

تصاعدت وتيرة انقطاع التيار الكهربائي لتصل إلى ٢٠ ساعة في اليوم وعاشت المدن والقرى في ظلام دامس ولجأ المواطنون إلى استخدام

---

* كاتب صحفي.

أحمد شبـــح *

لقد حرص اليمنيون على التعايش مع كل الظروف رغم قسوتها وإلا كانت تلك الظروف ملائمة لتفاقم الجريمة وتهديد السلم الأهلي والأمان الاجتماعي

الشموع التي انعدمت هي بدورها من الأسواق ، حيث يشير خبراء إلى أن اليمنيين في نصف السنة الجارية اشتروا شموعا بحوالي نصف مليار دولار ، ولم تنفرج كربة انقطاع الكهرباء إلا بعد زيارة بعثات أممية لليمن.

الخوف

استقبل مستشفى الأمل للأمراض النفسية والعصبية بالعاصمة صنعاء قرابة (٥٠٠٠) حالة معاينة خلال الستة الأشهر الأولى من العام الحالي، معظمها من أسر فقيرة لا تملك تكاليف العلاج، وهو عدد مرتفع مقارنة بالأوضاع الطبيعية ، وتسبب انعدام الوقود وانطفاءات الكهرباء في اختلال البرامج العلاجية لأكثر من (٤٠٠) مريض ومريضة يرقدون في المشفى وتدهورت حالاتهم الصحية .

أسر كثيرة عاشت أياماً من الجوع والخوف، بفعل انعدام الاحتياجات وحصول مواجهات مسلحة وضرب بالرصاص في أكثر من محافظة خاصة تلك التي فيها ساحة من ساحات التغيير .

لم يكن الخوف داخل الساحات التي فقدت المئات من معتصميها بين قتلى وجرحى بل دفع العشرات من المواطنين خارج الساحات ثمنا لفوضى إطلاق الرصاص العشوائي من قبل أنصار الرئيس صالح الذي تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة مطلع يونيو .

الجوع والخوف والدمار:

تسببت أعمال العنف في منطقة الحصبة بالعاصمة بين القوات الموالية للنظام وأنصار الشيخ صادق بن عبدالله الأحمر، في مقتل (١٣٧) مواطناً بينهم (١٠٤) من أنصار الأحمر وإصابة (١٤٠٢) جريح وفي مقتل (١١٨) من رجال قوات الحرس والأمن وإصابة (١٤٠٢).

المواجهات خلفت دماراً بشرياً ومادياً كبيراً، دمرت مئات المنازل وأغلقت المحال التجارية وخلقت الخوف والرعب وشهدت العاصمة للمرة الأولى منذ حرب صيف ٩٤م نزوح مئات الأسر.

ووصل عدد الأسر المنكوبة إلى أكثر من (٨٠٠) أسرة، وفق إحصائية ميدانية لجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية. والأنكى أن تلك الأسر لم تتلق أي معونات أو مساعدات رسمية أو غير داخلية أو خارجية وبقيت مثلها مثل الأضرار التي لم ترمم بعد.

لم يكن سكان محافظة أبين في حال أحسن من سكان الحصبة، وتسببت أعمال المواجهات مع القاعدة وبالأخص في مدينتي زنجبار وجعار في نزوح أكثر من (٩٠) ألف أسرة إلى محافظة عدن ولحج.

وقد فر معظم سكان مدينة زنجبار الـ ٧٠ ألف، وشوهدت الكلاب تأكل الجثث في الشوارع، ووجدت أسر نفسها في مدارس وبيوت مهجورة وخيام خارج المدن بلا مأوى ولا مؤنة.

ونزحت أكثر من (١٥٠٠) أسرة بمنطقة أرحب بصنعاء إلى مناطق بعيدة ولجأت بعضها إلى الكهوف والجبال جراء القصف المدفعي والصاروخي من قوات الحرس الجمهوري الذي استمر لأكثر من أربعة أشهر، نتج عنها تدمير المساجد ومئات المنازل.

ثـــورة أم أزمـــة ؟

نهايـــــــة اللغز

تعدد الأزمات

على مدى ٢٠ عاما من تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري البلد في ٢٢ مايو ١٩٩٠م تعقدت أوضاع اليمن واليمنيين، وبفضل معالجات النظام الخاطئة لكثير من المشاكل والمطالب الحقوقية الصغيرة كبرت وتناثرت وتحولت إلى أزمات سياسية ومن ثم دخل النظام في خصومة مع غالبية الشعب اليمني .

من المعروف أن الرئيس صالح اعتمد سياسة الترقيع لحل المشاكل أحيانا وفي أحايين كثيرة انتهج نهجا آخر تمثل في اللعب على مربع التناقضات ودعم الخصوم والفرقاء وإطالة أمد الأزمات لضمان استمرار حكمه.

والأهم والأخطر من ذلك ما تكشف مؤخرا من وجود يد لنظامه في خلق أزمات جديدة كدعم واستغلال متطرفين وشخصيات محسوبة على تنظيم القاعدة وقيادات مطالبة بالانفصال وتحركات لمتمردين من أجل إرباك معارضيه في الداخل والإضرار بمصالح دول الإقليم وتشتيت انتباه المجتمع الدولي .

وسعى الرئيس صالح لإنجاح هدفه الرئيسي وهو البقاء في السلطة وتوريثها بعد ذلك لنجله من خلال بقاء الداخل والخارج في مخاوف مستمرة يمكنه من خلالها الحصول على دعم مالي بحجة محاربة الإرهاب والحفاظ على مصالح الجوار الخليجي والغربي في اليمن وضمان الأمن الإقليمي والعالمي المهدد في حال فشل الدولة وانتشار الفوضى.

الثورات الملهمة :

لم يعرف أحد أن الشاب العاطل محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه في ١٧ ديسمبر من العام الماضي ٢٠١٠م سيطلق وقتها شرارة الثورات الشعبية على أعتى الأنظمة العربية.

فبعد يوم من هذا الحادث أسس التونسيون دستورا ثوريا مكوناً من أربع كلمات (الشعب يريد إسقاط النظام)، ووسيلته الوحيدة (الاحتجاجات السلمية) التي أطاحت في ١٤ يناير ٢٠١١م بنظام زين العابدين بن علي.

ألهمت الثورة التونسية المصريين فخرجوا في ٢٥ يناير ٢٠١١م في ثورة شعبية أطاحت بنظام حسني مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١م.

في منتصف فبراير ألهمت الثورتان التونسية والمصرية الشعب اليمني المعروف بأنه لصيق السلاح فترك أبنائه السلاح في منازلهم وخرجوا يطالبون باسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

قبل هذا التأريخ وبالتحديد في ٣ فبراير كانت المعارضة المتمثلة في تكتل (أحزاب اللقاء المشترك) قد دعت لفعالية احتجاجية أطلقت عليها (الهبة الشعبية) وكانت هذه الفعالية رغم أنها شملت عدة محافظات إلا أنها ترى في أوضاع اليمن أزمة سياسية تحتاج لحل عبر التوافق والاتفاق.

الثورة اليمنية

في ٢٥ أبريل أعلنت المعارضة اليمنية تخليها عن رؤيتها السياسية لحل الأزمة في البلاد والانضمام لشباب الثورة الذين نزلوا بالتدرج في ميادين وساحات التغيير، وعلى إثر ذلك انضم للثورة حلفاء المعارضة المنضوون معها في لجنة الحوار الوطني يتقدمهم الحوثيون والحراك الجنوبي.

وجاءت هذه الخطوة نتاجاً لضغط متناقض عليها الأول من قبل أعضائها الذين اندفعوا إلى الساحات مع الشباب المطالب بإسقاط النظام والثاني تعنت النظام وعدم تقديمه أية تنازلات من شأنها الوصول إلى اتفاق ينهي الأزمة السياسية ويحدث التغيير المنشود .

ورغم أن النظام دفع بأنصاره لاحتلال الساحات الرئيسية إلا أن الشباب اتخذوا من ١٧ ساحة ثانوية منطلقا لاعتصاماتهم واحتجاجاتهم السلمية وأطلقوا عليها (ساحات الحرية والتغيير).

تطوع شباب للتشكيل في لجان طبية وخدمية ونظام في الساحات

---

* رئيس مركز أبعاد للدراسات.

إلى ما قبل فبراير من هذا العام كانت اليمن تعيش أزمة سياسية مكونها الأول نظام الرئيس علي عبد الله صالح وسلطته السياسية وحزبه الحاكم ومكوناتها في الطرف الآخر كلا على حدة المعارضة السياسية المتمثلة في تكتل (اللقاء المشترك) والحراك في الجنوب والحوثيون في الشمال.

عبد السلام محمد *

واشترطوا على كل منضم إلى احتجاجاتهم أن يتخلى عن حمل السلاح وأن لا يرفع شعارات عنف أو طائفية أو مذهبية أو عنصرية.

أحاطت أجهزة الأمن بساحات الشباب المطالب بإسقاط النظام وضيقت الخناق عليهم حتى أصبحت تلك الساحات أشبه بسجون واسعة لا يدخل إليها الطعام والماء إلا بصعوبة وشهد الأسبوعان الأولان من مارس سقوط شهداء ومصابين في أوساط المحتجين في عدن وصنعاء وتعز.

تغيرت المعادلة تماما لصالح الثورة بعد حادث (جمعة الكرامة) في ١٨ مارس ٢٠١١م الذي استشهد فيه أكثر من ٥٠ متظاهرا بعد استهدافهم في ساحة التغيير بصنعاء من قبل قناصات لعناصر تتبع النظام.

أدى الحادث إلى انشقاق في أوساط المؤسستين المدنية والعسكرية وأعلنت قيادات حكومية وحزبية وعسكرية وقبلية لها ثقلها في البلاد الانضمام إلى ساحات الإعتصامات مؤمنين بهدف ثورة الشباب (إسقاط نظام صالح).

بعد هذا الانضمام من العيار الثقيل اندفع اليمنيون بمختلف انتمائاتهم وتكويناتهم السياسية والفكرية ومن مختلف طبقات المجتمع الوظيفية والشعبية للانضواء تحت مظلة ثورة الشباب التي سميت بعد ذلك بثورة الشعب الذي صلى في إحدى جمعها أكثر من خمسة مليون يمني مطالب بإسقاط النظام في مختلف أنحاء البلاد.

العودة لمربع السياسة

في ذات الوقت الذي ارتفعت خلاله التكلفة البشرية للثورة اليمنية دخل نظام الرئيس صالح في وضع لا يحسد عليه وأصبح قاب قوسين من السقوط، وعندها دخل المجتمع الاقليمي والدولي على الخط ، ودعت الولايات المتحدة وأوربا الرئيس صالح إلى سرعة البدء في الانتقال السلمي للسلطة ولم تدعه للتنحي الفوري كسابقيه مبارك وابن علي. أعلن الخليجيون عن سلسلة اجراءات لضمان الانتقال السلمي للسلطة من بين تلك الإجراءات حوارات سياسية بين السلطة والموجودين في الساحات تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي وهو ما جعل الأوربيين والأمريكيين يعلنون دعمهم للجهود الخليجية.

رفض شباب الثورة أية حوارات سياسية حتى يتحقق هدفهم بالتنحي الفوري للرئيس صالح، فتوجه الخليجيون في ٣ أبريل إلى المعارضة السياسية في البلاد لمناقشة ضمان الانتقال السلمي للسلطة وبدأوا بأول مبادراتهم التي نص بندها الأول على تنحي صالح عن الحكم.

تدخل الخليجيين أعاد الروح في نظام الرئيس صالح فبدأ بحشد ثورة مضادة لإظهار شعبيته تحت مبرر الشرعية الدستورية التي تعطيه مبرراً للبقاء حتى ٢٠١٣م رئيسا لليمن.

عاد الخليجيون لإقناع الرئيس صالح للدخول في حوار سياسي من خلال مبادرة صدمت المعارضة واقتربت من رغبة صالح الضعيف وقتها ففي ١٠ من أبريل أيضا نصت المبادرة الثانية على نقل صلاحيات الرئيس لنائبه خلال شهر ولم تشر للتنحي .

بين الثورة والسياسة

وبعد جر الطرفين السلطة والمعارضة بعيدا عن الثورة الشعبية وأهدافها التي لم تعد تؤمن بأية شرعية سياسية أو دستورية حاول الخليجيون من خلال مبادرة ثالثة أن يقفوا بشكل واضح مع ما قالوا إنه خروج مشرف للرئيس صالح فركزت المبادرة الثالثة على منحه ضمانات قضائية عبر البرلمان بعدم الملاحقة وبقائه لثلاثين يوما وإجراء انتخابات رئاسية بعد ذلك بشهرين.

ظل شباب الثورة في ميادين التغيير يعلنون رفضهم لأي حوار سياسي ولأي شرعية غير الشرعية الثورية التي لا ترى إلا في التنحي الفوري لصالح

حلا وحيدا لمشاكل البلاد، وطوروا أساليبهم بدءا بتسيير مسيرات في المدن وانتهاء بالحث على العصيان المدني الذي نجح جزء كبير منه.

وبين الحوارات السياسية على هامش ميادين الثورة وبين إصرار الثوار في تحقيق هدفهم ارتكب النظام مرة أخرى عمليات قتل وخطف واعتقال للمعتصمين والمتظاهرين السلميين المطالبين بالتغيير كان أهمها قنص وقتل ١٢ متظاهرا وتخليف مئات المصابين والمختطفين الأربعاء ٢٦ أبريل ٢٠١١م حين كانوا ضمن مسيرة سلمية في أحد شوارع العاصمة صنعاء.

لم تجد نفعا عمليات استهداف الساحات فتوجه النظام لاختلاق مشاكل مع أولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ودخل في حرب مع القبائل في الحصبة خلال شهر مايو وقتل العشرات فيها من الجانبين ولم تتوقف الا بعد محاولة اغتيال فاشلة للرئيس صالح وقيادات الدولة حين استهدف مجهولون في ٣ يونيو مسجد دار الرئاسة.

نقلت المعركة إلى أرحب وتعز ضد القبائل التي تعهدت بحماية شباب الثورة في الساحات واستطاع النظام بذلك تصوير على أنها تحولت إلى مواجهات مسلحة خاصة وأنه صور سيطرة تنظيم القاعدة على أبين جزء من فشل التغيير.

تجمدت تحركات الأحزاب السياسية وظلوا في مربع التهديد النظري دون انخراط فعلي في مربع الفعل الثوري إيمانا منهم بضرورة مراعاة الخارج.

لكن في الاتجاه الآخر دفعت تلك الحوادث شباب الثورة للحديث عن تشكيل المبادرات الخليجية والخارجية غطاء لنظام صالح لقتل المدنيين ورفعوا من سقف مطالبهم إلى حد المطالبة بتنحي صالح وأقاربه ومحاكمتهم أسوة بالرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك .

وبين جهودهم في ميادين التغيير لإسقاط عاجل للنظام دون النظر لحجم التكلفة وبين مدارج السياسة التي ترى في الانتقال الآمن والسلمي للسلطة دون حصول مزيد من القتلى مقابل خروج إنساني للرئيس صالح يرقب العالم المشهد اليمني بالإعجاب ليس لطول فترة الاحتجاجات بل لأن المطالبين بالتغيير أظهروا قدرا كبيرا من المدنية وابتعدوا عن السلاح للرد على العدوان المستمر من قبل نظام صالح.

وبقدر ما شكل طول فترة الاحتجاجات مدرسة ثقافية لليمنيين في الساحات إلا أن الكثير منهم لا يتوقع أن تؤدي الحوارات السياسية والمبادرات لنتيجة خاصة مع معرفتهم بدهاء صالح وتناقضاته وعدم وفائه بالتزاماته.

وبالتأكيد فإن كل ذلك يدل على أن عملية التغيير قادمة لكن هذه المرة ليس من مربع السياسة بل من مربع الثورة التي يملأ أنصارها الساحات والميادين ولم يمنعهم من مواصلة مسيرتهم مطر الرصاص أو مطر السماء سواء في محرم أو رمضان فهم على قدر من الصمود غير المتوقع.

يرقب العالم المشهد اليمني بالإعجاب ليس لطول فترة الاحتجاجات بل لأن المطالبين بالتغيير أظهروا قدرا كبيرا من المدنية وابتعدوا عن السلاح للرد على العدوان المستمر من قبل نظام صالح.

جدول يوضح الفروق بين الأزمة والثورة

	الأزمة	الثــورة
التعريف	حالة من عدم الاستقرار تبدأ من مشكلة صغيرة وتنتهي بمشاكل كبيرة	خروج الشعب وانتفاضته ضد النظام الحاكم
المطالب	تبدا من حل المشكلة وتنتهي للمطالبة بإصلاح نظام الحكم او احد مؤسساته	إسقاط النظام بكل مؤسساته الشرعية والمنتخبة أو غير الشرعية والمعينة
المظاهر	تعدد الأهداف وتنوعها واختلاف أطرافها	لها هدفين واضحين (هدم وبناء).
المنطق	تعديل الدستور عن طريق مجلس منتخب أو تعديل أو تغيير في الحكومة ومؤسسات الحكم.	الإطاحة بالنظام وحلّ كل المؤسسات والمجالس التي تم انتخابها ، وسن دستور جديد.
النطاق الجغرافي	مدينة أو أكثر وقد تكون العاصمة	في كل البلاد
التكوينات المشاركة	مؤسسة أو أكثر في الحكومة - أحزاب سياسية - منظمات مجتمع مدني	كل فئات وطوائف وتنوعات الشعب
الوسائل	الحوار السياسي – الاضرابات -	الخروج الشعبي – العصيان المدني – التحرك العسكري

الائتلافات الثورية..

نضـــال ساحـات

محمد المقبـلي *

ما إن سقط نظام بن علي في تونس ومبارك في مصر حتى تطلع الشباب اليمني منذ يناير الماضي إلى التغيير وإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

كانت الأسبقية لطلاب الجامعات وبعض الشباب المستقلين والحزبيين بعيدا عن أحزابهم في النزول إلى ساحات الإعتصامات والتخييم في خيام صغيرة يتم شرائها جاهزة وتتسع الواحدة لاثنين فقط.

حين أعلنت الأحزاب السياسية والمكونات القبلية ومنظمات المجتمع المدني نزولها إلى ساحات التغيير ودعم الاعتصامات السلمية في منتصف فبراير وتحول مسمى الثورة الشبابية إلى الثورة الشعبية وبدأت كيانات وائتلافات ثورية بالتشكل تم الإعلان عن تأسيس لجنة تنظيمية ذات مهمة فنية في إدارة ساحة التغيير من الداخل.

اللجنة التنظيمية:

ضمت اللجنة عدداً من الشخصيات القيادية في أوساط الشباب وراعى تكوينها التنوع السياسي والفكري والاجتماعي إلى جانب مكونات المجتمع المدني وعلى رأسها اتحاد طلاب اليمن .

أدارت اللجنة الساحة من خلال لجانها المتعددة أهمها اللجنة الإعلامية التي أدارت المنصة، ولجنة النظام التي حافظت على أمن الساحة ولجنة الخدمات التي كانت مهمتها توفير الضروريات إلى جانب لجنة طبية تمكنت فيما بعد من تشكيل المستشفى الميداني.

ولأن حزب الاصلاح أكثر تنظيما على الميدان ومن خلال تواجد أفراده بشكل لافت فقد انعكس وضعه القوي على اللجان فبدا أفراده أكثر تأثيرا على أدائها ما جعل خصومه السياسيين والفكريين وبعض الشباب المستقلين يتهمونه بالهيمنة على اللجنة التنظيمية فأدى ذلك إلى استقالة بعض قيادة اللجنة التنظيمية مثل توكل كرمان، وخالد الآنسي وأحمد سيف حاشد وعبد الباري طاهر .

المكونات الشبابية:

هذه المكونات تعد أول المكونات التي تأسست مبكرا ويقودها شباب نزلوا الى الساحات قادمين من مدارس أو جامعات .

ائتلاف شباب ثورة التغيير

هذا الائتلاف هو من أدار بعض اللجان في الساحة قبل تأسيس اللجنة التنظيمية وعلى رأسه شباب محسوبون أيضا على الإصلاح لكن هذا الائتلاف اندمج مع مكونات أخرى تأسست لاحقا مثل ثورة التغيير السلمي وكان أفراده يعملون بدون لافتات واضحة.

منظمة شباب اليمن

تأسس هذا الائتلاف مع بداية النزول إلى الساحات وسيطر فجأة على اللجان الأمنية لكنه اختفى بسرعة في قمة الزخم الثوري خاصة بعد تغلغل شباب الإصلاح إلى هذه اللجنة وظهر لاحقا أن بعض منتسبيه لهم ارتباطات أمنية بالنظام.

حركة شباب ١٥يناير

هي حركة طلابية بدأت بالتشكل من طلاب الجامعات والمدارس وجزء كبير منها مستقلون والبعض من الحزبيين الذين أصبحوا بعيدين عن حزبيتهم ، واختاروا هذا المسمى نظرا لأن أول فعالية احتجاجية للطلاب خرجت في ذلك التأريخ وقدمت هذه الحركة بعض الشهداء مثل الشاب خالد الحزمي والمهندس حامد اليوسفي.

حركة ٣ فبراير

كانت هذه الحركة من أوائل الحركات تكونا ونزولا للساحة واتخذت من تأريخ خروج أحزاب المعارضة في ٣ فبراير فيما عرف بـ (الهبة الشعبية) مسمى لها.

انضم للحركة مستقلين وحزبيين لكنها لم تصمد موحدة وتفتتت وذهب كثير من أعضائها إلى ائتلافات أخرى.

تكتل وطن

هذا المكون يقوده شباب معروفون من أوائل من خرج إلى الساحات للمطالبة بإسقاط النظام وإن كان البعض ينتمي لأحزاب لكن غالبيتهم مستقلون ، وما ميز هذا المكون هو حضوره القوي في الساحات الأخرى غير صنعاء مثل عدن وتعز والحديدة وكانت قناة الجزيرة تتعامل مع أنشطته على الشريط الإخباري وأهم

* ناشط إعلامي في ساحة التغيير.

شخصياته الدكتور وسيم القرشي في ساحة صنعاء وعبد القوي هائل والدكتور عبد الرحيم السامعي في ساحة تعز ونياز مرشد وأسامة في ساحة عدن .

مجلس شباب الثورة

تمكن هذا المكون من ضم كثير من الشخصيات المحسوبة على الأحزاب رغم إعلانه متأخرا بعد قرار الناشطين توكل كرمان وخالد الآنسي وعلي الشريف وميزار الجنيد الانسحاب من اللجنة التنظيمية.

أهم ما ميز هذا المكون الثوري أنه أول من أعلن مبادرة تشكيل المجلس الانتقالي لكن مبادرته اصطدمت بقوة تأثير الأحزاب على الساحات الثورية واتخذ موقفا مناقضا حين أعلن عن تأسيس الجمعية الوطنية والمجلس الوطني حيث تحفظ على أحقية المجلس الذي ضم شخصيات من كل المكونات السياسية والاجتماعية والعسكرية في قيادة ساحات التغيير وأن ذلك من حق الشباب .

مكونات حسب التوجهات الحزبية

هي مكونات يغلب على الشخصيات التي تقودها الطابع الحزبي لكن هناك ائتلافات لمستقلين انضووا فيها.

المنسقية العيا لشباب الثورة:

تعد أكبر تجمع للائتلافات الثورية وتضم المئات من الحركات والائتلافات ومعظم قيادتها من شباب الإصلاح في أمانة العاصمة الذين خرجوا إلى الساحات مبكرين، إلى جانب انضمام مكونات ثورية إليها محسوبة على مكونات قبلية واجتماعية وبعض الائتلافات المستقلة.

وتعد المكون الداعم والأساسي للجنة التنظيمية التي ساهمت في استمرار الاحتجاجات بشكل منظم حيث تولى أفرادها كثير من اللجان أهمها لجان النظام.

المجلس الديمقراطي (مدد)

يضم العديد من الائتلافات والكيانات الشبابية والحركات كشباب التحديث واتحاد الشبيبة وتحسب قيادة مكوناته على الحزب الاشتراكي وبعض المستقلين والشخصيات الأكاديمية والسياسية .

المجلس التنسيقي (نصر)

يضم حركات وائتلافات كحركة خلاص وحركة فداء وهو محسوب على شخصيات تتبع التنظيم الوحدوي الناصري.

شباب العدالة والبناء والأحرار

من أسس هذين الائتلافين هم برلمانيون انشقوا عن حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وأسسوا كتلتي العدالة والبناء والأحرار البرلمانيتين وبدورهما أسستا ائتلافات في ساحات التغيير .

المجلس التنسيقي (تنوع) :

تميز هذا المكون بنشاطه الإعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي ، ورغم وجود شخصيات ثورية في قيادته إلا أن البعض منهم مقربون من شخصيات حكومية محسوبة على النظام، كما أن أسلوب معارضته إلى جانب التحالف المدني جعل بعض المراقبين يحسبونه على شباب انشق عن الحزب الحاكم.

التحالف المدني

رغم أنه يضم شخصيات مستقلة وحقوقية مثل أحمد سيف حاشد وأمل الباشا إلا أن هذا الائتلاف عمل في الساحة من بوابة المعارضة للجنة التنظيمية وظهرت بعض مواقف التحالف ندية تجاه مواقف حزب الاصلاح أكبر أحزاب المعارضة وبفضل الصحفي عبد الكريم الخيواني والصحفي محمد المقالح احتفظ هذا التحالف بعلاقات ود مع حزبي اتحاد القوى الشعبية والحق والحوثيين من جهة ومع الحزب الاشتراكي والحراك الجنوبي من جهة أخرى.

مكونات حسب التوجهات الاجتماعية والنطاق الجغرافي

لا يعني أن هذه المكونات لها مطالب مناطقية أو عصبوية لكن تسميتها مأخوذة من المناطق في حين البعض منها قادم من مكونات اجتماعية، وتتوحد رؤية هذه المكونات مع بقية مكوات الثورة في استهداف إسقاط نظام الرئيس صالح.

أحرار الجعاشن :

كان قدر النازحين من منطقة الجعاشن هروبا من ظلم شيخ قبلي محسوب على الحزب

الحاكم أن قضيتهم تصاعدت بالتوازي مع الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام ، كما أن مخيمهم في ساحة جامع الجامعة تحول إلى مستشفى ميداني لساحة التغيير وبذلك فقد انضموا مبكرين للاحتجاجات الشبابية وأسسوا حركتهم.

ائتلاف أبناء الجنوب

من أهم ما ميز ساحة التغيير بصنعاء أنها جسدت التلاحم الوطني وشكلت عاملاً مهماً من عوامل الحضور الجمعي لأبناء اليمن وقضاياهم وعلى رأسها القضية الجنوبية فأسس أبناء المحافظات الجنوبية ائتلافا يعبرون من خلاله عن ربط مصيرهم بمصير بقية أبناء هذا اليمن وليس من أجل دوافع مناطقية ومن خلال هذا الائتلاف تم التأكيد أن حل القضية الجنوبية قادم من خلال التغيير، ورفعت صور شهداء الحراك السلمي الجنوبي جنبا إلى جنب مع شهداء جمعة الكرامة في ذات الجولة التي حصلت فيها المجزرة وسط ساحة التغيير .

ائتلاف أبناء وصاب

تميز هذا الائتلاف بحضور إعلامي لافت من خلال معرض الصور لشهدائه الذين وصلوا إلى أكثر من خمسة إلى جانب أن هناك من أفراده من يقومون بأعمال اعلامية كالتصوير وتحرير نشرات وصحف في الساحات.

اتحاد شباب الثورة

يضم اتحاد شباب الثورة مجموعة اتحادات لشباب قادمين من خارج العاصمة صنعاء مثل اتحاد شباب صعدة واتحاد شباب الضالع وائتلافات شباب المحويت وريمة واتحاد شباب عمران وصنعاء وحجة.

ويتميز بأن معظم قياداته محسوبة على مكونات قبلية وحزبية بالذات القادمة من الإصلاح.

شباب التضامن

هذا المكون أسسه مجلس التضامن الوطني الذي يرأسه حسين الأحمر وتنتمي إليه كثير من الشخصيات القبلية.

ائتلاف المناطق الوسطى:

هو مكون يجمع ائتلافات محسوبة على المحافظات الوسطى مثل إب وذمار والبيضاء .

ائتلاف أحرار تهامة:

تميز هذا الائتلاف بالتركيز على قضايا انتهاكات النظام لأبناء تهامة من خلال إصدار دوري ومعظم من يقود هذا الائتلاف هم من أبناء محافظة الحديدة الساحلية.

ائتلافات أخرى :

هناك ائتلافات ومكونات في مختلف المحافظات بالذات الغالب عليها الطابع القبلي مثل مأرب والجوف إضافة إلى المحافظات الشرقية مثل حضرموت والمهرة وشبوة.

مكونات ذات طابع أيديولوجي

مع طول فترة الاحتجاجات في اليمن ظهرت مكونات ثورية تعتمد على جوانب الارشاد الديني في حديثها الثوري .

وأهم الكتلتين اللتين بدت ملامح خطابها الديني في أنشطتها داخل ساحة التغيير أو أثناء مشاركتها في برامج المنصة هما كتلتا (السلفية والشيعية).

١- **السلفيون (شباب الإسلام - شباب التغيير الرائد)**: هذان التكتلان أضافا إلى شعار الشعب يريد إسقاط النظام الذي تردده الساحات شعارا آخر تكرر في أدبياتهما وهو الشعب يريد تحكيم شرع الله.

كما أن هذا المكون الذي انتمت إليه شخصيات محسوبة على جمعية الحكمة اليمانية السلفية وجمعية الإحسان (السرورية) وجامعة الايمان دخل في معركة صاخبة مع بقية المكونات الثورية بشأن تعريف الدولة المدنية التي يطالب بها الثوار.

يغلب على أنشطة هذين المكونين الوعظ الديني والتعليم المذهبي وحلقات حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية وهناك ضعف في الخطاب الثوري عدا ذلك المبشر بأن التغيير مرتبط بمدى تطبيق شرع الله.

٢- الشيعية والزيدية:

هناك عدة ائتلافات محسوبة على الزيدية رغم ارتباط بعضها بحزبي اتحاد القوى الشعبية مثل (ائتلاف أحرار وطلائع المجد)، وهذان الائتلافان جاءا لاحقا بعد أن أسس محسوبون على الحوثية تكويناً منظماً وهو (الصمود).

وقد حصلت خلافات واختلافات بعد سيطرة أتباع عبد الملك الحوثي على هذا المكون لكن الكثيرين من داخله يؤكدون بأنه لا يتبع الحوثيين وإنما يتبع أبناء المذهب الزيدي، وبأن ذلك حين قام شقيق رجل الدين الشيعي في قم وممثل الحوثي في اللجنة التنظيمية (علي العماد) بتأسيس مكون جديد أطلق عليه (ملتقى التنظيمات الثورية) .

ائتلافات مهنية

تأسست ائتلافات في ساحة التغيير وفقا للمهن حيث اجتمع الصحفيون وأسسوا (صحفيون من أجل التغيير) كما أن هناك ائتلافات للمهندسين والمهندسين النفطيين والمعلمين والأطباء والأكاديميين والمهندسين الطيارين والعلماء والمحامين ومنظمات المجتمع المدني (متن) وأهم هذه الائتلافات هو ائتلاف العسكريين المنضمين للثورة.

وهناك مئات الائتلافات والحركات في ساحة التغيير ممن لم يشملها هذا البحث بالذات المستقلة والشبابية بعضها اندمج مع المكونات الكبيرة وبعضها لا زال صامدا صمود ساحات التغيير في اليمن وهي بحاجة لدراسة بحثية مستقلة.

تكتل يمانيو المهجر

وهذا يضم ائتلافات المغتربين والمهاجرين اليمنيين في الخارج، وقد عقد ملتقاً للجاليات ومؤتمراً تأسيسياً له.

مآسي النزوح ووباء الفقر ومعدلات البطالة

وجوه متعددة لأزمة واحدة

إبراهيم الظهـــرة *

للأزمة الإنسانية في اليمن أكثر من وجه، لكن السبب واحد لا يخرج عن دائرة (نظام منهار) ، فمنذ انطلاق الثورة اليمنية مطلع فبراير الماضي دخلت حياة المواطنين مرحلة جديدة من التعقيدات المتصاعدة؛ وانعدمت مقومات الحياة الآمنة في عدد من المحافظات؛ خصوصاً تلك التي شهدت مواجهات واشتباكات ضاعفت من تردي الخدمات ونقصها وانعدامها بشكل أدى لتحديات كبيرة أمام الأسرة اليمنية وهي بلا شك تحديات مجتمعية واسعة.

تلوح في الأفق نذر كارثة إنسانية جراء تصاعد الأزمة الاقتصادية ولقي كثيرمن اليمنيين حتفهم جراء تلك الأزمة حيث توفي أكثر من ٢٠ شخصاً في غرف التنفس الصناعي أو مراكز غسيل الكلى أو مراكز علاج السرطان وحتى في حضانات المواليد الجدد، بسبب توقف الكهرباء لأكثر من ٣٨ ساعة متتالية في محافظتي الحديدة وذمار يونيو الماضي، فيما تزايد إقبال المرضى النفسيين إلى مستشفى الأمل بالعاصمة صنعاء، وحذر مسئولو المستشفى في بلاغ صحفي نهاية الشهر الماضي من كارثة إنسانية إذا لم يتم توفير الاحتياجات الأساسية للمرضى، وإضافة لذلك فإن الأحداث الحاصلة وانعدام بعض الخدمات كالكهرباء تمثل سبباً مباشراً لمشاكل صحية كبيرة في فئتي الأطفال وكبار السن على وجه التحديد كما يشير لذلك أطباء متخصصون.

والوقائع المعلن عنها لا تعني كل ما ترتب على العمل المنهج الذي يتبناه نظام الحكم في اليمن إذ من المؤكد بأن الريف اليمني يحفل بالكثير من المشكلات الإنسانية المتفاقمة لكنها لا تحظى بالملامسة الحقيقية من قبل المنظمات المعنية والإعلام على حدٍ سواء.

* صحفي - أمين سر الحملة العربية للتعليم للجميع (أكيا).

الثورة اليمنية معالجة اجتماعية :

ارتكزت الثورة السلمية في اليمن ٢٠١١م على مقومات اجتماعية -وليست اقتصادية وسياسية فحسب- بسبب عصف النظام السابق بمقومات البنية الاجتماعية اليمنية خلال العقود الثلاثة الماضية .

فقد عبث باللحمة الوطنية؛ وعزز المشكلات الاجتماعية؛ ودعم الحروب القبلية، وحافظ على أداء جعل اليمنيين أغلبية فقيرة؛ فيما الثراء تحتكره قلة .

حتى الآن ولثمانية أشهر مضت من عمر الثورة فإن الإحصائيات تؤكد بأن الشهداء خلالها تراجع عن نسبة الضحايا المسجلين لدى وزارة الداخلية كضحايا صراعات على الأرض والماء وغيرهما المقدرة بـ٤٠٠٠ سنوياً في بلد عدد قطع السلاح فيه ثلاثة أضعاف تعداده السكاني البالغ ٢٥ مليون نسمة كواحد من أعلى معدلات امتلاك السلاح في العالم .

خلال الأشهر الماضية هناك أكثر من (ألف) مواطن قتلوا جراء أحداث ومعارك اختلقها النظام لإجهاض الثورة السلمية .

لقد استطاعت الثورة السلمية توحيد اليمنيين وتراجعت صراعاتهم ومشاريعهم الصغيرة لصالح قضية وطن آمن، ومستقر، ودولة مدنية حديثة،

إستطاعت الثورة أن تحجم روح الاعتداء على الآخرين، وبدا اليمنيون في ساحات التغيير والحرية كما لو لم يكن هناك ثارات قبلية كانت وراء العدد المهول من الضحايا الوارد في إحصاءات وزارة الداخلية في السنوات الماضية.

الواقع لم يتكشف بعد؛ ويصعب رصده وتحليله بدقة الآن، وتتضارب المعلومات دائما في اليمن حتى على أعلى المستويات، فمجلس النواب أكد أن نسبة الفقر تتجاوز الـ٤٢٪ فيما إحصاءات الحكومة تتحدث عن ٣٢٪ فقط وهو ما دعاه لانتقادها ، مبررا ذلك بتوقعات تراجع نمو القطاعات غير النفطية خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى ٤,٢ و ٤,٧٪ على التوالي، مقارنة مع متوسط نمو خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ الذي بلغ ٨,١٪ سنوياً.

في مواجهة الثورة

مع انطلاق وتصاعد وتيرة الاحتجاجات سارعت الحكومة للإعلان عن تحسينات في الأجور العامة، فأعلنت خفض الضريبة على المرتبات حوالي النصف مما كانت؛ كما أطلقت المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور ودفعة ثانية من بدل طبيعة العمل، وأعلنت توظيف ٦٠ ألف عاطل وضم ٥٠٠ ألف مواطن إلى شبكة الضمان الاجتماعي، لكن الزيادات في الأجور لم تتجاوز الـ٧٠ دولاراً في المتوسط؛ ولم تكن تلك المبادرات والإجراءات سوى تكتيك من أجل خفض السخط العام في أوساط المجتمع واستباق ثورة تلوح في الأفق، فالموظفون المستفيدون من تحسينات المرتبات لا يتعدون مع أسرهم ٧ مليون نسمة يمثلون قرابة ٢٥٪ فقط من اليمنيين، فيما لم تستفد شرائح واسعة وفي المقدمة العمال والمزارعين الذين تفوق أعدادهم وأسرهم ثلاثة أضعاف المستفيدين من الموظفين تقريباً، فيما يبدو عدد المعلن عن توظيفهم ضئيلاً قياساً بمعدلات البطالة الذي وصل إلى ٣٥٪ في أوساط القادرين على العمل وقد يتضاعف الرقم جراء تسريح مئات الآلف من وظائفهم خلال الفترة الماضية.

أما شبكة الضمان الاجتماعي فهي أضحوكة كبيرة ليس فقط بالفساد الذي وجهها لصالح المشائخ والأعيان قبل المستحقين بل بقيمتها التي لا تتجاوز الـ ٩ دولار شهرياً.

تلك الإجراءات لم تسعف السلطة ولم تقها من هبة شعبية عارمة شملت معظم محافظات الجمهورية، وقودها الطلاب والشباب العاطل عن العمل؛ وشارك فيها الموظفون المدنيون والعسكريون؛ وشارك في إشعال جذوتها أساتذة الجامعات إحدى أفضل الشرائح أجراً مقارنة بالفئات الوظيفية الأخرى.

لقد ضيق ذلك صدر السلطات وألجأها إلى العنف الذي استخدمته من البداية للترهيب؛ ولوقف كرة ثلج متدحرجة تكبر مع الأيام بدت ملامحها مع هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي من تونس منتصف يناير الماضي وسقوط حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م، كما ألجأتها الثورة المتصاعدة إلى استخدام أساليب العقاب الجماعي ضد

الشعب وفئاته المختلفة بالنيل من مقومات حياتهم.

مواجهة اقتصادية غير متكافئة

خسارة القطاع الخاص بلغت ٨ مليارات دولار حسب نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة ويقول مسئولون حكوميون بأن الاقتصاد اليمني قد تكبد خسائر تصل إلى ١٧ مليار دولار، كلا الرقمين رغم الشك فيهما وأن الهدف منهما تضخيم الخسائر في أعين أبناء الشعب لكنهما يشيران لضرر فادح لا على السلطة كأجهزة ومؤسسات؛ ولا على القطاع الخاص كمستثمرين؛ بل أيضاً على المواطن اليمني بالدرجة الأولى، فكلا الطرفين حمل المواطن التبعات .

لقد تم رفع أسعار الخدمات التي يقدمها الطرفان ليتحملها المواطن الذي تناقصت مداخيله بشكل كبير، ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إلى ارتفاع أسعار بعض تلك الخدمات ومنها على سبيل المثال الخبز الذي ارتفع «سعر الخبز بنسبة ٥٠ بالمائة في الأشهر القليلة الماضية» وأضاف بأن «هناك أيضاً قلق من أن العملة قد تنهار وتدفع بنسبة ١٥ بالمائة أخرى من اليمنيين تحت خط الفقر».

العملة انهارت إلى حد ما حيث انخفضت قيمتها في حدود ١٠٪ بوصول الدولار الواحد إلى ٢٤٠ ريالا، وفي تقريره الصادر في الأول من يوليو يقول (أوتشا) إن «الإحصاءات تشير إلى أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص يعاني من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، كما يعاني أكثر من ٥٠ بالمائة من الأطفال من وقف النمو.

ومن جهته يقول مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في تقرير صدر في الرابع من يوليو إن تسعة ملايين يمني يواجهون صعوبة في تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. «فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل دقيق القمح والسكر والحليب بنسب تتراوح بين ٤٠ و٦٠ بالمائة، في حين تسببت الاضطرابات الجارية في نقص لم يسبق له مثيل في إمدادات الوقود، الذي ازداد سعره بنسبة ٩٠٠ بالمائة خلال الأشهر الخمسة الماضية»..

ويبقى الارتفاع الواضح والكبير في أسعار الخبز من أبرز المخاطر التي تواجه المواطن اليمني الذي ينفق العديد منهم ما بين ٣٠ و٣٥ ٪ من دخلهم اليومي على الخبز –حسب منظمة الغذاء العالمية التي حذرت من الأعباء الشاقة على الأمن الغذائي لأفقر الأسر وكشف مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أعدّته الحكومة اليمنية بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء (IFPRI) أن ٣٢ في المائة من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني أن حوالي ثلث اليمنيين أو ٧,٥ مليون شخص يعانون من الجوع ولا يوجد لديهم أغذية كافية، كما أن ٥٧ في المائة من مجموع الأطفال يعانون من سوء التغذية وحسب، رئيس مركز الإعلام الإقتصادي مصطفى نصر في تصريح لموقع الشرفة الالكتروني فإن نسبة الفقر وفق الإحصاءات الرسمية كانت ٤٧ في المائة قبل انطلاق ثورة الشباب وهي نسبة مرشحة للارتفاع بشكل واسع نتيجة الظروف التي تمر بها اليمن.

الصورة في العموم على هذا الحال لكنها بالنسبة للريف اليمني الذي يعيش فيه أكثر من ٧٣٪ من السكان أكثر قتامة حيث ترتفع الأسعار أكثر بسبب زيادة كبيرة في تكلفة النقل من جهة، فيما تعاني الأسر من تراجع تحويلات أبنائها المغتربين داخلياً، وظروف زراعية صعبة جراء جفاف وندرة في الأمطار التي يعتمدون عليها في معيشتهم وزراعتهم أيضاً، لكن الدراسات في العادة لا تصل لمناطقهم وبالتالي فإن الأرقام الدالة على مأساة المواطن في الريف غير متوفرة في الوقت الحالي.

ما وراء انعدام المشتقات النفطية

تعرض الاقتصاد الوطني لضربات عنيفة من قبل السلطات يكشف الهدف منها ويتمثل بإشعال أزمة واسعة تدفع الجماهير الصامتة لتأييدها ضد المطالبين بالتغيير.

وأزمات الوقود والكهرباء التي فاقمت من الأوضاع الإنسانية في المدن الرئيسية عقاب جماعي يفرض إجراء تحقيقات ومحاكمات وقبلها مساءلة قانونية للنظام.

عوامل كثيرة تقف وراء تردي الأوضاع الإنسانية وحالة العوز التي عانت وتعاني منها أسر جديدة تضاف لتلك التي عانت من الفقر خلال السنين الماضية.

لقد أدت أزمات انعدام المشتقات النفطية (البترول، الديزل، المازوت..) إلى تدهور في شتى مناحي الحياة، حيث قطعت مؤسسة الكهرباء خدماتها على المواطنين بشكل لم يسبق له مثيل وشلت الحياة في المدن بدرجة كبيرة، وتوقفت غالبية الورش والمصانع عن العمل، وتعطلت وسائل النقل بشكل واضح، وتضررت المؤسسات الحكومية وغادرت وزارات مهمة كالتخطيط العمل لأكثر من أسبوع بسبب الكهرباء، وتضررت المنشئات الخاصة والمنازل بل وصلت الأضرار إلى المستشفيات، كما توقفت إمدادات المؤسسات الحكومية للناس بالمياه واضطروا لشراء الماء بالوايتات وبتكلفة تصل إلى سبعة أضعاف سعرها الطبيعي.

تشكل مشكلة المياه واحدة من أصعب مشاكل اليمنيين بحصة لا تزيد عن ٢٪ من نصيب الفرد في المتوسط العالمي بـ١٥٠ م٣ مقارنة بـ٢,٥٠٠م٣ في دولة عاصمتها أول عاصمة في الدنيا مهددة بالجفاف ونضوب المياه.

انعدام المواد الغذائية كارثة أخرى أيضاً كنتيجة شبه طبيعية لانعدام المشتقات النفطية وأبرزها الديزل المشغل للمحطات الكهربائية والمولدات الخاصة في المصانع والشركات والكثير من وسائل النقل، والمازوت المشغل الثاني للمولدات الكهربائية الحكومية والبترول الذي يستخدمه اليمنيون كثيراً في وسائل المواصلات داخل المدن.

تشير الأرقام إلى أن عدد النازحين في اليمن هروبا من حروب النظام المفتعلة لوأد الثورة تجاوز (٣٢٠) ألف نازح داخلي، فضلاً عن قرابة (١٨٠) ألف نازح أفريقي إلى اليمن، وهو عدد يفوق حتى أعداد النازحين من مناطق الصراع شمال اليمن

حسب خبراء فإن الأعذار الحكومية وراء انعدام المشتقات النفطية واهية للغاية، فصافر في مأرب التي تقول السلطات إنها تعرضت لاعتداءات وتفجير لأنابيبها لا تمثل أكثر من ١٠ ٪ من الناتج المحلي من المشتقات النفطية، كما أن كهرباء العاصمة صنعاء أكبر المدن اليمنية كثافة سكانية لا تحتاج للمحطة الغازية في إضاءتها لوجود محطتي ذهبان وحزيز اللتين تعملان بالديزل ويمكنهما توفير الطاقة للعاصمة دون عوائق.

مآسي النزوح

ربما كانت ظاهرة النزوح الجماعي أبرز مظاهر الأزمة الإنسانية وقد بدأت تتضح معالمها مع تعرض مناطق عدة في أبين وتعز وصنعاء وبعض مديريات صنعاء لنزوح جماعي واسع، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد النازحين في اليمن هروبا من حروب النظام المفتعلة لوأد الثورة تجاوز (٣٢٠) ألف نازح داخلي، فضلاً عن قرابة(١٨٠) ألف نازح أفريقي إلى اليمن، وهو عدد يفوق حتى أعداد النازحين من مناطق الصراع شمال اليمن خلال السنوات الماضية وحتى مطلع العام الجاري التي وصلت (٢٥٠ ألف) مواطن غالبيتهم من الأطفال والنساء.

فهناك نزوح واسع حصل في كل من محافظات أبين تعز والعاصمة صنعاء وفاقم من آثار النزوح النقص الحاد في إمكانيات استيعاب اللاجئين الجدد، وبالتأكيد فإن نزوحاً لم يسجل بشكل دقيق في المدن السابقة نفسها خصوصاً من مناطق لم تتضرر مباشرة من الأحداث ولكن نقص المواد الغذائية والخدمات العامة أو نتيجة خشية تلك الأسر من تمدد ساحات المواجهات، واتجه النازحون نحو الريف اليمني ما ضاعف أعباء المواطنين هناك.

برنامج الأمم المتحدة للشئون الإنسانية المعني بالتعامل مع هذه الكوارث أفصح عن تلقي مكتب الأمم المتحدة بصنعاء لـ ١٤ مليون دولار تمثل ٤٨٪ من الاحتياج القائم للنازحين؛ تم توزيعها بواقع ٥٠٪ للنازحين من محافظة أبين؛ و٥٠٪ للنازحين من تعز والعاصمة صنعاء ومديريات أرحب ونهم.

تتكشف قضية النازحين عن مآس جديدة قد لا تتسرب للإعلام بسهولة لكن لن يطول الوقت حتى تتوارد أنباؤها من مدارس عدن ولحج وشبوة وغيرها خصوصاً مع توارد الأنباء من مصادر حقوقية وصحفية في أماكن اللجوء عبرت عن خيبة أملها في تلقي النازحين الرعاية والاحتياجات اللازمة وحاجتهم من الغذاء والإيواء والفرش والدواء وأن أوضاعهم بعد أكثر من شهرين من نزوحهم صعبة للغاية، وأن أغلب النازحين يعتمدون على مساهمات المجتمعات المضيفة المتواضعة.

أعداد النازحين المرصودة ليست هي أعداد كل النازحين حيث تفضل أسر كثيرة النزوح إلى منازل أقرباء لهم في أماكن آمنة، ما يضاعف الأعباء على الأسر المضيفة؛ كما يحرم الأسر النازحة من حقوقها الأساسية، وحسب تصريح لمدير الوحدة التنفيذية لإيواء النازحين فإن النازحين في أبين قد تجاوز الـ٩٠ ألف نازح موزعين على محافظات عدن (٦٢,٠٧٩) ولحج (١٥,٨٥٩) وأبين (١٣,٣٤٩) وشبوة (٨٢٦)، ورصدت منظمات حقوقية محلية ودولية نزوح خمسمائة أسرة في العاصمة صنعاء ومثلها في تعز وما يقدر بـ١,٥٠٠ إلى ٣,٠٠٠ أسرة في الجوف و٩,٥٠٠ في أرحب فضلاً عن عشرات الآلاف من الأسر النازحة من محافظات صعدة جراء حروب صعدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠م والذين يتوزعون في مخيمات إيواء في صعدة وعمران وحجة وتشرف عليها منظمات الإيواء الدولية ولجان حكومية ولم يتمكن الكثير منهم العودة إلى قراهم نظراً للدمار الذي لحق منازلهم.

إحصائية مقاربة لأعداد النازحين

م	المدينة	العدد- أسر	العدد- أفراد	تاريخ بدء النزوح	ملاحظات
١	أبين	١٦,٠٠٠	٩٢,١١٣	بدء القتال في ٢٠١١/٥/٢٧م	
٢	صنعاء		٩٥٠٠		
	صنعاء - الحصبة	٥٠٠			معدل أفراد الأسرة الواحدة ٦ أفراد
٣	الجوف		١٥٠٠- ٣٥٠٠		
٤	تعز	٥٠٠		٢٠١١/٥/٢٩	

قطع المرتبات

أثار قيام السلطات وأجهزتها المختلفة بإيقاف رواتب موظفي دولة مدنيين وعسكريين انحازوا لثورة الشباب ونشطوا فيها وقد كان شهرا مارس وإبريل أكثر الشهور التي قامت فيهما السلطات باستعراض عضلاتها وينظر كثيرون لقطع الرواتب بأنه مساس بشريان حياة كان يمد أسر يعولها هؤلاء الموظفون وقد نالت تلك الإجراءات سخطاً واسعاً في أوساط الموظفين لكن ذلك السخط الذي ترجم على شكل عدد من المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات المختلفة وأدى لتراجع محدود في إجراءات الجهات التي يتبعها حيث تم منح العديد من الموظفين حقوقهم مقابل تعهدات لكن العديدين لم يتسلموا رواتبهم حتى الآن. اتسم موقف المنظمات الحقوقية والنقابات المهنية تجاه هذه القضية بالضعف، واكتفت ببيانات تنديدية.

ويعد اكبر الاقتطاعات والتوقيف في المرتبات في قطاع التعليم ثم السلك العسكري ، وقطاع التربية والتعليم هو أوسع قطاع وظيفي مدني في الدولة حيث يتعدى منتسبوه ربع مليون موظف وهو ما رفع وتيرة التحركات الاحتجاجية، فقد أدى عقاب بعض المعلمين إلى انضمام أعداد من زملائهم للثورة.

المعلمون بإب نموذج من حيث الشرائح المتضررة من انقطاع الرواتب وتعداد سكانها وموظفيها ونطاقها الجغرافي وهذا يجعلنا نعتبرها كنموذج لمتوسط للمبالغ المخصومة، ففي شهر واحد وصلت خصميات الرواتب على معلمي إب أكثر من ٤٤ مليون ريال.

غول الفقر لم يستثن الثوار

لا توجد حتى الآن دراسات دقيقة حول معدلات الفقر منذ اندلاع الثورة الشعبية في البلاد ؛ ربما لصعوبة إجرائها، لكن المؤشرات المتوفرة في عدد من القطاعات تشير إلى زيادة معدل الفقر بشكل لافت لأسباب عديدة أبرزها ارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى قياسي إثر تسريح واسع للعمالة في القطاع الخاص –المنظم– بمصانعه وشركاته مع تأكيد تقرير حديث بأن٦٠٪ من عمال الشركات والمصانع قد سرحوا مؤقتاً، فيما تناقلت الأنباء عن قيام عدد من المؤسسات والشركات الخاصة بخصم نسبة من الراتب وصلت في الغالب إلى النصف بسبب توقف العمل جزئياً أو شبه كلي في تلك المؤسسات والشركات.

وهناك موظفون حكوميون فصلوا من وظائفهم لانضمامهم إلى الاحتجاجات السلمية.

تبدو ظروف اليمنيين هذا العام أشد قسوة من الأعوام السابقة حيث توقفت مؤسسات خيرية عديدة عن مد الفقراء باحتياجات كانت تخفف من فقرهم بشكل موسمي وبشكل عام فإن هناك احصائيات تشير إلى أن ثلثي السكان البالغ تعدادهم قرابة ٢٥ مليون نسمة يعانون من الفقر ومعظمهم تحت خط الفقر .

إحصائية خصميات معلمي إب فقط

م	المديرية	المبلغ المخصوم
١	المكتب	٥٨٧,٧٦٦
٢	إب	٢,٨١٧,٩٦٢
٣	يريم	٦٠٠,٠٣٢
٤	القفر	٥٤٣,٠٧٧
٥	الرضمة	١٥٥,٩٦٨
٦	النادرة	١,٧٤٠,١٥٧
٧	الشعر	٥,٤٦١,٤٩٨
٨	السدة	٩٠٩,٣٩٠
٩	المخادر	٢,٧٥٥,٨٤٣
١٠	حبيش	٢,٥٩١,١٦٣
١١	حزم العدين	٤٥٧,٨٥٩
١٢	فرع العدين	٢٦٦,٩٦٨
١٣	العدين	٣,٢٢٨,١١٦
١٤	جبلة	٥٩٤,٥٢٨
١٥	بعدان	٥,٥٤٥,٠٢٧
١٦	السبرة	٢٢,٦٢٣
١٧	السياني	٢,٦١٤,٤٨٨
١٨	ذي السفال	٨,١٥١,٠٠٦
١٩	مذيخرة	٢,٥٧٢,٨٢٤
٢٠	الظهار	٢,٩٠٧,١٣١
٢١	المشنة	٢,٥٦٦,١٨٤
	الإجمالي	٤٤,٣٠١,٥٨١

جهنم الحصبة *

منذ بدء الاحتجاجات السلمية المطالبة بتغيير النظام وبعد مجزرة جمعة الكرامة ١٨/مارس/٢٠١١م وإعلان عدد كبير من قيادات الجيش ورجال القبائل تأييدهم لمطالب الشباب المعتصمين في الساحات وكان من بين المؤيدين للشباب الشيخ صادق بن عبد الله الأحمر والذي كان يعمل ضمن فريق وساطة من مشائخ وعلماء اليمن كانوا يسعون لإيجاد مخرج سياسي لما تمر به البلاد من انتفاضة شعبية شملت كل المحافظات.

تعزيز الحرس الجمهوري لقواته:

منذ ذلك الحين بدأت قوات من الحرس الجمهوري والنجدة والأمن المركزي بتكثيف تواجدها في منطقة الحصبة ومناطق شمال الأمانة حيث يوجد منزل الشيخ الأحمر.

وبدأت هذه القوات تستحدث مواقع جديدة وتبني متاريس في الشوارع وتتخذ من منشآت حكومية ثكنات عسكرية مثل مدرسة الرماح التي عززت بثلاثين جندياً يوم ٢٠١١/٥/٢٢م ومحيط وكالة سبأ للأنباء وعمارة مشناص إلى الشرق من منزل الأحمر.

كما دخلت قوات جديدة إلى هيئة المساحة والمدرسة البيطرية، وفي ذات التأريخ تعرض منزل الشيخ الأحمر للقصف وكذلك مبنى طيران اليمنية الزجاجي.

استهداف الوساطة وضربهم بالأسلحة الثقيلة:

استمرت الحرب عشرة أيام تخللتها أعمال وساطات داخلية لم تنجح في إيقاف الحرب وشارك في عمليات الوساطة العديد من الوجاهات منهم اللواء غالب القمش و العميد أبو حورية والشيخ غالب الأجدع والشيخ علي بن أحمد الرصاص والشيخ فيصل مناع لكنهم تعرضوا للاعتداء وقصف منزل الشيخ الأحمر فيما الوساطة المرسلة من الرئيس بداخله، فيوم الثلاثاء الموافق٢٤/٥/ ٢٠١١م في الساعة الخامسة والنصف تقريباً دوى انفجار هائل في البدروم الذي كان يجتمع فيه أولاد الشيخ الأحمر ولجنة الوساطة والمشائخ والشخصيات اليمنية، تناثرت الأشلاء وكانت الحصيلة سبعة عشر قتيلا وثلاثين جريحا .

إستمرت الحرب حتى يوم الأربعاء ٢٥/ ٥/ ٢٠١١م حيث بادرت لجنة وساطة برئاسة الشيخ عوض الوزير عضو مجلس النواب والشيخ فائز العوجري والشيخ هاشم الجائفي عضو مجلس النواب والشيخ سبأ سنان أبو لحوم وكذلك اللواء غالب القمش والشيخ وليد الفضلي واجتمع بهم الشيخ صادق الأحمر وطلبوا الهدنة بناءاً على طلب من الرئيس في حينه،وتم الاتفاق على تسلم وتسليم بعض المناطق إلى لجنة الوساطة حيث سلم أصحاب الأحمر بعض الأماكن التي سيطروا عليها إلى لجنة الوساطة مثل مبنى وزارة الإدارة المحلية التي سلمت أمام وسائل الإعلام لكن الحرس والنجدة رفضوا تسليم المناطق التي يتمركزون فيها.

يقول الخبير العسكري الذي استعانت به المنظمة إن منزل الشيخ الأحمر تعرض لقصف كثيف حيث كان الفرق ما بين القذيفة والأخرى لا يتجاوز متراً ونصف بأسلحة ثقيلة ومتوسطة ومدفعية وقذائف هاون بكافة

* تقرير أولي للهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود).

أنواعها من عيار٦٠ و٨١ و٨٢ و١٢٠ و١٦٠ والهاوتزر ودبابات تي ٧٢ وتي ٦٢ و٥٥ ومدافع بي ١٠ ومدفع بي ٧٥ ومدفع ميداني ٨٥ ومدفع ميداني ١٠٠مل ومدفع ميداني ١٠٦وكاتيوشا بي إم ٢١ ودبابات بي إم بي تو وبي إم بي ون المسلحة بمدفع عيار ٨٢ وصواريخ مضادة للخرسانات الصبية مترين .

يوم الأحد ٢٠١١/٥/٢٩م: تم انسحاب أعضاء لجنة الوساطة من وزارة الإدارة المحلية فجأة ليعود إليها أنصار الشيخ صادق الأحمر وقال شهود إنه حينها كان هناك قوات متجهة من مبنى القيادة إلى وزارة الإدارة المحلية وان هناك تعزيزات جديدة في السائلة من دبابات ومصفحات قادمة من السبعين.

يوم الجمعة ٢٠١١/٦/٣م بعد حادث النهدين: استمر الضرب على الحصبة ولكن بشكل خفيف وفي المساء تم إعلان وقف إطلاق النار بناءً على تدخل الملك السعودي عبد الله بن عبدالعزيز وطلبه وقف إطلاق النار من الجانبين.

تعرضت المنطقة لأعمال نهب وقتل واسعة سجلتها وسائل الإعلام المستقلة.

تحريض وقتل:

لوحظ استخدام وسائل الإعلام الرسمية من صحف وراديو وتلفزيون أثناء هذه الحرب وقبلها وبعدها بشكل مستمر للتعبئة والتحريض ضد فئة من فئات المجتمع وذلك علاوة على أنه إساءة لاستخدام المال العام والوظيفة العامة فإنه يندرج تحت جرائم (العلانية والنشر في المواد١٩٣و١٩٤ من قانون الجرائم والعقوبات لعام٩٤م.

تلقت هود استغاثات من أهالي الحي لإسعاف المصابين أثناء عمليات القصف ووجهت نداءات لأطراف الصراع بالسماح بنقل الجرحى حين لم يتمكن من إسعافهم أحد جراء الاشتباكات العنيفة والمتواصلة.

وفي ظل هذا الوضع المأساوي والمحزن كان مصير الكثير من الجرحى المدنيين هو الموت لعدم قدرة أحد على إسعافهم وتقديم الرعاية اللازمة الطبية لهم بل أن بعض الجثث ظلت مرمية على قارعة الطريق لفترة وصل بعضها لستة أيام وربما أكثر حتى تحللت جثث الموتى في الشوارع ومنهم من تحللت جثته أمام منزله.

ومن هؤلاء الشهيد أحمد الرحبي الذي قتل أمام منزله بتاريخ ٢٠١١/٦/٢م حيث بقيت جثته ملقاة أمام منزله لثلاثة أيام بعد وفاته كما يفيد ذووه.

.....

على الرغم من أن سكان المنطقة من المهمشين كانوا واضحي الحياد إلا أنهم تعرضوا للقصف وتعرضت منظمة مجتمع مدني خاصة بالمهمشين للقصف أيضا وسقط منهم قتلى وجرحى أصيبوا بإعاقات دائمة ولا تزال جثث بعضهم في المستشفيات بدون دفن

وعلى الرغم من أن سكان المنطقة من المهمشين كانوا واضحي الحياد إلا أنهم تعرضوا للقصف وتعرضت منظمة مجتمع مدني خاصة بالمهمشين للقصف أيضا وسقط منهم قتلى وجرحى أصيبوا بإعاقات دائمة ولا تزال جثث بعضهم في المستشفيات بدون دفن.

هناك شكاوى من الطواقم الطبية التي قامت بإسعاف الجرحى بأنها تعرضت لإطلاق نار ومنعت من إسعاف الجرحى وتم خطف بعضها مع طاقمها الطبي وقتل المسعف عبد السلام المعمري داخل سيارة الإسعاف وأصيب جميع من كان معه فيها من مسعفين.

الضحايا والخسائر:

سجل فريق هود أسماء ١١٩ شهيدا وشهيدة من المدنيين ولا تزال ثلاث جثث مجهولة الهوية ليكون الإجمالي ١٢٢ شهيدا وشهيدة، كما سجل الفريق أسماء ٥٢٠ جريحا .

لاتزال أغلب المباني والمنازل مهجورة بحيث تعذر على الفريق الحصول على معلومات وافية،

تم تقسيم المناطق المستهدفة إلى ثلاث مناطق شمل الحصر الموجود في هذا التقرير المرحلة الأولى وتخطط المنظمة لإنجاز البقية على مرحلتين بحيث تكون مناطق سكن المدنيين في محيط وزارة الداخلية وحي النهضة ومنطقة حدة مرحلة ثانية والمنشآت الحكومية مرحلة ثالثة.

هناك مساجد ومآذن متضررة من القصف الذي تعرضت له بشكل مباشر ومقصود منها مسجد رابعة العدوية ومسجد القشيبي ومسجد الزهراء ومسجد منزل الشيخ الأحمر.

وهناك آثار دمار حلت بأفران الخبز في المنطقة.

وهناك شهادات أن قوات تابعة لمكافحة الإرهاب تقتحم مكتب شركة سماء للإنتاج الذي تعمل من خلاله قناة سهيل.

م	النـــوع	العدد	الخسارة التقديرية بالريـــال اليمني	
			رقماً	كتابةً
١	المباني المتضررة للملاك مع أثاثهم	٢٢٤	١,٢٩٥,١٣٠,٥٠٠	مليار ومائتين وخمسة وتسعين مليون ومائة وثلاثون ألف وخمسمائة ريال
٢	الشقق المستأجرة	٤٣	٨٤٣,٣٠٠,٠٠٠	ثمان مائة وثلاثة وأربعون مليون وثلاثمائة ألف ريال
٣	أثاث وديكورات المحلات المستأجرة	١٢٢	٦٤٣,٤٧١,٠٠٠	ستمائة وثلاثة وأربعون مليون وأربعمائة وواحد وسبعون ألف ريال
٤	السيارات المتضررة لعدد	١٩	١١,٢٠٠,٠٠٠	أحد عشر مليون ومائتا ألف ريال
	الإجمـــــالي	٤٠٧	٢,٧٩٣,١٠١,٥٠٠	ملياران وسبعمائة وثلاثة وتسعون مليون ومائة وواحد ألف وخمس مائة ريال

الأسلحة المستخدمة :

وبحسب بيان الخبير العسكري المختص بمعاينة الأسلحة التي استخدمت في قصف الأحياء السكنية فقد بلغت أنواع الأسلحة المستخدمة ٢٣ نوعا .

م	نـــوع	م	نـــوع	م	نـــوع
١	مدفع ٧٥ أمريكي	٩	صواريخ كاتيوشا	١٧	قذائف هاون عيار١٢٠
٢	قذائف دبابة ٦٢	١٠	قذائف هاود زر (ضد الخرسانة)	١٨	قذائف هاون عيار٨٢
٣	قذائف دبابة ٥٥	١١	قذائف هاون عيار ١٦٠	١٩	قذائف هاون عيار٨١
٤	قذائف هاون عيار٦٠	١٢	وبي ١٠	٢٠	بي ام بي ١
٥	وبي ام بي ٢	١٣	آربي جي	٢١	صواريخ لو
٦	رشاش عيار ٢٣ - ١٤- ١٢.٥	١٤	رصاص معدل	٢٢	رصاص حارق خارق
٧	مدفع ميداني٨٥ ، ١٠٠ ،١٠٦	١٥	صواريخ مضادة للخرسانة	٢٣	دبابات تي ٧٢
٨	دبابات بي إم بي ون	١٦	دبابات بي أم بي تو		

في مواجهة الثورة السلمية

أحمد الزرقــة *

* باحث متخصص في شؤون جماعات العنف

كان واضحا منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة الشبابية السلمية في اليمن المطالبة بإسقاط النظام في منتصف شهر فبراير مطلع العام الجاري، أن النظام لن يعترف بتلك المطالب ويستجيب لها، وسيلجأ بدلا عن ذلك لاستخدام العنف في مواجهة المتظاهرين التوّاقين للتغيير، مستعينا بخبراته السابقة في قمع الاحتجاجات والمسيرات الشعبية التي خرجت في مناسبات كثيرة سابقة للتعبير عن مطالبها الإصلاحية، مستخدما أعدادا من البلاطجة المدعمين بأفراد وضباط ينتمون للأجهزة الأمنية تحت إشراف قادة المؤسسات الأمنية والعسكرية التي يشرف عليها أبناء وأقارب الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحكم البلاد منذ ٣٣ عاما، وقيادات بارزة في حزب المؤتمر الشعبي العام، وقد قام باعتقال وجرح المئات خلال الأيام الأولى لاندلاع الثورة الشعبية في العاصمة وعدة مدن أخرى، والتي ما لبثت إن انتشرت كالهشيم في بقية المدن والمحافظات اليمنية،حيث كان عدد المشاركين والمؤيدين للثورة يتزايد يوما بعد آخر كلما زاد النظام من وتيرة العنف ضد المتظاهرين، استطاع الشباب بصمودهم في ساحات التغيير والحرية من جعل العديد من الأطراف السياسية والاجتماعية والقبلية تسارع للحاق بركب الثورة الشعبية، حيث أعلنت معظم القبائل اليمنية عن انضمامها للثورة السلمية، وسرعان ما لحقت بها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وهو ما جعل النظام يخفف في بادئ الأمر من وتيرة العنف مؤقتاً لاعتقاد رأس النظام أن الوقت مازال مناسبا لاحتواء تلك الثورة ، وهو ما ظهر جليا من خلال تقديم الرئيس علي عبدالله صالح لعدد من الوعود والتنازلات خلال خطابه أمام مجلسي النواب والشورى، وإطلاق جولة جديدة من الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك المعارض.

غير أن تلك الوعود والتنازلات لم تكن ملبية لطموحات الشباب الثائر الذي كانت مطالبه تنادي بالتغيير الجذري والكامل لشكل وهيئة النظام، ولم يكن طموح ثورتهم أقل جذرية عن مطالب مثيلاتها في تونس ومصر، معتمدين على خبرة سياسية مسبقة أفقدتم الثقة في جدية وصدقية الوعود التي يعلن عنها النظام، والتي جاء إعلانها -هذه المرة- تحت ضغط الثورة وليس كرغبة حقيقية وجادة منه في التغيير والقيام بعملية إصلاح سياسية جذرية وشاملة.

مجزرة جمعة الكرامة أدت إلى انفراط عقد النظام فلجأ إلى استخدام فزاعة القاعدة

عدد المشاركين والمؤيدين للثورة يتزايد يوما بعد آخر كلما زاد النظام من وتيرة العنف ضد المتظاهرين

وسرعان ما اتضح أن ما أعلنه النظام عن تلك التنازلات والوعود الإصلاحية ليس أكثر من مناورة كان القصد منها كسب الوقت، وذلك عندما ارتكب النظام مجزرة جمعة الكرامة ضد المعتصمين في صنعاء والتي قتل فيها ٥٣ شخصا برصاص قناصة النظام، واتهم الرئيس صالح سكان الأحياء المجاورة لساحة الاعتصام بالوقوف وراءها، كما أعلن صالح حالة الطوارئ العامة في البلاد بدون سند قانوني أو دعم برلماني حيث صوت أقل من ١٣٠ عضوا من أعضاء البرلمان المنتهية صلاحياته أصلا بانقضاء فترة ولايته والتي تم تمديدها لمدة عامين إضافيين بموجب اتفاق سياسي بين السلطة والمعارضة في ١٠ فبراير ٢٠٠٩م، ويشترط الدستور اليمني موافقة النصف زائد واحد من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٣٠١ عضوا، من أجل تمرير الإعلان عن حالة الطوارئ، وسرعان ما انقلب السحر على الساحر فقد أدت تلك الجريمة لانفراط عقد النظام، وأحدثت شرخا كبيرا في بنية النظام بسبب موجة الانشقاقات والاستقالات الواسعة في المؤسستين العسكرية والمدنية، اعتراضا على تلك الجريمة، كما جعلت تلك الجريمة وما تلاها من جرائم بحق المعتصمين في تعز وعدن والحديدة وغيرها من المدن اليمنية، جعلت العالم ينتبه بقوة لممارسات النظام في حق المعتصمين السلميين المطالبين بالتغيير وحدث تحول كبير في موقف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الثورة اليمنية، حيث أدان الاتحاد الاوربي وأمريكا تلك الجريمة، وطالبت تلك الأطراف الرئيس صالح أن يبدأ على الفور في التخلي عن السلطة، ووقف العنف بحق المعتصمين، كما قررت ألمانيا وهولندا وبريطانيا وغيرها من الدول وقف مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للنظام اليمني ، وقامت ألمانيا بعرض موضوع اليمن على مجلس الأمن في محاولة لاستصدار قرار من المجلس يدين جرائم النظام بحق المعتصمين ، غير أن تلك المحاولة فشلت بسبب اعتراض روسيا والصين على مشروع القرار.

وفي مواجهة تنامي الضغط الشعبي والدولي على نظام صالح بسبب سياسات وممارسات العنف في حق الثورة الشعبية لجأ النظام لاستخدام ورقته المفضلة والمتمثلة في استدعاء المخاوف الدولية والغربية تجاه قضية تنظيم القاعدة وقام بالترويج للمخاطر المترتبة التي يراها ستترتب على سقوطه ويرى أن من شأنها منح تنظيم القاعدة مساحة أوسع للتخطيط والانتشار والتقاط الأنفاس، والاستيلاء على مناطق واسعة من اليمن. وقام أكثر من مرة بمحاولة الربط بين شباب الثورة وتنظيم القاعدة، كما اتهم عدة شخصيات دينية كانت قد اعلنت عن دعمها وتأييدها للثورة احتجاجا على الطريقة التي تعامل بها النظام مع تلك الشخصيات، بالإضافة لحديثها عن إقامة دولة الخلافة الاسلامية بعد إسقاط النظام، إتهمها بالتطرف ودعم تنظيم القاعدة،تلك المخاوف وجدت بعض العدى الدولي وهو ما ظهر جلياً في تصريحات وزير الدفاع الامريكي عندما أعلن على هامش زيارته لموسكو عن قلق الإدارة الأمريكية من أن يتسبب سقوط نظام صالح في تنامي خطر القاعدة، ولزيادة المخاوف عمد النظام لسحب معظم القوات من محافظة أبين، والإعلان عن سيطرة تنظيم القاعدة على المحافظة،بالإضافة لنسب عدة عمليات اغتيال لقيادات عسكرية وتدمير عدد من المنشئات الفندقية في محافظة عدن لتنظيم القاعدة.

كان النظام يهدف من خلال استدعائه لورقة القاعدة لخلط الأوراق والتشويش على المواقف الدولية إزاء الثورة الشعبية السلمية في معظم المدن اليمنية، والتي رفعت شعارات سلمية الثورة وتبنت في خطابها مطالب مدنية الدولة اليمنية، غير أن استخدام تلك الورقة لم يكن كافياً لإثناء المجتمع الدولي لنظام صالح عن المطالبة الدائمة للقيام بعملية نقل السلطة، والالتزام بتوقيع المبادرة الخليجية باعتبارها الطريقة الوحيدة للنقل الآمن للسلطة في اليمن وفق رؤية الأطراف الدولية، وكذا البدء الفوري في اجراء حوار وطني موسع باشراف دولي يكفل تحقيق الامن والاستقرار في البلاد.

وكجزء من الرؤية الأمنية الأمريكية لمعالجة ورقة القاعدة تبنت الإدارة الأمريكية عبر سفيرها في صنعاء وبواسطة المبعوثين الأمريكيين لليمن من كبار مساعدي الرئيس الأمريكي اشتراطات تتعلق بالحفاظ على بنية الأجهزة الأمنية والعسكرية المختصة بملف الحرب على الإرهاب، وتأجيل خروج أقارب الرئيس المشرفين على تلك الأجهزة من العملية السياسية في اليمن، كما قامت بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية بواسطة الطائرات بدون طيارين في المناطق التي تنشط فيها عناصر تنظيم القاعدة في اليمن ومنها محافظتا أبين وشبوة مستغلة الغطاء الرسمي على عملياتها حيث استمرت الحكومة اليمنية في الادعاء بأن الطيران الحربي اليمني هو من يقوم بتلك العمليات ضد عناصر القاعدة المفترضة، غير أن تلك الادعاءات الرسمية كانت تكشفها التقارير الغربية التي تنشرها وسائل الإعلام الأمريكية بالإضافة للمعلومات التي يدلي بها المسئولون الأمنيون والعسكريون الأمريكيون للكونجرس الأمريكي.

وناقش الجانب الأمريكي هذا الملف أيضا مع المعارضة اليمنية، ومع القيادات العسكرية المنشقة عن نظام صالح وعلى رأسهم قائد المنطقة الشمالية الغربية اللواء على محسن الأحمر، وهؤلاء بدورهم بعثوا بتطمينات متعددة للإدارة الأمريكية عن استمرار تعاونهم معها في مجال حربها على الإرهاب والتأكيد على أن سقوط النظام لن يؤدي لتغيير استراتيجية الحرب على الإرهاب.

طوال السنوات القليلة الماضية، فتح النظام أبواب بلاده للنشاطات الأمريكية الاستخباراتية والعسكرية، وصنع انطباعاً ما بأنه الوحيد القادر على منع توسع النفوذ الإيراني في جنوب الجزيرة العربية. واليوم، تستشعر الولايات المتحدة وأغلب دول مجلس التعاون الخليجي أن الإطاحة بنظام صالح قد يودي باليمن إلى منحدر من الفوضى والفراغ الأمني - السياسي، ما قد يجعل من اليمن مقراً مستعصياً للقاعدة ومجالاً جديداً للنفوذ الإيراني. هذه المخاوف أصبحت مصدر الطاقة الوحيد المتبقي لنظام لا تكاد توجد مدينة في شماله أو جنوبه إلا وخرجت مطالبة بخروجه، وهي وحدها التي تطيل من أمد ثورة لا يمكن الشك في نتائجها.

القتال في نهم وصنعاء وأرحب

ولإخفاء فشل نظام صالح في احتواء الثورة السلمية ولعدم قدرته في جر مكونات الثورة المتعددة سواء القبلية أو تلك العسكرية الى جانب القوى المدنية الشابة، في محاولة لإيجاد مخرج له من تهربه أكثر من مرة من التوقيع على المبادرة الخليجية بتعديلاتها الأربع التي اشترطها هو على الوسيط الخليجي، وارتكابه لأخطاء فادحة خلال مشوار الرفض والتهرب من التوقيع كان أبرزها محاصرة الوسيط الخليجي عبداللطيف الزياني وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي وسفراء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في السفارة الإماراتية بصنعاء في ٢١ مايو الماضي من قبل أنصار صالح بحجة رفض أنصاره توقيعه على المبادرة التي كان قد سبق لأحزاب اللقاء المشترك المعارض أن وقعتها في اليوم السابق، لجأ النظام لتفجير الأوضاع عسكريا في عدة مناطق ومدن يمنية في محاولة منه لتغيير مسار الثورة السلمية نحو العنف الذي يمكنه من استخدام القوة لفض الاعتصامات وإشعال فتيل الاقتتال والحرب الأهلية، وتصوير أن مايدور في اليمن على أنه ليس أكثر من صراع سياسي وقبلي على السلطة وليس ثورة شعبية لها مطالب حقوقية إنسانية أساسية قبل أن تكون سياسية بحتة، وكانت منطقة نهم هي محطة الاختبار الأولي التي فشل فيها خيار صالح العسكري في مواجهة رجال القبائل الذين حسموا المعركة ضد معسكرين تابعين للحرس الجمهوري خلال أيام بسيطة، ليتضح للنظام أن خيار استخدام الجيش خيار فاشل في ظل عدم وجود بيئة محيطة موالية، حيث إن القبائل اليمنية تعرف جيدا قدراتها وقدرات المعسكرات المتواجدة في مناطقها وتستطيع قطع الإمدادات عنها وكذلك منعها من التحرك أو الخروج من مناطقها.

كان إشعال فتيل حرب محدودة في العاصمة صنعاء مع أبناء الشيخ عبدالله الأحمر في منطقة الحصبة هو الاختبار الثاني لاستخدام نظام الرئيس صالح للقوة العسكرية ضد من يعتبرهم صالح خصومه الحقيقيين والأكثر خطرا عليه، نظرا للمكانة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها أبناء الشيخ الأحمر، بالإضافة إلى اعتقاد النظام انه اذا تمكن من كسر أبناء الأحمر فذلك يعني أنه استطاع تحقيق نصر سياسي قبلي وعسكري كبير في وسط كتلة قبيلة حاشد، كما أن إشعال فتيل تلك الحرب سيعني التأكيد على ما أعلن عنه صالح أكثر من مرة أن ما يجري في اليمن هو صراع على السلطة وهو أيضاً ما ذهب إليه تقرير مجموعة الأزمات الدولية الذي قال إن ما يحدث في اليمن هو أزمة سياسية وصراع سياسي في قبيلة حاشد بين أبناء الشيخ الأحمر وبين الرئيس صالح، ونصح التقرير بخروج الطرفين من البلاد كحل للأزمة اليمنية.

وربما كان الهدف الرئيسي لتلك الاشتباكات هو التهرب من التوقيع على المبادرة الخليجية نظراً للتزامن بين تلك الاشتباكات وبين رفض صالح للتوقيع على المبادرة حيث اندلعت تلك الاشتباكات في اليوم التالي لمغادرة عبداللطيف الزياني صنعاء وهي الاشتباكات التي اعتبرتها وزيرة الخارجية الأمريكية للتغطية على موقف صالح الرافض للتوقيع على المبادرة وأعربت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أسفها لموقف صالح. و قالت في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية البريطاني في (٢٣ مايو): «إننا نشعر بالأسى من استمرار صالح في رفضه التوقيع على المبادرة الخليجية التي ستساعد اليمن في مواجهة التحديات السياسية التي تواجهه»، منتقدة ما وصفته بـ» فشله مجددا في الوفاء بتعهداته» بعد أن كان «وافق عليها في مناسبات عديدة». وحثته على «الوفاء بالتزاماته المتكررة من أجل انتقال سلمي للسلطة الأمر الضروري للأمن والسلم الذي يبحث عنه الشعب اليمني».

وفي نفس اليوم تجددت الاشتباكات بين الطرفين وهي التي اعتبرها

لجأ النظام لتفجير الأوضاع عسكريا في عدة مناطق ومدن يمنية في محاولة منه لتغيير مسار الثورة السلمية نحو العنف الذي يمكنه من استخدام القوة لفض الاعتصامات وإشعال فتيل الاقتتال والحرب الأهلية

المراقبون السياسيون الأعنف التي تشهدها صنعاء منذ معارك حصار السبعين، ولم تستطع القوات التابعة للنظام على الرغم من استخدامها لكافة أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة ومشاركة وحدات خاصة من الحرس الجمهوري والأمن المركزي ووحدات مكافحة الارهاب والوحدات الخاصة من إحراز أي تقدم على الأرض، وعلى العكس فقد استطاع رجال القبائل المسلحون من توسيع رقعة المواجهات التي استهدفت محيط منزل الشيخ الاحمر، استطاعوا السيطرة على عدة وزارات ومؤسسات ومصالح حكومية، كما دمرت عدة مباني حكومية خلال القصف الذي استهدف المسلحين القبليين المتواجدين فيها، لإضافة لتدمير العشرات من المنازل مما أدى لنزوح غالبية السكان من منطقة الحصبة، ولم تتوقف تلك المواجهات إلا بعد وساطة سعودية قام بها العاهل السعودي في ٢ يونيو الماضي، لم تؤد تلك الحرب إلى تغير الموقف الدولي الذي كان ومازال يرى أن على الرئيس صالح أن يتنازل عن السلطة ويوقع على المبادرة الخليجية وظهر ذلك الموقف واضحا خلال التصريحات الصادرة عن اجتماع زعماء الدول الثمان الكبري الذي كان منعقدا في منتجع دوفيل بفرنسا حيث دعا البيان الصادر عن الاجتماع في ٣٠ مايو الماضي صالح للتنحي عن الحكم في محاولة لتفادي الحرب الأهلية، كما أدان زعماء مجموعة الثماني العنف الذي تواجه به القوات اليمنية الاحتجاجات السلمية وحثوا الرئيس علي عبدالله صالح على الالتزام بتعهده بإنهاء حكمه الممتد منذ ٣٣ عاما.

وقال زعماء مجموعة الثماني بعد القمة التي استمرت على مدى يومين في فرنسا: «ندين استخدام العنف في مواجهة الاحتجاج السلمي في أنحاء اليمن».

وأضافت المجموعة في البيان: «نحث الرئيس صالح على الوفاء فورا بتعهداته وضمان تلبية التطلعات المشروعة للشعب اليمني»، ودعا الزعماء إلى «انتقال سلمي ومنظم للسلطة» .

كما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ١ يونيو: «ندين القتال الذي وقع في صنعاء والذي هو نتيجة مباشرة للمأزق السياسي الحالي الذي يتحمل الرئيس صالح المسؤولية المباشرة عنه لرفضه توقيع اتفاق نقل السلطة الذي تقدم به مجلس التعاون الخليجي».

من جانبها قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مؤتمر صحفي عقدته في باريس: «ندعو كل الأطراف إلى التوقف فورا عن العنف». وأضافت: «نواصل تأييدنا ليمن موحد ومستقر كما نستمر في تأييد رحيل الرئيس صالح الذي وافق باستمرار على التنحي عن السلطة ثم تراجع باستمرار عن تلك الاتفاقات».

كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع في اليمن في تصريح له في ٢ يونيو الماضي وطالب الحكومة اليمنية وأفراد القبائل المشاركين في المواجهات العنيفة في صنعاء بالوقف الفوري لإطلاق النار من أجل السماح ببدء المفاوضات.

دوافع العنف

في مواجهة اتساع الاحتجاجات الشعبية السلمية والتي سجل العالم تعاطفه وإعجابه بها نظرا لصمودها لفترة طويلة، دون أن ينجح النظام في التأثير على تماسكها، أو جرها لمربعات العنف التي يجيدها، لجأ النظام لرفع وتيرة العنف ضد الساحات باعتبارها تمثل فلسفة وأداة الروح الثورية السلمية، وقام باقتحام واحراق بعض الساحات كساحة المنصورة في عدن وساحة الحرية في تعز، وفي الأخيرة ظهر الوجه القبيح للنظام عندما أحرق الساحة بهمجية وسقط خلال تلك العملية عشرات الشهداء حرقا وبرصاص قوات الحرس الجمهوري وبلاطجة النظام،استهداف ساحة تعز بتلك الهمجية كان إجراءً عقابياً ضد أبناء تعز، وعكست مدى ما يحمله النظام من حقد على ابناء تلك المحافظة التي كان شبابها هم السباقين في إقامة ساحتهم فيها والتي رفعت شعار السلمية وكانت تلك الساحة من أنشط الساحات وأكثرها فاعلية، وفشل رجال النظام وكبار مسئولي الدولة من أبنائها في كبح جماح الثورة فيها، أو إعادتهم لبيت الطاعة من جديد، كما ان ابناء تعز المنتشرين في كافة المحافظات اليمنية هم بمثابة الوجه المدني للاحتجاجات في كافة الساحات.

ولعل عسكرة محافظة تعز جاءت للتغطية على جريمة إحراق ساحتها، وراهن النظام على أن عسكرة تعز سيكون مقدمة لجر الثورة لداومة العنف في بقية المحافظات اليمنية، وأن تجريد أبناء تعز من سلمية ثورتهم بتلك الطريقة العنيفة، كفيل بإثارة مشاعر الخوف والهلع في نفوس الثوار، وجعل الثوار يفقدون الأمل في نجاح ثورتهم السلمية، وبالتالي سيلجأون لحمل السلاح، مما يجعل النظام يمعن في قمع الثورة وتصوير الثوار على أنهم مقاتلون ومتمردون.

خدعة الشرعية الدستوريـــة

منذ بداية الثورة الشبابية السلمية رفع رأس النظام ورقة الشرعية الدستورية في مواجهة الأصوات المطالبة بإسقاطه بالوسائل السلمية، وكانت حجته بأنه منتخب شعبيا وتنتهي فترة ولايته في سبتمبر ٢٠١٣م، وبينما كان يتحجج بالدستور وضرورة احترامه والاحتكام للصناديق الانتخابات كوسيلة وحيدة للتغيير، في محاولة منه للهروب من الاستحقاق الثوري الذي لا يعترف بالزمن أو يبحث في تواريخ الأنظمة، فالدستور هو في الأساس عقد اجتماعي وسياسي بين عدة اطراف أهمها الشعب الذي هو بحسب الدستور اليمني مالك السلطات ومصدرها، وقد أخل النظام بشروط هذا العقد، الامر الذي جعل الشعب يثور لإصلاح ذلك الخلل بموجب المادتين الرابعة والخامسة من الدستور اليمني، كما إن ادعاءات النظام بشرعيته قد سقطت بموجب المادة ١١٦ من الدستور بسبب العجز السياسي والمادي في إدارة شئون البلاد، نتيجة الوضع الصحي للرئيس صالح بعد إصابته في حادث استهداف دار الرئاسة في الثالث من يونيو الماضي، الذي نجم عنه خروج صالح من البلاد لمدة تزيد عن ستين يوماً للعلاج.

منذ بداية الثورة السلمية رفع النظام ورقة الشرعية الدستورية في محاولة منه للهروب من الاستحقاق الثوري الذي لا يعترف بالزمن أو يبحث في تواريخ الأنظمة

هذا بالنسبة للوضع الدستوري واذا ما أضفنا إليه ما أحدثته الثورة الشبابية من تداعيات على بنية النظام ومشروعيته فسيتضح أن النظام قد مارس تصرفات سياسية نزعت عنه تلك الشرعية، وهنا سنورد عددا من صور تنازل النظام عن تلك الشرعية التي استند فيها فقط على مدة ولاية الرئيس الانتخابية التي تنتهي في سبتمبر ٢٠١٣م وهي كالتالي:

١- تآكل شرعية عدد من المؤسسات الرسمية إما بفعل انتهاء فترة الولاية القانونية كما هو حاصل في وضع مجلس النواب الذي انتهت مدة ولايته الرسمية في ابريل ٢٠٠٩م وتم التجديد له بموجب اتفاق فبراير ٢٠٠٨م بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك لمدة سنتين النظام وقد انتهت في إبريل الماضي، وكان اخفاق النظام في الحصول على أغلبية لتمرير قانون حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس صالح بعد مجزرة جمعة الكرامة، بالاضافة للاستقالات الجماعية سواء من كتلة الحزب الحاكم أو عضوية البرلمان، وفشل عقد أي جلسات للمجلس بنصاب قانوني منذ انتهاء فترته القانونية، دليل واضح على انتهاء شرعية المجلس.

٢- قيام النظام بعمليات القتل والقمع للمحتجين في مختلف المحافظات اليمنية، دليل على فشله في إدارة شئون البلاد وعدم قدرته على الاستجابة للمطالب الشعبية، وأنه لم يعد يمتلك غير العنف والاستقواء بالمؤسسة الأمنية والعسكرية كحل يستمد منه مقومات بقائه في الحكم، وهذا ينهي مشروعيته الديمقراطية ويجعله في حكم مغتصب السلطة.

٣- فشل النظام في إدارة شئون البلاد والإمساك بزمام الأمور بشكل سلمي، والانقسام الكبير في بنية المؤسسة العسكرية، وخروج مناطق كثيرة عن نطاق سيطرته، إلى جانب الفشل الأمني والاقتصادي وعدم قدرته على توفير الخدمات العامة من مياه وكهرباء ومشتقات نفطية، بل واستخدام قدراته العسكرية والسياسية في حرمان المواطنين من تلك الخدمات، وإعلانه زيادات سعرية غير قانونية في قيمة المشتقات النفطية.

٤- قبول الرئيس صالح للمبادرة الخليجية التي تنص في بندها الأول على تنحيه عن الحكم ونقل صلاحياته وسلطاته لنائبه، وقبل ذلك دعواته المتكررة لإجراء انتخابات مبكرة.

٥- الدعوات الإقليمية والدولية للرئيس صالح بالتنحي عن السلطة وضرورة نقله صلاحياته لنائبه.

الثـــورة المضـــادة

عبد الغني المـــاوري*

إذا كانت الثورة عملية تغيير سياسي تنطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية، وتشمل استخدام القوة لقلب النظام القائم وتشكيل حكومة جديدة كما يذهب عالم الاجتماع البريطاني الشهير أنتوني غدنز، فإن الثورة المضادة هي التصرفات والإجراءات التي تهدف لوقف عملية التغيير باستخدام نفس أساليب وتكتيكات الثورة، مستغلةً الأخطاء التي قد يقع فيها الثوار. وتاريخياً، لا توجد ثورة دون أن يسبقها أو يلحقها أو يحدث أثناءها ثورة مضادة أو أكثر، تحاول وقفها أو حرف مسارها.

ومن الأمثلة على نجاح الثورة المضادة، ما حصل في فرنسا، فبعد انتصار الثورة العام ١٧٨٩ استطاعت الثورة المضادة بعد عشر سنوات فقط من الإمساك بزمام الأمور، حيث سيطرت البورجوازية المعتدلة على الحكم، ووضعت دستوراً جديداً للبلاد، وأدى تحالفها مع الجيش إلى تشجيع نابليون بونابرت للقيام بانقلاب عسكري، وإقامة نظام ديكتاتوري توسعي، وهو الأمر الذي وضع حداً للثورة قبل أن تستعيد بريقها بعد هزيمة مشروع بونابرت الإمبراطوري. وتبرز إيران بوصفها نموذجاً صارخاً على نجاح الثورة المضادة في الالتفاف على الثورة الحقيقية مرتين خلال أقل من ثلاثين سنة، ففي المرة الأولى، عاد الشاه محمد رضا بهلوي للحكم بعد أن كان غادر البلاد نتيجة انحياز الجماهير الإيرانية لرئيس الوزراء محمد مصدق الذي كان يتبنى تأميم النفط، وقد فُرضت عليه الإقامة الجبرية في بيته حتى وفاته ١٩٦٧. ويذكر جرهارد كونسلمان في كتابه الهام «سطوع نجم الشيعة» كيف سقط مصدق الذي كان حينها أقوى رجل في إيران خلال دقائق، فقد اقتحم المتظاهرون مكتب رئيس الوزراء الذي نجح بالكاد في الهروب من خلال الحديقة ثم الاختفاء. بعد ذلك لم تكتم المخابرات الأمريكية سر تجميعها للمتظاهرين المؤيدين للشاه من الأحياء الفقيرة في المناطق جنوب طهران مقابل مال دفع نقدا. أما في المرة الثانية، فقد استولى تيار الإمام الخميني على الثورة والدولة فيما بعد، في حين شارك في الثورة التي أطاحت بنظام الشاه في العام ١٩٧٩ الإسلاميون والشيوعيون والليبراليون جنباً إلى جنب، وكانت تهدف في بادئ الأمر إلى إقامة ملكية دستورية، لكن جاذبية الإمام الخميني حوّلت مسار الثورة بشكل جذري، وأصبحت إيران جمهورية إسلامية للولي الفقيه. هذه الحقيقة الساطعة لم تمنع كثيراً من الإيرانيين من

* كاتب وباحث صحفي سياسي.

إبداء حسرتهم على ما آلت إليه ثورتهم، والمثير في الأمر أن يعلن كثير من الوجوه المحسوبة على الجمهورية الإسلامية مثل الرئيس السابق محمد خاتمي، ورئيس وزراء الخميني مير حسين موسوي، وكذا مهدي كروبي، وحفيد الخميني نفسه حسين الخميني أن الثورة قد تم سرقتها، وأن الجمهورية الإسلامية قد انحرفت عن مبادئها، وباتت جمهورية منقطعة الصلة عن ثورة الشعب الإيراني. ومؤخراً، شهدت تونس ومصر ثورتين ملهمتين حازتا على إعجاب العالم، إلا أن الشعبين التونسي والمصري لم يركنا إلى ما حققاه من مكتسبات حقيقية، إذ ما يزالان متنبهين إلى المحاولات الرامية لإعادة عقارب الساعة للوراء. صحيح أن خطر الثورة المضادة في تونس ومصر يتضاءل كلما تم ضرب القوى المكونة لنظامي بن علي ومبارك، إلا أنه ما يزال قائماً.

والواضح، أن الثورات مهما بلغت عظمتها، ومهما بُذلت من تضحيات في سبيل نجاحها، وعلى عكس ما يُشاع، يمكن أن تُسرق أو تُجهض أو تُختطف إذا غفلت الشعوب عن حمايتها.

اليمـــن
والثـــورات المضـــادة

في اليمن، يبدو المشهد أكثر إثارة مما ينبغي، فالثورة السلمية لا تواجه ثورة مضادة واحدة وحسب، بل ثورات مضادة متعددة، تحاول الالتفاف على مطالبها العادلة، وعلى طموحاتها في تغيير منظومة القيم والآليات المنتجة للنظام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وفيما يلي أهم هذه الثورات، والجهات المسؤولة عنها:

أ- ثورة النظـام المضادة

أفاد النظام من ثلاثة عوامل في التعامل مع الثورة الشعبية التي تطالب بإسقاطه. العامل الأول هو أن التغيير في تونس ومصر أدى إلى أن يأخذ النظام حذره، متفادياً بعض القرارات التي كانت سبباً في ازدياد الغضب الشعبي، مثل قطع الاتصالات والانترنت. العامل الثاني، أن النظام يملك خبرة هائلة بالفعل في مواجهة الحركات الاحتجاجية القوية اكتسبها من مواجهاته مع الحراك الجنوبي والحوثيين على مدى السنوات الست السابقة. ويتمثل العامل الثالث في علاقته المتميزة التي تربطه بدول الإقليم والولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية الحرب على الإرهاب. وقد انتهج النظام سياسة التدرج في محاولة ضرب الثورة، وفيما يلي ملامح ثورته المضادة التي أراد من خلالها إعادة إنتاج نفسه، والحد من زخم المشاعر الثورية تجاهه:

- إغراء «التغيير الآمن»:

استشعر النظام مبكراً خطورة المظاهرات التي كانت بدأت ضده في صنعاء، وبعض المدن، والتي كانت تطالب بإسقاطه، فاعتمد الرئيس علي عبدالله صالح في بادئ الأمر إستراتيجية

ناعمة للالتفاف على الثورة ومطالبها المشروعة في التغيير، مطلقاً في هذا السياق وعوداً بالمساعدة في إحداث التغيير المنشود من خلال مسار آمن، لا يؤدي إلى تفكك البلاد.

وكانت أولى هذه الوعود تلك التي أطلقها

أمام مجلسي النواب والشورى، في ٢ فبراير ٢٠١١ والتي تضمنت عدم السعي لتمديد فترة الرئاسة، أو التوريث لنجله الأكبر الذي يرأس قوات الحرس الجمهوري. غير أن وعود صالح هذه لم تقنع أحزاب اللقاء المشترك بالتراجع عن قرار النزول للشارع وتنظيم مظاهرات حاشدة للمطالبة بإحداث إصلاحات على النظام القائم. ومن دون شك يمكن القول أن يوم ٣ فبراير قد أكسب الثورة دفعةً قوية في اتجاه إسقاط النظام، على الرغم من الملاحظات الكثيرة التي يمكن إبداؤها على أداء لقاء أحزاب المشترك وسلوكه منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. بعد أسبوعين من مظاهرات ٣ فبراير، كان المعتصمون قد قرروا نصب الخيام، والبدء في مرحلة الاعتصام التي ستصيب النظام بحيرة شديدة.

وفي سياق استراتيجية النظام في الالتفاف على مطالب الثورة في التغيير، أعلن الرئيس علي عبدالله صالح في ١٠ مارس ٢٠١١ أمام حشد من مؤيديه في ملعب علي محسن المريسي بصنعاء عن مبادرة لتغيير النظام السياسي، وتضمنت المبادرة: إعداد دستور جديد، يستفتى عليه في نهاية هذا العام ٢٠١١. والانتقال إلى النظام البرلماني بحيث تنتقل كافة الصلاحيات إلى الحكومة المنتخبة في نهاية ٢٠١١ ومع بداية ٢٠١٢. وإنشاء أقاليم على ضوء معايير جغرافية واقتصادية، وتشكيل حكومة وفاق وطني تقوم بإعداد قانون جديد للانتخابات بما في ذلك القائمة النسبية. والدعوة إلى التئام مجلس النواب من السلطة والمعارضة لإعداد قانون الانتخابات، وإقراره وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. لكن المبادرة كما توقع الرئيس نفسه لاقت رفضاً من جانب المعارضة التي رأت أن الواقع قد تجاوزها.

ويمكن القول أن مبادرة ١٠ مارس ثورة بكل المقاييس، إذ أنها تعيد صياغة الجمهورية، بحيث تصبح برلمانية، وتصوغ دستوراً جديداً، وتقسّم البلاد إلى أقاليم تحقيقاً لمبدأ المشاركة في الحكم، غير أنها ثورة مضادة بلا جدال، فقد كان واضحاً أن الغاية من إطلاق هذه المبادرة هو وقف تصاعد موجة الاحتجاجات التي كانت تطالب برحيله عن السلطة. وربما كان يدور في ذهن الرئيس وهو يبدي تحمسه للانتقال إلى النظام البرلماني تكرار تجربة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي تمكن من الاحتيال على الدستور القاضي بمنع تولي منصب الرئيس أكثر من مرتين متتاليتين، من خلال تولي منصب رئيس الحكومة ودعم صديقه ميدفيديف ليكون الرئيس، والترشح مجدداً في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في العام المقبل. والحقيقة أن تمتع الرئيس بقدرٍ كافٍ من الذكاء والقدرة على المناورة تجعله يفكر بجدية في طريقة -ما- لا تؤدي إلى مغادرته المشهد السياسي الذي تصدره لأكثر من ثلاثين عاماً.

- الحروب الصغيرة:

أدى فشل استراتيجية «إغراء التغيير الآمن» في إحداث تحول في قناعات المعتصمين في ميادين الحرية والتغيير في مختلف المحافظات، وكذا غالبية الشعب اليمني، إلى تبني خيار التخويف بالحرب الأهلية، ولا شك أن وقوع هذه الحرب كان سيؤدي حتماً إلى ضرب الثورة السلمية.

لكن فشل النظام في جر البلاد إلى هذا السيناريو الكارثي لم يمنعه من افتعال حروب صغيرة ومحدودة في محافظات متعددة مثل صنعاء و تعز ولحج، تؤدي إلى إثارة مخاوف اليمنيين بشأن مستقبلهم، فقد كان الخطاب الرسمي يحذّر من تحول اليمن إلى صومال أخرى، وباتت مقولة «صوملة اليمن» أكثر المقولات الشائعة في تصريحات وتعليقات أركان النظام. لقد كان خيار «الحروب الصغيرة» هو الخيار الأكثر فعالية بالنسبة للنظام لكبح مسيرة التغيير، فالحرب الشاملة على غرار ١٩٩٤ غير مضمونة النتائج، نتيجة انحياز غالبية الشعب، وجزء مهم من القوات المسلحة للثورة.

ويمكن وضع الحرب على تنظيم القاعدة في هذا السياق؛ سياق «الحروب الصغيرة»، فعلى الرغم من أن تمدد تنظيم «القاعدة» المريب في الجنوب قد يكون نتيجة سياقات أخرى، لكن المحصلة النهائية تشير إلى أن النظام استغل نشاط القاعدة المتزايد لتسويق نفسه لدى الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية الدولة الأكثر تأثيراً في الداخل اليمني. صحيح أن النظام السعودي يرى في الثورات العربية، وخصوصاً الثورة اليمنية العدو الذي يجب مواجهته، ومن هذه الزاوية يمكن فهم الموقف السعودي المؤيد للنظام، لكن الأمريكيين ينظرون إلى اليمن بوصفه البلد الذي ينشط فيه التنظيم الإرهابي الأول الذي تحاربه.

- حصار الثورة:

بالتوازي مع تبني النظام لخيار «الحروب الصغيرة» لتصفية الثورة، وتحويلها إلى فوضى عارمة، تجعل من بقائه ضرورة وطنية، لإعادة الأمن والاستقرار المفقودين للبلاد، قام النظام بخطوات وإجراءات في إطار ما يمكن تسميته «حصار الثورة»، وتتمثل هذه الخطوات والإجراءات في قطع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ومنع وصول المحروقات من بترول وبنزين وغاز إلى المحطات، وإدخال الناس في أزمة معيشية قاسية تجعلهم ينقمون على الثورة والثوار. وقد لعبت الدعاية المناهضة للثورة دوراً محورياً في تسويق الفكرة التي تقول

إن كل هذه الأزمات هي من صنع أحد مكونات الثورة وهو أحزاب لقاء المشترك.

ولاحقاً، انتقلت هذه الدعاية للتحريض على الثوار تحت زعم ضجر الأهالي-أهالي حي الجامعة- حيث يوجد الاعتصام. ولا شك أن استخدام ورقة الأهالي على هذا النحو يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية على الأقل، هي: الضغط المعنوي على الثوار، وإقناعهم بأنهم محاصرون، وليسوا معتصمين. وإشغال المعتصمين بمشكلات جانبية، تؤدي في نهاية المطاف إلى إضاعة هدف الثورة وهو إسقاط النظام، وتصوير الأمر على أنه نزاع أهلي عادي قد يحدث نتيجة سوء تخطيط، وسوء تصرف. والتغطية على أي عدوان تقوم بها القوات الموالية للنظام، ولا شك أن مذبحة «جمعة الكرامة» في ١٨ مارس ٢٠١١ التي ذهب ضحيتها أكثر من ٥٠ شهيداً، نموذج صارخ على أسلوب الخداع الذي يتبعه النظام في تصفية خصومه، ففي حين أعلن الرئيس علي عبدالله صالح والمسؤولون الحكوميون أن من قام بهذا الاعتداء هم مجموعة من أهالي الحي الذي يقع به الاعتصام، كان الجميع متأكداً من أن عملية بهذا الحجم يقف وراء تنفيذها قوة خاصة تتبع النظام، وقد تكشفت الكثير من المعلومات والحقائق في هذا الصدد، ولا شك أن الأيام المقبلة ستكشف ما تبقى منها.

وفيما يعد انتكاسة لمخططات النظام في استعداء الأهالي ضد الثوار، أو استخدامهم في ضرب الاعتصام، أعلن الأهالي أنهم مع الثورة، وأن من يقوم بالتظاهر ضد المعتصمين، أشخاص يقوم النظام باستئجارهم لهذا الغرض.

ب- ثورة المعارضة المضـادة

عندما نتحدث عن المعارضة، فإننا نقصد أحزاب اللقاء المشترك (التجمع اليمني للإصلاح - الحزب الاشتراكي اليمني - التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- اتحاد القوى الشعبية - حزب الحق- حزب البعث العربي الاشتراكي:جناح سوريا).

لقد شكّل انضمام المعارضة للاحتجاجات التي تطالب بإسقاط النظام صدمة للرئيس صالح الذي كان يراهن على انجاز "تفاهمات سياسية" معها على غرار المرات السابقة. وكان من نتائج موقف المعارضة ازدياد وتيرة المشاعر العدائية ضد النظام، لكن الطريقة التي تعاملت بها المعارضة مع الثورة فيما بعد كانت مخيبة لآمال الثوار الذين كانوا يتوقعون أن يكون هذا الانضمام في إطار الجهد لإسقاط النظام. والحق يقال، لامس أداء المعارضة في بادئ الأمر سقف هذه التوقعات، إلا أنه بمرور الوقت بدت المعارضة تعمل بمعزل عن الحركات الثورية الفاعلة في الساحات، وكان من الطبيعي والحال هذا أن تؤدي تصرفات المعارضة وقراراتها إلى "ثورة مضادة". ويمكن ملاحظة ثلاثة ملامح رئيسية للثورة المضادة التي قامت بها المعارضة بقصد أو بدون قصد، وهي، التخلي عن شعار الثورة الأساسي والمتمثل في ضرورة إسقاط النظام، والاكتفاء بشعار إسقاط الرئيس، وتأتي المراهنة على نقل صلاحيات رئيس الجمهورية للنائب، وعدم الاهتمام بالمجلس الرئاسي الانتقالي الذي تم تشكيله من قبل أحد المكونات الثورية الفاعلة وحظي بتأييد واسع من الثوار، والائتلافات داخل الساحات في هذا الإطار. ويبدو من خلال مراقبة أداء المعارضة، أن التغيير الذي تنشده المعارضة هو الذي يتعلق بإعادة تكوين السلطة وحسب.

الملمح الثاني من ثورة المعارضة المضادة يتمثل في السيطرة على الساحات، وقمع التنوع والتعدد فيها، من خلال مصادرة المنصة الرئيسية.

مثلاً أدى تعامل المنصة مع المظاهرة التي خرجت لمبنى رئاسة الوزراء في ١١ مايو ٢٠١١ إلى إحداث جرح غائر في نفوس الثوار الذين عبروا من خلال وقفات ومسيرات داخلية عن رفضهم لبقاء المنصة حكراً على طرف واحد. ويعد الاستعداد الدائم للتفاوض الملمح الثالث في هذه الثورة، إذ أن هذا الأمر أصاب القرار الثوري بكثير من الإرباك. صحيح أن التفاوض السياسي هو من صميم عمل الأحزاب، ومن الصعب توجيه اللوم لها على موافقتها القيام بذلك، لكن المشكلة تكمن في تجنيد عناصرها في ساحات الاعتصام وراء هذا الخيار، الأمر الذي كان يعطل الحسم الثوري، ويثير الإحباط عندما لا تنجح المبادرات.

ج- الثورات المضـادة الأخرى

بالإضافة إلى الثورات المضادة سالفة الذكر التي أنتجها النظام والمعارضة على حد سواء، واجه الثوار العديد من الثورات المضادة التي مثّلت تهديداً حقيقياً على جوهر نضالاتهم لتحقيق دولة المؤسسات والقانون. وفي هذا الصدد، شكّل إعلان قوى وشخصيات لطالما كانت جزء من أدوات النظام، عبء على الثورة يجعلها عاجزةً عن الانطلاق لتحقيق أهدافها؛ ذلك أن المستقبل لا تصنعه ديناصورات الماضي. وبعيداً عن التبريرات التي تُساق في مثل هذه الحالات، فإن الأكيد أننا أمام ثورة مضادة ربما تكون أكثر خطورة من تلك التي صنعها الرئيس على عينه، ذلك أنها تعمل من داخل الثورة ذاتها، باعتبارها إحدى مكوناتها، متناسين أن هذه القوى لم تتخلى عن أساليبها القديمة التي تتعارض والقيم التي ينادي بها الثوار، ويبذلون التضحيات من أجل تحقيقها. وبخلاف التحليل الذي يرى أن الانشقاق

الحاصل في المؤسسة العسكرية أحدث توازناً بين السلطة والمعتصمين، فإن الحقيقة أن هذا الانشقاق برغم ما قد يحمله من نوايا طيبة، لا يمكن وصفه إلا بثورة مضادة، إذ أن أي صدام داخل الجيش كان سيقضي على الثورة لا محالة.

لكن تظل أكثر الثورات المضادة خطورةً على الثورة تلك التي يصنعها الثوار أنفسهم، فالإصرار مثلاً على مسمى "الثورة الشبابية" يساهم في تشويه الثورة، إذ يحولها من فعل شعبي إلى سلوك فئوي، وهو أمرٌ يتنافى مع جوهر الثورة الذي يعني في ما يعني التنوع والتعدد. صحيح أن الشباب هم طليعة الثورة وهم وقودها، لكن ذلك لا يبرر احتكار الثورة من قبلهم، لأن ذلك يعبر عن أنانية، وعن عدم فهم لطبيعة الثورات، وبالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا المسمى في التنكر لنضالات وجهود أجيال سابقة حاولت الدفع بعملية الإصلاح قدماً بقدر ما تستطيع. ومن المفارقات في هذا الشأن، أن الأنظمة العربية أكثر الجهات دفاعاً عن هذا مصطلح "الثورة الشبابية" كونه ينزع عن الثورة البعد الاجتماعي الذي يعطيها القوة الشعبية والأخلاقية. ولعل من المفيد التذكير بأن أول من أطلق هذا المصطلح هو الإعلامي المصري عماد الدين أديب المقرب من الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وقد تبعه الكثير من الصحفيين والمسؤولين المصريين الموالين للنظام. وقد هدف أديب من خلال تعميم هذه التسمية القول أن الأحزاب والإخوان المسلمين قد سرقوا الثورة، وأن على الشباب الموافقة على التنازلات التي قدمها الرئيس أثناء الثورة. وقد لاقت هذه التسمية استنكاراً من أعضاء ائتلاف شباب الثورة الذين يصرون على أنهم كانوا جزء من ثورة شعبية.

د- الثورات المضـــادة الخارجية

في حين شكلت الثورات العربية مصدر إزعاج للولايات المتحدة الأميركية التي بدت مرتبكة في التعامل معها، فإن دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية اعتبرتها بمثابة تهديد لأمنها القومي. وتبعاً لذلك، تعاملت السعودية صاحبة الحضور القوي على الساحة اليمنية تاريخياً مع الثورة باعتبارها أزمة سياسية، خوفاً من وصول رياحها إليها.

السعودية تتعامل مع اليمن بوصفه ملحقاً بها، ولهذا السبب ستقدم في المستقبل على اتخاذ كل ما من شأنه منع اليمنيين من المضي بثورتهم إلى نهاية المطاف

وفي هذا السبيل، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن مبادرة لحل ما قالت أنه أزمة، مستخدمةً كل أنواع الضغوط في إرغام المعارضة على قبولها. وإمعاناً في الوقوف مع النظام ضد رغبة اليمنيين في التغيير، قام السعوديون مرات عديدة بإجراء تعديلات عديدة على المبادرة التي يمكن وصفها بثورة مضادة، حيث هدفت المبادرة في مراحلها المختلفة وقف مسار الثورة بما يعنيه من تغيير جذري من خلال إبرام صفقة سياسية تعيد إلى الأذهان اتفاق الجمهوريين والملكيين الذين كانت تدعمهم في نهاية ستينيات القرن الماضي.

ورغم إدراك الكثيرين للدور السعودي السلبي من الثورة، إلا أن هناك كثير من قادة المشترك يخشى مواجهة هذه الحقيقة، ويسعى لتخفيف الخطاب الحاد الذي تتبناه الساحات تجاهها في محاولة منه لتحييد السعوديين، لكن التاريخ يقول لنا أن هذا غير ممكن، فالدولة السعودية تتعامل مع اليمن بوصفه ملحقاً بها، وهي لهذا السبب ستقدم في المستقبل على اتخاذ كل ما من شأنه منع اليمنيين من المضي بثورتهم إلى نهاية المطاف. وفي هذا السياق، هناك العديد من السيناريوهات التي قد تدفع بها السعودية لوقف الثورة عند الحد الذي يسمح ربما بتغيير شكلي وحسب.

الخلاصـــــة

هذا السيل من الثورات المضادة لا شك أنه يرهق الثورة والثوار، ويجعل من الحسم الثوري في أحيان كثيرة مسألة محفوفة بالمخاطر، لكن ما ينبغي تذكره باستمرار هو أن نجاح الثورة، وتحقق أهدافها على أرض الواقع يحتاج لكثير من التضحيات والصبر، وكما يقول كثير من مؤرخي الثورات أن الثورة الحقيقية لا تبدأ إلا بعد سقوط النظام. أما الثورات المضادة المتعددة والمتصارعة في أحيان كثيرة، فلا يمكن أن تقضي على الثورة الحقيقية التي تسعى لبناء نظام سياسي قائم على العدالة والحرية والحكم الرشيد إلا إذا لم يعرف الشعب كيف يحمي ثورته.

السياسي و الثوري
تداخل المســـارات

د. سعيد العـامري *

كون الثورة عملاً فجائياً عفوياً غير مخطط له تنطلق لتغيير جذري شامل للنظام، فإن الثورات في العالم بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص تحركت بدءاً بتونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن بإرادة شعبية جماهيرية تنشد واقعاً جديداً يخلو من الاستبداد والظلم، ورافعة شعار الحرية والعدالة والمساواة في ظل دولة مدنية (يسودها النظام والقانون) والمواطنة المتساوية.

مقدمات الثـورة :

إن الحديث عن الثورة الشبابية الشعبية السلمية اليوم لا يمكن أن ينفصل عن المراحل والأعوام التي سبقت الثورة والتي شكلت إرهاصاً حقيقياً لها حينما رفعت المعارضة اليمنية شعار النضال السلمي منذ عام ٢٠٠٥م وتجسد واقعاً مع الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٦م والتي قامت بعملية الحشد والتحشيد الجماهيري في مختلف المحافظات من خلال مهرجانات انتخابية رافضة الظلم والاستبداد والفساد المستشري في جميع مرافق السلطة وبالأخص في مؤسسات الرئاسة.

عند هذه اللحظة التاريخية بدأت عجلة النضال تتحرك بقوة وتكسر حاجز الخوف المسيطر على نفوس الشعب اتجاه الحاكم الذي صنع لنفسه قداسة بأجهزة الأمن والإعلام، وتمكنت عندها المعارضة أن تنقل جزء كبيراً من الشعب من حالة اللاوعي إلى الوعي الوطني والمطالبة بحقوقه المشروعة والعيش الكريم التي كفلتها له كل الشرائع والدساتير .

تصاعدت وتيرة الاحتياجات وخصوصاً بعد فشل مساعي الحوارات والاتفاقات بين المعارضة ونظام الرئيس صالح وأهمها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م .

وزادت الاحتقانات مع طغيان أصوات في النظام تطالب بالتمديد. ومع انسداد أي أفق للحلول السياسية تخرج المعارضة إلى الشارع عبر ما عرف بـ(هبة الغضب الشعبية) التي دشنت من محافظة تعز ديسمبر ٢٠١٠م بمهرجان جماهيري، تلاها العديد من المهرجانات المتنوعة في مختلف المديريات ومراكز المحافظات اليمنية كان آخرها مهرجانات ضخمة في أمانة العاصمة في ٣ فبراير ٢٠١١م .

هذه المهرجانات كانت مقدمة للخروج الشعبي الشامل الذي حققته الثورة الشبابية الشعبية والتي بدأت باعتصامات من محافظة تعز في النصف الأول من شهر فبراير ٢٠١١م تبعتها المحافظة الأخرى، ظل شباب الثورة في ساحاتها يمارسون نشاطاً ثورياً تزداد وتيرته بعد أشهر على بدئه. وبذلك تكون مقدمات الثورة اليمنية ذات أسبقية على ثورتي تونس ومصر.

مكونات الثورة :

تختلف مكونات الثورة اليمنية عن غيرها من مكونات الثورة في كل من تونس ومصر بحسب طبيعة ومكونات المجتمع اليمني سياسياً واجتماعياً فهي ترتكز على عدة مكونات:

١- الشباب في الساحات: وإن كان الكثير منهم ينتمون إلى أحزاب سياسية وقد تم نزولهم ابتداءً بصفاتهم بعيداً عن أحزابهم.

٢- الأحزاب السياسية (اللقاء المشترك): والتي التحقت رسمياً بالساحات ودفعت بأعضائها بشكل كبير بعد الأسبوع الأول من الثورة مما أضفى عليها زخماً كبيراً.

٣- القبائل اليمنية التي تركت سلاحها وانضمت إلى الثورة في كثير من المحافظات.

٤- القوات المسلحة والأمن التي انضمت إلى الثورة.

٥- المستقلون والمستقيلون من المؤتمر الشعبي والحكومة.

٦- الحوثيون الذين تركوا أسلحتهم بعد حرب مع الدولة لما يقارب من ست سنوات.

٧- الحراك في المحافظات الجنوبية والذي أخرج تظاهرات سلمية منذ ٢٠٠٧م .

٨- اليمنيون المغتربون بمختلف أطيافهم ومواقعهم الاجتماعية والسياسية.

---

* أستاذ العلوم السياسية ورئيس المنتدى السياسي.

انطلاق المسار الثوري

من أهم سمات الثورات العربية في العصر الحديث عنصر المفاجأة الذي أربك الجميع داخلياً وخارجياً كما حدث في ثورتي تونس ومصر، لذلك كانت من أهم عوامل النجاح.

كما أن المكون الحزبي لتلك الثورتين كان ضعيفاً أو بالأحرى كان هناك تماه للفعل السياسي مع الفعل الثوري وأصبح الأخير هو الغالب والذي مثل لغة الحسم النهائي .

لكن الأمر مختلف في الثورة اليمنية التي كان لها مقدمات وبالتالي عنصر المفاجأة لم يكن بنفس الدرجة التي كانت عليها الحالة التونسية والمصرية أو على الأقل ضعيفاً، حيث كان النظام يستعد لتحركات الشارع من خلال إيجاد شارع وجمهور مضاد ما نجم عن ذلك انقساماً واضحا في الشارع اليمني، لكن الميزان لصالح ساحات الثورة حيث الانضمامات من قبل أكثرية ذات وعي أفضل .

انطلقت الاعتصامات في ساحات التغيير بدءاً من النصف الأول من شهر فبراير ٢٠١١م وكان الشباب هم المكون الأساسي والشرارة الأولى لها ثم لحقت بهم المكونات الأخرى من أحزاب وقبائل ورجال الجيش ومن المثقفين وبقية الشرائح، فأصبحت الثورة تسمى بالشبابية الشعبية السلمية وكان العنفوان الثوري يتصاعد يوماً بعد يوم من خلال فعاليات ثورية مختلفة داخل ساحات الاعتصام وخارجها.

زاد الزخم الشعبي المساند لهذه الثورة ومعها زادت حدة النظام في المواجهة فكانت مجزرة الكرامة بالعاصمة ٢٠١١/٣/١٨م التي راح ضحيتها أكثر من ٥٠ شهيداً أهم منعطفات العمل الثوري.

وتصاعدت الأعمال الثورية وزاد السخط الشبابي الشعبي على النظام الذي بدأ يفقد مشروعيته ومبررات بقائه كنظام حاكم، وبدأت معها عزلة للنظام داخلياً وخارجياً فاهتزت أركانه وانضم للثورة كثير من القيادات العسكرية والمدنية وقادة السلك الدبلوماسي لتشكل بداية النهاية للنظام وبداية إعمال آلات القتل، فتكررت المجازر في أبين وتعز التي أحرقت فيها ساحة المعتصمين وتم قصف المدنيين في أرحب ونهم والحيمة.

التداخل الثوري والسياسي:

من خلال قراءتنا لتاريخ الثورات والأوروبية والعربية سابقاً ولاحقاً سواءً كانت مسلحة أو سلمية كانت تنتهي باتفاقات سياسية بعد أن تنجز الكثير من أهدافها على الأرض وتستمر في نضالها لتحقيق بقية أهدافها، وهذا يجعل العامل السياسي مهم لأي عمل ثوري ميداني.

ومن خلال تشخيصنا لواقع الثورة اليمنية نجد أن المكون السياسي والحزبي موجود بقوة وأن نسبة كبيرة من الشباب في مختلف الساحات ينتمون إلى أحزاب سياسية، ولهذا لعبت تلك الأحزاب دوراً أساسياً في تهيئة أرضية ثورة الشباب السلمية.

وفي الوقت نفسه شكلت عامل كبح وإعاقة لتصاعد المسار الثوري لدى الشباب في الساحات من خلال تعاطيها مع المبادرات السياسية الأوروبية والأمريكية وأخيراً المبادرة الخليجية المدعومة أوروبياً وأمريكياً، في الوقت الذي أوصلت الثورة النظام إلى زاوية ضيقة.

ونظرة للموقع الجيوستراتيجي الهام لليمن من خلال إشرافه على مضيق باب المندب وقربه من المخزون النفطي الخليجي فإن الخارج تدخل للدفع بقوة لتحريك المسار السياسي لاحتواء الثورة والضغط على أطراف العملية السياسية سلطة ومعارضة بالقبول بالحلول السياسية.

ونظراً لتعقيدات المشهد وكثرة المكونات الثورية التي لم تشكل قيادة لها حصل تداخل بين العمل الثوري والسياسي ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

١- عدم التحام كل القيادات السياسية بالفعل الثوري في الساحات وبالتالي فإن هؤلاء أداروا العملية الثورية بآليات سياسية.

٢- تعاطي المعارضة مع المبادرات السياسية لاعتقادها بتقليل كلفة الحسم الثوري نتيجة الجرائم البشعة للنظام .

٣- عدم الفصل بين المسارين الثوري والسياسي عكس نفسه لدى القيادات الشبابية الثورية في الساحات.

٤- التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الثورة اليمنية.

٥- تواجد المعارضة (اللقاء المشترك) بقوة تأثيرية في الساحات مثل عاملاً سلبياً وإيجابياً في نفس الوقت.

٦- ضعف الأداء الإعلامي للمسار الثوري مقارنة بما يملكه الطرف الآخر.

٧- عدم وجود صيغة تصعيدية ثورية واحدة لمختلف المكونات في الساحة.

ما حققته الثورة:

وبرؤية لواقع الثورة اليمنية بمساريها الثوري والسياسي نستطيع أن نستخلص كثيراً مما حققته الثورة الشبابية الشعبية في اليمن:

١- وصلت الثورة إلى كل بيت يمني إما سلباً أو إيجاباً والمهم أن الكل يتحدث عنها.

٢- حققت الثورة الكثير من الإنجازات والأهداف أهمها مشروعية التغيير والقضاء على التمديد والتوريث.

٣- رفع منسوب الوعي السياسي الشعبي وترسيخ الكثير من المفاهيم.

٤- رسخت الثورة الكثير من المفاهيم والقيم (الدولة المدنية - الحرية - محاربة الفساد - مواطنة متساوية - دولة نظام وقانون - عدم مشروعية نظام صالح).

٥- عملت الثورة على تماسك اللحمة الوطنية الواحدة بعد أن مزقت بالمناطقية وغيرها، فأصبح ابن المكلا يهتف لابن صنعاء وابن صنعاء يهتف لابن عدن وأبين وتعز.

٦- وصل صوت الثورة إلى كثير من شعوب ودول العالم وأصبح لها أنصار كثر.

٧- أصبحت نموذجا مستقلا للثورات العربية، ومحل بحث واهتمام كثير من المهتمين بالشأن الديمقراطي في العالم العربي واليمني خاصة.

الحالة الثـورية ..
بين الحسم والركود

د. عبد الخالق السمدة *

تعد الفترة الحالية التي تمر بها الثورة اليمنية من أدق وأحرج الفترات التي مرت بها الجمهورية اليمنية منذ قيامها في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م إن لم يكن من أصعب الفترات التي مرت بها اليمن منذ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ٦٢م ١٩٦٣م لما تعيشه الساحة اليمنية من أوضاع سياسية واقتصادية وعسكرية معقدة، وتدهوراً ملحوظاً للحياة المعيشية للمواطن على المستوى اليومي دون أن يرى في الأفق أي مخرج سريع للحل لا على المستوى الثورى ولا على االمسار السياسي أو حتى على الصعيد العسكري، لاسيما وأن معطيات الواقع السياسي من مبادرات وحوارات سياسية في واد والحراك الثوري والتصعيد العسكري في واد آخر، دون تحقيق أي حسم للخروج من الوضع الراهن، ما أوجد نوعاً من الإحباطات في الشارع، وبخاصة لدى المواطن العادي الذي لا يهمه من الأمور السياسية، الا النظرة الآنية لما يعيشه من أوضاع، بل إنه يقارن بين وضعه التعيس في السابق وما يعيشه من أوضاع أكثرتعاسة مما كان عليه قبل الثورة، فيفضل وضع ما قبل الثورة على الوضع الراهن، كأخف الضررين.

لقد شهدت الثورة في أسابيعها وأشهرها الأولى التفافاً جماهيراً منقطع النظير رغم القتل والتنكيل والإفراط في العنف، لأن االغالبية علق عليها آمال كبيرة في إخراج اليمن من بؤسه، كما أن تأييد الشارع لها كان مدفوعا بأمل الحسم الثوري السريع على غرار الثورتين التونسية والمصرية، الا أن هذا الحماس تلاشى مع مرور الوقت وإطالة امد الحسم، وتفاقم الأوضاع المعيشية وانقطاع الوقود والخدمات، وبروز الدور الإقليمي والدولي في توجيه مسار الأحداث، في اتجاه أسهم في خدم النظام بشكل كبير، وأعطى انطباعاً بان الإرادة الخارجية أكبر من إرادة الداخل.

ومع أن الزخم الثوري تراجع بفعل عامل الوقت والأحداث العسكرية والأمنية، وانعدام الخدمات وفي مقدمتها الوقود التي أثرت على حرية التنقل، إلا أن احداً لاينكر أن هناك أشياء قد تحققت لصالح الثورة، إن لم يكن الوضع السياسي اليمني برمته أصبح في حكم ما بعد نظام علي عبدالله صالح قانونيا وسياسيا ومن ذلك:

١. الفراغ الدستوري الناتج عن انتهاء فترة وصلاحية مجلس النواب وفقاً لرأي كثير من القانونيين وخلو منصب رئيس الجمهورية

* أستاذ العلوم السياسية.

ورئاسات مجلس النواب والشورى والوزراء مع نائبيه والتشكيك في شرعية ودستورية النائب الذي لم يعين بقرار جمهوري منذ انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٩م إضافة إلى إقالة الحكومة وبقاء جكومة تصريف الأعمال لأكثر من نصف عام بدون تشكيل حكومة دستورية، وهو ما يعني وجود فراغ كامل لمؤسسات الدولة الدستورية.

٢. استمرار الثورة لأكثر من ثمانية أشهر وانضمام كثير من القوى السياسية بما فيها نسبة كبيرة من مكونات الحزب الحاكم والأحزاب التي كانت متحالفة معه وإعلان تأييدها ومساندتها الكاملة للثورة.

٣- تأييد الثورة من معظم القيادات والمحاور العسكرية (أربعة محاور من خمسة) وإعلانها دعمها وحمايتها للميادين والساحات الثورية.

٤- وقوف أبرز المكونات القبلية وأكثرها تاثيراً في المجتمع إلى جانب الثورة واعلانها الدفاع عنها وحمايتها، وهو ما يعني أن معطى القوة سياسياً وعسكرياً وقبلياً في صف الثورة .

٥. وفي الجانب السياسي فإن موافقة قيادات الأحزاب وشركائها في لجنة الحوار الوطني والمستقلين والمستقيلين من الحزب الحاكم والقوى الاخرى المنضوية في صفوف الثورة على المبادرات ومنها المبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها من قبل هذه القوى والطرف الآخر في الحزب الحاكم وحلفائه يوم ٢٢ مايو ٢٠١١م قد شكلت شرعية أخرى (شرعية التوافق والإجماع الوطني) بإتفاق الجميع سلطة ومعارضة ممن صوتوا للرئيس في انتخابات ٢٠٠٦م ومن وقف ضده على رحيل صالح بعد ٣٠ يوم من التوقيع عليها، وهذا ما ينزع الشرعية الشعبية التي لازال يتشدق بها بعض مناصري النظام .

٦. وعلى مستوى التعاطي الخارجي نستطيع القول إن الاعتراف بالثورة أصبح أمراً مفروغاً منه إضافة إلى وجود القناعات الإقليمية والدولية بضرورة التغيير وانتقال السلطة

والخروج من الحالة الراهنة، وانتزعت الثورة مواقف إيجابية كثيرة ومعلنة على المستوى الإقليمي والدولي.

٧. وعلى الأرض أفشلت الثورة كل مخططات النظام في فض الاعتصامات والاحتجاجات وتحجيمها في جميع المحافظات وأصبح إنهاء الثورة في حكم المستحيل ، كما أن خيارات التصعيد العسكري على الساحات وبقية القوى المؤيدة للثورة باءت بالفشل ولم يجن منها النظام إلا الانتكاسات المتلاحقة، إضافة إلى سقوط محافظات بالكامل بيد قوى سياسية وعسكرية منضوية تحت لواء الثورة ومحافظات أخرى إما شبه محسومة لصالح الثورة وإما مقسومة بين الجانبين.

وإذا كان كل ما ذكر قد تحقق لصالح الثورة فلماذا لم يتم الحسم؟ وما هي العوامل التي أسهمت في حالة الركود الثوري الحالي؟ وحقيقت الأمر إن تعقيدات المشهد السياسي اليمني داخليا وخارجيا أكبر من قدرات اليمنيين ثوارا ونظام، بل ان واقع الحال اصبح في حالة ما يسمى بتوازن القوى سياسيا وعسكريا، ببعديه الداخلي والخارجي، كما أن ما تحقق من انجازات ثورية لم يخل من معوقات حالت دون إتمامها تمثلت في:

١. اولا فيما يتعلق بالشرعية الدستورية والفراغ الدستوري نستطيع القول إن سقوط هيبة القضاء كجهة مخولة في الفصل في النزاع الدستوري ووقوعه بالكامل تحت وصاية النظام أوجد حالة من العجز في اللجوء إليه أو قيامه بواجبه في إحقاق الحق والفصل الدستوري في الحالة الراهنة، كما أن السلوك الممنهج للنظام في إدارة البلاد خارج الأطر الدستورية وعدم

الالتزام الأخلاقي باحترام الدستور والقانون وجعل شرعية القوة هي السائدة، وجعل الحالة الراهنة لا تختلف عن السلوك العام للنظام، كما أن ارتهان الثورة للمسار السياسي بدلا من أن يكون المسار السياسي معبرا عن الإرادة الثورية أوجد حالة من الإرباك الثوري، بل وجعل من الثورة رهينة للإرادة السياسية، وأضعف من مساحة التحرك الثوري أو القيام بأعمال ثورية قوية، كما ارتبط موضوع الحسم الثوري بوجود قضايا سياسية وأمنية متعلقة بمصير الوحدة الوطنية ومرتبطة بأجندات دولية كالقضية الجنوبية وصعدة والقاعدة والقرصنة، التي أسهمت في تعقيد الحل، وأوجدت حالة من التعاطي الحذر في الإقدام على خطوات سياسية جريئة، خاصة في غياب التوافق الوطني الكامل تجاه الحسم.

٢. وفي معطى القوى الداعمة والمساندة للثورة فإنه ورغم أن حجم هذه القوى يرجح الكفة لصالح الثورة إلا أن الاتجاه مال إلى إحداث نوع من توازن القوى، ذلك أن القوة المتبقية مع النظام وإن كانت أقل من القوى الداعمة للثورة إلا أنها تتسم بالنوعية والقدرة العالية، مما جعل الوضع العسكري يميل إلى عامل الردع أكثر منه إلى عامل الحسم، كم ان طرفي المعادلة متخوفان من عدم الحسم السريع، خاصة وأن أي إطالة في الصراع قد يتجه الى خلط الاوراق سياسيا وعسكريا.

٣. وعلى صعيد التحركات الخارجية فان الموافقة على المبادرة الخليجية التي جاءت تتويجا لعدد من المبادرات و تم التوقيع عليها من جميع القوى السياسية مؤيدة ومعارضة، لم تؤدي الى حل لنقل السلطة، بل واستطاع النظام وبتساهل أطراف ذات علاقة بالمبادرة إلى تحوير مسارها من الحل إلى مجال للمناورات، وترتيب أجندات تخدم أجنداتها في اليمن من خلال إطالة أمد النظام، لاسيما وأن الواقع السياسي والاقتصادي وحتى الأمني لليمن مرتبط بشكل كبير بارادة هذه القوى.

٤. وفي المعطي الدولي وإن تعاملت قواه مع الثورة كأمر واقع وأعلنت موقفها بضرورة الانتقال السلس والآمن للسلطة إلا أن التعامل ظل مرتبطاً بواقع الثورة على الأرض صعودا وانخفاضا، فهي وإن رأت في النظام بعض الانتهازية، الا أن غياب الرؤيا الواضحة حول المستقبل، وارتباطها بمصالح قوية مع النظام جعلها نتأرجح في مواقفها، إن لم تكن قد مارست نوعا من الانتهازية، بغية تحقيق أكبر مكاسب لها في المستقبل، فضلا عن ضغطها في اتجاه الحل السياسي لا الثوري ترضية لأطراف اقليمية متخوفة من عدوى الثورات، مستغلة الظرف الاقتصادي والسياسي والأمني وحاجته لدعم ومساندة الخارج.

٥. وفي جانب السيطرة الثورية على الأرض فإن التخوف من الحسم الثوري في المحافظات التي أصبحت خاضعة للثورة قبل الحسم في الأمانة، قد أجل الإعلان عن أي إدارة لها باسم الثورة برغم إدارة الثورة لها فعلياً، بسبب عدم تبلور قيادة مركزية للثورة، وتوحيد كل المكونات الثورية في تكتل وطني جامع، كما ان الإعلان عن سيطرة في أي محافظة باسم الثورة، يعني تخلي النظام عن التزماته الإدارية والمالية، وتحمل الإدارة الثورية الأعباء المالية والإدارية والأمنية وتوفير الخدمات ومستلزمات الحياة فيها، ومع ذلك فقد أدى بقاؤها بدون حسم إلى خدمة النظام بإيهام الداخل والخارج على سيطرته الكاملة على الأوضاع واستمرايته كسلطة قائمة، واستغلال ذلك في حصار المدن وقطع الخدمات لاحداث تذمر في الشارع من الثورة والتراجع عنها لعدم قدرتها على الحسم.

صراع الشرعيـــات

المحامي / علي حسن هزازي *

شهدت اليمن في الفترة السابقة تسارعا ملحوظا في إيقاع تدهور الأوضاع بسبب الانسداد في الأفق السياسي بين قطبي المعادلة في النظام السياسي السلطة والمعارضة وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للخروج من هذا الركود السياسي والبحث عن صيغة توفيقية لحل الأزمة إلا أن تلك الجهود تكسرت على صخرة تعنت الحزب الحاكم وعدم وعي المعارضة مما أدى إلى عدم القبول بالنتائج التي تمخضت عنها قرارات لجنة الحوار الوطني ، والانقلاب على كل الاتفاقات والتوافقات .

في هذا الواقع الكئيب على المشهد اليمني هبت نسائم ربيع الثورات العربية من تونس على يد الشاب البوعزيزي التي أيقضت القوة الناعمة في أعماق الإنسان العربي ومثل نجاح الثورة في تونس ومصر بارقة أمل وضوء في نهاية النفق شجع الكثير من البلدان العربية على الانتفاض في وجه الحكام والمطالبة بإسقاط النظام وكان هذا الشعار بالإضافة إلى شعار (ارحل) هي المعزرفة المفضلة لشباب الثورة في اليمن ولجميع المكونات الثورية التي التحقت بالثورة مما جعل الرئيس على صالح يخرج في خطاب شهير ليقول: يرحل، من يرحل؟.

وفي هذا الوضع شهدت الساحة اليمنية تجاذبات بين الثوار ونظام الرئيس حول من يمتلك الشرعية والمشروعية في تقرير مصير الوطن فنظام الرئيس صالح يصر على أنه صاحب الشرعية الدستورية وأنه منتخب من الشعب وأنه لن يسلم السلطة إلا في نهاية فترته الرئاسية في ٢٠١٣م وأن المشكلة في اليمن هي أزمة وتنازع على من يحكم وأن الحل هو في الجلوس على مائدة الحوار وفق الشروط التي تمليها رغبة الحاكم في البقاء، بينما ينظر الثوار الى المشكلة في حقيقتها هي ثورة وليست أزمة وأنهم لن يقبلوا بأي تسوية سياسية من شأنها إفراغ الثورة من محتواها وتحويلها إلى فعل سياسي وأنهم ليسو ضد المشروعية الدستورية إنما الثورة جاءت بعد أن سقطت المشروعية الدستورية في الأساس نتيجة ممارسة نظام الرئيس طوال الفترة السابقة خارج الدستور والقانون وتحويله لمؤسسات الدولة إلى أدوات تكرس بقاءه في سدة الحكم .

وفي الوسط طرف ثالث يناور بالحل السياسي تمثل في أحزاب اللقاء المشترك والذي رغم الدروس الموجعة التي تلقاها من نظام صالح إلا أنه ظل ممسكا بالخيط السياسي وحاول أن يحتفظ بشعرة معاوية مع جميع الفاعلين في الساحة الدولية والإقليمية والمحلية ومع الثوار أنفسهم وأبقى الباب مفتوحا على كل الخيارات والمبادرات والاحتمالات.

في هذا الوضع شهدت الساحة اليمنية تجاذبات بين الثوار ونظام الرئيس حول من يمتلك الشرعية والمشروعية في تقرير مصير الوطن

* رئيس منظمة سواسية للتنمية والعدالة.

مفهوم الشرعية الدستورية

تتمثل الشرعية الدستورية في العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم والذي تتضمنه الوثيقة الدستورية التى تسمو على ما عداها من القوانين وتكفل الحقوق والحريات العامة للمواطنين.

ويستمد شرعيته من الشعب لأنه صاحب الارادة العليا والصوت الأقوى الذي بجب احترامه ومراعاة مصالحه.

ومنذ انطلاق الثورة اليمنية والنظام يعزف على جوقة الشرعية الدستورية وأنه متمسك بها فهل فعلا هذه الشرعية الدستورية ما زالت قائمة أم انها سقطت قبل خروج الشعب ليهتف بإسقاط النظام؟ هل النظام اليمني كان حريصا على الشرعية الدستورية طوال فترة حكمه أم أنه كغيره من البلدان العربية التي لا تلتزم بالشرعية الدستور إلا فيما يحقق بقاء الحاكم لأطول فترة ممكنة ولو كان هناك إكسير لإطالة العمر لكان الحكام العرب أول من يتعاطاه ليتوجوا حكاما للأبد؟.

ولعل مثالا واحد يكشف لنا مدى احترام الشرعية الدستورية في اليمن وهي الجريمة التي حاول الحزب الحاكم تمريرها في محاولة تعديل الدستور من أجل استمراره لفترتين رئاسيتين جديدتين بمع عرف بقلع العداد أو تصفير العداد.

الفراغ الدستوري

عقب حادث النهدين ثار جدل حول من ينوب الرئيس في الفترة الانتقالية وتركز النقاش حول المادة (١١٦) من الدستور اليمني والتي نصت على أنه «في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس معا يتولى مهام الرئاسة مؤقتا رئاسة مجلس النواب واذا كان مجلس النواب منحلاً حلت الحكومة محل رئاسة مجلس النواب لممارسة مهام الرئاسة مؤقتاً ، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ اول اجتماع لمجلس النواب الجديده».

وهذا النص يعد منظما حالة من حالات انتهاء ولاية الرئيس وانتقال السلطة إلى غيره ذلك أن هناك طرقاً أخرى عادية وطرقاً غير عادية لانتهاء ولاية الرئيس فالطرق العادية هي انتهاء المدة الدستورية المحددة للفترة الرئاسية أما الطرق غير العادية فنذكر منها (الإستقالة – الوفاة – العجز – التنحي – الغياب – مغادرة البلاد – الإدانة – نقل الصلاحيات والسلطات) وهذه الحالات التي ذكرت كلها تؤدي إلى عدم ممارسة مهام الرئيس لأي من صلاحياته وانتهاء ولايته.

وفي هذه الحالة التي نحن بصددها في المادة (١١٦) نجد حكما آمرا استناداً إلى قول المشرع الدستوري يتولى وهو ما تحقق بسبب خلو منصب الرئيس بسبب غيابه وعجزه عن القيام بأعماله لأن المشرع أورد لفظاً عاماً في حالة العجز ولم يبين أو يحدد حالة العجز كمافعلت بعض الدساتير إنما العبرة بخلو المنصب ، وهذا الخلو لا خلاف عليه بين اليمنيين وأن الرئيس لم يعد يزاول أياً من مهامه وإن كان هناك ادعاء من الموالين لنظام الرئيس بأن مبرر الغياب هو طلب العلاج وهو مبرر لا قيمة له إذ أن العبرة بخلو المنصب ولا عبرة بغيره وبالتالي فقد انتهت ولاية الرئيس علي صالح الدستورية فعليا في ٢٠١١/٦/٤ كما أن مرور ٦٠ يوما متتالية أيضا على غياب الرئيس تؤكد هذا الخلو وتجعله بحكم المستقيل وتنقل صلاحياته أيضا ، كل ذلك يوجب على النائب القيام بشغل منصب الرئيس مؤقتا بقوة الدستور ولا يحتاج الى موافقة أو أذن أو اعتراف من أحد لممارسة هذا الحق إنما ينتقل إلى المركز القانوني الجديد كرئيس مؤقت.

ويخلو منصب النائب ولكن نائب الرئيس لم يباشر اختصاصه الدستوري واذا ما تعرضنا لمنصب نائب الرئيس سنجده خالياً منذ عام ٢٠٠٦م إذ أن الرئيس بعد نجاحه في الانتخابات لم يقم بإصدار قرارتعيين للنائب وانما استمر بناء على القرار السابق وهو ما يطعن بشرعية النائب وعلى افتراض شرعية النائب بحكم الممارسة أو استمرارالتعيين السابق إلا أنه لم يكن بمستوى الحدث و يباشر اختصاصه أو منع من قبل أسرة الرئيس.

وفي هذه الحالة ينتقل تولي مهام الرئيس حكما بموجب المادة (١١٦) السابقة إلى رئاسة مجلس النواب إذا لم يكن منحلا وهذا ما لا يتحقق ايضا في مجلس النواب بمقتضى الفقرة ب من المادة (٦٥) من الدستور التي بموجبها تم منح مجلس النواب فترة إضافية لمدة سنتين شمسيتين لمرة واحدة مراعاة للمصلحة العليا للوطن والتي انتهت في ٢٠١١/٤ وبما أن رئاسة مجلس النواب قد أصيب رئيسها ايضا في حادثة النهدين ووضعه الصحي السيئ ويتطلب ان يكون رئاسة المجلس ونوابه الذين يكونون هيئة رئاسة المجلس وفقا للمادة(٧١) من الدستور وحتى تقوم الهيئة بمثل هذا التكليف يشترط فيها أن تكون غير منحلة ومجتمعة وإعمالا لنص المادة (١١٦) ينتقل إعمال الحكم الدستوري في تولى مهام الرئاسة مؤقتا إلى الحكومة ومعلوم أن هذه الحكومة منحلة ومقالة بقرار من قبل الرئيس صالح ولم تشكل حكومة جديدة وكل عملها ينحصر في تصريف الأعمال ولا يحق لها تولي أي مهام سوى تصريف الشؤون العادية وفقا للمادة (١٤٠) من الدستور والتساؤل الذي يتبادر إلى الذهن أنه إذا كانت مهمة حكومة تصريف الأعمال تقتصر على ما تم ذكره من الصلاحيات

المحدودة فإن من البداهة أن لا تتولى مهام الرئاسة.

هكذا يتضح لنا بجلاء وبما لا يدع مجالا للشك تهاوي عرش الشرعية الدستورية حسب السياق الذي يدعيه منظرو بقايا النظام ولا يستطيع أحد أن ينكر أن اليمن دخلت في فراغ دستوري طوال هذه الفترة مما يتوجب الانتقال إلى إعمال أحكام المادة (٤) من الدستور بقولها «الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريف الاستفتاء أو الانتخابات العامة كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهكذا يعود الحق الى صاحب الحق الأصيل ومالكه الحقيقي وهو الشعب الذي خرج إلى الساحات يطالب بإسقاط النظام ومحاكمة رموز القساد فيه وهو ما يجعله سيد الموقف وصاحب المشروعية الثورية وسنقف على مفهوم الشرعية الثورية والأسباب التي جعلت الشعب يخرج من قمقمه ليهتف الشعب يريد إسقاط النظام».

مفهوم الشرعية الثورية:

من المعلوم ان الثورة هي تغيير جذري شامل لجميع مناحي الحياة في المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية.

والثورات هي التجديد الطبيعي للشعوب ضد كل التكلسات التي وصلت إليها الحياة العامة.

فالشرعية الثورية تعد نتاج الوصول إلى طريق مسدود والأبواب المقفلة في وجه المعارضة الشعبيةالسلمية من قبل الشرعية الدستورية التي يستند عليه النظام القائم أياً كانت صبغته أو شكله.

فمن أهم خصائص الثورات أنها لا تعترف بأي شرعية قانونية أو دستورية قائمة سوى شرعية الثورة نفسها والتى تأتي بدستور جديد وقوانين جديدة فالثورة تجب ما قبلها وتضع أسساً جديدة للحياة العامة وفق مقتضيات ومتطلبات الواقع والظروف المحيطة الدلالة البارزة في هذه الثورات أنها لم تأت من الوسط السياسي وإن أخذت شكلا سياسيا فالجديد في معادلة ثورات الربيع العربي أن أطرافها واللاعبين الحقيقيين فيها غير متوقعين، لقد أربكت هذه الثورات حسابات كل المحللين السياسيين والمتابعين لما يجري في المنطقة أو المستفيدين من بقاء الأنظمة المترهلة في سدة الحكم، وابتكرت طريقة جديدة للدفاع عن حقوق الشعوب ممن اغتصبوا إرادتها وزوروا أصواتها وامتصوا رحيق ثرواتها طريقة جديدة تثبت أن المواطن العربي قادر على صناعة الحرية والدفاع عنها بأسلوب حضاري وإن وهم الأمن الزائف الذي تتحجج به السلطات في قمع المظاهرات والاعتصامات وأن الشرعية الدستورية والقوانين التي تتذرع بها ما هي إلا ستار شفاف لحماية كرسي الحاكم والدفاع عن مصالحه الشخصية ومصالح أسرته والمقربين من حاشيته ، وأسلاك شائكة في إعاقة مد التقدم والنهوض الحضاري.

خيـــال شـاب وخبـرة حكيم

عارف أبو حاتم *

لم تشهد القوات المسلحة اليمنية زخماً ورعاية منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢م كتلك التي شهدها الحرس الجمهوري، سيما منذ تولي العميد أحمد علي عبدالله صالح قيادة الحرس في العام٢٠٠١. إذ تم اعتماد ميزانية مفتوحة لبرامج التأهيل والتدريب والتسليح والتجنيد، والتوسع في كل المحافظات، حتى اعتبر الحرس الجمهوري هو قوات النخبة اليمنية المحاطة بالسرية والكتمان والرعاية والامتيازات.

يضم الحرس الجمهوري أكثر من ثلاثين لواءً عسكرياً، موزعة على ألوية مدفعية، ودبابات، ومدرعات، ومشاه ميكا، ودفاع جوي، وألوية صواريخ، و١٠ ألوية للقوات الخاصة والحرس الخاص والرئاسي والقوات النسائية وقوات مكافحة الإرهاب، وجميعها تحظى بتدريبات عالية ونوعية في داخل اليمن وخارجها، وإن كانت السمة الأبرز هي التدريبات الأردنية، نظراً لحميمية العلاقة الشخصية بين قائد الحرس والعاهل الأردني عبدالله الثاني ابن الحسين.

ورغم أن الإعلام الرسمي أشار إلى حصول «العميد أحمد علي على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من الأردن في العام ٢٠٠٢ ، إلا أنه أشار مرة أخرى إلى حصول «نفس العميد» على درجة الماجستير من كلية القيادة والأركان بصنعاء، وأنه وابن عمه طارق قد حصلا على الترتيب الأول على دفعتهما!! ولاحقاً تم ترقيتهما مع شقيقي طارق؛ يحيى وعمار إلى رتبة عميد!!

طموحات القوة وخيالات الشباب التي جاء هذا الشاب محملاً بها بعد عودته بشهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد من جامعة واشنطن، ولّدت لدى الرئيس صالح قناعة بكفائته لتولي قيادة الحرس الجمهوري خلفاً لعمه اللواء علي صالح الأحمر، الذي غضب من قرار عزله وقرر الرحيل إلى واشنطن، قبل أن يعود إلى صنعاء لتولي إدارة مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

* مؤسس ورئيس تحرير صحيفة (الحياة اليوم).

أفعـــــى.. بلا أنيـــــاب

تمتلك قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة أحدث عتاد عسكري موجود في اليمن بدءً من المسدسات والبنادق الآلية وصولا إلى المدرعات والمدافع والدبابات وراجمات الصواريخ، فيما باقي القطاعات العسكرية لا تمتلك غير ترسانة روسية قديمة، وأسلحة تم شراؤها من دول أوروبا الشرقية والدول المتفككة عن الاتحاد السوفيتي، وبعضها قد خرجت عن الجاهزية بسبب انتهاء عمرها الافتراضي.

ولأن العميد أحمد علي صالح كان يعد لاحتواء كل الجيش في صفوف الحرس الجمهوري بحركة «ناعمة» لسحب البساط العسكري من تحت أقدام اللواء علي محسن صالح، دون أن يدخل معه بمصادمات أو مواجهات، فقد عمد إلى توسيع جغرافية انتشار الحرس الجمهوري، وتخصيص مراكز تدريب جديدة لاحتواء القادمين من المعسكرات الأخرى في صفوف الحرس، مضاف لذلك أنه أراد تأهيل منتسبي الحرس على وسائل الحروب الحديثة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مراكز التدريب مثل مركز (الجدعان) بمأرب، ومركز تدريب القوات الخاصة بالحديدة. وهما من المراكز المدعومة أمريكياً وأوروبياً، بسبب الدورات المقدمة للمتدربين في مجال مكافحة الإرهاب واستخدام التقنيات العسكرية الحديثة، لكن هذه القوة البشرية والعسكرية وجدت في مواجهة الشعب اليمني ميداناً لاختبار أدائها، فوجهت قوتها وترسانتها نحوه، وبدأت تقتحم وتقصف ميادين وساحات الحرية والتغيير التي يتواجد فيها ملايين المعتصمين الأحرار الذين خرجوا لممارسة حقهم الديمقراطي المتمثل في إسقاط النظام.

ومنذ تأييد الرجل الأقوى والحليف الاستراتيجي للرئيس اللواء علي محسن لثورة الشعب في ٢١مارس، دخل مسار الثورة في منعطف تاريخي أصاب الرئيس برعشة عصبية أفقدته السيطرة على نفسه لأكثر من ٣٠ساعة، فهو يعرف جيداً ماذا يعني اللواء محسن، الضلع الأشد صلابة في جسد الجيش اليمني.

إذ يعد اللواء علي محسن (٧٠عاماً) والمولود في قرية بيت الأحمر بسنحان صنعاء، حامي عرش الرئيس طيلة أكثر من ٣٠سنة، وهو من أنقذ الرئيس من محاولة انقلاب تعرض لها بعد توليه الحكم بثلاثة أشهر، فيما عرف بانقلاب الناصرين، ليحوز بذلك مكانة لا ينافسه فيها أحد في وجدان الرئيس.

غير أن للواء حساباته الشديدة الحساسية، فهو يدرك ماذا تعني شهوة الحكم، وسلطة الرئاسة، ومن الممكن أن يقضي عليه الرئيس في أي لحظة يشعر فيها بالخوف منه، فقرر أن ينمو في الظل وسط ساحات المعسكرات البعيدة عن عيون الرئيس، وهناك بنى تحالفات عسكرية لا تحصى مع قادة المعسكرات والألوية، ثم توسعت دائرة علاقاته مع مشائخ القبائل.

صعدة.. معركة كسر عظم

في يونيو ٢٠٠٤م انفجرت أولى حروب صعدة مع جماعة الحوثيين، فتوجه اللواء محسن إلى دار الرئاسة والتقى الرئيس في حديقة الدار، وأخرج من تحت معطفه خريطة تفصيلية لمحافظة صعدة، وقال للرئيس: «يمكنني حسم المعركة في ثلاثة أسابيع»، ليغرق هناك ست سنوات متتالية، وخرج دون نصر أو هزيمة، رغم ضخامة قوته العسكرية، مقارنة بعتاد الخصم.

وإطالة أمد حرب صعدة كان له عوامل كثيرة، أهمها نشوب حرب باردة بين جنرال مسن ممتلئ بالحكمة والخبرة هو اللواء علي محسن، وشاب صاعد ممتلئ بالحماس ويقوده الخيال هو العميد أحمد علي نجل الرئيس، فضلاً عن عامل حيوي يتمثل في عدم وجود إرادة حقيقية لدى الرئيس لحسم المعركة، فهو لا يريد صعدة غير مقبرة لذراع علي محسن العسكرية، والأخير يدرك هذا.

وفي حرب صعدة خسر علي محسن كثيراً من رجاله، بعد أن خسر أصدقهم اللواءين محمد إسماعيل وأحمد فرج في حادثة «سقوط» طائرة بحضرموت عام ٢٠٠١، وهي حادثة غامضة لم يتم التحقيق فيها حتى الآن.

حرب بين عدوين

ست حروب في ستة سنوات خاضها اللواء محسن في جبال صعدة، تعرض خلالها لثلاث محاولات اغتيال؛ واحدة منها بفعل جماعة الحوثيين، واثنتين توجهت همسات الاتهام فيهما إلى الرئيس صالح ونجله أحمد، قائد الحرس الجمهوري قائد القوات الخاصة، الذي بدأ صداماته مع كبار الضباط منذ توليه قيادة الحرس الجمهوري.

والحقيقة أن العميد أحمد جاء ممتلأً بالحيوية وخيالات الشباب، فأراد عزل كل «الحرس القديم»، وإحالتهم إلى التقاعد، ظناً منه أن عصراً جديداً قد بدأ يتشكل مع بداية إطلالته بالزي العسكري، فوجد أمامه ضباطاً أكبر مقاماً وسناً ورتبة يخضعون له، ويطيعون أوامره بصفته أبن الرئيس أولاً، والرئيس المنتظر ثانياً، فكانت تلك الطاعة فاتحة للشهية، فبدأ العميد الشاب إجراءات العزل والتعيين والتوجيه، وكان من بين من أراد عزلهم اللواء علي محسن، فاصطدم بجبل الثلج الذي قسم ظهر سفينته، وشق علاقة والده «الرئيس» بحارس عرشه «محسن»، لكن الرئيس بدا له الأمر عابراً، فأمعن في رغبة التقليص، وطلب من علي محسن تسليم معسكر الصُباحة المطل على صنعاء من الناحية الغربية لولده أحمد، فرد اللواء محسن: «نخلي صنعاء لك أنت وأحمد»، وغادر إلى ألمانيا.

وهنا نسج الإعلام الرسمي أكذوبة المرض المفاجئ للرئيس، والسفر الطارئ إلى ألمانيا للعلاج، لنراه بعد ثلاثة أيام في شاشات التلفاز يحتضن علي محسن، ثم يجلسان على يخت يتجول في نهر «الدانوب»، ولم يعد

الرئيس صالح إلى صنعاء إلا برفقة اللواء محسن، رغم محاولات تعيين قائد آخر مكانه، إلا أن الرئيس فوجئ بطابور من القادة العسكريين يهددونه بالتمرد إذا حل شخص آخر مكان قائدهم الروحي علي محسن.

وفي العام ٢٠٠٤ أقام اليمن حفلاً كبيراً بمناسبة العيد الـ١٤ للوحدة اليمنية، وطلب الرئيس من اللواء محسن إخراج دبابات ومصفحات الفرقة الأولى مدرع إلى ساحة العروض في ميدان السبعين، ثم لحقه طلب آخر بصيغة أمنية؛ أن يقود تلك القطع ضباط وأفراد من الحرس الجمهوري، تحسباً لوقوع مكروه بحضور الرئيس، فجميع الزعماء العرب مرعوبون من حادثة اغتيال الرئيس السادات.

وافق اللواء محسن، وبعد انتهاء العرض تم إدخال تلك القطع العسكرية إلى معسكر الأمن المركزي المجاور لساحة العروض، وجزء منها أدخل إلى دار الرئاسة القريب من نفس المكان، وهنا تجدد شعور اللواء محسن برغبة الرئيس في التخلص منه، وامتصاص آلته العسكرية، وبعد ضغط وإلحاح تم إعادة جزء منها إلى معسكر الفرقة، وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما اشتكى اللواء محسن من عدم صرف الرئيس له أي قطعة عسكرية جديدة منذ العام ١٩٩٩، غير أن للرجل علاقاته الواسعة وسط كل الأطياف السياسية والعسكرية والاجتماعية، وبإمكانه الحصول على أي شيء بالضغط المباشر على وزارة الدفاع.

فهذا الجنرال الذي يصفه السفير الدكتور عبدالولي الشميري بأنه «متطرف في اعتداله»، هو اليوم كذلك، تطرف تجاه الرئيس، واعتدل أمام الشعب، ليقول للرئيس لا صوت يعلو فوق صوت الشعوب، وربما كان لوثائق ويكليكس الأثر الأكبر في تغيير نفسية اللواء محسن تجاه الرئيس، والتي كشفت رسالة من السفير الأمريكي بالرياض إلى خارجية بلاده يتحدث فيها عن لقاء جمعه بمساعد وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلطان والذي قال له إن اليمن زودت السعودية بإحداثيات زعمت فيها أن المكان المراد قصفه معقل مهم للحوثيين، وأن طيارين اثنين من سلاح الجو السعودي حلقا فوق المكان، ورجعا دون قصفه بسبب اشتباههما به، ولاحقاً تبين أنه مكان القيادة الخاصة بقائد المنطقة الشمالية الغربية اللواء علي محسن، وكأن السلطة اليمنية أرادت التخلص من اللواء محسن بـ «نيران صديقة»!!

والشائع عند كثير من الناس، وعند كثير من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، أن اللواء محسن هو الأخ غير الشقيق للرئيس صالح، وهذا غير صحيح، فالرئيس له أخوان شقيقان: صالح ومحمد، وقد توفيا، وأخوان غير شقيقان (من أمه) هما اللواء محمد صالح قائد القوات الجوية، واللواء علي صالح مدير مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا قرابة نسب بين اللواء علي محسن صالح القاضي، والرئيس علي عبدالله صالح أحمد عفاش، وكلاهما ينتميان إلى منطقة تسمى «تبة بيت الأحمر» في سنحان – صنعاء.

عنـــاد الجريح

ومن المحال الآن إقناع الرئيس حتى في أحرج لحظات عمره أنه ضحية استبداد وفساد حاشية مظللة وبطانة سوء، وضحية نفسه الضعيفة العاجزة عن فرض هيبة الدولة، خاصة أمام المشائخ والأسر الكبيرة، واستمرائه شراء الذمم وإشباع الموالين من المال العام حتى ضاق الناس به، ومنه، فشيوخ القبائل عمرهم ما رأوا في الرئيس إلا أمين خزينة وظيفته أن يصرف، لأنه قربهم بهذه الطريقة، ولم يروا فيه هيبة رئيس دولة (لأن القوة تستدعي من يمثلها) كما يقول الأستاذ هيكل متحدثاً عن الرئيس الأمريكي أوباما.

ووقوف القوات المسلحة اليوم في وجه قائدها الأعلى هو نتيجة لسلوك العميد أحمد نجل الرئيس، وتعامله مع القيادات العليا في الجيش باعتبارهم أتباعاً ومأمورين وحرساً قديماً، آن تغييرهم، في مقابل ذلك وجدوا في اللواء علي محسن الصدر الرحب، ولطف العشرة، وكرم الضيافة، وتلبية الاحتياجات، فدانوا له بالولاء.

مهمة الجيش الآن

بلغة الأستاذ هيكل: «على الجيش الآن أن يفتح الطريق أمام عبور التاريخ»، قالها متحدثاً عن ثورة ٢٥ يناير وجيش مصر ، لأجد نفسي مأخوذاً بهذا التعبير الآن، وانتظر من جيش اليمن حماية الشعب وثورته، والوقوف في صف ٢٥مليون يمني هتف معظمهم بسقوط النظام ورموزه، وألا يكون جيش عائلة وفرد، كما أراد له وزير الدفاع في تصريحه عشية ٢٢مارس، فقد قال «الجيش سيحمي الرئيس من الانقلابات»، مع أنها ثورة شعب وليس انقلاب أحزاب أو أفراد، والحماية هنا لها تبعاتها من قتل وسفك ودماء وتخريب ممتلكات، وترهيب أنفس، وتشويه سمعة وطن، واعتداء على تاريخ عريق، واغتيال آمال المستقبل، ووضع خنادق ومصفحات

كثيراً ما اشتكى اللواء محسن من عدم صرف الرئيس أي قطعة عسكرية جديدة له منذ العام ١٩٩٩

بلغة الأستاذ هيكل: «على الجيش الآن أن يفتح الطريق أمام عبور التاريخ»

أمام أي مشروع وطني يطالب بالتغيير، والحرية والديمقراطية.

فما حصل في جمعة «الكرامة» ١٨مارس جعل العشرات من قادة القوات المسلحة والأمن والوزراء والدبلوماسيين وقادة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية والمشائخ والأعيان يقدمون استقالاتهم الجماعية من الحزب الحاكم، ويعلنون الانضمام الكامل للثورة، والانحياز لمطالب الشعب، فدماء أكثر من ٥٠ شهيداً و٢٠٠جريح سقطوا بعد صلاة الجمعة على يد قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي الذين اعتلوا أسطح المنازل المجاورة لساحة التغيير بأزياء مدنية وقاموا بالقنص والرش المباشر للرصاص الحي على المعتصمين سلمياً في مشهد سريالي، لا وجود له إلا في مخيلة من يعتقدون بصدقية هلوكوست هتلر ضد اليهود.

وقبلها في يوم السبت ١٢مارس سقط شهيد وأصيب أكثر من ٥٠٠ معتصم، ٥٠ منهم أصيبوا بالرصاص الحي والبقية بقنابل غازية حتى الآن لم يتم الكشف عن طبيعتها (وحاول الأطباء مقاومة أعراضها: التشنجات الحادة، اضطراب دقات القلب، التقي الشديد، رعشات مستمرة في الأطراف، الشعور بحريق يلسع الجسم والوجه)، وكل ما عُرف أن تلك القنابل أمريكية الصنع منتهية الصلاحية تسلمتها اليمن من الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، وضرب الجماعات الإرهابية التي يُعتقد وجودها في الصحاري والجبال الحدودية.

ومهمة الجيش الآن الحفاظ على منشآت الدولة الحيوية من العبث والنهب.

فهناك تعمد افتعال مظاهرات أمامها من أجل اقتحامها وإحراقها، ونسب ذلك للمطالبين بالتغيير، خاصة المنشآت السيادية: البنك المركزي، بقية البنوك الحكومية والخاصة، مبنى التلفزيون، الإذاعة، مباني مؤسسات الدولة: البرلمان الشورى، مقار الوزارات، المؤسسات والمصالح والهيئات العامة، مقار الأجهزة الأمنية والتي يتوقع إشعال الحرائق فيها بغرض التخلص من وثائق جرائم النظام.

وتوجب على الجيش الآن النزول بقوة إلى أماكن المنشآت السيادية ذات البعد التاريخي والإنساني لليمن، كالمتاحف والمزارات السياحية.

ومهمة جيش الشعب الآن السيطرة على القدر الأكبر من الحالة الأمنية، وطمأنة الناس وحفظ أرواحهم وممتلكاتهم، فمجاميع «البلطجية» المسلحة من النظام تتوزع الحارات والشوارع لترهيب الناس، بسرقة وإتلاف أشيائهم حتى يعودوا من ساحات وميادين التغيير مهطعين مذعورين إلى منازلهم، وبالتالي عودتهم إلى قبضة النظام.

ومهمة الجيش الآن التزام السكينة، وضبط النفس، وعدم الانجرار إلى مزالق النار التي يخطط النظام لإشعالها، لأنه من الممكن أن يفتعل النظام بما بقي لديه من قوة عسكرية وأمنية أي مشكلة مع أفراد الجيش والأمن المرابطين لحراسة ساحات التغيير والحرية من أجل الحصول على ردة فعل منهم، وبالتالي سحبهم إلى مربع حرب أهلية وقودها الناس، وأدواتها الأسلحة الثقيلة، المفزعة بطبيعتها.

ويبدو أن حكمة الجنرال علي محسن ظلت متماسكة أمام «تحرشات» العميد الشاب أحمد علي مرات عدة، رغم محاولات الاستفزاز العسكري، خاصة خلال فترة الحرب مع آل الأحمر في منطقة الحصبة، ففي الثلث الأخير من شهر مايو الماضي، والثلاثة أيام الأولى من يونيو تم استفزاز اللواء محسن بقصف مقر الفرقة الأولى مدرع ثلاث مرات، وصباح الجمعة ٣ يونيو تم قصف منزله في منطقة حدة جنوب صنعاء، وكان كل قصف يقابل بهدوء وطول نفَس، فاللواء محسن يعرف أن أدواته كلها خشنة وجارحة، ويدرك ما الذي يعنيه الرد بدبابة ومدفع وصاروخ، فتلك أدوات لا تخلف غير الدمار والحرب ومدن الأشباح، واستخدام تلك الأدوات سيدخل البلد في حرب أهلية، و«صوملة» تحتاج بعدها إلى سنوات طوال للتعافي.

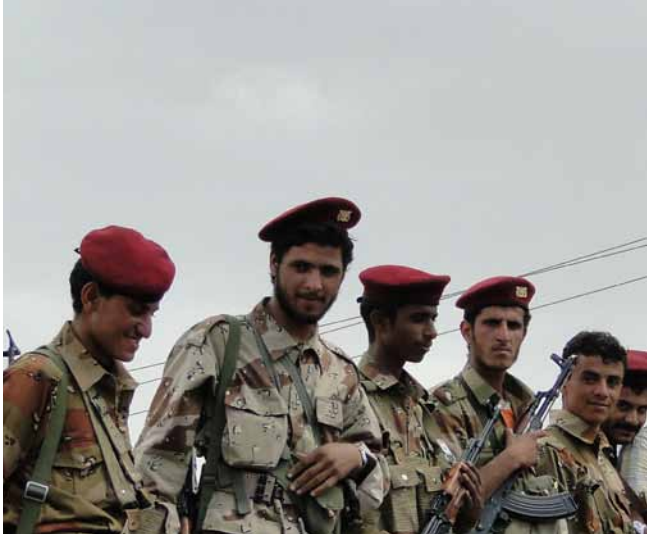

نظام عائلي في موازاة النظـام الجمهـوري

الدوائر الخفية

محمد الغابري *

النظـام الموازي:

هو عبارة عن مجموعة من الهيئات المناظرة للنظام الرسمي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، نشأ من داخل النظام الرسمي ثم ما لبث أن غدا هو النظام الفاعل، والنظام الرسمي غدا هياكل شكلية ظاهرية.

وهو نظام عائلي أسري محض أريد منه جعل توريث السلطة حقيقة واقعة غير قابلة للشك أو محاولة التحرر منها.

النظام العائلي في اليمن

اعتمد الرئيس علي عبدالله صالح التمكين لنفسه ثم العمل على توريث السلطة، وتكوين ما يمكن وصفه بمملكة الصالح.

في عملية واحدة يوم الجمعة ٣ يونيو ٢٠١١م أصيب فيها علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -سابقا- يحيى الراعي رئيس مجلس النواب، د. علي محمد مجور رئيس الحكومة «المقالة»، عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى، رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء للشئون الأمنية، صادق أمين أبو راس نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية، وتم نقلهم جميعا إلى المملكة العربية السعودية للعلاج.

فراغ كـــامل

على المستوى الرسمي للسلطة:

- فراغ رئاسة الجمهورية بغياب صالح.
- لا يوجد نائب وفقا للدستور.
- انتهاء ولاية مجلس النواب في أبريل الماضي وفقا للتعديل الدستوري الذي جرى في فبراير ٢٠٠٩م.
- حكومة مقالة فهي حكومة تصريف أعمال مع غياب رئيسها ونائبيه.

مع ذلك لم يسقط النظام، ولم يعلن انتصار الثورة اليمنية وحلولها محله، حالة أثارت قدرا واسعا من الحيرة والجدل.

نظـام صالح الموازي:

سياسيـا:

اعتمد صالح مجموعة من الأشخاص المقربين منه والذين ظلوا في مواقعهم مع التوسع المستمد لصلاحياتهم التي تعلو تلك المواقع إنهم الدكتور

---

* باحث ومفكر سياسي.

عبدالكريم الإرياني والذي ثبت سلطة صالح بآرائه، ومشاركته حتى عام ٢٠٠١م، العميد علي محمد الآنسي مدير مكتب الرئيس ورئيس جهاز الأمن القومي لاحقا –أضيف إليه– العميد علي حسن الشاطر رئيس دائرة التوجيه السياسي والمعنوي للقوات المسلحة ورئيس تحرير صحيفة ٢٦ سبتمبر وعبده بورجي السكرتير الصحفي، هؤلاء الأربعة هم البطانة الذين اعتمد عليهم.

في عام ١٩٩٧م تم تشكيل حكومة بقيادة د. فرج بن غانم، (الحكومة اليتيمة) و استقال بن غانم قبل إتمام السنة حيث لم يستطع التعايش مع النظام.

لعب د. الإرياني دورا في دفع بن غانم للاستقالة ليخلفه رئيسا للحكومة وبدا أن دهاء الإرياني خانه، فقد كانت رئاسته للحكومة عام ١٩٩٨م الطريق لمحرقته وهو ما وصفها بمكافئة نهاية الخدمة.

أخذ دور مكتب الرئيس يتعاظم وغدت دوائره المناظرة للوزارات بمثابة الحكومة الخفية وكان تعيين د. علي مجور رئيسا للوزراء عام ٢٠٠٦ الخطوة الأخيرة في إضعاف الحكومة لصالح مكتب الرئيس .

وهكذا كانت حكومة مجور أضعف حكومة في تاريخ اليمن، لتتم عملية تكوين الحكومة الموازية أو حكومة النظام الموازي بقيادة علي الآنسي وهي الحكومة الآلية لترتيب عملية التوريث والتمكين للولد أحمد علي وهي الحكومة الفعلية التي تدير الشئون العامة بدلا عن الحكومة.

اقتصادياً:

استخدم نظام صالح مؤسسات سابقة وتحويلها إلى تبعية مطلقة له، وأخرجها من إشراف الحكومة.

- المؤسسة الاقتصادية

تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية العسكرية عام ٧٥م في إطار مشروع إقامة مؤسسات قطاع عام لخدمة العاملين في أجهزة الدولة، وعلى المستوى المدني تم إنشاء الجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة والقطاعين العام والمختلط ومؤسسة التجارة الخارجية لاستيراد السلع المدعومة كالقمح والدقيق والأرز والحليب وغيرها.

المؤسسة الاقتصادية العسكرية لخدمة المنتمين للقوات المسلحة، تقوم بتوفير السلع وبيعها بالتقسيط. وفي عام ٩١م تم إلغاء العسكرية منها وتسميتها المؤسسة الاقتصادية اليمنية.

- استخدمت قطاع النقل العسكري، لنقل بضائعها.
- ورثت كل مؤسسات القطاع العام التي كانت في عدن وصنعاء.
- تتبع مباشرة لصالح، وإيراداتها تذهب إليه مباشرة وقد فرض واقعا لا مثيل له.
- المؤسسة قطاع عام، رواتب الموظفين من الحكومة، تستخدم أجهزة الدولة، لكنها مقطوعة الصلة بالخزينة العامة، ولا شأن للحكومة بإيراداتها وأرباحها.

إنها من الوسائل التي مكنت لصالح وأولاده في أن يكونوا مطلقين من القيود ينفقون منها كما يشاءون، ويستعبدون من يريدون ويشترون الولاءات والذمم ويستخدمون أساتذة جامعات، وكتاب وصحفيين محليين وإعلام خارجي.

- أُلحق بنك التسليف التعاوني الزراعي باقتصاد العائلة، الأسرة، وهي بمثابة الخزينة لأحمد علي يصرف منه ما يشاء على ما يشاء، فيما التزامات المؤسسة كرواتب موظفيه من الحكومة ولا على المؤسسة أية التزامات اتجاه الحكومة، والخزينة العامة للدولة تمدها دوما.

عسكرياً: (٧٨ – ٩٠)

جاء الرئيس صالح إلى السلطة في ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م بعد مقتل سلفه المقدم أحمد حسين الغشمي وقبله اغتيال المقدم إبراهيم الحمدي.

كان مجيء صالح للسلطة بتواطؤ إقليمي دولي مكن له، ومده بالخبراء مع وجود طموح لديه ومهارات قيادية فطرية في وقت كان الفراغ هو السائد في الجمهورية العربية اليمنية (شمال الوطن) سابقا.

• انقلاب ٧٨م

في أكتوبر ١٩٧٨م حاول الناصريون الإطاحة بصالح غير أن محاولتهم فشلت، وشكلت نقطة تحول إذ عمل صالح بعدها على تفكيك النظام السابق وإقامة نظام خاص به وكانت البداية من الجيش ولما كان عسكريا ويدرك إمكانيات الجيش للقيام بانقلابات فقد اتبع إجراءات وتدابير غير مسبوقة:

- تعطيل رئاسة الأركان

لم تكن في صنعاء وزارة دفاع، ولكن كانت هناك قيادة عامة، ورئاسة أركان، الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، وكانت رئاسة الأركان تمثل القيادة العسكرية المباشرة.

عمد إلى رئاسة الأركان العامة فجردها من القيادة المباشرة وحولها إلى جهة شكلية لا تتمتع بأية صلاحيات سوى تقديم الخدمات للقوات المسلحة.

- التوازن

أسند قيادة أهم مجموعتين عسكريتين إلى شخصيتين من منطقته، ويحضيان بثقته ، مع توفر عنصر الكفاءة، لقد عين علي محسن صالح الأحمر أركان حرب للفرقة الأولى مدرع، ومحمد إسماعيل صالح «أبو حورية» قائدا للواء الثامن صاعقة.

قوتان متوازنتان من حيث القوة، إذا فكر أحدهما بانقلاب فإنه يخشى الآخر.

مثلا إسماعيل ومحسن عمودين لصالح أمناه من جهة الانقلابات، وأية أطراف غيرهما لا تستطيع القيام بانقلاب حتى لو أرادت.

• الوحدة اليمنية:

في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م في مدينة عدن تم إعلان الجمهورية اليمنية باندماج الجمهورية العربية اليمنية (شمال الوطن) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(جنوب الوطن)، وكان الملحوظ وجود اتفاق ضمني بين طرفي الوحدة على إبقاء القوات المسلحة مشطرة وذلك لاعتماد الطرفين عليها في الصراع اللاحق،

وبعد حرب صيف ١٩٩٤م وخروج الحزب الاشتراكي عسكريا أصبح صالح منفرداً لكنه يتوجس من القادة الذين كانوا سندا له خاصة محمد إسماعيل وعلي محسن.

وقد كشف بيان لسنحان عقب انضمام علي محسن للثورة ومحاولة اغتياله أنه تعرض لمحاولات اغتيال منذ عام ٩٥م أي بعد الحرب، وتبين لاحقا أن إسماعيل ومحسن اعترضا على ما بدا مقدمات للتوريث، وطبيعة العلاقات العسكرية والأمنية مع الأمريكيين ثم إن صالح نجح في إبعاد اللواء الثامن إلى حضرموت، ومحاولة ضم منطقته في العاصمة «صباحة» للحرس في عام ٩٩م وسقطت طائرة عسكرية أودت بحياة اللواء محمد إسماعيل والعميد أحمد فرج.

في عام ٢٠٠٤م انفجرت الحرب في صعدة وتكررت حروب صعدة في ست جولات ٢٠٠٤-٢٠١٠م وقد سجلت وثائق ويكيليكس محاولة نظام صالح اغتيال علي محسن بواسطة الطيران السعودي عام ٢٠٠٩م بعد اشتباك الحوثيين مع السعوديين .

مثلت حرب صعدة وسيلة للانتهاء من الجيش النظامي الوطني، مقابل العناية الصالحية الأمريكية بالحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

لقد تم تعيين أحمد علي قائدا للحرس والقوات الخاصة عام ٢٠٠٢م وتم تزويده بالمعدات الحديثة ويتهم أنه كان يزود الحوثيين بالسلاح.

لقد تم إنشاء جيش بديل للجيش النظامي اسمه الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وانتشاره في أنحاء البلاد، والإحاطة بالمدن والعاصمة خاصة.

القوات الموازية

الحرس الجمهوري –الحرس الوطني– تم تشكيلها في الدول المختلفة قوات موازية، للقيام بعمليات لا تقوم بها الجيوش النظامية مثل الإغاثة وقت الكوارث، وخوض حرب عصابات ضد جماعات مسلحة أو متمردة، ومن ثم فهي قوات موازية دون الجيش أو القوات النظامية وفوق القوات الأمنية.

لكن هنا غدت هي الجيش البديل وغدا القضاء على الجيش النظامي هدفا لسلطة صالح لكن الثورة اليمنية ٢٠١١م أسقطت المخطط وإن بقي الحرس جيشا موازيا لنظام مواز.

الأمن

منذ مجيئه للسلطة وهو ربما لا يثق بالأجهزة الأمنية والعسكرية لاسيما الأمن السياسي وفي فترات لاحقة ومع بداية عهد التوريث الذي كان فكرة بعد حرب ٩٤م وتحول إلى خطة عمل عام ٩٧م تم إنشاء جهاز الأمن القومي بالتعاون مع الولايات المتحدة التي تلاقت مصالحها مع مصالح صالح الشخصية.

لقد تم إنشاء جيش بديل للجيش النظامي اسمه الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وانتشاره في أنحاء البلاد، والإحاطة بالمدن والعاصمة خاصة

تم تشكيل جهاز الأمن القومي بمهام هي نفسها مهام الأمن السياسي إلا أن الفارق أن الأول لا تزال فيه تقاليد جهاز رسمي جهاز دولة، في حين الأمن القومي هو جهاز عائلي أسري محض ولقد أسندت رئاسة الجهاز للعميد علي محمد الآنسي مدير مكتب الرئيس، وتعيين عمار محمد عبدالله صالح وكيلا للجهاز وكانت للجهاز مواصفاته الخاصة في التوظيف.

لقد غدا الجهاز أداة لإشاعة الخوف والرعب ومحاولة من الأسرة لجعل مملكة الصالح حقيقة غير أن الثورة أحبطت هذا المخطط، وهي تسير باتجاه إنهاء هذه الحالة.

الخلاصـــــة

النظام الرسمي: غدا شكليا ولا قيمة له مجرد لافتات لإعطاء شرعية لعلي صالح وأولاده، وأهم أدواته المؤتمر الشعبي العام المستخدم فقط للانتخابات واستقطاب الموالين لصالح وأولاده.

النظام الموازي العائلي للرئيس صالح يتكون من:

سياسيا: مكتب الرئيس بقيادة علي الآنسي، الحكومة الموازية.

اقتصاديا: المؤسسة الاقتصادية، بنك التسليف مقابل وزارة المالية والبنك المركزي مع سيطرة النظام الموازي على حالية وبنك النظام الرسمي.

الجيش: الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، الجيش الموازي والبديل للجيش النظامي بقيادة أحمد علي عبدالله صالح.

الأمن: جهاز الأمن القومي بوكالة عمار محمد عبدالله صالح المخابرات الموازية للأمن السياسي.

وقوات الأمن المركزي ووحدة مكافحة الإرهاب الموازية للأمن العام الرسمي بقيادة يحيى محمد عبدالله صالح.

يضاف إلى ذلك الحرس الخاص بقيادة طارق محمد عبدالله صالح.

ذلك هو النظام الموازي، نظام مقابل نظام، كان هو آلات التوريث، ومحاولات صالح بناء مملكة الصالح، لكنه احترق وفي طريقة إلى الأفول نهائيا.

توازن الرعب

توفيق السامعي *

كانت ولا زالت التركيبة العسكرية في اليمن موضع جدل وتباينات، ليس لانعدام الأرقام الدقيقة فحسب، بل لأن الجيش لم يبن بناء وطنيا كمثيله في مصر وتونس فأهم قياداته المؤثرة هي تلك المقربة من الرئيس علي عبد الله صالح أو تنتمي لمسقط رأسه سنحان.

وما أن انتفض اليمنيون بثورة مطالبة بإسقاط نظام صالح حتى انعكست انقسامات الشارع على جميع مستويات المؤسسة العسكرية، فهذه المؤسسة لم تتمكن من تنمية قدراتها وفق أهداف وطنية واحدة فظهرت بنمطين متناقضين وفقا وتبعا لقياداتها، فأحدهما يرى في الحفاظ على حكم الرئيس صالح وعائلته المهمة الأساس وهذا يمثله الحرس الجمهوري في الجيش ويقوده نجل الرئيس (العميد أحمد علي عبد الله صالح)، والثاني وإذا ما استبعدنا الخصومات وتصفيات الحسابات فإنه يرى أن الهدف الأساسي حماية الشعب وليس الرئيس، وتمثله الفرقة أولى مدرع التي يقودها اللواء علي محسن صالح الأحمر .

تمترس خلف الحرس الجمهوري كثير من الألوية العسكرية أهمها المنطقة الجنوبية بقيادة اللواء مهدي مقولة المقرب من عائلة الرئيس صالح، وفي الاتجاه الآخر انضمت قيادات أربع مناطق عسكرية لدعم ثورة الشعب السلمية هي المنطقة الشمالية الغربية بقيادة اللواء علي محسن صالح الأحمر والمنطقة الشرقية بقيادة اللواء محمد علي محسن الأحمر والمنطقة الوسطى بقيادة اللواء علي أحمد المقدشي والمنطقة المركزية بقيادة اللواء سيف الضالعي.

وهذا لا يعني أنه لا توجد عمليات تمرد داخل هذه المناطق لصالح الاتجاه الخصم فهناك اللواء الرابع التابع للفرقة أولى مدرع بقيادة العميد محمد خليل وقفت إلى جانب الحرس الجمهوري، وهناك اللواء ٢٥ ميكانيك في أبين التابع للمنطقة الجنوبية الموالية لصالح يقاتل القاعدة بدعم من قوات الفرقة أولى مدرع.

وطالما يعاني الجيش اليمني من انقسامات بين جانبين أحدهما ناصر الثورة والآخر قمعها فإن معرفة موازين القوة العسكرية بينهما ضرورة لتحديد ملامح القوة والضعف وقراءة الواقع المستقبلي.

التوريث وإضعاف الجيش:

مثلت محاولات الرئيس صالح لتوريث الحكم لنجله أحمد أهم عامل لانقسام الجيش وضعفه وأدت إلى كثير من الأخطاء التي بالتأكيد أدت إلى حالة من السخط واللامبالاة وسط القيادات المهنية للجيش .

ظهر ذلك جليا في صراع خفي كان بين الرجلين القويين الرئيس صالح وما يعرف بالقائد الفعلي للجيش علي محسن.

فقد أصبح الأخير حجر عثرة أمام مشروع التوريث فكان هدفا لعمليات اغتيال رغم أنه يعرف تفاصيل ألاعيب الرئيس صالح الذي رافقه منذ دعمه له للوصول إلى الرئاسة عام ١٩٧٨.

إن المحاولة الفاشلة لاغتيال الجنرال محسن أثناء معارك قادها ضد التمرد الحوثي في صعدة من خلال إعطاء احداثيات مغلوطة للطائرات السعودية – حسب وثائق ويكليكس-

* كاتب وباحث.

مثلت محاولات الرئيس صالح لتوريث الحكم لنجله أحمد أهم عامل لانقسام الجيش وضعفه

"

جاءت عمليات تطوير الحرس الجمهوري تحت مسمى (التشبيب) وتمت إعادة صياغة مبدأ الولاء وفق معايير شبيهة بمعايير بعض الملكيات

شكلت القشة التي قصمت ظهر البعير ووضعت حدا للعلاقة بين الرجلين، لكنها لم تزحه كما أزاحت قيادات عسكرية كبرى في الجيش .

فهناك قادة قتلوا في حادث تحطم طائرة عسكرية لا يزال غامضا إلى الآن مثل قائد معسكر خالد بن الوليد أحمد فرج وقائد المنطقة الشرقية محمد احمد إسماعيل، وهناك من أزيح مثل قائد المنطقة الوسطى السابق.

وما إن اندلعت الثورة حتى ظهرت قوتان داخل الجيش متوازيتين في البناء ومختلفتين في القدرات.

الحرس الجمهوري:

بدأ نجم نجل الرئيس صالح يلمع منذ عام ١٩٩٧ وهو العام الذي عين فيه قائدا للحرس الجمهوري بالتوازي مع انفراد حزب الرئيس بالحكم بعد القضاء على الاشتراكي وإزاحة حزب الإصلاح في انتخابات شابها كثير من التشكيك حول نزاهتها بعكس انتخابات ١٩٩٣م التي وضعت الاشتراكي والإصلاح كقوتين معارضتين لها واقع ميداني قوي.

تحرك الرئيس صالح ونجله إلى المؤسسة العسكرية فعانت منذ ذلك التأريخ تهميشا وتفكيكا في مقابل تطور لقوات الحرس الجمهوري. فقد رفد الرئيس صالح قوات الحرس بأفضل وأكثر الضباط والأفراد تدريبا في الجيش وتم تحويل معظم الأسلحة المتطورة والاستراتيجية إليه، وشكل له برامج تدريبية يشرف عليها أوربيون وأمريكيون وعرب ويضاهي هذا البرنامج برامج التدريب لقوات النخبة في كثير من الدول المتطورة.

استحدث الحرس ألوية قتالية تحت عدة مسميات مثل (قوات مكافحة الشغب، وقوات التدخل السريع، وقوات المهمات الخاصة، وقوات فض الاشتباك، وقوات مكافحة الإرهاب) وبعض تلك الألوية لها امتدادات في قوات الأمن المركزي التي يقودها نجل شقيق الرئيس (العميد يحي محمد عبد الله صالح).

رفدت تلك الألوية بأسلحة حديثة ومتطورة ونوعية وكانت هناك زيادة نوعية لأفرادها وبرامج تدريب وأسلحة أمريكية في مقابل ضعف وتراجع في بقية ألوية الجيش التقليدي ذي السلاح والتدريب السوفيتي.

استعان الرئيس صالح في بناء قوات الحرس الجمهوري بكثير من الخبرات العراقية التي خرجت بعد احتلال الأمريكان لبغداد عام ٢٠٠٣م.

أعيد توزيع ألوية الحرس الجمهوري التي بلغت حوالي ٣٨ لواء عسكريا، ففي بعض المحافظات كانت تزيد عن لواءين، ووحدها العاصمة صنعاء ومحيطها يوجد فيها ١٨ لواء عسكريا باعتبار العاصمة نقطة الحسم الهامة لأي تحرك أو خطر يهدد النظام .

وأكثر الألوية في صنعاء توجد في معسكر السواد المشرف على الرئاسة ويضم القيادة المركزية للحرس وفي إطاره عشرة ألوية، أهمها اللواء الثالث حرس جمهوري المكلف بحراسة الرئاسة والذي يمتلك مالا يقل عن ٢٠٠ دبابة متنوعة.

وزعت ألوية الحرس على أهم المناطق الاستراتيجية المشرفة على العاصمة صنعاء فوق الجبال المحيطة بها في النهدين ونقم وعيبان وضبوة والصمع وفي مدرسة الحرس الجمهوري في الجراف وعلى دار الرئاسة والقصر الجمهوري وبعض المقرات الحكومية الهامة .

وفي أرحب ونهم ٣ ألوية، ويوجد داخل لواء الصمع في أرحب وحده ثلاثة ألوية تمثل المشاه الجبلي والدفاع الجوي واللواء ٦١.

ويوجد في الحيمة لواء، وفي الصباحة لواء، وفي نقم لواء، وفي بني حشيش يجري حالياً إنشاء لواء جديد رافد لألوية أرحب ونهم، ويوجد عشرون لواءً أخر موزعة في بقية المحافظات.

العقيدة القتالية للحرس الجمهوري:

استغل الرئيس صالح التوجه الدولي في محاربة الإرهاب، لتقوية الحرس الجمهوري وإضعاف الجيش التقليدي، فبعد استهداف تنظيم القاعدة للمدمرة الأمريكية (ي واس اس كول) في العام ٢٠٠٠م بالقرب من ساحل عدن تم طرح كثير من الرؤى عن تغلغل واضح للقاعدة في الجيش وأن هناك أفكاراً أيدلوجية يجب إنهاؤها للحد من هذا التغلغل، وكانت تطرح أن الفرقة أولى مدرع رديف للفكر القريب من القاعدة في حين يتم تسويق الحرس الجمهوري على أن بنيته العقائدية وطنية وليست أيدلوجية وهو الأمر الذي أثمر عن دعم دولي مادي ومعنوي لتطويره.

جاءت عمليات تطوير الحرس الجمهوري تحت مسمى (التشبيب) وتمت إعادة صياغة مبدأ

الولاء وفق معايير شبيهة بمعايير بعض الملكيات كالمملكة الأردنية التي كان ملكها يحضر حفلات تخرج المتدربين حين كان وليا للعهد.

وبحسب المراقبين العسكريين فإن كثيراً من البرامج التدريبية الفكرية والإعلامية والثقافية حولت مبدأ الولاء داخل الحرس الجمهوري إلى ولاء شخصي للرئيس صالح ونجله أحمد.

الفرقة الأولى مدرع ونقاط ضعفها:

على الطرف النقيض للحرس الجمهوري في التوازن العسكري بين النظام ومعارضيه والتي كشفتها الثورة الشعبية تقع الفرقة أولى مدرع التابعة للمنطقة الشمالية والغربية في قلب الحدث فقيادتها برئاسة اللواء علي محسن صالح أعلن دعمه للثورة وأعلن حمايته للمعتصمين.

إن ميزات الحرس الجمهوري كالتدريب القتالي العالي والإمكانيات الحديثة هي أكثر ما تفتقر إليه هذه الوحدة العسكرية التي لها ألوية في كثير من محافظات اليمن.

لقد تدخل الرئيس صالح مبكرا لإضعاف الفرقة أولى مدرع فلعب دورا في تعيين قيادات محسوبة عليه وإقصاء كثير من القادة المحسوبين على الجنرال علي محسن وعانت الفرقة كثير من الإقصاء في برامج التدريب والتهميش من الحصول على تحديثات أو أسلحة جديدة.

منذ ظهور ورقة الإرهاب والإعلام القريب من الرسمي يشن هجوما على الفرقة وقائدها بأنه متعاطف مع الإسلاميين وإيواء الجهاديين العائدين من أفغانستان.

زجت الفرقة منذ ٢٠٠٤م في حرب غير واضحة المعالم في ظاهرها القضاء على التمرد الحوثي في صعدة وفي باطنها إنهاك وإرهاق وإضعاف للجيش التقليدي.

ورغم أن معسكرات الحرس الجمهوري في صعدة وصنعاء وبعض المناطق الشمالية الغربية تتبع قائد المنطقة الذي هو قائد الفرقة إلا أنه أثناء الحرب تلقى أوامره وتعليماته من القيادة المركزية للحرس الجمهوري، ناهيكم عن تسريبات أن معظم السلاح لدى الحوثيين مصدره معسكرات الحرس.

وحين بدأت الثورة تكشفت بعض المعلومات أن هناك تعاوناً وثيقاً بين الرئيس صالح وعبدالله الرزامي أحد أهم القيادات القبلية الموالية للحوثي وتشير إلى أن لواءين عسكريين من الحرس في صعدة سلمت إليه.

منذ ٢٠٠٧م كانت هناك صفقات أسلحة حديثة لم يتم تزويدها لمعسكرات الجيش وذهبت لمعسكرات الحرس وأهمها صفقة روسية لدبابات حديثة من نوع (تي ٨٠) قبل أشهر من قيام الثورة.

أمام كل تحركات تحجيم الجيش التقليدي وإضعاف (الجنرال) كان الأخير يوطد علاقاته مع المكونات القوية على الساحة أهمها مشائخ القبائل وقادة الأحزاب السياسية والقادة العسكريين ليس في المناطق الشمالية فحسب بل أيضا عمد إلى مصاهرة شخصيات اجتماعية جنوبية.

ألوية الفرقة :

تضم الفرقة الأولى حوالي ٥٣ لواءً عسكرياً غير ألوية المنطقة الشمالية الغربية التي تضم ألوية عسكرية عدة لا تقل عن عشرة ألوية أخرى.

للفرقة أولى مدرع تواجد في بعض المحافظات وشكل من خلالها واقعا عسكريا جديدا مثل اللواء (١١٩) الذي يقوده اللواء فيصل رجب في الحبيلين بالضالع والذي أرسله لفك الحصار عن اللواء ٢٥ ميكانيك المحاصر من قبل مسلحي القاعدة.

واللواء ٢٥ ميكانيك كان يتبع الفرقة اولى مدرع وتم نقله قبل أربع سنوات إلى أبين ليكون تحت قيادة المنطقة الجنوبية.

وحين بدأت الثورة تكشفت بعض المعلومات أن هناك تعاوناً وثيقاً بين الرئيس صالح وعبدالله الرزامي أحد أهم القيادات القبلية الموالية للحوثي وتشير إلى أن لواءين عسكريين من الحرس في صعدة سلمت إليه

ومن ضمن ألوية الفرقة اللواء الثاني مدرع في عمران، وهناك ألوية في صعدة وفي حرف سفيان وحوث وجزيرة حنيش والحديدة وكمران، والملاحيظ والعبر في الحدود السعودية اليمنية.

العقيدة القتالية للفرقة أولى مدرع:

العقيدة القتالية لأية قوة عسكرية مهمة لرفع الروح المعنوية في القتال وعقيدة الفرقة الأولى مدرع تقوم على ثلاث أسس هامة:

أولا: ترتكز العقيدة العسكرية في الفرقة الأولى مدرع على الولاء لله ثم للوطن وللجمهورية والثورة والشعب وقد أثبتوا ذلك من خلال عدم الوقوف إلى جانب شخص الرئيس.

ثانيا: عقيدة الولاء للقائد في الميدان وللزملاء في الحاضنة الواحدة فهناك مزيد من الالتحام والالتفاف بينهم.

ثالثا: عقيدة الانحياز للشعب مثل بقية الجيوش وهذا جعلهم في مكان تضحية حين أصبحوا يحمون ساحات التغيير.

نقاط قوة الفرقة نقاط ضعف الحرس:

إن القوة الحقيقية التي تتمتع بها الفرقة الأولى مدرع والمنطقة الشمالية الغربية بشكل عام تستند إلى أربعة عوامل هامة جداً وهي:

أولا: التجربة القتالية للفرقة أولى مدرع على الأرض والخبرات السابقة، كما أن حاجز

الخوف لدى رجالاتها مكسور كونها خاضت عمليات قتالية كبيرة بعكس الحرس الجمهوري.

ثانيا: خبرة وصلابة وشجاعة قياداتها وتمرسها والتفافها حول بعضها، وعدم التسرع في أخذ القرارات، في حين خاض الحرس مواجهات غير مدروسة من منطلق القوة ولم يدرس العواقب كما حصل في الحصبة.

ثالثا: الحاضنة الشعبية فقوات الفرقة تقابل باحترام القبائل والمناطق القبلية بالذات المحيطة بها فهي لم تتورط بالدخول في عنف مع الأهالي على العكس من ذلك تماماً من الحرس الجمهوري الذي يخوض معارك حاليا مع قبائل أرحب ونهم والحيمة وغيرها.

رابعا: انحياز الفرقة اولى مدرع إلى خيارات الشعب القوية.

كل تلك النقاط التي هي مكامن قوة الفرقة هي مكامن ضعف الحرس الجمهوري؛ وأهم نقطة تضاف إلى مكامن الضعف في الحرس هي أن الوظيفة في الحرس الجمهوري والحرس الخاص في الفترة الأخيرة كانت تتم على أساس الاصطفاء وتوزيعها على فئات معينة من فئات الشعب تمنح كهدايا وميزات خاصة لأبناء مشايخ القبائل والوجاهات كنوع من كسب الولاء والطاعة من تلك الشخصيات.

وأحدث كل ذلك خلخلة في البنية الداخلية للحرس؛ حيث تم تجاهل قيادات تأريخية قوية وكفؤة وذات خبرة.

الوضع العسكري الجديد:

بعد إعلان أربع مناطق عسكرية دعم ثورة التغيير من خمس مناطق هي كل مكونات الجيش اليمني، أصبح الجيش يعاني من انقسامات واضحة.

أدرك الرئيس صالح صعوبة المهمة وأن نجله قائد الحرس يفتقد الخبرة في التعامل مع الأزمات، فأعاد شقيقه اللواء علي صالح الأحمر القائد السابق للحرس ومؤسسه ونصبه قائد الحرس الجمهوري للشؤون الحربية والعملياتية، فيما بقي نجله قائدا عاما.

علي صالح الأحمر الذي يمسك بزمام الأمور والتخطيط اليوم لكافة قوات الحرس، قام بإعادة ضباط كبار لإدارة العمليات كانوا قوعدوا من مناصبهم من قبل نجل الرئيس.

بعد قيام الثورة وربكة الاصطفاف والتنظيم في إطار الجيش بشقيه؛ الحرس والفرقة وانضمام الأخيرة للثورة، كان على الرئيس أن يعيد ترتيب وضع الجيش من جديد، فقام بدعم ألوية محسوبة على الفرقة وتدعمه قياداتها ، فمثلا اللواء الرابع مدرع التابع للفرقة بقيادة العميد محمد خليل وهذا اللواء مهمته حراسة التلفزيون والإذاعة الجديدة والقديمة ومجلس الوزراء والقيادة العامة ومجمع العرضي، تم دعمه بتعزيزات فنية وبشرية من قبل الحرس الجمهوري لمواجهة المتظاهرين، وقد أشاد به في ما عرف بـ(مجزرة الأربعاء ٥/١١ أمام بنك الدم).

ويتحدث عسكريون عن تشجيع من الرئيس له باقتحام الساحات لولا إيقافه من قبل اللواء علي محسن قائد الفرقة بعد تهديده باستخدام القوة ضده.

أما معسكر خالد بن الوليد (اللواء ٣٣ مدرع) فقد كان في الأصل مستقلاً بذاته ويقوده اللواء صالح الضنين وهو من أبناء سنحان أيضاً، وبعد خلافات مع الرئيس تم عزله وتحويل المعسكر إلى الفرقة أولى مدرع قبل سنوات من الثورة وتم تعيين العميد جبران الحاشدي قائداً للواء وهو محسوب على الرئيس، وتقول مصادر إن الحاشدي تنازل عن ترتيبه الأول في قيادة الأركان لنجل الرئيس أحمد.

تطورت العلاقات بين نجل الرئيس والحاشدي وبعد انضمام اللواء علي محسن صالح للثورة كانت هناك محاولات لإعادة معسكر خالد لوضعه المستقل كما كان، وشارك هذا المعسكر قبل عزل الحاشدي في قمع المعتصمين في تعز جنبا إلى جنب مع قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي حتى عزل قائده وعين قائداً جديدا.

أما اللواء ٢٥ ميكانيك فقد كان في الأصل تابعاً للفرقة الأولى مدرع في منطقة العبر الحدودية الشرقية الشمالية بين اليمن والسعودية، وتم سحبه مؤخراً بعد أحداث أبين الأولى قبل أربعة أعوام وتعزيز القوات في أبين ومن ثم ضمه للمنطقة الجنوبية بقيادة اللواء مهدي مقولة وأيضاً تقليصاً لقوات اللواء علي محسن .

هذا المعسكر الذي يقوده العميد محمد عبدالله الصوملي وبعد أشهر على خروج اليمنيين إلى الساحات مطالبين بإسقاط النظام زج به في معركة لم يعرف فيها عدوه، فمن يقاتله يعلنون انتمائهم لتنظيمات جهادية متطرفة تحت ما يعرف (أنصار الشريعة) كجزء من تنظيم القاعدة، لكنهم يمتلكون أسلحة حديثة ومتطورة قد لا يملكها الجيش التقليدي بعد سيطرة مفاجئة وسهلة على معسكر للأمن المركزي.

وفيما تطرح اتهامات متبادلة بين الحرس الجمهوري والفرقة أولى مدرع بالقيام بعمليات عسكرية كل طرف ضد الآخر يقوم الطرفان بعمليات تجنيد واسعة وصلت إلى أكثر من ٢٠ ألف مجند في كل من معسكرات الطرفين.

وبينما تحصل الفرقة على أسلحة من خلال دعم القبائل والشراء من سوق السلاح السوداء، فإن الحرس الجمهوري يحصل على أسلحة استراتيجية في صفقات مع روسيا والولايات المتحدة وصفقات أخرى من السوق السوداء الدولية نقل بعضها عبر طيران الإمارات – حسب تسريبات عسكريين، وهناك أسلحة سعودية متمثلة في دبابات وصلت مع بدء الثورة السلمية عبر ميناء الحديدة.

ما بعد الجمهوريات العسكرية العائلية !!

مجيب الحميدي *

بعد الثورتين التونسية والمصرية تبدت مطالب التغيير أو الإصلاح السياسي واضحة في وعي ووجدان الشارع العربي، ولا تحتاج إلى مشاريع نظرية وتنظيرات أيديولوجية، إذ صار واضحاً أن أنظمة الحكم في الجمهوريات العربية التي تحولت إلى جمهوريات عائلية وصلت إلى آخر النفق وأن الديمقراطية الصورية في هذه الجمهوريات لم تعد تتسع لغير أسرة الرئيس وخواص الخواص في حزبه الديكوري وبعض الطفيليات الانتفاعية في مؤسسات الدولة والمجتمع.

مرت هذه الجمهوريات بمرحلتين هامتين:

في المرحلة الأولى كان النظام العسكري في الجمهورية العربية يحكمه مجلس عسكري من الضباط الذين أُطلق عليهم الضباط الأحرار وكانت المجالس العسكرية ممثلة من كبار خريجي الكليات العسكرية من مختلف أنحاء الوطن، دون أي معايير أسرية أو مناطقية، وقد

تمكنت الدولة العسكرية الوطنية في هذه المرحلة من حشد طاقات الشعب لبناء جمهوريات عصرية التشكيل، وتتمتع بقدر من الاستقلالية، وفتحت أبواب الاستفادة من الحضارة الغربية في التعليم والصناعة والتحسين النسبي لمستوى المعيشة، وبعض الأنماط الحياتية المعاصرة، وفي الثلاثة العقود الأخيرة ارتدت الدولة العسكرية الوطنية إلى دولة أعرابية بعد الهجرة. ودخلت مرحلة جديدة تحولت فيها من نظام المجلس العسكري الوطني إلى نظام المجلس العسكري العائلي، واهتمت هذه الأنظمة بمحاربة التنمية السياسية في الداخل وكونت أحزاباً ديكورية حاكمة وظيفتها إضعاف أحزاب المعارضة وتضييق الخناق على المجتمع المدني من خلال تفريخ النقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وأضعفت روح الانتماء للوطن بعد أن جعلت الانتماء للحزب الحاكم هو معيار الولاء للأسرة العسكرية ومعيار استحقاق حقوق المواطنة الطبيعية، وقد فشلت الدولة العسكرية العائلية فشلاً ذريعاً في مواصلة جهود الدولة العسكرية الوطنية التنموية، وأغلقت أبواب الاستفادة من التجربة السياسية الغربية في التشريعات والأنظمة التي تحافظ على الحقوق والحريات، ومواثيق العقود الدستورية التي طورتها التجربة البشرية للحد من طاغوتية الحاكم ولتحقيق العدالة التي أمر بها الله في كل الديانات السماوية وناضلت من أجلها الفطرة البشرية وطورت السياجات الرادعة لتغول الطاغوتية المطلقة.

وبدأت الأنظمة العائلية العسكرية تستعين بالثقافة السلفية التقليدية للتحذير من خطورة الديمقراطية على العقيدة وضرورة طاعة ولي الأمر المتغلب، متجاهلة أن قانون المغالبة في الأنظمة الشعبية القبلية القديمة يختلف

وهكذا تبدلت مآلات الجمهورية العسكرية العربية العائلية من مجالس الضباط الأحرار إلى مجالس الأبناء والأصهار إلى السقوط والانهيار ويمكننا ببساطة أن نلاحظ أن الثورات العربية اندلعت في الجمهوريات التي صادرتها العائلات العسكرية التي انشغلت بالإعداد لمشاريع التوريث

جذرياً عن قانون المغالبة في الدولة العسكرية التي تحولت فيها المؤسسة العسكرية إلى قبيلة بمعدات قتالية متطورة، لا تسمح بالمنافسة الشريفة في المغالبة. وهذا يعني أن الدولة العسكرية العائلية لا تقوم على قاعدة الشورى والإجماع الشعبي والبيعة التعاقدية المشروطة بالعدل كما كان الحال في تاريخ صدر الإسلام، ولا تقوم على قاعدة البيعة الشعبية الجبرية المعروفة في تاريخنا العربي والتي تقوم على أساس المغالبة القتالية مع التكافئية النسبية في المعدات القتالية، لدى جميع أطراف النزاع، والتسليم بالسلطة لصاحب الغلبة والذي يكون في العادة صاحب أغلبية عددية، ولا تقوم أيضاً على قاعدة الديمقراطية الحديثة في الدول المعاصرة، ولا تقوم على قاعدة ديكتاتورية الأنظمة العسكرية الوطنية الشمولية التي تتمتع بمجالس عسكرية وطنية، شبيهة بالمجالس العسكرية العربية في بداية عصر الاستقلال، وباختصار أصبحت أنظمتنا العربية أنظمة مسخية وعبارة عن خليط فاسد لأسوأ ما أنتجته الأنظمة التقليدية والشمولية والملكية والعسكرية والديمقراطية.

فالدولة العربية العسكرية المعاصرة، لم ترفض فقط الاستفادة من التجربة الغربية في تداول السلطة والحفاظ على المال العام، ولكنها قاومت هذه التجربة واستعانت بالقوة العسكرية لإفشال أي محاولة لإحلال الديمقراطية، وقامت بتأمين مصالح الغرب، لتضمن مساندته لها في مواجهة أي ثورة شعبية، وظهرت لأول مرة في التاريخ العربي والإسلامي دول إسلامية وعربية قطرية تفتقد بصورة مطلقة لأي شرعية شعبية اجتماعية، ولو على أساس المغالبة القتالية المتكافئة. واعتمادها الوحيد على الجيوش النظامية المدربة، والتقنية العسكرية الحديثة التي يتم تجهيزها لقمع الشعوب التي تفكر بتحقيق إرادتها واستعادة حريتها، فضلاً عن اعتمادها على الدعم المقدم من الدول الخارجية.

ونتيجة لهذه الردة الحضارية عن تحديث الدولة، فشلت هذه الدولة العسكرية العائلية في تحقيق أهدافها التنموية،لأن جهودها تمحورت في الحفاظ على بقائها في السلطة، مع أن مسألة بقائها أصبحت مهددة بعد فشلها في تحقيق الوحدة العربية و التنمية والاستقلال، وأصبحت قابلة للتفكك، ومهيأة للردة الحضارية إلى النمط الثالث، نمط تفكيك الاجتماع السياسي والعودة إلى دويلات العشائر والقبائل، والظاهر أن جميع الدول القطرية في عالمنا العربي بدأت تفقد عوامل بقائها تدريجياً ومع أن مؤشرات التساقط والتفكك باتت أكثر وضوحاً

* باحث ومفكر له عدة مؤلفات فكرية.

في الدول الأكثر فقراً والأكثر فشلاً في تحقيق التنمية والحرية والحكم الرشيد، فإن الأحداث الأخيرة فاجأتنا بسقوط أول نظام جمهوري عسكري عائلي في تونس رغم ما حققته تونس من إنجازات نسبية في المجال التنموي. وهكذا تبدلت مآلات الجمهورية العسكرية العربية العائلية من مجالس الضباط الأحرار إلى مجالس الأبناء والأصهار إلى السقوط والانهيار ويمكننا ببساطة أن نلاحظ أن الثورات العربية اندلعت في الجمهوريات التي صادرتها العائلات العسكرية التي انشغلت بالإعداد لمشاريع التوريث كما هو الحال في مصر واليمن وليبيا أو التي نجحت في توريث السلطة كسوريا أو استحوذ فيها الرئيس وزوجته وأصهاره على النشاط الاقتصادي والسياسي كتونس في حين نجت من هذه الثورات الجمهوريات التي لم تتحول بعد إلى جمهوريات عائلية كواقع الحال في الجزائر وموريتانيا وفلسطين.

وإذا عدنا إلى اليمن وتأملنا مسار النظام العائلي العسكري والكوارث الماحقة التي حاقت ببلادنا جراء تقصيرنا في مدافعة الفساد السياسي الذي تغول في السلطة والثروة على حين غفلة وصادر المؤسسة العسكرية والأمنية وحولها إلى مؤسسة عائلية تخضع لسلطة الحاكم الفرد صاحب الصلاحيات المطلقة الذي لا يُسأل عما يفعل ولا معقب لحكمه، ووصولنا إلى وضعية سياسية يتحكم فيها حفنة من البشر بمصير شعب بكامله ويسومونه سوء العذاب إذا كفر بطاغوتيتهم، بل وصلنا إلى وضع لم نكن عليه إبان قيام الثورة اليمنية الأولى في عام١٩٦٢م فحين قامت الثورةالطلابية في يونيو٦٢م وتبعتها الثورة الشعبية والعسكرية لم ترتكب عصابات الإمام الأول جرائم قتل في حق الطلاب الثائرين معشار الجرائم التي ارتكبتها عصابات الأئمة الجدد وكان الجيش حينها جيشاً وطنيا بصورة ما فقائد الحرس الملكي عبدالله السلال لم يكن من عائلة الإمام وكذلك الكثير من قيادة الجيش حينها الذين قرروا الانضمام إلى الثورة الطلابية والشعبية في سبتمبر ١٩٦٢م و كأني بالإمام يسخر منا من قبره بعد أن صار رئيس الحرس الجمهوري ابن رئيس الجمهورية وبقية قيادة المؤسسة العسكرية والأمنية من أبنائه وأبناء أخيه! والأخزى من ذلك أن الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن لم يقترف في حق الثورات الطلابية التحررية مجازر توازي النزر اليسير من جرائم نظام عائلة صالح.

والسؤال الآن لماذا صار اليوم تحرير المؤسسة العسكرية والأمنية من القبضة العائلية وبناء مؤسسة عسكرية وطنية ومؤسسة قضائية مستقلة ونظام سياسي رشيد من أوجب الواجبات الدينية والوطنية؟

ربما تستقر الأنظمة العائلية في بعض الدول بسبب التجانس الاجتماعي والوفرة الاقتصادية الناجمة عن الطفرة النفطية، ولكن هل تنجح هذه الأنظمة في وطن تزدهر فيه التعددية الاجتماعية القبلية والتعددية المذهبية والسياسية؟ في وطن جاءت جمهوريته الوحدوية نتاجاً لتوحد جمهوريتين وطنيتين لهما ميراثهما في النضال الوطني ضد الاستبداد والاستعمار فضلاً عن مشكلاتهما الاقتصادية والسكانية التي تفرض وجود نظام سياسي رشيد قادر على مواجهة التحديات ولا يسمح بنهب الثروة والعبث بمقدرات البلد لبناء امبراطوريات مالية للعائلة الحاكمة ومن يدينون لها بالولاء ويشاركونها في الفساد؟

ألا تدل جميع المؤشرات أن اليمن بفضل هذه السلطة العائلية كان على حافة الهاوية على المستوى الاقتصادي و في آخر النفق المظلم في الانسداد السياسي وكانت السلطة قاب قوسين أو أدنى من التفكك والانهيار بعد أن قادتنا السياسات العائلية الفردية إلى حروب داخلية حصدت آلاف القتلى في شمال الشمال وفي الجنوب؟

ألم تتسبب سياسية الاستحواذ العائلي على السلطة في تمزيق الهوية الوطنية وظهور النزعات الانفصالية في بعض أجزاء الوطن؟

ألم تؤد سياسية الاستحواذ العائلي إلى تنامي الفساد الإداري والمالي واستبعاد الكفاءات ومحاباة الأقارب والمتملقين وإشاعة التزوير في الانتخابات والكذب في وسائل الإعلام وتدمير سائر القيم والأخلاق النبيلة؟

هذه الوضعية التي صنعها الاستحواذ العائلي تذكرني بعبارة للشيخ محمد الغزالي رحمه الله يقول فيها»إن عبادة القصور على امتداد العصور ديانة خسيسة خلقها الحكم الفردي وزحم محاريبها بالأقزام والأفاكين، وهي ديانة زاحمت الإسلام الحق وهزمته في ميدان الحياة العملية وجعلت العبقريات تتوارى والإمعات تتكلم بصوت جهير».

وفي ظل هذه الأنظمة تتشكل ظواهر مقززة، تتحول فيها الوظيفة العامة والأموال العامة إلى وسائل للابتزاز والمتاجرة بأعراض الفقراء وشرفهم وتمتهن الكرامة وتغيب الثقافة النقدية الوطنية الإصلاحية ويظهر المثقف الانتهازي والإعلامي الانتهازي وعالم الدين الانتهازي والأكاديمي الانتهازي حتى يتحول الجهاز الإداري للدولة إلى طابور من المتزلفين والانتهازيين.

وتتحول الانتهازية إلى خاصية راسخة من خصائص النظام، ولهذا لا يتردد هذا النظام في فتح الوطن لتنظيم القاعدة و تضخيم وجود التنظيم لأغراض انتهازية كما لا يتردد عن تقديم معلومات تضليلية عن خصومه السياسيين واتهامهم بالإرهاب وإباحة السيادة الوطنية للقوى الدولية لاستهدافهم كما لا يتردد في التصفية الجسدية لمن يقفون عوائق أمام عصابات الاستحواذ العائلي ولو كانوا أقرب

المقربين.

لم يعد نظام الاستحواذ العائلي يفكر في السنوات الأخيرة في أي تنمية سوى تنمية قدرات عائلته العسكرية والأمنية والاقتصادية على الاحتفاظ بالسلطة وفي سبيل هذه الغاية الخسيسة تسخر جميع إمكانيات الدولة لخدمة هذا الغرض وإزاحة المنافسين والمعارضين و يتم الإجهاز على الفاعلية الاجتماعية والسياسية والمدنية وتطويعها لخدمة مصالح العائلة وفي سبيل هذه الغاية يقوم الحاكم الفرد بفتح كافة الأبواب أمام المطامع الدولية والاستعمارية وتسخير كافة إمكانية الدولة للقوى الخارجية ومطامعها في المنطقة وهو لا يستطيع أن يحرك ساكنا لأنه يستمد مشروعية بقائه من هذه الأنظمة الخارجية التي تشرف على التجهيز العسكري لوحداته العسكرية العائلية ولا يستمد مشروعيته من الإرادة الشعبية الحقيقية التي تستطيع محاسبته على سياساته، ومن هنا يتحول الحاكم الفرد إلى شر مستطير يهدد سيادة الوطن وهويته ومقدراته، ويكون الحاكم الفرد لقمة سائغة أمام هذه القوى الخارجية ومصالحها ولديه الاستعداد لتدمير الوطن وتخريب البنية التحتية وإهدار الثروة في صفقات مشبوهة في سبيل تلبية نزعاته المسعورة للاستحواذ على السلطة وحماية مكتسباته غير المشروعة وتحقيق مصالح أي قوى استعمارية أو صهيونية تستفيد من هذا التخريب وهذا التدمير.

أمام هذا السيل الجارف من المفاسد التي تهدد الدين والهوية والوحدة والتنمية والأخلاق والقيم، وجميع ما ينجم عن الاستحواذ العائلي في بلادنا على السلطة، أمام جميع ذلك وصل جميع الحريصين على مصلحة وطنهم إلى القناعة بضرورة النضال لإجراء عملية جراحية ثورية لاستئصال هذا الورم الخبيث، وبناء الدولة المدنية الراشدة التي تتمتع بمؤسسة عسكرية وطنية وقضاء مستقل ونظام انتخابي نزيه لا يسمح بالتزوير أو استخدام المؤسسة العسكرية والأمنية أو الثروة لترجيح كفة طرف على آخر وبناء دولة النظام والقانون التي ستساهم في تعزيز الوحدة الوطنية وإزاحة العوائق أمام التنمية بكافة مجالاتها، وتشجيع الإبداع والتنافس الخلاق في بناء الوطن بعيدا عن المحسوبية ورقابة الأجهزة الأمنية. إن جمهورية العائلة العسكرية هي ارتداد تاريخي يعود بنا إلى ما قبل التاريخ، فالنظام القبلي والإمامي أكثر حداثة من نظام الأسرة العسكرية لأن النظامين القبلي والإمامي كانا يعتمدان على مشروعية اجتماعية ودينية ترتفع فيها نسبة التمثيل الشعبي وقد تنجح هذه الأنظمة إذا كان المجتمع متجانساً اجتماعياً وفي حال تمتع القبيلة الحاكمة بأغلبية نسبية وفي حال نجاح السلطة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والنهضة التعليمية وتوفير الأمن كما هو الحال في أغلب دول الخليج، وفي المقابل يستحيل أن تنجح الأسرة العسكرية في أن تبسط سلطتها بنظام ينخره الفساد و في وطن يزخر بالتعددية الاجتماعية والسياسية والمذهبية ويعاني من ظروف اقتصادية بالغة التعقيد وله تاريخه في النضال الوطني ضد الاستبداد ومن أجل الاستقلال، وفي سبيل بناء الدولة العصرية الديمقراطية. ولهذا ينبغي أن يتنبه إخواننا في الخليج والسعودية أن إعاقة الثورة اليمنية والمحافظة على نظام عائلي فاسد وفاشل في اليمن سيكون له عواقب كارثية على جميع الأنظمة العائلية في المنطقة، ومن مصلحة هذه الأنظمة مساعدة اليمنيين في سرعة التخلص من نظامهم الأسري الفاشل قبل أن يحملها التاريخ وتحملها شعوبها مسؤولية الكوارث الإنسانية الناجمة عن أي محاولات لإعاقة الثورة.

إن جمهورية العائلة العسكرية هي ارتداد تاريخي يعود بنا إلى ما قبل التاريخ، فالنظام القبلي والإمامي أكثر حداثة من نظام الأسرة العسكرية لأن النظامين القبلي والإمامي كانا يعتمدان على مشروعية اجتماعية ودينية ترتفع فيها نسبة التمثيل الشعبي.

“

إعاقة الثورة اليمنية والمحافظة على نظام عائلي فاسد وفاشل في اليمن سيكون له عواقب كارثية على جميع الأنظمة العائلية في المنطقة

تحالفـات المصلحة

عبدالسلام محمد *

ما إن انفجرت الثورات العربية حتى اتضحت كثير من خبايا وأسرار الأنظمة ومن بينها النظام اليمني الذي حاول جاهدا خلال السنوات الماضية اتهام القبائل بدعم وحماية واحتضان القاعدة.

فخلال السنوات الماضية ظل اسم القبيلة رديفا للفوضى لدى كثير من المهتمين بالشأن اليمني وساعد في ذلك عدم الفهم الحقيقي لدى كثير من الباحثين المحليين والأجانب للتركيبة الاجتماعية للبلاد.

تحالفـات صالح

ولج الرئيس صالح القرن الواحد والعشرين كقائد عظيم يحكم مجتمعا قبليا متخلفا صعب القياد -حسب ما يرى- في حين كان يجر وراءه وطنا شبه ممزق وأمة متصارعة.

يحكم صالح بلدا توحد شطراه الشمالي والجنوبي في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وكان على رأس نظام صنعاء منذ ١٧ يوليو ١٩٧٨م، ومنذ ذلك الحين خاض خلال سنوات حكمه معارك من التحالفات السياسية والاجتماعية.

فقد تحالف مع القبائل للوصول إلى السلطة والقضاء على معارضيه الناصريين، ومن ثم تحالف مع الإسلاميين لضرب الجبهة الاشتراكية المدعومة من النظام الجنوبي مطلع الثمانينات. وبتحالفه مع قوميين ويساريين وقبليين تمكن من إحداث صراع مسلح بين فصائل الاشتراكي في النظام الجنوبي عام ١٩٨٦م، وتحالف مع شريك الحكم بعد الوحدة اليمنية (الحزب الاشتراكي) لإضعاف الإسلاميين مطلع التسعينات، وبعد أربع سنوات من تحقيق الوحدة اليمنية عاد للتحالف مع الإسلاميين والمؤسسة القبلية لشن حرب صيف ١٩٩٤م ضد القادة الشركاء في الحكم.

تمكن نظام الرئيس صالح في ظل ضعف عام اعترى القوى السياسية والاجتماعية من خلق كتلة جديدة من بين ركام الصراعات الحزبية والقبلية لها سمة بارغماتية وتمتلك وسائل فساد سرعت من ثرائها فأصبح رقما صعبا في ساحة لم يعد يحترف اللعب فيها الكثير.

إلا أن هذه الساحة ليست فارغة ولم يبق صالح اللاعب الوحيد فيها، فهناك من يرقبها عن كثب من الداخل والخارج، ولكنه كان يرى أن بإمكانه السيطرة عليها دون منازع من خلال إدارة فوضى كبيرة قد تكون ضرورية لإتمام عملية التوريث في المستقبل.

ومع ربيع الثورات الشعبية العربية التي انطلقت من تونس ومن ثم مصر وحققت أهدافها في إسقاط نظامين بوسائل سلمية، تطلع معظم اليمنيين في فبراير ٢٠١١م إلى إسقاط نظام الرئيس صالح بذات الوسائل السلمية فتركوا أسلحتهم في منازلهم وخرجوا إلى ميادين التغيير.

وخلال أشهر تمكنوا من إقناع العالم بسمو هدفهم وشرعية ثورتهم وسلمية وسائلهم رغم أعمال القمع والقتل المستمرة في أوساطهم.

البارجماتيا والأيدلوجيا:

القبيلة اليمنية مثل كل القبائل العربية لها أعرافها وعاداتها وتقاليدها، وتقوم علاقاتها على المصالح المشتركة، وشكلت قبائل اليمن نسيجا اجتماعيا قويا، إلا أن النظام ساعد على إظهارها بمظهر مرتبط بالعنف والحروب.

خلال سنوات حكم الرئيس صالح عانت القبيلة اليمنية من الحرمان والتهميش، واكتفى نظامه بدعم رؤوسها المؤثرين، وأصبحوا على مسافة مختلفة من النظام تحت مبررات الولاء الوطني، ولكن الولاء الشخصي المقياس الأهم كهدف لإضعاف القبيلة وتطويعها، لكن أفرادها يدركون أن مصالحهم تتعرض للخطر.

وما إن هبت رياح الكرامة من خلال الثورات الشبابية حتى انضوت القبيلة بكل ما تملك مع ثورة الشباب اليمني تاركة السلاح والحروب وراءها، فحولتها إلى ثورة شعبية من أهم سماتها «السلمية» ولم تجعل الأحداث التي تعمد النظام من خلالها إلى قتل كثير من أبناء القبائل أن يجر القبيلة إلى مربع العنف إلا أنه وجد لأبنائها صمودا كبيرا في ساحات التغيير.

عاد النظام للبحث عن وسيلة لتشتيت قوة خصومه في الداخل من خلال جر القبيلة من مربع الغضب السلمي إلى مربع العنف الدموي، فوجد في استهداف منزل أهم زعمائها ونجل الشيخ الراحل عبدالله بن حسين

* رئيس مركز أبعاد للدراسات والبحوث.

الأحمر أقوى شيخ قبلي في تاريخ اليمن المعاصر فرصة مواتية لتحقيق الهدف، لكن القبائل تداعت وأصرت على استمرار نهج السلمية لثورتهم وحصر المواجهات في أضيق حدودها وهو الدفاع عن زعيم القبيلة ومنزله الذي يمثل علامة رمزية للنظام القبلي.

كما أن النظام رأى في تنظيم القاعدة رسالة أخرى لبث المخاوف على الخارج، كون القاعدة يرى في اليمن ميزات أهمها التركيبة القبلية وانتشار السلاح.

ولأن قانون القبيلة في اليمن القائم على المصلحة لا يرضي رغبات كثير من قيادات القاعدة الجامحة باعتراف أهم منظريها عمر عبدالحكيم (أبو مصعب السوري)، فإن بعض من درسوا واقع اليمن أمثال السفير الأمريكي السابق ادموند هول لا يرى في أن هناك تبعية عميقة الجذور بين القبائل اليمنية وحركة القاعدة، إذ تميل القبائل إلى أن تكون انتهازية وباراجماتية وليست أيديولوجية- حسب ما يقول.

تحالف الثورة:

قبل أن تندلع براكين الثورة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام في اليمن كان هناك مخاوف من حصول مزيج من التحالفات بين القوى الراديكالية المتطرفة والمجاميع القبلية المتخلفة، لكن المشهد في اليمن تغير بمجرد خروج الشباب في تظاهرات مطالبة بإسقاط النظام في فبراير الماضي.

وشكل إعلان شيخ مشايخ حاشد صادق الأحمر ورئيس مؤتمر قبائل بكيل أمين العكيمي وهما على رأس أكبر قبيلتين يمنيتين (حاشد وبكيل) دعم الاحتجاجات السلمية المطالبة بإسقاط نظام صالح، علامة فارقة في تاريخ التحالف بين النظام والقبيلة.

وجد الطامحون في التغيير من أبناء القبائل في الثورة السلمية ملاذا آمنا ومشرفا، والتحق أبناء القبائل بهذه الثورة باستثناء قلة لا يزالون يرون في بقاء النظام بقاء لمصالحهم المباشرة.

وأعلنت جهات سلفية كانت لا تؤمن بالعمل الحزبي عن بدء ممارستها للعمل السياسي من خلال تكويناتها المنضوية في إطار الثورة السلمية.

بدا تنظيم القاعدة الجريح في اليمن بعد اندلاع الاحتجاجات ومقتل أسامة بن لادن وتخلي أنصار فكره عنه، يتيما، مكسور الجناح، مكشوفا، لا تعاطف أو حماية لأعضائه من القبائل.

تمكنت الثورة السلمية من تفكيك التحالفات بين القبيلة اليمنية وخيارات الحرب، وعقدت تحالفا شعبيا مدنيا لا يوجد خارجه سوى نظام الرئيس صالح وتنظيم القاعدة

أعطت هذه الثورات شهادة وفاة لفكر العنف الذي لم يستطع تغيير نظام واحد، وولد فكر جديد يؤمن بسلمية النضال حتى إسقاط الأنظمة المستبدة،، وأصبحت القبيلة اليمنية ترى في العنف خيانة للثورة السلمية التي أيدها أبناؤها، وقدمت الشهداء في ساحات التغيير.

وقد تخلى الحراك الجنوبي أيضا عن خيار اللجوء للسلاح الذي ظل بعض قياداته يهددون به في حال لم يحصلوا على مطلب الانفصال بعد سنوات من الاحتجاجات السلمية، ودعموا ثورة الشعب السلمية، ومثلهم تخلى الحوثيون في الشمال عن تمردهم المسلح.

وتمكنت الثورة السلمية من تفكيك التحالفات بين القبيلة اليمنية وخيارات الحرب، وعقدت تحالفا شعبيا مدنيا لا يوجد خارجه سوى نظام الرئيس صالح وتنظيم القاعدة.

تحالفات جماعات العنف

شعر نظام صالح أنه عاجز عن إنهاء الثورة السلمية المطالبة بإسقاط نظامه فعاد لإحياء تحالفات سابقة مع الجهاديين وتنظيم القاعدة وبعض المحسوبين على التيار الحوثي.

تهديدات صالح من أن رحيله سيجعل القاعدة تسيطر على خمس محافظات يمنية أتبعت بالفعل، وسحب المسئولين الأمنيين والحكوميين من محافظة أبين التي يتواجد في جبالها جهاديون وقاعديون، ما حدا بمسلحين للسيطرة عليها.

وهذه الحادثة جاءت بعد حادثة شبيهة تمثلت في إخلاء معسكر تابع لوزارة الدفاع منوط به مهمة حراسة مصنع للذخائر في أبين مارس الماضي، وعقب انسحاب العسكريين البالغ عددهم ١٨٠ جنديا، دخل الجهاديون ونهبوا المعدات الثقيلة، وحصلوا على أكثر من اثنين مليون طلقة رصاص.

وفي وقت ثورة تريد إسقاط نظام صالح، تلقي حركة المسلحين الذين ينتمون «للقاعدة» -وفق سيناريو الرئيس المعلن- بظلال الشك والريبة حول حقيقتهم ومن يدعمهم، خاصة وأن هدف القاعدة الذي تسعى إليه هو إسقاط الأنظمة ومن بينهم نظام صالح الذي تصفه بالرئيس «المرتد».

لقد عززت حادثة مقتل بن لادن في أحد المنازل المجاورة لقاعدة عسكرية باكستانية كثيرا من الاحتمالات التي ترى وجود دعم واستغلال للقاعدة من قبل الأنظمة التي تستغل هذا (البعبع) لضمان استمرارها.

وهناك اتهامات من قبل قادة في الجيش اليمني للنظام بتسليم معسكرات

خارج وداخل صنعاء لمسلحين مدنيين أطلق عليهم (البلاطجة)، ويعتقد البعض أن لدى صالح محاولات لتسليم أي معسكر يسقط في صنعاء إلى شخصيات لها ارتباطات بجماعة الحوثي الذي ظل موقفه الرسمي إلى الآن داعماً للثورة السلمية.

وتدلل بعض الحقائق على الأرض أن هناك محاولات لصالح في تأجيج حرب أهلية من خلال إدخال الحوثيين للمواجهة ، فهناك حديث لقيادات عسكرية واجتماعية في بعض المحافظات الشمالية معروفة بقربها وولائها للرئيس صالح بأن ولائها سيكون مستقبلا للحوثي رغم أنها قادت ما يعرف بالجيش الشعبي للقتال ضد الحوثي في سنوات التمرد الماضية.

وقد تم رصد مساعدات من قوات الحرس الجمهوري وقيادات في الحزب الحاكم للمقاتلين الحوثيين في الجوف ضد قبائل من أنصار المشترك وعلى رأسهم قيادات في حزب الإصلاح كانوا قد استولوا على أحد المعسكرات هناك.

وكما أنه وبعد إعلان قيادة الحراك التوقف عن مطلب الانفصال والانضمام لثورة الشعب المطالبة بإسقاط النظام بقيت شخصيات كانت

نظام صالح حاول جاهدا إحياء تحالفاته مع التنظيمات الجهادية وأطراف محسوبة على جماعة الحوثي والحراك الجنوبي، ويحاول من جديد جر الجميع إلى مربع الاقتتال والعنف لضمان الخروج من مأزق الثورة الشعبية التي تهدف إلى إسقاطه.

محسوبة على نظام صالح تكرس بأعمالها مشروع الانفصال من خلال تنفيذ عمليات مسلحة ضد الجيش أثناء محاولاته فك الحصار عن معسكر ٢٥ ميكانيك في زنجبار.

ومن هنا فإن نظام صالح حاول جاهدا إحياء تحالفاته مع التنظيمات الجهادية وأطراف محسوبة على جماعة الحوثي والحراك الجنوبي، ويحاول من جديد جر الجميع إلى مربع الاقتتال والعنف لضمان الخروج من مأزق الثورة الشعبية التي تهدف إلى إسقاطه.

قاعدة «صالح»..

في محافظة أبين سيطر مسلحون جهاديون وأعلنوا إمارة زنجبار الإسلامية تحت إمرة شخص يدعى «جلال بلعيدي حمزة». وهذا الأمير -٢٨ عاما- مغمور وغير معروف، لكن يعتقد أن علاقة شخصية مع أحد الأفراد المحسوبين على تنظيم القاعدة قد تكون وراء تنصيبه خوفا من حصول خلافات بين كبار القادة المسلحين -حسب مصدر مقرب.

يميز أبناء المحافظة بين المسلحين، ومن خلال ما يطرحونه نجد أنهم عبارة عن أربعة مجاميع أهمها المحسوبون على (قاعدة الجزيرة العربية) ويرأسها شخص سعودي الجنسية ، وهؤلاء معظمهم ومن خلال لكنتهم خليجيون إضافة إلى أجانب وباكستانيين.

أما المجموعة الثانية فهم من الجهاديين والبعض يعتقد بانتمائهم لجماعة جيش عدن أبين الإسلامي التي يقودها خالد عبدالنبي، لكن هناك معلومات تشير إلى خلافات نشأت بين الجهاديين والقاعدة جعلت عبد النبي ينسحب مع أنصاره من عملية الهجوم على المحافظة.

المجموعة الثالثة وهي مجموعة يقودها أشخاص يسمون في اليمن (بلاطجة) وهم من أنصار الرئيس صالح والحزب الحاكم والبعض محسوب على أجهزة المخابرات والأمن والحرس الجمهوري، في حين يقود المجموعة الرابعة شخصيات فارة من السجون ويعتقد أن هذه المجموعة تضم مجرمين ومهربين للمخدرات والسلاح.

حاول المسلحون أكثر من مرة اقتحام اللواء ٢٥ ميكانيك التابع للجيش

اليمني الذي رفض الاستسلام، لكنهم استولوا على معسكر للأمن العام ومقر للمخابرات ومبنى المحافظة بعد انسحاب مفاجئ للمسئولين المدنيين والعسكريين.

وفي الأيام الأولى لم تستهدف ضربات الطيران الجوية والمدافع البحرية المسلحين بشكل مباشر خاصة الذين في معسكر الأمن والذي تساوي مساحته أربعة ملاعب كرة قدم، لكن هناك ضحايا في أوساط المدنيين والعسكريين من اللواء ٢٥ ميكانيك. وتتهم المعارضة وقيادات عسكرية الرئيس صالح بالضغط عبر وساطات على قيادة هذا المعسكر لتسليمه للمسلحين.

وتأتي أهمية اللواء ٢٥ ميكانيك من أنه أحد أقوى الألوية المتبقية من قوات العمالقة (النخبة) في عهد الرئيس السابق إبراهيم الحمدي، ويقول أحد أبناء أبين «في حال استسلام هذا المعسكر فإن المحافظات الجنوبية كلها ستسقط وليست أبين وحدها».

انضمت فرق قبلية إلى جانب المعسكر الذي عانى الحصار منذ استيلاء المتطرفين على المدينة وألحقوا بهم هزائم متتالية لكن عملية الاستهداف برا وجوا لم تترك لهم فرصة للقضاء على تلك المجاميع .

ففي ضربة جوية واحدة قتل أكثر من ٣٠ شخصا من العسكريين والقبليين الذين يقاتلون القاعدة ، ويظل السؤال الذي يحتاج إلى إجابة بالنظر إلى سير الأحداث وتحقيق القبائل وبعض وحدات الجيش النصر سريعاً على القاعدة كبير «إن كان هناك قاعدة في اليمن، أم أنها (قاعدة صالح!؟)»، وما بين القوسين مقتبس من عنوان ظهر على حلقة برنامج «ساعة حرة» من قناة الحرة التي تمولها الخارجية الأمريكية والمعروفة بارتباطها الوثيق بالاستخبارات الأمريكية التي تعرف جيدا الواقع الميداني للقاعدة في اليمن.

كأس النهدين

إن العنف لا يجر إلا إلى عنف، والدماء لا تزيد النار إلا اشتعالا، والمعارك تجعل الكل يتذكر ثاراته مع هذا أو ذاك.

وحدها الثورة الشبابية وكل من انضم إليها من القادة العسكريين والأحزاب السياسية والقبائل اليمنية خرقت هذه المعادلة الطبيعية، حتى أسرة الأحمر التي اعتدي عليها في منزلها حصرت مواجهاتها المسلحة مع النظام المعتدي في إطار ردة الفعل وفي نطاق حي الحصبة.

لقد ارتكب نظام صالح كل الجرائم الإنسانية ضد المعتصمين سلميا بدء من مجزرة جمعة الكرامة في مارس وانتهاء بمحرقة تعز نهاية مايو الماضي، ولا زال يرتكب بقصفه القرى والمدن في أرحب نهم والحيمة وتعز.

لقد حاول صالح إشعال الحرائق في مناطق اليمن المختلفة، وصب الزيت على النار في كل مكان لإيهام المجتمع أنه لا زال قويا من جهة، والتنفيس عن حقده وغيظه مما جرى لنظامه جراء الثورة الشبابية من جهة ثانية ومن أجل خلط الأوراق من جهة ثالثة.

ظل الجيش اليمني المعادلة الأقوى في الواقع الميداني. وتكويناته -بالذات التي أعلنت دعمها لثورة الشعب- لم تنجر هي الأخرى للمواجهة مع من تبقى من قوات صالح من الأمن المركزي والحرس الجمهوري.

ويشكل إعلان قيادة أربع مناطق عسكرية (من أصل خمس هي تكوينات الجيش اليمني) الانضمام للثورة الخطوة الأولى على طريق الحسم ضد نظام صالح. إلا أن حادثا قدريا لا زال الغموض يكتنفه وقع في جمعة كان الملايين في ساحات التغيير يهتفون لتعز، فقد أصيب الرئيس صالح وأركان نظامه وبدأت الاتهامات تتوالى، وبعد كل اتهام ارتكبت مجازر لا تنسى.

اتهمت السلطة في البداية أبناء الشيخ الأحمر الذين دعموا الثورة، فدكت بقية منازلهم في حدة بعد منزلهم في الحصبة، ومن ثم اتهمت العسكريين المنشقين بقيادة اللواء علي محسن صالح فقصفت منزله هو الآخر وضربت الفرقة أولى مدرع التي يقودها.

لم يستطع الإعلام الرسمي تقديم معلومة حقيقية، وتكتم أبناء الرئيس المسكون بزمام الدولة، فتركوا الشائعات تقوم بالواجب.

سيطرت الشائعات وسمعنا أنها مسرحية من قبل الرئيس صالح لتصعيد عملياته العسكرية ضد المعتصمين السلميين ومن ناصرهم من المشائخ القبليين والشخصيات الاجتماعية والعسكرية خاصة وأنه تم نهب وهدم بعد ذلك لبيوت البعض منهم.

زادت الشائعات لتمتد إلى أن الحادث عبارة عن صراع داخلي ، فتارة بين الأبناء، وتارة تصفية حسابات مع أحد أشقاء الرئيس المقربين، وسمعنا عن ضحايا في تبادل مواجهات داخل معسكرات الحرس في الرئاسة.

ومن ثم جاءت الرواية الرسمية بأن تنظيم القاعدة وراء ذلك، لكن ذلك لم يجعل بقايا نظام صالح يثبت قدرة من الانتقام ويذهب لقتالها في أبين، بل توجه لقتل المدنيين والمعتصمين مجددا في تعز.

وذهبت بعض اتهامات الحزب لأطراف في المشترك وتارة لأمريكا ودولة خليجية بالوقوف وراء الحادث، لكن كل تلك الأقوال لا تسندها دلائل واقعية.

إن إصابة الرئيس صالح وخروجه مع أركان نظامه للعلاج في السعودية -بغض النظر عن خطورة الإصابات- هي إحدى نتائج اللعب بالأوراق الأمنية والتحالف مع تيارات العنف.

إن ذلك الحادث إثبات أن نظام صالح لم يعد قادرا حتى على تأمين حياته ناهيكم عن تأمين حياة اليمنيين، ومن المهم القول إن حقبة الرئيس صالح انتهت ومعها ستنتهي تحالفاته تدريجيا.

الجـــوف.. الحرب الصامتة

ثابت الأحمدي *

تعتبر محافظات الجوف (١٧٠ كم شرق العاصمة صنعاء) من المحافظات النائية و تكاد تنعدم في معظم مديرياتها خدمات البنية التحتية، وهي على حدود مع المملكة العربية السعودية من خلال صحرائها المترامية، تتكون من اثني عشر مديرية وتعتبر الحزم عاصمتها. أما عدد سكانها فيقدرون بنحو: ٤٤٣،٧٩٧ نسمة حسب التعداد السكاني للعام ٢٠٠٤م. ويمثلون ما نسبته ٢،٣٪ من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية. وهي غنية بمآثرها التاريخية. طابعها تقليدي قبلي أكثر منه حضاري مدني ولا تزال كثير من مظاهر العصور الوسطى تخيم على حياة كثير من أبنائها، وتعتبر أكبر المحافظات الشمالية من حيث المساحة؛ حيث تبلغ مساحتها حوالي ٣٩،٤٩٥ كيلو متر مربع، أي حوالي ٧،٢٪ من إجمالي مساحة اليمن.

ظلت المدينة بعيدة إلى حد ما عن صراع حرب الدولة مع الحوثيين منذ اندلاعها العام ٢٠٠٤م حتى الحرب السادسة حيث ظهرت الجماعة فيها فجأة وسيطرت على أغلب مديرياتها حينها، إلا أنها انسحبت من بعض المديريات بفعل التصالح الخفي الذي تم بين الرئيس صالح وبين قائدهم عبد الملك الحوثي.

كانت من أوائل المدن اليمنية التي اشتعل فيها فتيل الثورة اليمنية في شهر فبراير الماضي ومن أوائل المحافظات التي سقطت عاصمتها في أيدي الثوار والقبائل المناصرة لهم يوم الجمعة ٤ مارس، فيما تم السيطرة شبه الكاملة عليها يوم ١٥ مارس مع المعسكر القريب من المجمع الحكومي.

ورغم اعتبار أحزاب اللقاء والمشترك وجماعة الحوثيين من مكونات الثورة ضد نظام صالح إلا أن المعادلة السياسية قد بدت طردية العلاقة في الجوف؛ حيث يتواجه الطرفان «الحوثيون واللقاء المشترك» مطلع شهر ابريل الماضي تحققت المصالحة بعد جهود مبذولة للوفاق بين «الحلفاء» من قبل قيادات اللقاء المشترك وقيادة الحوثيين.

وقد اتهم الثوار ومعهم قيادة اللقاء المشترك الحوثيين أكثر من مرة بخرق الهدنة التي كان قد تم الاتفاق عليها يوم الأحد ٢٦، يونيو الماضي، علما أن بنود الصلح المطروحة من قبل اللجنة على الطرفين قد تمثلت في عدة نقاط هي: وقف إطلاق النار، وإنهاء التمترس، وإزالة نقاط التفتيش، وتسليم المعسكرات للجيش الموالي للثورة، وتشكيل لجنة عامة بالتوافق تتسلم كافة المنشآت والمرافق العامة.

ويبدو ذلك الاتفاق يشبه اتفاقات الهدنة التي كانت تجريها الدولة مع الحوثيين في صعدة خلال الحروب الست السابقة والتي يعودون بعدها أكثر قوة ومنعة من ذي قبل؛ كون هذه الاتفاقية لم تتوصل إلى تسوية بين الطرفين على الصعيد العملي إلا أن الحرب شبه متوقفة حالياً.

وقد بلغ عدد القتلى المحسوبين على اللقاء المشترك وشركائه حوالي ٨٨ قتيلا، وضعف العدد جرحى، فيما بلغ عدد قتلى الحوثيين أكثر من ٤٠٠ قتيل وضعفهم جرحى، وإن كان الأخير يتحفظ في الإدلاء بأية معلومات من هذا القبيل ويعتبرها من أسراره الحربية، وتعود الكثرة في عدد قتلى الحوثيين إلى كونهم المهاجمين وبالتالي يتحملون المزيد من الخسائر البشرية والمادية الأخرى.

ثم إنه لا تتواجد مستشفيات تتبع الدولة هناك وتتلقى القتلى والجرحى من الجانبين، بل لكل طرف من الطرفين مشافيه الخاصة به، وهي في حقيقتها مستشفيات ريفية لا تؤدي خدمة جيدة في هذا الجانب!

وعن أماكن تواجد الحوثيين بدرجة رئيسية فهم موجودون بصورة أكثر في الجوف العليا وتحديدا في (المراشي، برط العنان، المتون، الأشراف، السدباء) حيث الأمية المنتشرة والجهل الذي لا يزال مخيما على كثير من أبناء هذه المنطقة بصورة أكثر قياسا إلى الجوف السفلى التي تعتبر أكثر وعيا وتعلما من نظيرتها العليا.

المقاتلون الحوثيون في الجوف معظمهم عناصر مسلحة وذات خبرة قتالية من أبناء محافظة صعدة، مزودين بمختلف الأسلحة من الكلاشينكوف إلى المدفع إلى الدبابة ومتمترسين في نقاط مختلفة يدعمهم لوجستيا وتموينيا ومعلوماتيا قيادات عسكرية محسوبة على الحرس الجمهوري وقيادات مدنية تنتمي إلى المؤتمر الشعبي العام في المحافظة.

---

* باحث في الشئون الفكرية وقد زار محافظة الجوف مع اندلاع الحرب فيها.

تركزت المعارك اليومية بصورة دائمة في أكثر من موقع أهمها السدبا ومجزر والصفراء والغيل والأخيرة منطقة الشيخ الحسن أبكر أحد كبار مشايخ المحافظة وقيادي في اللقاء المشترك.

ومنطقة الصفراء منطقة قريبة إلى حد ما من مفرق الجوف مارب، المحافظة المجاورة، كما أن السدبا قريبة أيضا من عاصمة المدينة نفسها.

عادت المعارك إلى حالتها الطبيعية مطلع شهر يوليو الماضي واستمرت حتى قبل نهاية يوليو، وحقق أنصار اللقاء المشترك وشركائه انتصارا ميدانيا ، وهو ما دعا الحوثيين إلى طلب هدنة ووقف القتال في نفس الليلة التي أعلن فيها السيطرة على جزء من معسكر الصمع في أرحب شمال العاصمة صنعاء قبل أن ينسحبوا ويكتشفوا أن مجاميع محسوبة على الحوثي جاءت لدعم قوات الحرس هناك.

لماذا الحرب في الجوف؟

السؤال الذي يفرض نفسه: ماذا تعني هذه الحرب للحوثي والمشترك معا على حد سواء؟ ولماذا الجوف تحديدا؟ ولماذا هذا التوقيت أيضا؟

والواقع أن ثمة أهدافا استراتيجية يسعى الحوثي لتحقيقها باعتباره من بدأ الحرب والمتبني للعمليات الهجومية، تتمثل في سعيه لفرض تواجده في المنطقة للحصول فيما بعد على نصيب وافر بالحجم الذي يطمح إليه بعد سقوط النظام بصورة نهائية في العاصمة وتسلم القوى الجديدة لمقاليد الأمور كما يتصور.

أما بالنسبة للمشترك فهي حرب وجود في حقيقته، من باب «يكون أو لا يكون» خاصة وللمشترك وشركائه نسبة من الحضور الكبير في كثير من المناطق هناك، وبالتالي فسعي الطرف الآخر لتجاوزهم أمر مرفوض ابتداء. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن لمعظم قيادة هذا الطرف ارتباطات خاصة مع النظام السعودي المجاور، وبالتالي فإنهم لا يريدون أن يظهروا بمظهر الضعيف أمامه، ومن ناحية ثالثة فالأرض والعرض سيان بالنسبة للثقافة السائدة في الوعي القبلي ومن غير المعقول أن يسمحوا لخصمهم بالحضور في مناطقهم، ناهيك عن أن يتسيدوا فيها.

كما أن المشترك وجماعة الحوثي على طرفي نقيض فكريا ومذهبيا، وكل هذه العوامل مجتمعة - في الواقع - حائط صد أمام محاولة الحوثي التمدد في أراضي المشترك والقبائل عموماً.

أما لما ذا الجوف؟ فالجوف منطقة استراتيجية كونها على حدود تماس مع المملكة العربية السعودية المجاورة من جهة الشمال، من خلال منفذ البقع المعروف، وكلا الطرفين له طبيعة اتصاله بها وعلى طريقته، والتحكم في حدودها يعني الشيء الكثير للطرفين على حد سواء، كما أن الجوف أيضا مجاورة لمحافظتين مهمتين إحداهما مأرب من الجنوب ومحافظة صنعاء من الجنوب الغربي، ومعروف أهمية محافظة مارب اقتصاديا كونها

ولا ننسى الإشارة إلى العلاقة الحميمة التي تربط الحوثيين بنجل الرئيس قائد الحرس الجمهوري العميد أحمد علي عبد الله صالح، وما يمكن أن يمثل لهم من سند ركين في الفترة الأخيرة وما يمثلون له أيضا لاسيما بعد تآكل قواته يوما بعد يوم وانضمام البعض منهم إلى صفوف الثورة، فالمصلحة بينهما في الوقت الحالي مشتركة

تحتضن كثيرا من الآبار النفطية وفيها تتواجد المصالح الأجنبية، وأيضا محافظة صنعاء سياسيا كونها متصلة بالعاصمة صنعاء وفيها أكثر من نقطة تفتيش عسكرية. كما أنه يحدها من الغرب عمران وللحوثيين فيها مصالح مهمة وأتباع وإن كانوا أقل من صعدة أو الجوف، إلا أنها نقطة عبور باتجاه حجة حيث الأتباع والأشياع، وإمكانية إقامة ميناء على ساحل ميدي، ومن الشمال الغربي صعدة وهي العاصمة السياسية بالنسبة لهم، ومن الشرق حضرموت التي سيستفيدون من صحرائها المترامية ومن أهميتها الاقتصادية والسياسية أيضا على طريقتهم، ثم إن الجوف نظرا لمساحتها الشاسعة وأطرافها المترامية يصعب على الدولة تعقب الفارين والمتمردين عليها إلى حد كبير وبالتالي فإنها قد تمثل المأوى الآمن للحوثيين..

أما لماذا هذا التوقيت؟ فهو بالنسبة لهم الوقت المناسب، خاصة ونظام صنعاء الذي تمردوا عليه منذ ٢٠٠٤م على وشك السقوط بصورة نهائية، وبالتالي فإنهم بالنسبة له خير من ينتقم له من خصمه في الأيام القادمة، وبالتالي فسيقتسمون معه من الآن تركة الرجل المريض أو بالأصح «النظام الهالك» لتقوية مراكز نفوذهم مستقبلا بقوة السلاح الذي يعتبر قوتهم الوحيدة تقريبا كونهم لا يرتكزون إلى قاعدة جماهيرية واسعة في أنحاء البلاد تؤهلهم للعبة التقاسم السياسي أو الشراكة مع القوى السياسية الأخرى الفاعلة على الساحة كالإصلاح مثلا أو الاشتراكي أو المكونات المدنية الأخرى، فقوة السلاح نافذتهم الوحيدة لا غير وهم يدركون ذلك تماما.

ولا ننسى الإشارة إلى العلاقة الحميمة التي تربطهم بنجل الرئيس قائد الحرس الجمهوري العميد أحمد علي عبد الله صالح، وما يمكن أن يمثل لهم من سند ركين في الفترة الأخيرة وما يمثلون له أيضا لاسيما بعد تآكل قواته يوما بعد يوم وانضمام البعض منهم إلى صفوف الثورة، فالمصلحة بينهما في الوقت الحالي مشتركة، وبالتالي فكل منهما يمثل للآخر جسر عبور لتحقيق آماله سواء كليا أو جزئيا..أو هكذا تقرأ المعادلة.

الوضع الميداني للجوف :

بالنسبة للوضع السياسي في المحافظة فهو إلى الانفلات أقرب منه إلى الحزم وإن كانت عاصمة المحافظة تسمى «الحزم» ففيما يسيطر الثوار ومعهم أحزاب اللقاء المشترك على معظم المكاتب التنفيذية تسيطر مجاميع أخرى على بعض الأجهزة الحكومية بعضها استراتيجية كفرع البنك المركزي اليمني ومكتب الصحة والسكان الذي سقط من أيديهم مؤخرا، وهو ما أعاق اللجنة التي شكلت بداية سيطرة الثوار على المحافظة عقب سقوطها بأيديهم وأنصارهم عن أداء عملها بصورة صحيحة بحكم سيطرة الطرف الآخر على المال الذي منه رواتب الموظفين ونفقات المكاتب التشغيلية وغيرها لنستطيع القول إن الوضع مشلول ولا وجود لدولة هناك.

إن المشكلة ذات تركيب عضوي في طبيعتها فهي سياسية بخلفية أيديولوجية عند البعض، للمشيخة وطبيعة المجتمع القبلي حضور ملحوظ في كثير من تفاصيلها، إلا أنها رهن بتوافق سياسي لقياداتها السياسية العليا وفقا للمعايير السياسية البحتة، لتكون أكثر بساطة في موضوعها، وهذا في حال استطاع الطرفان المتضادان تجاوز الطرف الثالث الذي سيحضر على طريقته لإفشال أي مساع تهدف إلى توصل الطرفين إلى حل توافقي يفضي إلى أن يلقي كل منهما سلاحه جانبا استعدادا للتحول نحو مرحلة جديدة للملمة الجروح الدامية والندوب الغائرة التي خلفتها الفترات السابقة ومن ثم البدء في البناء، هذا في حال تعامل الطرفان وفقا لمقتضيات المصالح العامة وبالمعايير السياسية الخالصة بعيدا عن عقد الأيديولوجيا وبعيدا عن تدخل السعودية وإيران.

مستقبل الدولة :

على الدولة في المرحلة القادمة التنبه بحذر كبير للأربطة العلمية والحوزات الأهلية التي يتبناها البعض فهي أس البلايا وأصل الرزايا من أي جهة كانت وأن تشدد على ضرورة التعليم الرسمي تفاديا لما حدث في صعدة.

وسياسيا على الدولة أن تعترف بالآخر أي كان، لاسيما والمرحلة تؤصل لفترة جديدة من مراحل الشعوب التي قررت ألا حياة فيها مستقبلا لحكم الفرد الواحد مهما كان، وعلى الدولة أن تدير هذا الاختلاف مستفيدة من تنوعه لا جعله مشكلة في حد ذاته، وهذه أهم أولوية من أولويات المرحلة القادمة وإحدى تحديات المرحلة.

الداخل الزيـــدي

في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧ توفي مجد الدين المؤيدي أحد أهم مراجع الزيدية في اليمن، وبوفاة هذا الرجل الذي ظل صامتا اتجاه حرب الحوثيين والنظام منذ ٢٠٠٤ حتى وفاته، بدا الانقسام واضحا في صفوف الزيدية، فإلى جانب حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية كواجهة سياسية ظهر الحوثيون في العقد الماضي كقوة مؤثرة على المنتمين للمذهب الزيدي مستمدين قوتهم من قدرات عسكرية نمت مع إخفاقات الجيش في المواجهات التي شهدتها صعدة على مدار خمس سنوات ، ومعتمدين على إرث دعائي وإعلامي لنجاحات حزب الله في لبنان.

وبوفاة الشخص الآخر مؤسس الحوثية بدر الدين الحوثي مطلع يونيو ٢٠١٠م دخل أنصار الرجلين في أول مواجهات في ديسمبر من ذات العام قادها كلا من تلميذ المؤيدي من تيار الزيدية محمد عبد العظيم الحوثي والقائد الجديد عبد الملك نجل بدر الدين الحوثي .

قتل خمسة وأصيب ٧ أشخاص في تلك المواجهات التي توقفت بتدخل قبلي، لكن سرعان ما عادت في أغسطس من هذا العام ليكون عدد الضحايا من الجانبين ثمانية قتلى وخمسة جرحى.

ورغم اتفاق الطرفين في كثير من الأمور الفكرية كانحصار الولاية في البطنين إلا أن الخلافات نشبت بينهم مع إعلان تأسيس الشباب المؤمن في تسعينات القرن المنصرم والذي يعد النواة التي شكلت القوة العسكرية للحوثيين فيما بعد.

إذن فالخلاف ليس أيدلوجي وإنما كان نتاج للهوة بين الأجيال، فالشباب المؤمن كان يرى في مجد الدين المؤيدي وأنصاره جيلا عفا عليه الزمن، فيما يرى أولئك أن هؤلاء مجرد صبيان طائشين.

ورغم أن الطرفين يدعيان تمثيل الزيدية إلا أن التواصل بين جهات إيرانية والحوثيين جعل البعض ممن يخالفوهم وينتمون للتيار الزيدي إلى اتهامهم باتباع الاثنى عشرية وهو ما ينفيه الحوثيون باستمرار.

هذا الخلاف والاقتتال الزيدي – الزيدي يجعل من خيار العمل السياسي المدني في الدولة القادمة لهذه الجماعات الأيدلوجية أمرا مهما لتجنب مزيد من الانشقاقات ومزيد من سفك الدماء بين أبناء الشعب اليمني الواحد، وفي حال الاستمرار في مربع الاقتتال سيؤدي ذلك حتما إلى مزيد من التشظي والضعف وربما الانهيار، فالشجرة لا تكسرها الرياح وإنما يسقطها السوس الذي ينخرها من الداخل.

الحوثيون والإصلاحيون ورياح التغيير

محمد صالح الرويشان *

إن الإختلاف والوحدة والتعاون والتعايش بين المختلفين كلها من سنن الله في خلقه. ولكن المشكلة تكمن حين نركز على نقاط الإختلاف أكثر مما نركز على نقاط الاتفاق، مما يؤدي لتعميق الإختلاف وتجذيره بالعصبية والتعصب. فيتحول الاختلاف من مجرد صراع فكري أو سياسي إلى صراع مذهبي وطائفي وحزبي تضيع فيه الحقائق والمبادىء. ومن ينغمس في أتون الصراع سيتصور أن الوطن لايتسع لكلي الفريقين، وأن ربح أحدهما لايمكن أن يتحقق إلا بخسارة الآخر. وعلى العكس من ذلك، فإن الخروج من وتيرة الانفعال ودائرة الانهماك في الفعل ورد الفعل مع تشغيل الفكر والعقل يؤديان إلى نزع فتيل الصراع وتحويل الاختلاف إلى آلية فعالة للتنافس المثمر والمفيد للطرفين وللوطن.

لقد مثلت تجربة اللقاء المشترك بحق تجسيدا رائعا للحكمة اليمانية وتجربة حضارية رائدة في العالمين العربي والإسلامي. حيث جمعت هذه التجربة الفريدة بين أحزاب كان الاختلاف والصراع هو السمة السائدة فيما بينها. ولكن هذه الأحزاب وقد تنبهت إلى أن خلافاتها وصراعاتها لا يستفيد منها غير الاستبداد والتخلف. توصلت إلى تأسيس إطار سياسي ينظم العلاقة بينها ويوجهها لخدمة الأهداف المشتركة. ويقوم بمعالجة المسائل الاختلافية في إطار الحوار الموضوعي أو التنافس الشريف. وسيكون من الغرابة بمكان أن لايستفيد الإصلاح – وهو الحزب الأكبر في منظومة المشترك– والحوثيون «انصار الله» من هذه التجربة اليمنية في تنظيم العلاقة بينهما.

العلاقة بين الزيدية والإخوان

إن من يقرأ ما خطه يراع الأديب والشاعر والسياسي أحمد بن محمد الشامي يرحمه الله في ملحمته التاريخية ومذكراته الرائعة «رياح التغيير في اليمن»، يدرك كيف أن العلاقة في صنعاء ١٩٤٨م بين الوسط الزيدي ممثلا في الشامي نفسه وحركة الإخوان المسلمين ممثلة في الفضيل الورتلاني لم تكن أبدا علاقة توجس وارتياب مذهبي بل كانت علاقة تفاعل إنساني رائع يتجاوز كل العقد التي نشأت في العقود الأخيرة. فقد سجل الشامي في كتابه إعجابه وتأثره الكبيرين بشخصية الورتلاني وأثنى عليه ثناء أجد من المفيد إثبات طرف منه.

يقول الشامي تحت عنوان فرعي «ليس زيديا بل حنيفا مسلما» مانصه: « وقد يقول قائل: وما شأن الورتلاني والبنا باليمن وإمامتها ونوع الحكم فيها، وهما ليسا زيديين، ولايقولان بالإمامة؟ فأقول: لقد كان لدى الأستاذ الورتلاني من المعرفة بكتاب الله وسنة رسوله والفقه وأصوله، والفهم والعبقرية، والفصاحة والتقوى، مايخوله أن يفهم ويعرف ما فهمه وعرفه الإمام زيد بن علي، وأن يُنكر ويثور على ما أنكره وثار من أجل إزالته الإمام زيد بن علي الذي عندما ثار لم يكن زيديا بل كان حنيفا مسلما؛ كما كان جده الحسين من قبله، وكما كان الورتلاني والبنا من بعده وكما سيكون من بعدهما فلان، وفلان، وفلان.» انتهى ص ٢٤٩ الطبعة الأولى.

وقد ظلت هذه العلاقة المتميزة بين الزيدية وحركة الإخوان تنمو بعد فشل ثورة ١٩٨٤م وبعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢م رغم المحنة التي مر بها الإخوان المسلمون في مصر ورغم سقوط الإمامة الزيدية في اليمن. وقد تبلورت تلك العلاقة من خلال شخصيات عديدة برزت فقهيا وأدبيا وسياسيا متجاوزة الانغلاق المذهبي ومحافظة على التراث الرائع للزيدية والتعايش المذهبي في اليمن على حد سواء. كما ضم تنظيم الإخوان المسلمون في اليمن العديد ممن ينتسبون إلى المذهب الزيدي في قياداته العليا وكوادره الفاعلة ولايزال الحال كذلك إلى اليوم رغم توتر العلاقة والتباسها بين الحوثيين والإصلاحيين.

عوامل مؤثرة:

غير أن هذه العلاقة المتميزة أثرت فيها ثلاثة عوامل متزامنة:

الأول: قيام الثورة الإيرانية وما مثلته من نموذج ثوري للحركات الإسلامية عامة وللشيعة على وجه الخصوص وهو النموذج الذي سرعان ما شوهته النزعة المذهبية .

الثاني: تنامي التأثيرات السلفية القادمة من السعودية خاصة والخليج عامة في اليمن وبالتالي على فكر وتنظيم الإخوان. وبدا واضحا أن تلك التأثيرات جاءت كمعادل لتأثير الثورة الإيرانية ومذهبيتها.

---

* كاتب صحفي متغرب في الولايات المتحدة الأمريكية.

الثالث: استلام علي عبدالله صالح للحكم في اليمن واعتماده على سياسة «فرق تسُد» أو ما أسماه «لعبة الكروت» أو «الرقص فوق الثعابين». وهي السياسة التي أفسدت الحياة السياسية في البلاد وجعلت الأوضاع في حالة تأزم واحتقان دائم.

وقد أوصلت هذه العوامل الثلاثة العلاقة بين الوسط الزيدي الذي تبلور سياسيا بعد إعلان التعددية السياسية من خلال حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية والإخوان الذين أسسوا حزب الإصلاح إلى مرحلة تأزم وفقدان للثقة.

ورغم التئام هذه العلاقة سياسيا من خلال انخراط هذه الأحزاب في منظومة اللقاء المشترك إلا أنها وصلت ميدانيا إلى ذروة التأزم بتفجر الحروب الستة في صعدة ٢٠٠٤ -٢٠١٠ م. وخلال ستة حروب سقط الآلاف من الضحايا من المدنيين والعسكريين. كما نزح عشرات الآلاف من مناطق الحرب التي تعرضت لدمار شامل. وبالإضافة إلى ذلك فقد خسرت الدولة مليارات الدولارات التي تم إنفاقها على الحروب الستة.

حروب الحوثيين:

إن صمود الحوثيين في مواجهة الحروب العبثية التي شنها النظام ضدهم والحراك الجنوبي في المحافظات الجنوبية واللقاء المشترك كحاضن للمعارضة السياسية المنظمة كانت هي العوامل الثلاثة التي أضعفت نظام «صالح» رغم مابدا ولايزال يبدو من قوته الظاهرية.

ورغم أن الإصلاحيين خلال الحروب الستة التي شنها النظام ضد الحوثيين كانوا قد قطعوا علاقتهم السياسية وتحالفهم الاستراتيجي بالرئيس «صالح» وحزبه وأصبحوا في صف المعارضة (اللقاء المشترك)، ورغم أنهم عارضوا الحروب الستة إلا أن موقفهم لم يرض الحوثيين ولم يرض السلطة في الوقت نفسه.

وظل الحوثيون يرصدون أشخاصا أو جماعات محسوبة على الإصلاح أو متعاطفة معه بين القوات التي تحاربهم.

وفي الحرب السادسة في صعدة جاءت دعوة الرئيس «صالح» لما أسماه بـ«الاصطفاف الوطني»، وهي الدعوة التي تهدف إلى الحصول على دعم سياسي غير محدود للسلطة من جهة وتوريط أطراف قبلية وسياسية – على رأسها الإصلاح – في مواجهة الحوثيين من جهة أخرى. ولكن هذه الدعوة لم تلق أي استجابة من قبل الإصلاح.

وقبل أن تختفي روائح البارود وسحب الدخان من أجواء وسماء صعدة، سارع الرئيس إلى محاولة استقطاب الحوثيين. فمن استقباله قياداتهم الميدانية في دار الرئاسة ودعوتهم للحديث في كلية الأركان، إلى اتهام التجمع اليمني للإصلاح – الذي رفض دعوته للاصطفاف الوطني – بأنه كان يحرض على الحرب.

لقد كان واضحا أن الرئيس رغم كل الحروب، يظن أن بإمكانه استخدام الحوثيين في لعبة الكروت المفضلة لديه، وحين أبدى الحوثيون استعدادهم للتحالف مع اللقاء المشترك وعقدوا اتفاقاً معه في إطار لجنة الحوار الوطني، اتهم صالح اللقاء المشترك بأنهم وفروا ويوفرون الغطاء السياسي للحوثيين!

رياح التغيير:

حين هبت «رياح التغيير في اليمن» وبادر الشباب وجماهير الشعب لحمل رأية الثورة ضد نظام الاستبداد والفساد، أعلنت أحزاب اللقاء المشترك ومن ضمنها الإصلاح كما أعلن الحوثيون «انصار الله» وقوفهم جميعا مع ثورة الشباب.

وواجهت الثورة ومازالت تواجه رغم تقدمها تحديات داخلية تتمثل في تجذر نظام الاستبداد في مؤسسات الدولة وسيطرته عليها وعلى قطاع كبير من الجيش. كما تواجه الثورة تحديات خارجية تتمثل في دعم قوى إقليمية ودولية للنظام القائم ومحاولة ضمان انتقال السلطة بشكل يكفل لهذه القوى مصالحها المشروعة وغير المشروعة ولو على حساب الشعب اليمني.

حقائق للحوثيين والإصلاحيين:

ومع ذلك وفي خضم التحديات التي تواجهها الثورة وطول أمدها، فإن أخطر مايواجهها الآن وحتى في المرحلة التي تلي انتصارها يتمثل في الصراع بين اثنين من أهم مكوناتها هما الحوثيون والإصلاحيون. ولذا لابد من تذكير هذين الطرفين وغيرهما بثلاث حقائق هي:

أولا: أن التعددية المذهبية في اليمن هي حقيقة واقعة لايمكن تجاوزها بمحاولة فرض مذهب أو تغليبه على غيره من المذاهب. وهذه التعددية المذهبية هي أقوى وجودا من التعددية السياسية وتكاد توازي في قوتها وأثرها التعددية الإجتماعية القبلية والمناطقية.

ثانيا: أن الحرية وسيادة النظام والقانون هما المُناخ الصحي للتعايش والتعاون البناء والمثمر بين جميع المذاهب والأحزاب والقبائل والمناطق.

ثالثا: أن الطرف الذي يتصور أن بإمكانه الوقوف في مواجهة «رياح التغيير في اليمن» بالهروب من استحقاق الشعب لنصر ثورة التغيير ومن استحقاق الثورة لبناء نظام يقوم على العدالة والحرية والمساواة والتداول السلمي للسلطة يحكم على نفسه بالفناء.

الطرف الذي يتصور أن بإمكانه الوقوف في مواجهة «رياح التغيير في اليمن» بالهروب من استحقاق الشعب لنصر ثورة التغيير ومن استحقاق الثورة لبناء نظام يقوم على العدالة والحرية والمساواة والتداول السلمي للسلطة يحكم على نفسه بالفناء.

مأرب ..
بـين المصالح والأيدلوجيـا

علي نـاجي الشريف *

استخدم نظام صالح طيلة فترة حكمة استراتيجية قائمة على بناء تحالفات قائمة على مصالح غير مشروعة.

ومن المسلم به في علم السياسية أن السلطة تكتسب شرعيتها من الرضا العام الذي يأتي اختيارا طوعياً وفقاً لتعاقد يحدد الحقوق والواجبات وبرامج وأداء يحقق متطلبات المجتمع في حياه حرة كريمة وتنتقض هذه المشروعية بانتقاصها والانحراف عنها.

وفي بلد مثل اليمن وبالذات في مرحلة نظام صالح تأسس النظام على مشروعية توافقية شكلية أساسها شرعية الغلبة والأمر الواقع التي انطلقت منها في ممارسة السلطة طيلة ثلاثة وثلاثين عاماً، حيث كانت استراتيجية الحاكم تعتمد على بناء التحالفات واستثمار التناقضات في المجتمع على حساب بناء المؤسسات وتبديد الثروة ولم تستطع هذه الاستراتجية إسعاف النظام من مواكبة التغيرات والتطورات الدولية

* كاتب وباحث سياسي.

والإقليمية التي وضعت النظام وجهاً لوجه أمام تحديات سياسية واقتصادية لحدث بحجم الوحدة اليمنية وما تفرضه من وعي يقوم على الشراكة السياسية والديمقراطية والتنمية في ظل نظام ريعي يفتقد لمشروع وطني ومؤسسات قوية وقادرة على استيعاب مدخلات هامة ومعالجتها وفق رؤية إستراتيجية وطنية بحجم التحدي، لا بل إن النظام المشبع بثقافة التخلف والفردية كان يتعاطى من وقت مبكر مع مسؤولية وطنية كتلك بعقلية التملك التي لا تكترث لقانون ولا لبناء مؤسسي ولا تقاليد دولة مدنية. فذهب بدلا عن ذلك للتهيئة لنظريته في التوريث وتأبيد السلطة على حساب الوطن وأبنائه ولما كانت الغايات تحدد الوسائل فقد انحدر في أدواته التي يضمن بها بقاءه إلى الحضيض.

ولما كان من المستحيل لنظام هبطت سقوف رؤيته أمام مسؤولية وطنية كبيرة ليختزل وطناً وشعباً في صورة ضيعه يمتلكها ويورثها لأبنائه وأسرته ورموز نظامه فإنه لم يكن قادراً على بناء عناصر القوة السياسية التي تسهل ممارسة السلطة في مناخات تقلبها وتقتنع بها.

فلجأ عوضا عن ذلك إلى سياسة تفتيت المجتمع وإذكاء الصراع بين قواه لضمان بقائه وإحكام سيطرته أمام مطالب شعبية في حياة كريمة، وبما أنه انطلق في ممارسته السياسية والاقتصادية من عقلية تبديدية وبدائية وهو بحاجة إلى زيادة الدخل القومي الذي تلتهمه آلة الفساد التي أفرزتها عقلية كسب الولاء على أساس غير وطني ليحافظ بذلك على الحد الأدنى من الاستقرار الذي لا يفقد معه السيطرة على زمام الأمور في البلد، فقد فطن النظام إلى الأهمية الجيوسياسية لليمن وما يحظى به من اهتمام في الاستراتجية الدولية والإقليمية فاستثمرها على طريقته وعمل على توظيفها في الابتزاز السياسي لاستدرار الدعم المالي والبقاء في السلطة من خلال تسويق وتضخيم قضايا الإرهاب والقاعدة والمساهمة في صناعتها لتخويف الأصدقاء والأشقاء وتخويفهم بالانفلات الأمني والحروب الاهلية.

ومن هنا فمأرب ليست استثناء لوضع البلد الذي تديره عقلية خلق الأزمات وإدارتها وإستثمارها بشكل غير أخلاقي ولا إنساني.

محافظة مأرب هي منطقة سكانها في أغلبهم قبائل ويعتمدون في دخلهم بين التجارة المحدودة والزراعة المحدودة وتتوزع بين مناطق جبلية تعتمد على الثروة الحيوانية والسهول الزراعية والصحاري المفتوحة الممتدة التي تشكل ممرا للتهريب الدولي بين الشواطىء المحاذية لأفريقيا مرورا عبر المحافظات الشرقية كمحافظة شبوة ثم مأرب وصولا لدول الخليج.

في مأرب أبناء القبائل عادة لا يمتهنون المهن إلا فيما ندر وهذا ما أدى إلى رواج تجارة مشروعة في المحافظة وغير مشروعة أحيانا.

النظام قام ببناء تحالفات مع مراكز نفوذ اجتماعي وهي تحالفات قائمة على المصالح.

وقد خلق ذلك بين أبناء القبائل المحرومين من التعليم والوظيفة والاستقرار المعيشي فجوة كبيرة بينهم وبين مراكز النفوذ أو المشايخ المتحالفين مع النظام.

فتمرد أبناء القبيلة على الشيخ نكاية به وبالنظام وهو ما أدى إلى انتشار التقطع والاختطاف وتفجير أنابيب النفط و في محاولة منهم للفت نظر المجتمع والدول إلى وضعهم المعيشي والاجتماعي في ظل عدم وجود آليات مؤسسية ومدنية للضغط على صانع القرار للاستجابة للمطالب الاجتماعية.

وللعلم أن معظم من يشيع النظام عنهم بأنهم ينتمون للقاعدة من أبناء هذه المحافظة هم الذين أصبحوا فيما بعد على علاقة أمنية مشبوهة بالنظام وبالتجارة غير المشروعة وما القاعدة بالنسبة لهم إلا فزاعة يتم من خلالها استلفات الاهتمام والدعم.

وشتان بين أيدلوجيا عرف بها تنظيم القاعدة وبين مجموعات اشتهرت بهذا الاسم هي أقرب إلى ما عرف قديما لدى العرب بظاهرة (الصعاليك) ولا علاقة لأولئك بايدلوجيا دينية لا من قريب ولا من بعيد وإنما هي دوافع تنتقل بين السياسية والمصالح.

.....

كانت استراتيجية الحاكم تعتمد على بناء التحالفات واستثمار التناقضات في المجتمع على حساب بناء المؤسسات وتبديد الثروة

“”

معظم من يشيع النظام عنهم بأنهم ينتمون للقاعدة من أبناء هذه المحافظة هم الذين أصبحوا فيما بعد على علاقة أمنية مشبوهة بالنظام وبالتجارة غير المشروعة وما القاعدة بالنسبة لهم إلا فزاعة يتم من خلالها استلفات الاهتمام والدعم.

في الذكرى الـ (١٠) لهجمات ١١ سبتمبر

تنظيم القاعدة يعيد توجيه استراتيجيته في اليمن

غوايـــــة الفراغ

محمد سيف حيدر *

* باحث في قضايا الأمن والإرهاب ومدير تحرير مجلة (مدارات استراتيجية).

مقـــدمة

على وقع موجة الاحتجاجات الصاخبة والواسعة التي شهدتها اليمن (وما تزال) منذ شهر شباط/فبراير من العام الجاري ٢٠١١، أخذ «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، الذي يتخذ من بعض نواحي البلاد ملاذاً لقياداته وساحة تدريب لعناصره ومريديه، في البروز إلى واجهة الأحداث بقوة وبإيقاع منتظم، مُستغلاً حالة الاحتقان السياسي والفراغ الأمني الشديدة التي لازمت الحركة الاحتجاجية.

ومع تطور الاحتجاجات واتساع نطاقها أفقياً وعمودياً لتشمل بعض مكونات النخبة السياسية والعسكرية والقبلية المؤيدة للنظام، وارتباك الأخير بمختلف مؤسساته وأجهزته في التعامل مع أوضاع تتسم بتسارعها وفُجائيتها، وجد التنظيم، الفرصة سانحةً كما سنُبيِّن لاحقاً، ليُعيد توجيه استراتيجيته المحلية وتكثيف عملياته القتالية وأنشطته العنيفة، وعلى نحوٍ يُمكِّنه من فرض نفسه على الجيوبوليتيكا اليمنية المعقدة بشكل غير مسبوق، وتالياً تعزيز موقعه الذي اكتسبه مؤخراً ضمن خارطة الفاعلين في هذا البلد.

ولعل ما حصل في شهر أيار/مايو الفائت، عندما تمكّنت القاعدة والجماعات المناصرة لها من السيطرة عسكرياً على مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين الجنوبية، وهي الخطوة التي سبقها ببضعة أسابيع إعلان التنظيم هذه المحافظة «إمارة إسلامية»؛ قد مثّل لحظة الذروة في طموح القاعدة وحملتها التوسعية في طورها الاستعراضي الجديد، مع ما لذلك من تبعات فائقة الخطورة على طبيعة الأوضاع في مناطق جنوب اليمن بصورة خاصة، وبالمثل ما تلقيه من ظلال ثقيلة على مجمل التفاعلات التي تشهدها الساحة اليمنية بصفة عامة، راهناً وفي الغد القريب.

سياق جيوبوليتيكي وعملاني مُغاير

على الرغم من أن «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، كغيره من الفاعلين أو المراقبين لما يجري في داخل اليمن وخارجها، قد فوجئ من دون أدنى شك بموجة «التغيير» الثورية التي اجتاحت المنطقة العربية انطلاقاً من تونس ومصر، لتصل سريعاً إلى جنوب شبه الجزيرة العربية، حيث يتمركز عناصره وقياداته ويتحركون، غير أنه سرعان ما تجاوز وقع المفاجأة وصدمتها، ليعلن تأييده لما وصفه أحد قياديه، وهو الداعية الأميركي – اليمني أنور العولقي، بـ «تسونامي التغيير» الذي يجتاح النظم السلطوية العربية، باعتبار أن الانتفاضات العربية ستُخفِّف الضغط عن من وصفهم العولقي بـ «المجاهدين»، كما ستحدّ من «بطش» الأنظمة وأجهزتها «القمعية» بهم.

على أن رؤية التنظيم وتقديره للسياق الجيوبوليتيكي المُستجَد في اليمن، والذي أخذ في التشكل إثر اندلاع شرارة الاحتجاجات الشعبية في شباط/فبراير الماضي، بدءاً من مدينة تعز والعاصمة صنعاء، لتتوسع رقعتها شاملةً العديد من محافظات البلاد ومدنها الرئيسية، شمالاً وجنوباً، لم تتبلور بشكل واضح سوى في الرسالة الصوتية لزعيمه «أبو بصير» ناصر الوحيشي، والتي بثتها «مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي» في أواخر تموز/يوليو ٢٠١١.

ففي هذا الرسالة التي بايع الوحيشي من خلالها الدكتور أيمن الظواهري كقائد للتنظيم العالمي خلفاً لأسامة بن لادن، يبدو جلياً أن ثمة إدراكاً لحرج المرحلة التي تمر بها أجنحة «القاعدة» الإقليمية وربما «مفصليتها»؛ فعوضاً عن افتقادها المفاجئ، وفي لحظة زمنية حساسة للغاية، لقيادة ورعاية ومباركة مؤسسها الذي قتلته قوات أميركية خاصة في باكستان مطلع شهر أيار/مايو المنصرم، يجد جناح «القاعدة في جزيرة العرب» بصفة خاصة، نَفسَه، وقد خسِر مُلهِمه الروحي الأبرز، في غمار معركة أخرى تطال الأسس الأيديولوجية المُشرعِنة لوجوده في الصميم.

ويَظهَر مثل هذا الإدراك في الطريقة التي عرض بها الوحيشي «المشروع» الأيديولوجي الذي يبشّر به تنظيمه ويحاول تسويقه علناً ليس في الفضاء الإلكتروني فحسب، بل وعلى أوسع رقعة من الأرض يبسط عليها نفوذه أيضاً (دون أن نُغفِل هنا مسألة التوقيت بطبيعة الحال). فقد ذكر الوحيشي أن لدى «القاعدة في جزيرة العرب» مشروعاً أيديولوجياً ناجزاً يسعى «المجاهدون» إلى تطبيقه، يقوم على مبدأ «تحكيم الشريعة» في اليمن، جازماً أن هذا البلد «لن يُحكَم إلا بكتاب الله وسُنّة رسوله». ويتبع الوحيشي حديثه النظري بالإعلان عن برنامج تطبيقي؛ فيذكر عدداً من الخطوات الإجرائية لتنفيذ «مشروع» فصيله، تتمثل في: «(١) الدفاع عن المظلومين من المسلمين الذين يقتلهم الطغاة؛ (٢) بسط الشورى بين الناس وتعليمهم هذا الواجب؛ (٣) إشراك أكبر قدر من الأمناء والعقلاء والشباب الناضج في مشروع التغيير؛ مع (٤) إشراك الأمة في قرارها ومستقبلها؛ و(٥) تقسيم الثروة والحفاظ عليها من السرقة والتبذير» (التمييز في النص من عندنا).

وبمنطق مؤدّاه أن «القاعدة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحالة «الثورية» القائمة»، يشدد الوحيشي على أن فصيله يقف مع الأمة «في ساحات التغيير وميادين الحرية؛ ليُحكم بالشريعة، ويبسط الشورى، ويعود الأمن، ويسود العدل». والحال أن هذا المنطق يُضمِر، بصورة من الصور، خشيةً حقيقيةً من فوات فرصة «التغيير» (مُجسّداً في سقوط النظام الحاكم وانهياره بغتةً تحت وقع ضربات

الجماهير الغاضبة والمندفعة بلا هوادة)، وما سيتلوها من إمكانية تبدو متاحةً لإعادة توجيه ما قد يتمخّض عنه المشهد «الثوري» لاحقاً ليصبّ في صالح «المشروع» الذي تحرص «القاعدة في جزيرة العرب» على تحقيقه في اليمن، لاسيما وقد توفرت الظروف الموضوعية لذلك، وهو ما أفصح عنه الاستياء الذي أبداه الحوثيي، في ذات الرسالة، من قادة الأحزاب السياسية اليمنية سلطةً ومعارضةً، وهجومه العنيف عليهم مُتهماً إياهم بأنهم «يريدون مصير الثورة كما أُريد لها بالأمس»، أي أنهم يريدون «إفشالها واختطافها»، وهو ما ينبغي التصدي له بقوة. ووفقاً للحوثيي، فإن هؤلاء السياسيين قلّة «لا يُمثّلون الشعب» اليمني، وهم مجرد «عملاء» لأميركا والغرب، ولذا عليهم ببساطة أن يرحلوا بعيداً، وأن «يدعوا الشعب يُقرر مصيره في ظل الشريعة وحكم الإسلام».

لكن ما يلفت الانتباه أكثر في تصريحات زعيم «القاعدة في جزيرة العرب» الصوتية هذه، وهي الأولى له بعد فترة صمت طويلة ناهزت السنتين، أنها كانت أقرب إلى «إعلان نوايا» غرضه طمأنة اليمنيين ومحاولة استدرار عطفهم إزاء تحركات القاعدة القتالية الأخيرة في مناطق جنوب اليمن، لاسيما في شبوة وأبين وعدن. لكنها، في الوقت نفسه، تضع خطوطاً عريضة لبرنامج عمل بعيد المدى يؤسس شرعيةً؛ فحضوراً أكبر للتنظيم في مناطق «فراغ السلطة والقوة» الأكثر إغراءً للقوى المعادية للنظام وسياساته وفي مقدمتها القاعدة ذاتها، لاسيما في المناطق الجنوبية للبلاد.

وبالنظر إلى الاستراتيجية التي اتبعتها «القاعدة في جزيرة العرب» خلال السنتين الماضيتين، فإن ما حصل خلال الأشهر الأخيرة – وما يزال يحصل حتى لحظة كتابة هذه السطور – يعد، بغض النظر عن تعقيداته وعواقبه، «تحولاً دراماتيكياً» في أسلوب عمل التنظيم في اليمن واستراتيجيته التي اعتمدها

استفاد التنظيم من الأخطاء والآثار الجانبية التي طبعت النهج الأميركي واليمني في مكافحة الإرهاب خلال السنتين الأخيرتين تحديداً، الأمر الذي عزز من قوة التنظيم بدلاً من إضعافه

منذ إعادة إحيائه في مطلع ٢٠٠٩ إثر دمج فرعي القاعدة اليمني والسعودي تحت قيادة إقليمية واحدة تحظى بمباركة قيادة التنظيم المركزية في باكستان، وإن كان هذا التحوّل – على أية حال – قد مُهّد له ببطء منذ شهور خلت بعدد من الترتيبات الهيكلية والتنظيمية، وبالتوازي مع عملية استقطاب واسعة وإعادة انتشار وتوزيع (وإحلال أحياناً) نشطة لعناصر التنظيم وقياداته في معظم المناطق التي يوجد فيها داخل اليمن وعبر الحدود، وهي عملية ساعدت على إنجاحها عوامل عدة، أهمها: تمكّن القاعدة من نسج شبكة علاقات معقدة ونفعية مع بعض الهياكل القبلية وغير القبلية على طول «قوس» الوجود والانتشار القاعدي الذي يمتد من صعدة شمالاً، مروراً بكل من الجوف ومأرب شرقاً، وصولاً إلى أبين وشبوة جنوباً – وإلى حدٍّ ما حضرموت – شرقاً. إلى جانب استفادة التنظيم من الأخطاء والآثار الجانبية التي طبعت النهج الأميركي واليمني في مكافحة الإرهاب خلال السنتين الأخيرتين تحديداً، الأمر الذي عزز من قوة التنظيم بدلاً من إضعافه، خصوصاً في الأقاليم الطرفية والنائية. ناهيك عن العامل الأساسي الذي خدم التنظيم – ولا يزال يفعل – والكامن في متلازمة تآكل شرعية النظام السياسي وانحدار سلطة الدولة المركزية نحو مزيد من الضعف والهشاشة تحت وطأة الإخفاق التنموي، والفساد المستشري، والنشاط الواهن لتطبيق القانون، وتفاقم حدة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية واستحكامها يوماً بعد آخر.

لقد كانت إحدى الإشارات المبكرة والمُنذِرة بدخول «القاعدة في جزيرة العرب» طوراً جديداً وانعطافة حاسمة في استراتيجيتها وتكتيكاتها العملانية باليمن، قد وردت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عندما أعلن قائدها العسكري قاسم الريمي (أبو هريرة الصنعاني)، في كلمة صوتية له حينها، عن اقتراب التنظيم من وضع اللَّبِنات الأولى لجيش عدن – أبين الإسلامي، في إشارة واضحة إلى نية التنظيم إعادة بناء هذا «الجيش»، بل والبدء فعلاً في تشكيله بعد توفّر نواة بشرية كبيرة له، تمهيداً لاستكمال «عدّة التمكين» حسب تعبيره، ومن ثمّ الوصول بعدد عناصره إلى ١٢ ألف مقاتل، طبقاً لأدبيات الجماعات الجهادية المسلحة.

غير أن هذا الإعلان لم يؤخذ بجدية كبيرة وقتها، الأمر الذي استغلته القاعدة جيداً للمضي في تجميع قواها، وتجديد هياكلها، وتنويع تحالفاتها استعداداً لخوض مرحلة جديدة من المواجهة مع أعدائها في الداخل والخارج، وهي خطوة بدت مرهونة أساساً بتحقيق التنظيم تقدماً ملموساً على هذا الصعيد، ما يمكّنه من تحويل أقواله في الوقت المناسب إلى أفعال.

وهكذا، مضى الريمي بدأبٍ وهدوء في خطته لرفد التنظيم بذراع عسكرية كبيرة وأكثر فعالية تتناسب مع اتساع طموحات تنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» محلياً وإقليمياً وعالمياً، وعلى نحو جعله بالفعل يبدو أكثر أجنحة القاعدة شبهاً بالتنظيم الأم الذي أسسه زعيمه أسامة بن لادن في أفغانستان. وفي أثناء ذلك، عمل الريمي بمباركة مجلس شورى التنظيم على ترسيخ وجود القاعدة في مناطق التماس الجبلية والصحراوية بين محافظات

أبين وشبوة ومأرب والبيضاء، والتي تتسم تضاريسها بالوعورة وترامي المساحات التي تتخللها، ما يُتيح إمكانية تأسيس معسكرات تدريب جديدة بعيدة عن الأنظار في تضاعيفها النائية، كما أنها – أي هذه المناطق – محاذية أو قريبة من الشريط الساحلي الجنوبي وهي مزية استراتيجية يحرص التنظيم على الاستفادة منها، بصور شتى، والتمتع بما توفره له من عمق وقدرة على الوصول السهل إلى منافذ العبور والتهريب الساحلية، ناهيك عن وضع النطاق البحري القريب لجنوبي اليمن (خليج عدن وبحر العرب) وما يخترقه من خطوط حيوية للملاحة الدولية وما يموج به من تحركات أمنية وعسكرية غربية تحت الأنظار، مع الاحتفاظ – في كل الأحوال – بخطوط إمداد

.....

رياح التغيير هي التي دفعت بالقاعدة في اليمن للإستعجال في خلق واقع جديد على الأرض

بشرية ولوجيستية في مناطق الوسط والشمال، وبحيث تكون محافظة مأرب المحاذية لشبوة نقطة ارتكاز ومحطة توزيع أساسية بالنظر إلى موقعها الطّرفي وتركيبتها القبلية، وكذلك دورها المعهود كمعبر مهم ونقطة تجمّع رئيسية لعناصر التنظيم الوافدة من (أو المتجهة إلى) السعودية، وفي الوقت نفسه الحرص على تنويع جغرافية انتشار عناصر التنظيم بحيث تشمل معظم المحافظات والمناطق اليمنية واستقطاب أعضاء جدد باستمرار من تلك المناطق، فضلاً عن مواصلة جهود تجنيد عناصر أجنبية، عربية وغربية ومن جنسيات أخرى، وحثّها على المجيء إلى اليمن.

وفي تقديرنا أن عمليةً طموحةً ومخططاً لها بعناية كهذه كانت تحتاج وقتاً غير قصير (أشهر وربما سنوات) حتى تثمر وتؤتي أكلها بالشكل الذي تصبو إليه القيادة الميدانية والعسكرية للتنظيم، وربما لهذا السبب تحديداً توارى العديد من كوادر «القاعدة في جزيرة العرب» القيادية المهمة عن الأنظار وتحاشوا الظهور العلني في مكانٍ بعينه طيلة الأشهر الماضية، بيد أن التطور الدرامي واللاهث للأحداث التي شهدتها الأيام الأخيرة لسنة ٢٠١٠ وتصاعدها، محلياً وإقليمياً، خلال النصف الأول من سنة ٢٠١١ في ظل ما بات يُعرف بـ «الربيع العربي»، والسقوط السريع والمتوالي للأنظمة الحاكمة في تونس ومصر، وهبوب رياح «التغيير» الثورية على بلدان أخرى كليبيا والبحرين واليمن وسوريا وغيرها، وما انطوت عليه هذه المتغيرات من فرصٍ مُحققة ومخاطِر محتملة، هو ما دفع قيادة القاعدة في اليمن على الأرجح إلى اتخاذ قرار التعجيل بالتحرك والمبادرة إلى خلق واقع جديد على الأرض واعتماد «قواعد لعبة» مغايرة تماماً، تكون لها فيها اليد العليا فيما خصمها (النظام)، كما تعتقد، آخذٌ في الترنّح ويكاد يتهاوى – منظومة حكم وإدارة، وآليات للرعاية والسيطرة – حدّ التحطّم في ظل عجزه عن الممانعة وتزايد حدة الضغوط التي يتعرض لها بشكل غير مسبوق داخلياً وخارجياً، لاسيما وأن القوى الغربية الحليفة للرئيس علي عبد الله صالح، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، أخذت تُرسِل إشارات تنبئ - كما ظن كثيرون- عن إمكانية «تخليها» عن حليفها الأثير في واحدة من أهم جبهات «الحرب على

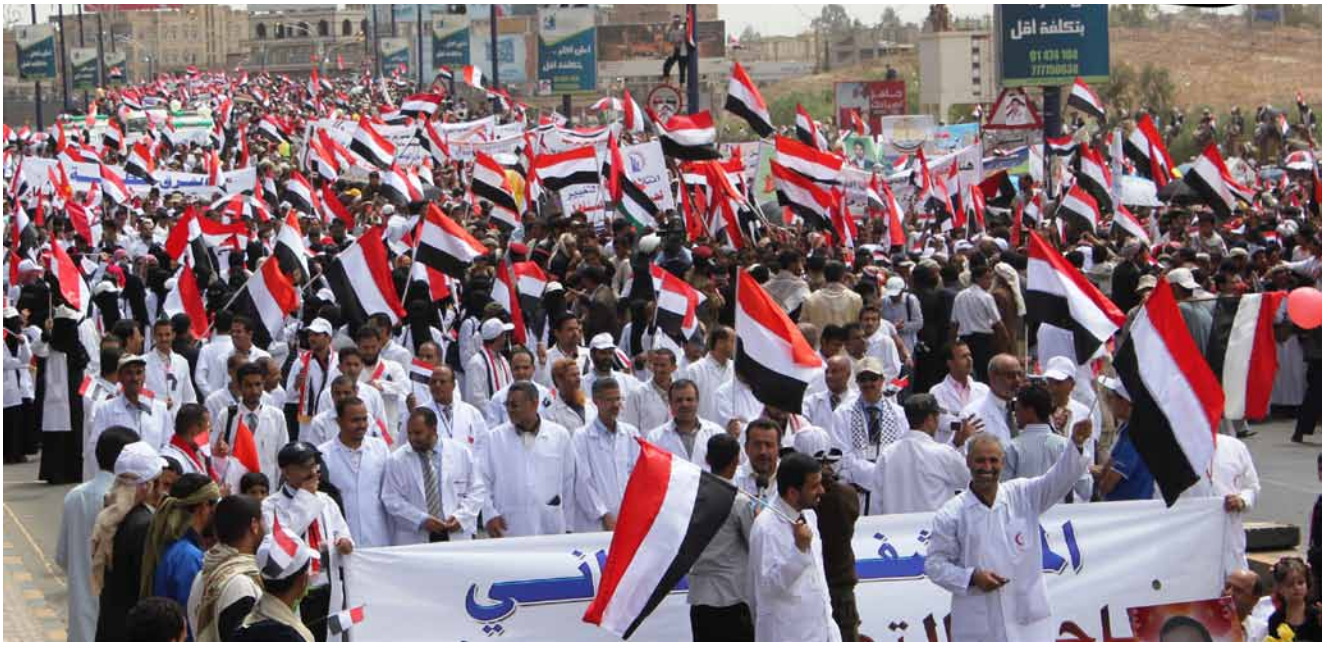

الإرهاب»، وتركه يواجه نفس المصير الذي سبقه إليه الرئيسان مبارك وبن علي.

معركة «ملء الفراغ» تحت راية «أنصار الشريعة»

بالتوازي مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات التي شهدتها اليمن منذ شباط/فبراير الماضي، أخذت بوادر انقسام البلد حول تأييده للرئيس علي عبد الله صالح في التعبير عن نفسها سريعاً في شكل حالة استقطاب حادة بين فئة تطالب بتنحي صالح الفوري عن الحكم وأخرى ترفض بعناد هذا المطلب. ومع مرور الوقت، اتسع نطاق هذا الشرخ وتعمّق ليطال أقوى المؤسسات والكيانات الفاعلة في البلاد، مُجسّدة في المؤسسة العسكرية والكيانات القبلية، التي انقسمت بدورها بين مطالب بتخلي الرئيس عن السلطة ومؤيد لبقائه.

وقد أسهم نهج نظام الحكم في إدارة الأزمة عبر التركيز، أساساً، على عدم كسر حالة التكافؤ بين القوى الفاعلة داخل العاصمة صنعاء وبعض مدن البلاد الرئيسية كعدن وتعز وإب والمكلا والحديدة، من خلال ترسيخ حضوره العسكري والأمني في بعض هذه المدن والقيام بعمليات إعادة انتشار وتموضع للقوى الأمنية والعسكرية التي يسيطر عليها في مدن أخرى؛ أسهم ذلك في صرف الاهتمام عن مناطق أخرى من البلاد، خصوصاً في مدن وأقاليم الأطراف شمالاً وجنوباً، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام عناصر تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» للمضي قدماً في استغلال حالة الفراغ الأمني والإداري التي استكملت حلقاتها في مناطق بعينها في ظل الأزمة الأخيرة.

والحال أن «القاعدة في جزيرة العرب» ككل الجماعات الراديكالية التي تحمل على عاتقها مهمة تنفيذ مشروع أيديولوجي محدد يؤطر رؤيتها المانوية للعالم ودورها فيه، تظل ضعيفةً أمام نداء «ملء الفراغ» متى ارتفعت وتيرته، واعتقدت، بالمقابل، أن القدرة على تلبية هذا النداء قد توفرت لها في ظل ظروف زمانية ومكانية تبدو مواتية، وهو ما حصل هذه المرة أيضاً. فاعتماداً على ما باتت تملكه من ذراع عسكرية فاعلة، ومجاميع بشرية كبيرة، وساحات حضور تمثّل نقاط ارتكاز لتحركاتها في عدد من مدن الجنوب وأريافه، وتحديداً في كل من محافظتي أبين وشبوة، اتخذت القاعدة قرارها بالزحف المتدرّج على المناطق المحاذية لساحات نفوذها ونقاط تجمّع عناصرها، تمهيداً لبسط سلطتها عليها.

وفي سبيل ذلك، عمل التنظيم خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من العام الجاري على تكثيف جهوده الرامية لاستكمال ما يسميه قادته «عدة التمكين»؛ فشرع في تجميع أكبر كمٍّ من عناصره في مناطق ومديريات مختلفة من أبين مثل مودية ولودر والمحفد والوضيع، وهي الأقرب إلى محافظة شبوة حيث توجد مجاميع مماثلة تنتمي للقاعدة وجماعات قبلية مناصرة تتبنى أيديولوجية التنظيم تتمركز في مديرية الصعيد ومديرية عزّان وسواهما من المناطق، غير أن مدينة جعار الواقعة في وسط أبين والقريبة من عاصمتها زنجبار لعبت وفق الشواهد دوراً بارزاً ومتقدماً في خضم هذه العملية بحكم جغرافيتها والوجود القديم والمتأصّل للعناصر الجهادية فيها.

تبعاً لذلك، شرع التنظيم في تكثيف عملياته القتالية في محافظة أبين بصفة خاصة. والواضح أن اختيار هذه المحافظة لتكون الساحة «الأولى» لمعركة «إعادة التوجيه» قد استند إلى دواعٍ عدة، أهمها: أنها ساحة «فراغ قوة»، ويكاد يكون الحضور الحكومي فيها رمزياً أكثر منه فعلياً. ونتيجة لعزلتها وفقر سكانها وطبيعة انتماءاتهم القبلية والريفية، فقد تجاذبت أبين خلال السنوات الأخيرة اتجاهات وحركات عدة؛ فهي إحدى الساحات الرئيسية التي ينشط فيها الحراك الجنوبي الانفصالي، وأحد أبنائها – وهو الشيخ طارق الفضلي – بات أحد أقطاب هذه الحركة؛ كما أنها تحتضن جماعات إسلامية متشددة مختلفة، سلفية وجهادية، ما فتئت تجد في شباب أبين الذين يعاني كثير منهم البطالة والفقر وضعف التعليم، مُجنّدين دائمي الحضور في صفوفها (بعض هؤلاء سافروا إلى أفغانستان والعراق بهدف «الجهاد»). ثم إن هذه المحافظة تتمتع بموقع استراتيجي مهم؛ فهي تجاور مدينة عدن، وتمتد حدودها على طول بحر العرب، كما أنها تجاور محافظتي شبوة والبيضاء، وهي مناطق يتحرك فيها عناصر القاعدة وقياداتها كثيراً. ناهيك عن أهميتها الرمزية لدى عناصر التنظيم، بوصفها إحدى ساحات «العمل الجهادي» التي يشير لها الحديث المنسوب للرسول محمد (ص)، والتي ستشهد «خروج ١٢ ألف» مقاتل، يشكلون قوام جيش عدن أبين.

وفي ضوء هذا، عملت «القاعدة في جزيرة العرب» على أن تؤسس لها وجوداً مؤثراً ومُستداماً في أبين، ساعدها إلى حدٍّ ما في هذا أن أميرها ناصر الوحيشي ينحدر من ريف هذه المحافظة (تحديداً من مديرية لودر)، ويعرفها جيداً. وقد أشارت تقارير عدة إلى أن التنظيم قام خلال السنتين الأخيرتين بتأسيس أو دعم معاهد دينية في بعض مديريات ومناطق أبين، ولاسيما في مودية ولودر وجعار، وعمل من خلال بعض المحسوبين عليه على استقطاب أبناء تلك المديريات للدراسة في هذه المعاهد وتلقينهم أفكاره «الجهادية» المتشددة (معهد «الأنصار» في مودية على سبيل المثال).

على أن ثمة ما يشير إلى أن قيادة «القاعدة في جزيرة العرب» صادفت معضلة أساسية في غمار استعداداتها لإعادة توجيه استراتيجيتها في اليمن انطلاقاً من أبين، تتمثل في وجود حالة من عدم التناسب بين ما توفر لها من قاعدة تسليحية (كمّاً ونوعاً) وكوادر بشرية ما فتئت تتنامى أعدادهم باضطراد. ولتجاوز

هذه المعضلة اللوجيستية المهمة، فكّرت قيادة التنظيم في جَسر هذه الهوة من خلال مُراكَمة ما يقع تحت يدها من أسلحة ومعدات يتم الاستيلاء عليها من القوات الحكومية، وفي خطوة تالية اتجه التنظيم نحو الإغارة على مقرات الأمن العام ومعسكرات الجيش ومخازن الذخائر الواقعة في مناطق وجوده. وكانت العملية الأبرز، في هذا السياق، هي التي حصلت في ٢٧ آذار/مارس الماضي عندما تمكّن عناصر القاعدة من نهب محتويات مصنع ٧ أكتوبر للأسلحة والذخيرة الواقع في جعار.

في هذه الأثناء، حرص التنظيم على العمل وفق مقتضيات مرحلة مغايرة؛ فتحاشي الظهور باسمه المعروف («تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»)، مُفضّلاً التحرك تحت مظلة هيكلية أكثر اتساعاً تتيح له إبراز (وترويج) دوره الجديد كـ «مُنافِس» للسلطة القائمة، وعلى نحو يلقى قبول المجتمعات المحلية المُحافِظة التي يتحرك فيها. وهكذا ظهر إلى الوجود اسم «أنصار الشريعة» الذي اختارته الهيئة الشرعية للقاعدة ليعبّر عن «مشروعها» الأيديولوجي الذي تسعى لتطبيقه علناً حيثما تسنّى لها ذلك.

وكان الظهور الأول للجماعة تحت هذا المسمى قد سُجِّل في أواخر شهر آذار/مارس الفائت، عندما استولى مئات من مسلحي التنظيم على جعار تحت راية «أنصار الشريعة في ولاية أبين». وفي الحوار الذي أجراه أبو الزبير عادل العبّاب، مسئول الهيئة الشرعية في «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، والمنشور على شبكة الإنترنت في نيسان/أبريل الماضي، ثمة تأكيد على التماهي المفاهيمي والأيديولوجي والتنظيمي بين «أنصار الشريعة» و«القاعدة في جزيرة العرب»، وأن المسميان يشيران إلى كيان واحد. وبحسب العبّاب، فإن «المجاهدين يسيطرون على مناطق واسعة في أبين، وعلى بعض المناطق في شبوة تحت اسم «جماعة أنصار الشريعة» لتحبيب الناس في الشريعة».

ثمة ما يشير إلى أن قيادة «القاعدة في جزيرة العرب» صادفت معضلة أساسية في غمار استعداداتها لإعادة توجيه استراتيجيتها في اليمن انطلاقاً من أبين، تتمثل في وجود حالة من عدم التناسب بين ما توفر لها من قاعدة تسليحية (كمّاً ونوعاً) وكوادر بشرية ما فتئت تتنامى أعدادهم باضطراد

وللتأكيد على جدية الجماعة و«مشروعها» الماضية قُدُماً في تنفيذه في كل المناطق التي تبسط سلطتها عليها، لم يجد العبّاب غضاضة في دعوة «المستثمرين» إلى ضخ أموالهم في مدنٍ كجعار وغيرها «لقضاء حوائج الناس» اليومية، وطلب «خبراء لتشغيل الإذاعة وغيرها».

وفي خطوة أكثر تقدماً تلت بأيام فقط الظهور العلني الأول لجماعة «أنصار الشريعة»، استكمل مسلحو تنظيم القاعدة دائرة تمددهم في مدينة جعار، وهي أكبر مدن محافظة أبين، سكاناً ومساحةً، فطردوا المسئولين المحليين والشرطة وأجبروهم على الخروج، ومن ثمّ قاموا بالاستيلاء على مبنى الإذاعة المحلية وكذلك على نقطة دار الرئاسة في جبل خنفر، ليتقدموا إثرها إلى منطقتي المخزن وجسر أبو شنب، وبعد اشتباكات عنيفة مع الجيش تمكّنوا من السيطرة على الكتيبة العسكرية التي كانت تقاتلهم هناك. وما أن حلّ يوم ٢٩ آذار/مارس حتى أعلن التنظيم محافظة أبين برمتها «إمارة إسلامية»، ودعا بيان القاعدة الذي بثته الإذاعة المحلية «النساء إلى عدم الخروج إلى الشوارع إلا للحاجة الضرورية»، وأشترط التنظيم «على النساء اللاتي يخرجن للأسواق لقضاء الحاجات الضرورية أن يرافقهن أحد أقاربهن، وأن عليهن اصطحاب ما يثبت هويتهن من بطاقات شخصية أو عائلية أو جوازات سفر وما شابه ذلك».

وعلى الفور، بدأ مقاتلو القاعدة وحلفائهم من الجماعات الأخرى العمل من أجل «ملء الفراغ» الإداري والأمني في جعار التي هرب كثير من سكانها نتيجة القتال العنيف؛ وأخذوا يديرون شؤون المدينة في الأيام والأسابيع التالية بنهج أقرب إلى نهج حركتي «طالبان» الأفغانية – الباكستانية و«الشباب المجاهدين» الصومالية. وقد ذكرت بعض التقارير، في هذا السياق، أن فريقاً من مسلحي الجماعة أخذوا يعملون كشرطة دينية، وقاموا بوضع قواعد عامة حرصوا على تعميمها بين من تبقى من سكان المدينة وحضّهم على اتباعها باعتبارها جزءاً من تعاليم الشريعة الإسلامية التي يسعون إلى فرضها؛ من قبيل ضرورة التوجه إلى المساجد في كل صلاة، ومنع تحرك النساء إلا بمعيّة محرم وفق المقتضيات الشرعية، وكذلك الطلب من الأهالي «مبايعة» أمراء الجماعة على السمع والطاعة.

وتؤكد الشواهد أن النجاح الظاهر لتجربة القاعدة في ملء فراغ السلطة بمدينة جعار، بغض النظر عن دقة هذا التقييم من عدمه، قد أغراها بالمضي في استراتيجيتها الجديدة، ومن ثمّ توسيع رقعة سلطتها إلى مناطق أبين كافة التي انسحبت منها قيادات السلطة المحلية وقوى الأمن المساندة لها تباعاً، تحت وطأة شعور جارف بالخوف من مصيرٍ يبدو مجهولاً؛ فيما يواجه نظام الحكم في صنعاء حركة احتجاجات وانشقاقات متنامية تشكل تحدياً وجودياً هائلاً، يُنذِر بأن الأسوأ – ربما – لم يأتِ بعد.

كتعبيرٍ ملموسٍ على ذلك، لم تتورع «القاعدة في جزيرة العرب» عن تكرار النهج ذاته إثر قيام

مُسلّحيها في سيناريو مشابه لما حصل في جعار، بالسيطرة عنوةً على مدينة زنجبار، عاصمة محافظة أبين أواخر شهر أيار/مايو الماضي. إذ باشر عناصر القاعدة فور إحكام قبضتهم على المدينة إلقاء خطب عبر مكبرات الصوت بالمساجد دعوا فيها الأهالي إلى «تحكيم شرع الله»، وفي الأيام التالية أعادوا تنظيم صفوفهم بما يتلاءم مع «مُهمتهم» المُستحدَثة كـ «أنصار للشريعة» وتطبيقها وفق تصورهم العقائدي؛ وقاموا بتوزيع منشورات على السكان الذين بقوا في زنجبار، تعهدت فيها جماعتهم – كما أوردت بعض المصادر– بمعالجة مشكلة المياه والكهرباء، وحددت أسعاراً لعدد من السلع والمشتقات النفطية، كما حذرت من التعامل بالربا في أعمال البيع والشراء والصرافة، وكذلك من بيع الصحف والمجلات «الهابطة»، متوعدةً بمعاقبة من يخالف ذلك. وعلى نحو مماثل، حذرت الجماعة من جباية الضرائب والجمارك، كونها «مكوساً غير شرعية»، وأن الشرع «يأمر فقط بأخذ الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء».

ما وراء «إعادة التوجيه»، وما بعده

إذا كانت التحركات العلنية الأخيرة للقاعدة في أبين تستدعي التفكير بعمق في مدلولاتها الاستراتيجية، بالنظر إلى كونها غير معهودة طيلة تاريخ هذا الفصيل في اليمن، إلا أن الوقائع تشير إلى أن هذه التحركات تُخفي في طيّاتها مَرام وأهدافاً أخرى تتجاوز مسألة «ملء» الفراغ الناتج عن تآكل سلطة الدولة، رمزياً وواقعياً، في أقاليم بعينها من البلاد. والأرجح في تقديرنا أن التنظيم كما تدل عملياته القتالية مؤخراً والتي مكنته من احتلال المناطق المحاذية للشريط الساحلي الجنوبي الممتد من شبوة، مروراً بأبين، ووصولاً إلى عدن، واستماتته الشديدة في محاولاته للسيطرة على اللواء ٢٥ ميكا المتمركز في ضواحي مدينة زنجبار، كان يهدف إلى تحويل مدينة عدن إلى ساحة متقدمة لعملياته التي تستهدف من يسميه «العدو البعيد»؛ إذ أن السيطرة على أبين بموقعها الاستراتيجي، والاستحواذ على الأسلحة والمعدات الثقيلة التي تزخر بها معسكرات وألوية الجيش في هذه المحافظة تتيح له إمكانية التهديد الفعلي لمحافظة عدن، ذات الموقع الجغرافي الحيوي والمهم للغاية، وربما السيطرة عليها في أكثر السيناريوهات «القاعدية» تفاؤلاً، الأمر الذي قد يدفع القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى اتخاذ ردود فعل غير محسوبة، وربما التدخل العسكري المباشر لمواجهة هذا الخطر، وهو الأمر الذي ستصوّره القاعدة حينها على أنه «اعتداء صليبي غاشم» يوجب النفرة إلى «الجهاد»، مُستندةً إلى فتاوى دينية عديدة (كان آخرها الفتوى الشهيرة التي أصدرها أكثر من ١٥٠ عالم دين يمنياً مطلع سنة ٢٠١٠، والتي حذروا فيها صراحةً من أيّ تدخل أجنبي في شؤون اليمن، ويعدونه في حال وقوعه موجباً لإعلان «الجهاد»)، ما سيمنح «القاعدة في جزيرة العرب» – في نهاية المطاف – المشروعية اللازمة لمواجهة القوات الأجنبية، وخوض «حرب مقدسة» باسم الدفاع عن الإسلام والمسلمين، ومتى حصل هذا فإن شرائح واسعة من اليمنيين سيندفعون طواعيةً إلى الوقوف في صف الجماعة انطلاقاً من مقتضيات «الواجب» الديني والوطني.

على أن هذا السيناريو إن صدق يظل، في الحقيقة، محض تصور نظري، وما من شك أن تنفيذه ينطوي على الكثير من الإشكالات والثغرات التي يتعين على التنظيم معالجتها، وإن كان على أية حال يعكس سعة طموح التنظيم ورغبته في استغلال البيئة المضطربة الراهنة في اليمن لكسب مزيد من النقاط لصالحه.

ومهما يكن من أمر، فإن ما نستطيع أن نجادل بشأنه هنا، أن التنظيم، وهو في غمرة جهوده ونشاطاته التي بات يمارسها بحرية وحماس أكبر وبزخم غير مسبوق في مساحات كبيرة من الأرض، يتجاهل حقيقة أن فُرَصَهُ في تأسيس «كانتونات» أو «إمارات إسلامية» تخضع بشكل مُستدام لسلطانه ضمن الجغرافيا اليمنية، وعلى نحوٍ يتيح له بين الفينة والأخرى التمدد منها إلى مناطق أخرى بغرض السيطرة عليها وهكذا، تبدو صعبة التحقق إن لم تكن مستحيلة من الناحية العملية؛ لسبب بسيط يتمثل في أن قدرة التنظيم في إقناع المجتمعات المحلية بشرعيته ودوره كسلطة «بديلة» و«مستقرة» تظل – رغم كل ما يعتمل في البلاد من حالة فوضى واحتقان سياسي وانفلات أمني وفراغ إداري – مُستبعدة، حتى وإن حاول فرض ذلك بحكم الأمر الواقع.

فمن ناحية، يمكن القول إنه من غير الممكن أن تنجح محاولات «القاعدة في جزيرة العرب» في ترسيخ نفسها كقوة «شرعية» تحظى بقبول معظم الناس اعتماداً على أدوات الإكراه والقسر وحدها، ناهيك عن أن طبيعة تكوين التنظيم الهجينة، المتعددة الوجوه والهوية، والعابرة للحدود تُلقي دوماً بظلال من الشك حول جهوده الرامية لـ «تبيئة» دوره المُفترَض أو المزعوم وتقديم نفسه كحامل لواء هموم المجتمع اليمني وقضاياه النابعة من ظروفه الذاتية والموضوعية، والمرتبطة عضوياً بمجاله الجيوسياسي وبنيته الاجتماعية المائزة. كما أن تصورات التنظيم النمطية والجامدة لمفاهيم حديثة ومركزية كـ «الدولة»، و«الحكم»، و«الدستور»، و«النظام السياسي»، و«الشرعية» وغيرها تصطدم بشدة مع مقتضيات عصرنا الراهن وتعقيداته، ومن غير الواضح بعد كيف يمكن أن يتكيّف مع مثل هذه المفاهيم في ظل رؤية فكرية أحادية ومفرطة في سذاجتها وسطحيتها.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن النظر إلى القاعدة

بأي حال من الأحوال كمنافس طبيعي على السلطة أو كتهديد وجودي لها، على اعتبار أن احتمالات نجاحها في الإطاحة بنظام الحكم في اليمن ما زالت ضئيلة جداً، حتى في وقت يعاني فيه الأخير من حالة ضعف ظاهرة بفعل الأزمات المتوالية والضغوط الشديدة التي يتعرض لها داخلياً وخارجياً، كما هو الحال هذه الأيام. صحيح أن استمرار الظروف المعقدة التي تمر بها اليمن، والتي تبدو فيها المخاطر مُحيقة بوحدتها الترابية وتماسك دولتها، تُقدِّم للتنظيم فرصة مواتية لمزيد من الانتشار، واستقطاب المُجندين، وتطوير القدرات العسكرية والمهارات القتالية، ومقاومة الضغوط الأمنية والحكومية المتزايدة، إلا أن محاولات «القاعدة في جزيرة العرب» الحالية لتقديم نفسها كبديل أفضل من منظومة الحكم القائمة عبر تبنّيها للمظالم المجتمعية والتشديد على أولوية تحكيم الشريعة وتأسيس دولة الخلافة الإسلامية، لم تدفع طائفة واسعة من اليمنيين إلى الاقتناع بها وتبني قضيتها حتى هذه اللحظة، وهذه المحاولات لا تعدو أن تكون في الواقع نوعاً من التنفيس عن التظلّمات المُستَحكِمة، والتي ثمة الكثير منها.

علاوة على ذلك، وبرغم تمكُّن «القاعدة في جزيرة العرب» من إقامة روابط بينها وبين بعض الهياكل القبلية في شمال اليمن وجنوبها وشرقها، فإنه ليس مؤكداً أنها سوف تكون، ومتى أرادت، قادرة على استغلال الاستياء القبلي وحشد المجتمعات المحلية التي تتحرك في أوساطها، لدعم قضيتها «الجهادية» العنيفة وجهودها الدءوبة لاستهداف عرى النظام ومؤسساته الأمنية والعسكرية، فضلاً عن المصالح الغربية في البلاد. فمع أن العلاقة بين القاعدة وبعض المجتمعات القبلية، شهدت في وقت ما نوعاً من التقارب والدمج، وعلى نحو أشعر عناصر التنظيم وقياداته الميدانية بشيء من الاطمئنان والثقة، إلا أن هذه العلاقة تبقى عُرضةً للانفراط في أية لحظة، نظراً لتضارب أجندة القاعدة السياسية وأطرها المرجعية مع الأعراف والتقاليد القبلية الأكثر تجذّراً وثباتاً، وهو ما قد يُفسِّر مثلاً التحركات القبلية المناهضة للتنظيم التي أعقبت سيطرته على محافظة أبين. ناهيك عن أن التنظيم، فيما عدا مشروعه الأساسي المرتكز على العنف والمزيد من العنف، لا يملك الكثير مما يمكن تقديمه لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية التي يتحرك في أوساطها والتي تتطلع غالباً للدولة وجهازها البيروقراطي الضخم - وليس لأي قوى أخرى - لتلبية متطلباتها الحياتية وتحسين ظروفها الاقتصادية، كما أن رؤية التنظيم المتشددة دينياً وتدخّله المحتمل في السياسات القبلية في المناطق الخاضعة لنفوذه قد لا يحظيان بجاذبية أو بقبول بين أبناء القبائل على المدى البعيد.

وفي الأخير، يمكن القول إنه في ظل إرهاصات «التغيير» التي تموج بها اليمن هذه الأيام، ومع تبلور صيغة جديدة للشرعية السياسية تتوافق فئات كثيرة من اليمنيين على ضرورة بنائها وصوغها بحيث تستجيب لتطلعاتهم وتوقهم للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تبرز القاعدة كتحدٍّ فعلي يختبر بُنَاة اليمن «الجديد» كما «شرعيتهم الثورية» البازغة؛ ففي حال نجح هؤلاء في تحقيق هدفهم، وتمكنوا من صياغة منظومة سياسية واجتماعية على أسس مغايرة كُلياً تتمحور حول القيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن ملف القاعدة سيتم حسمه شيئاً فشيئاً عبر خلق بيئة مجتمعية طاردة لا تتيح لهذا التنظيم الراديكالي المُسلّح والعنيف، العمل والانتشار، وتحدّ من جاذبية أيديولوجيته القائمة على مبدأ «التغيير الانقلابي»، بفعل نجاح منطق «التغيير السلمي» وغَلَبته على ما سواه.

إذا أخفق اليمنيون في مسعاهم «الثوري»، سواء ببقاء منظومة الحكم الأوتوقراطية الحالية كما هي دون تغيير يُذكَر أو من خلال إعادة إنتاج المنظومات السياسية والاجتماعية والقيمية البالية ذاتها في المستقبل المنظور بالتوازي مع عدم حصول تحول بنيوي جوهري وذي مغزى، فإن الفوضى ربما تكون سيدة الموقف وصاحبة اليد العليا

أما إذا أخفق اليمنيون في مسعاهم «الثوري»، سواء ببقاء منظومة الحكم الأوتوقراطية الحالية كما هي دون تغيير يُذكَر أو من خلال إعادة إنتاج المنظومات السياسية والاجتماعية والقيمية البالية ذاتها في المستقبل المنظور بالتوازي مع عدم حصول تحول بنيوي جوهري وذي مغزى، فإن الفوضى ربما تكون سيدة الموقف وصاحبة اليد العليا، ومن خلالها سيجد «القاعديون» الفرصة سانحةً للتمدد في طول البلاد وعرضها.

وختاماً، ينبغي أن يعي اليمنيون جميعاً -حكاماً ومحكومين- أن التحدي الأهم الذي يتعين عليهم مواجهته في قادم الأيام، وأياً كانت مآلات الحراك الاحتجاجي الراهن، يكمن في كيفية تجنيب بلدهم خطر الانزلاق أكثر في شراك الضعف والإخفاق؛ فالفوضى المدمرة، إذ أن حدوث سيناريو كهذا كفيلٌ بالقضاء على أي تطلعات بالنصر على تنظيم القاعدة أو غيره من المنظمات والجماعات الراديكالية الموجودة في هذه الأرجاء، التي ستتحول حينها إلى «مجال مغناطيسي نموذجي» يجذب إليه المتطرفين من كل مكان.

تحولات الدولة والقبيلة..
آل الأحمر ومسار الثورة اليمنية

عبد الحكيم هلال *

* نائب رئيس تحرير أسبوعية المصدر.

مع أن التركيبة السكانية في المجتمع اليمني، منحدرة أساسا من سلالات قبلية توزعت بين أربعة أنهر هي: نهر «همدان بن زيد»، نهر «مذحج»، نهر «حمير»، ونهر «قضاعة»، إلا أن نهر «همدان بن زيد» الذي تفرعت عنه قبيلتي «حاشد» و «بكيل»، ومعها قبائل نهر«قضاعة» التي تنتسب إليها «خولان صعدة»، والقبائل المجاورة لها، وقبائل مأرب، البيضاء، وشرقي ذمار، المتفرعة عن نهر «مذحج»، ظلت محافظة على الطابع القبلي التقليدي. وفيما عدا ذلك، فإن أجزاء كبيرة من القبائل المنتسبة لنهر «مذحج»، لاسيما تلك الواقعة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد، ومعها معظم – إن لم يكن جل – قبائل «حمير»، فقد تأثرت بالمدنية حتى غلب عليها طابع التمدن.

ولقد كان من الملاحظ، أيضا، أن من بين تلك القبائل التي ظلت محافظة على الطابع القبلي/ التقليدي، فقد انحصر الحضور والتأثير على قبيلتي «حاشد»، و«بكيل»، بشكل واضح أكثر من غيرها، لاسيما في الجانب السياسي المتمثل غالبا في صناعة القرار، وإدارة شئون البلاد.

وهنا أيضا، فحتى مع كون قبائل بكيل تتوزع على مساحة جغرافية كبيرة – تفوق قبائل حاشد – إذ تندرج في إطارها قبائل وبطون وأفخاذ وتفرعات كثيرة، إلا أن الواضح، أيضا، أن القوة التأثيرية الكبرى ظلت منحصرة على قبائل«حاشد»، لاسيما خلال العقود الخمسة الأخيرة، التي تلت ثورة سبتمبر (١٩٦٢). وذلك لاعتبارات كثيرة.

- **التركيز على حاشد، وأسرة «بيت الأحمر»**

تنويه: قبل الشروع في هذه الدراسة، ننوه أننا سنقصر التركيز فيها على دور قبيلة «حاشد»، في الحياة السياسية اليمنية، بل أكثر من ذلك، سيلاحظ حصرها في زاوية ضيقة تركز أكثر على دور «بيت الأحمر».

أما لماذا؟ فإننا سنكون بحاجة إلى هذا التوضيح.

بداية: في الواقع، لا يعني قصر الحديث حول دور قبائل«حاشد»، بأي حال من الأحوال تقليلا من قيمة الدور السياسي الكبير لمختلف القبائل اليمنية الأخرى. وبالمثل، فإنه أيضا لا يمكن التقليل من دور قبيلة «حاشد» ككتلة قبلية مؤثرة، بتركيز الحديث حول دور أسرة «بيت الأحمر».

إلا أننا نؤكد، أنه وكما أن لكافة القبائل اليمنية دوراً مهما في تاريخ اليمن القديم والحديث والمعاصر، فلقبائل «حاشد» دور بالغ الأهمية في هذا السياق، بيد أن الدور المنسوب لبيت الأحمر، لاسيما في العقود الأخيرة، وصولا إلى الأحداث التي دخلتها البلاد مؤخرا (الثورة الشعبية التي انطلقت مطلع هذا العام ٢٠١١)، هو السبب الرئيسي الذي جعلنا نركز الحديث في بحثنا هذا على بيت الأحمر. ولمزيد من التوضيح، وتأسيسا على ما سبق، فإن منطلقنا أيضا يرجع في حيثياته إلى مجموعة اعتبارات أهمها:

- **أولا**: كون قبائل «حاشد» اضطلعت بدور قوي وبارز ومؤثر في الفعل السياسي اليمني قديمه وحديثه، كما أن هذا الدور ارتبط – هو الآخر- بأدوار ومواقف بيت الأحمر، كونها تتسنم زعامة «حاشد»، منذ أكثر من قرن تقريبا.

- **ثانياً**: ما يثار حول علاقتها الجدلية بصناعة القرار السياسي في اليمن، والتأثير في مجريات الأحداث منذ تاريخ طويل، وذلك بفعل عوامل عدة، منها قوة تأثيرها ونفوذها الذي ازداد بشكل أشد وضوحا من حقيقة اندماجها في تكوينات الدولة العليا، لا سيما خلال التاريخ اليمني الحديث والمعاصر.

- **ثالثاً**، وهو الأهم : ما شهدته البلاد مؤخرا من تحولات سياسية. والتي يعتقد أن ضمن نتائجها الهامة تمثلت بحدوث شبه افتراق عملي، بين التوأمين السياميين: رأس قبيلة حاشد، ورأس النظام (ملاحظة: يعتبر مصطلح التوأمين السياسيين هنا أكثر دقة كون الرأسين ينتميان لجسد واحد هو قبيلة حاشد).

وبالتالي يمكن القول أيضا: أجزاء كبيرة من القبيلة - في دائرة الاستهداف الرئيسي من قبل أسرة النظام، وصولا إلى نشوب تلك الحرب المسلحة (أواخر مايو ٢٠١١).

- **رابعاً**: تلك العواقب المترتبة عن تلك المواجهات المسلحة. والتي مع أنها لم تستمر طويلا، ودخولها في هدنة غالبا ما يحلو للمراقبين وصفها على أنها هدنة«هشة»، إلا أن آثارها – في حال أنها لم تعاود النشوب مرة أخرى– يعتقد أنها ستكون كبيرة على مستوى التماسك الداخلي للقبيلة،

أما إذا عادت مجددا – وهو ما يتوقعه البعض - فالأمر الأكثر احتمالية هنا أن عواقبها ستكون أكثر كارثية على السلم الاجتماعي في عامة البلاد.

• **جدلية علاقة القبيلة بالدولة .. حاشد في الواجهة**

النظرية الشائعة القائلة «إن القبيلة في اليمن تشكل تحديا جديا للدولة»، تجد سنداً قوياً لدى الكثيرين من كون القبيلة برزت في أحايين كثيرة باعتبارها أقوى من الدولة. ومع أن الكثير من سياقات الفعل والأحداث وقفت في صف تعزيز تلك المقولة، إلا أن مجموعة من الاعتبارات والوقائع، كثيرا ما أحالت تلك النظرية إلى جدلية لا سيما حينما ظلت القبيلة تقدم نفسها باعتبارها سندا ونصيرا للمظلومين في مواجهة دولة ظالمة. ولقد ازداد الجدل حينما برزت القبيلة بقوتها المؤثرة كجزء مهم وعامل لا غنى عنه في صناعة التحولات السياسية، وبضمنها تلك التي سعت النخب المثقفة –الحاملة للفكر المتمدن، وحتى المناهض للتقليدية – في الترويج لها.

وهذه الجدلية (بشقيها: المتهم، والداعم) من الممكن ملاحظة أنها وجدت لها مكانا بطريقة أو بأخرى في التاريخ اليمني، القديم، والحديث والمعاصر. ولعلنا نلحظ أن قوة القبيلة كمؤثر إيجابي أو سلبي على الأحداث ظل يتناوب طوال مراحل التاريخ السياسي اليمني، وأبرزها تلك السابقة للثورة اليمنية الأم (ثورة: سبتمبر ١٩٦٢)، والتالية لها في ظل الظروف التي اتسم بها النظام الجمهوري المنبثق عن الثورة، بمختلف قياداته: العسكرية، ثم المدنية، ثم العسكرية مجددا، وما لحقها من حكم عسكري شمولي للحزب الواحد. بل أنها، أيضا، ظلت تتواصل سلبا وإيجابا حتى مع دخول اليمن وانتقالها إلى التعددية السياسية والحزبية. ومع أن المتتبع لتاريخ اليمن، القديم والحديث والمعاصر، يجد القبيلة اليمنية حاضرة بقوة كمؤثر رئيسي في الواقع الاجتماعي والسياسي، بشكل أو بآخر، إلا أن اللافت أنه كثيرا ما ركز البعض على فترة ما بعد الثورة اليمنية (١٩٦٢ م - سبتمبر) عند حديثهم حول الدور السياسي للقبيلة في اليمن. وهي الفترة الحديثة التي بدء فيها فعلا دور القبيلة السياسي يتشكل ويتضح أكثر مع الدور البارز لقبيلة «حاشد» حين شاركت في تثبيت دعائم الثورة بتحشيد المقاتلين للدعم والمناصرة، ومقاتلة الملكيين، بقيادة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد.

وهو الأمر الذي بدوره ساعد على إعادة تشكيل الخارطة السياسية في البلاد، لتصعد القبيلة إلى الواجهة مجددا، ليس كقوة متعايشة مع الدولة اليمنية الجديدة، فحسب، بل كإحدى القوى المؤثرة في مسار الأحداث وصناعة القرار، لاسيما بعد أن تعزز دور رموزها – وبشكل خاص قبيلة حاشد - في صناعة الفعل السياسي طوال الفترة التي تلت ثورة سبتمبر.

وإذ يلزمنا التنويه، هنا، أن ما سبق، من تلخيصنا لتأثير القبيلة يشمل

يمكننا استخلاص قاعدة رئيسية بنيت عليها مواقف أسرة «آل الأحمر»، مفادها: أن السياسة العامة التي انتهجها مشايخها، اتسمت بالحس الوطني المساند للدولة وأئمتها وقادتها.

غير أن المتأمل لما بين السطور، والمتابع لمسار الأحداث، يجد في بعض تلك المواقف جانبا من الحرص على توخي المصلحة الشخصية

.....

في طياته كلا الدورين السلبي والإيجابي، فإننا - فيما سيلحق– سنركز حديثنا على الدور الإيجابي لقبيلة حاشد ممثلة بأسرة «بيت الأحمر»، مع عدم إغفال التأثيرات السالبة التي سترد في سياقها التاريخي كلما لزمت الحاجة للاستشهاد والتوضيح.

• **موجز عام لمواقف أسرة «بيت الأحمر»**

بشكل عام، ومن خلال قراءتنا لمذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، يمكننا استخلاص قاعدة رئيسية بنيت عليها مواقف أسرة «آل الأحمر»، مفادها: أن السياسة العامة التي انتهجها مشايخها، اتسمت بالحس الوطني المساند للدولة وأئمتها وقادتها.

غير أن المتأمل لما بين السطور، والمتابع لمسار الأحداث، يجد في بعض تلك المواقف جانبا من الحرص على توخي المصلحة الشخصية. على أن ذلك، حتى، غالبا ما تخللته قاعدة «عدم التفريط بالمصالح العامة للبلاد». ومثل هكذا استنتاج، يمكن القول إنه لم يكن أكثر من سمة عامة ربما حاولت المذكرات الإيحاء بها حتى مع أنها وجدت لها شذوذا عند بعض زعامات الأسرة بين الحين والآخر.

وعليه يمكن القول –وفقا لهذا النسق العام– إن القاعدة العامة لمواقف الأسرة اتسمت بالتناوب ما بين: مواقف داعمة ومؤيدة للأئمة من حكام اليمن السابقين، والزعامات والرؤساء المتعاقبين، والعمل معهم في إطار ما تستوجبه المصلحة العامة للبلاد، مع عدم إغفالها للمصلحة الخاصة والمنفعة المتبادلة بين الطرفين. لكنها ظلت تتقاطع أحيانا عند اختلال أحد كفتي هذا الميزان الحساس. وهو – ربما - ما يوضح تلك التحولات في المواقف من الدعم والإسناد، إلى المناهضة والحرب، وذلك أثناء التعامل مع الأئمة، وكذا مع الحكام المتعاقبين. وإن تفاوتت درجة التوافق والانسجام بين الطرفين لمصلحة الفترة التي تلت ثورة سبتمبر، مع بعض الاستثناءات. ولعل الأحداث الأخيرة التي دخلتها البلاد – منذ ثورة يناير

(٢٠١١) الأخيرة – تقف كواحدة من أهم تلك الاستثناءات والتحولات التي طبعت مواقف أسرة «آل الأحمر». وهي المواقف التي يمكن تشبيهها ببعض مواقف الأجداد المناهضة التي تخللت فترة ما قبل ثورة (سبتمبر ١٩٦٢)، وحتى ما بعدها لقرابة عقدين (حتى ١٩٧٨)، مقارنة بتلك المواقف المنسجمة، وغير المصادمة، التي تطبعت بها على مدى أكثر من ثلاثة عقود أثناء فترة حكم الرئيس صالح، حتى أواخر ٢٠١٠م بشكل أكثر تحديدا.

وحرصا منا على التوضيح أكثر، فإن ما سبق، هو استنتاج عام، مبني على ما تضمنته مذكرات الشيخ عبد الله، كما سبق وأن بدأنا الإشارة إليه. لكن، مع ذلك، فهو استنتاج لا يخلو من تعزيزات كثيرة تضمنتها سياقات مشابهة لكتابات تاريخية وسياسية ومذكرات كتبها مشايخ وسياسيين معظمهم ممن عاصر تلك الفترات، فيما بنى غير المعاصرين على شهادات سلفهم.

• **التقسيم إلى أربع مراحل تاريخية**

وحتى يسهل علينا الوقوف على دور أسرة «بيت الأحمر» في الحياة السياسية اليمنية، وتوضيحه بشكل أكبر، فقد فضلنا هنا تجزئة الدراسة إلى أربع مراحل زمنية وفقا للفترات المتسلسلة التالية:-

- الفترة الزمنية الأولى: مرحلة ما قبل ثورة سبتمبر (١٩٦٢).
- الفترة الزمنية الثانية: مرحلة ما بعد ثورة سبتمبر وحتى تحقيق الوحدة اليمنية في العام (١٩٩٠).
- الفترة الزمنية الثالثة: مرحلة ما بعد الوحدة حتى وفاة الشيخ عبد الله (ديسمبر ٢٠٠٧).
- الفترة الزمنية الرابعة: مرحلة ما بعد وفاة الشيخ وحتى منتصف هذا العام (٢٠١١م).

وبهدف الربط بين الأحداث والمواقف، وصولا إلى الوضع الراهن (انهيار التحالف) وخلفياته، فإننا هنا سنتناول كل فترة من تلك الفترات وفقا لما تتطلبه كل منها بالتفصيل المناسب، أو الإيجاز غير المخل.

لكن، ولكون الأمر متعلق بالحالة اليمنية المعاصرة والمعاشة اليوم أكثر من غيرها، فربما من المهم الإشارة هنا أن المرحلتين الأخيرتين ستنالان النصيب الأوفر من التفاصيل، كونها تمثل الأهمية من مقاصد هذه الدراسة، وما المرحلتان السابقتان إلا لوضع الدراسة في سياقها التاريخي لتحقيق هذا المقصد.

أولا: فترة أو مرحلة ما قبل ثورة سبتمبر (١٩٦٢):

الحديث عن هذه الفترة، سيكون موجزا، الهدف منه فقط هو استحضار السياق التاريخي لتعزيز الفكرة العامة التي قد يمكن عندها القول إن مواقف وتفاعلات أسرة «بيت الأحمر» المعاصرة تجد لها جذرا تاريخيا

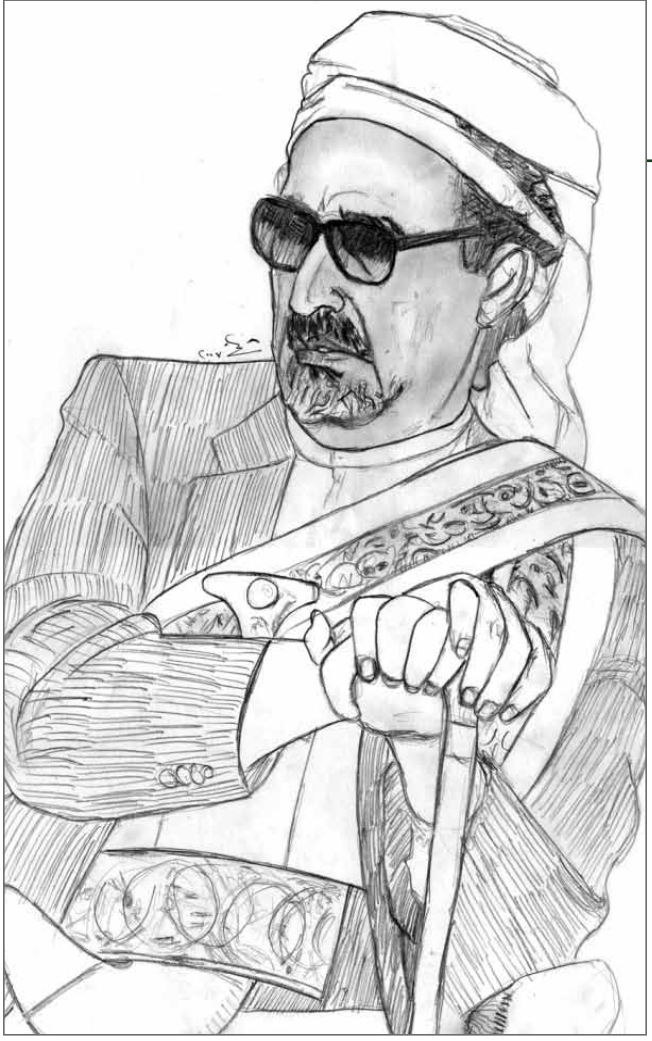

متسلسلا، هو ربما ما حتم عليهم– أو بالأحرى بعض قيادات وزعامات وشخوص الأسرة – البناء على ذلك الجذر، ومحاولة التمسك به أو المقاربة معه. وعوضا عن ذلك، فالحديث عن هذه الفترة نعتقد، أيضا، أنه سيكون مفيدا لنا لإحداث المقارنة – حيث يتوجب ذلك – بين مواقف السلف والتابعين.

بشكل عام، أكد الشيخ عبد الله في مذكراته أن قبيلة حاشد كانت مناصرة للائمة «فحاشد كانت معقل الأئمة ومناطق انطلاقتهم وحاشد هم من عملوا على حماية الأئمة من كل غازٍ..».

لكن التفاصيل التي قدمتها مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، توحي أن علاقة أسرة بيت الأحمر مع الحكام والسلطة اتسمت منذ القدم بالتذبذب ما بين التوافق والولاء والتعاون، والاختلاف والصراع والرفض، وذلك بحسب المصالح الخاصة أحيانا، وأحيانا أخرى كان الأمر يتعلق بمصالح البلاد والعباد. مع أن الطابع العام كان هو الولاء للائمة.

فالجد الأول: علي بن قاسم الأحمر – وهو الجد المؤسس للأسرة – كان مواليا للأئمة بشكل عام، لمواجهة الغزاة، لكنه اختلف مع الإمام المنصور حسين ابن الإمام القاسم الذي لم يستجب لمطالب القبائل بالإصلاح، ليبدأ الصراع بين الإمام والقبائل بقيادة الأحمر، والذي انتهى باغتيال

هذا الأخير بعد أن غدر به الأمام وقتله في خيمته على إثر دعوته لتوقيع اتفاق صلح في منطقة بير الشائف خارج سور صنعاء (١٧٢٢م).

بعده جاء الجد: ناصر بن مبخوت الأحمر لإناصر الإمام المنصور، في مواجهة الأتراك، لكنه، ومعه بقية القبائل، اختلف مع الإمام يحيى بن محمد حميد الدين -الذي كان للأحمر دور بارز في اختياره إماما- حين وقع الأخير صلح دعان مع الأتراك (١٩١١م). حينها قام الشيخ ناصر الأحمر وقبائل أخرى بمناصرة الإمام الإدريسي الذي واجه الأتراك في تهامة السواحل. ويقول الشيخ عبد الله في مذكراته إن جده الشيخ ناصر، مع أنه كان وقف مع الإدريسي ضد الأتراك، إلا أنه لم يوجه ضد الإمام يحيى أي حرب أثناء معاركه مع الإمام الإدريسي كونه كان يعتبره إماما له.

وجاء في المذكرات، أيضا، أن الإمام يحيى ظل يحترم الشيخ ناصر الأحمر «ويراعي هيبته ومكانته وماضيه وأدواره..ولهذا ترك حاشد على ما هم عليه أنصارًا». ولكن وبمجرد أن توفي الشيخ ناصر سنة ١٣٤٠هـ، «بدأ الإمام يحيى يرسل جيوشه على حاشد وأول ما بدأ به عقب وفاة جدي مباشرة بتقليص نفوذ أولاد ناصر بن مبخوت في قضاء حجة في المناطق التي كان لهم فيها نفوذ والتي كانت مصدر إمكانياتهم وتموينهم..».

(ملاحظة: هذه الحادثة سنكون بحاجة للتوقف عندها -لاحقا- للمقارنة مع ما حدث لأولاد الشيخ عبد الله الأحمر بعد وفاته. إذ أن التشبيه بين الحادثين سيكون له مسوغاته – في سياقات محددة - كما سنلاحظ ذلك لاحقا).

تناوبت الأحداث بين الأئمة ومشايخ بيت الأحمر ما بين تباين ومواجهات حادة، أحيانا، وتوافق واتفاقات صلح وتهدئة أحيانا أخرى، وفقا لما تقتضيه كل حالة. حتى جاءت ثورة (١٩٤٨م) التي اتهم فيها الشيخ حسين بن ناصر الأحمر بالتعامل مع الأحرار وتباطئه في دخول صنعاء لإخماد الثورة، ما جعل الأمام أحمد بن يحيى «يكيد لبيت الأحمر»، بحسب المذكرات. وعلى تلك الخلفية، أعدم الشيخ حسين (والد الشيخ عبد الله) بعد عودة الإمام من روما التي كان يتلقى فيها العلاج. وقبله بأسبوعين أعدم ولده الشيخ حميد بن حسين بن ناصر الأحمر. الذي كان له دور كبير وبارز في مقارعة الإمامة، بداية، ليتعرض للاعتقال والحبس، غير أنه في فترات لاحقة ناصر الأمام أحمد وأصبح من أنصاره وأعوانه في مواجهة انقلاب (١٩٥٥م)، ليتخلص منه بعد تشجيعه للإمام البدر ووقوفه معه لعمل إصلاحات.

خلال تلك الفترة، كانت مواقف الشيخ عبد الله تتسم بالحياد أكثر من العداء، الأمر الذي مكنه من النجاح في الكثير من مساعيه لدى الإمام في إطلاق سراح والده «الشيخ حسين»، وأخيه «حميد». وبعد أن اشتدت المواجهات العدائية بين الطرفين وإعدام الأب والأخ، اعتقل الشيخ عبدالله ووضع في سجن المحابشة.

ثانيـاً: فترة أو مرحلة ما بعد قيام ثورة سبتمبر :

قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، والشيخ عبد الله ما يزال في السجن، فوجه السلال مباشرة بإطلاق سراحه واستدعاه إلى صنعاء للمشاركة في حروب تثبيت الجمهورية ومقارعة ما تبقى من الملكيين. توجه الأخير إلى صنعاء بعد أن جمع وحشد القبائل والجنود ليتم تكليفه بمطاردة الإمام المخلوع محمد البدر في المناطق الشمالية الغربية. وفي ١٩٦٣ عين الشيخ عبد الله عضوا في مجلس الرئاسة، كما عين وزيرا للداخلية ثلاث مرات، وقاد قبائل حاشد في المعارك ضد الملكيين التي انتهت في (١٩٧٠م). وقبل انتهائها عام (١٩٦٩) عين رئيسا للمجلس الوطني، وفي (١٩٧١م) انتخب رئيسا لمجلس الشورى.

خلال تلك الفترة مابين (١٩٦٢-١٩٧٤) برز الدور السياسي للشيخ عبدالله من خلال مشاركته في مواقع وزارية في الحكومات المتعاقبة، إلى جانب حضوره الفاعل - أحيانا والرئيسي أحيانا أخرى - في المؤتمرات السياسية والقبلية التي عقدت خلال تلك الفترة، لمواجهة وحللة مجموعة قضايا سياسية. بدء بمؤتمر عمران ٢/سبتمبر/١٩٦٣م، ثم مؤتمر خمر ٢/مايو/١٩٦٥م، فمؤتمر الطائف ١٢/أغسطس/١٩٦٥م، ومؤتمر حرض ٢٦/نوفمبر/١٩٦٥م، وغيرها..كما كان له دور رئيسي في عمليات التوافق السياسي واختيار الرؤساء المتعاقبين على البلاد.

ومع الاضطرابات التي رافقت عهد الرئيس عبد الرحمن الإرياني، كان للشيخ عبدالله دور بارز في حلحلة الوضع وتسليم السلطة للجيش سلميا حين وافق على أن يقدم استقالته مع الرئيس الإرياني وتسليم السلطة للرئيس الحمدي في (١٣ يونيو ١٩٧٤) الذي كان حينها صاحب أعلى موقع قيادي عسكري في البلاد.

وخلال الفترة الممتدة حتى تولي الرئيس صالح حكم البلاد في (١٧

.....

برز الشيخ عبد الله كشخصية مؤثرة في صناعة الأحداث والتحولات، وجاء صعود الرئيس صالح للحكم بعد موافقته. ومع أنه كان رافضا أن يتسلم صالح الحكم تحت مبرر عدم تكرار تجربة حكم العسكر والعمل على تسليم البلاد لقيادة مدنية، إلا أن السعودية التي دعمت صالح استدعته وأقنعته بذلك فوافق على مضض.

يوليو ١٩٧٨) برز الشيخ عبد الله كشخصية مؤثرة في صناعة الأحداث والتحولات، وجاء صعود الرئيس صالح للحكم بعد موافقته. ومع أنه كان رافضا أن يتسلم صالح الحكم تحت مبرر عدم تكرار تجربة حكم العسكر والعمل على تلسيم البلاد لقيادة مدنية، إلا أن السعودية التي دعمت صالح استدعته وأقنعته بذلك فوافق على مضض.

لكنه بعدها احتفظ بعلاقات متينة واستراتيجية مع الرئيس صالح، كان أساسها الجوهري تبادل المصالح السياسية والتجارية وتقاسم النفوذ. استمرت تلك العلاقة وتمتنت أكثر، على قاعدة التعاون وتبادل المنافع وساعد على ذلك كون الشيخ قد فرض نفسه بقوة قبيلته حاشد وتأثيره وحضوره المتعاقب في صناعة وتوجيه مسار الأحداث السابقة واللاحقة، بينما أن الرئيس كان هو مالك السلطة المطلقة. وبدأت ملامح التقارب وتعزيز الثقة مع إصدار الرئيس قرارا جمهوريا بتعيينه عضوا في المجلس الاستشاري في العام ١٩٧٩م، ثم عضوا في اللجنة الدائمة في العام ١٩٨٢م.

استفاد صالح من تجارب نظرائه السابقين وأخطائهم. وارتكزت السلطة في عهده على جناحي المؤسسة العسكرية والقبيلة. ومع المدى فرضت عليه تلك السياسة الانسياق – دون قدرة على الرفض – وراء تماهي القبلية – لاسيما الأسرية والمقربة – مع الجيش والدولة. الأمر الذي خلق استياء واضحا لدى بعض القبائل المهمشة، ما جعله يحاول امتصاص الغضب عبر الانسياق وراء المزيد من الاختلالات الهيكلية بانتهاج سياسة المحاصصة في التوظيف في الجهازين الإداري والعسكري، مع توسيع شبكة الرعاية الاجتماعية بين زعماء القبائل لكسب ولائهم واستخدامهم وتوجيههم ضد بعضهم البعض في محاولة لإضعاف القبيلة ولكن على حساب تقوية القبيلة الأسرية والموالية في الجيش والشركات التجارية ومختلف أجهزة الدولة الأخرى.

على أن مثل تلك السياسة، صحيح أنها نجحت كثيرا في منح الرئيس قوة الفعل ومحور الارتكاز في معظم الخلافات القبلية وحلها بطريقته، يحركها ويوقفها متى شاء، إلا أنها وضعته أيضا في موقف المواجهة مع رموز بعض تلك القبائل القوية الذين بدءوا يشعرون بمحاولة لإضعافهم. حتى مع أن معظمهم كان يدين له بالولاء بعد بلوغهم مرحلة من الإنهاك والتبعية التي فرضتها أموال الرعاية إلى جانب الحاجة للنفوذ القبلي المتأتي من المحاصصة، إلا أن ذلك كان باديا على السطح، أما ما تحت الرماد فكان شيئا آخر برزت ملامحه مع دخول اليمن مرحلة جديدة من التحول السياسي والتعددية الحزبية القائمة على الديمقراطية والحرية بقيام دولة الوحدة.

ثالثا: مرحلة ما بعد الوحدة حتى وفاة الشيخ عبدالله (ديسمبر ٢٠٠٧)

بعد إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. على قاعدة التعددية السياسية، ومبادئ الديمقراطية والحرية، كان الرئيس قد اعتقد أن السياسة التي انتهجها طوال الفترة الماضية ستمكنه من مواصلة السيطرة على البلاد. والتي كان بضمنها إعلان حزب المؤتمر الشعبي العام محاولا من خلاله احتواء التوجهات الفكرية والرموز القبلية والنخبة المثقفة تحت سقف واحد يرجع قراره وتوجيهه بيده وحده. غير أن ما ظهر لاحقا أن ذلك لم يكن بالسهولة التي اعتقدها. فالشيخ عبد الله الأحمر، الذي اعترف في مذكراته أن الرئيس طلب منه تأسيس حزب إسلامي لمواجهة الحزب الاشتراكي، كان أهم الشخصيات الحليفة التي حاولت التفلت – وإن بعد فترة وبشكل تدريجي غير مباشر- من إسار الرئيس لاسيما بعد أن شعر بإضافة نوعية جديدة، أضيفت إلى قوته الرئيسية في التأثير القبلي والسياسي، والتي تمثلت بقوة الحزب الذي تشكل بين يديه، وتعززت قدراته في التأثير على الحياة السياسية . ساعد ذلك بشكل خاص مع جر رموز قبلية كبيرة وقوية، إلى الحزب، إلى جانب شخصيات دينية واجتماعية ونخبة مثقفة ومدنية، كانت معظمها في السابق تدين بالولاء للرئيس.

ربما أمكننا تشبيه الوحدة اليمنية وما فرضته من منهاج تحرري وإعلان التعددية السياسية، بالكرة الكبيرة التي انفجرت في وجه الرئيس وسياساته السابقة، دون أن يدخل ذلك في حساباته، فبات محتماً عليه مواجهة تداعيات هذا الانفجار بشتى الوسائل.

ولأن تركيزنا – كما سبق الإشارة – سينحصر على بيت الأحمر، فإننا هنا سنحاول بناء الأحداث اللاحقة وتسلسلها بالحديث حول العلاقة بين القبيلة والدولة من هذه الزاوية أكثر من غيرها.

لكن، في البداية، سيتوجب علينا التوضيح أن علاقة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، بالرئيس ونظامه قبل الوحدة كانت أشبه بعلاقة «التوحد» القائم على تبادل النفوذ والمصالح. ومع بداية الانتقال إلى التعددية الحزبية، بدأت تلك العلاقة بالتغير تدريجيا، ولكن ببطء شديد. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل على النحو التالي:-

- **المرحلة الأولى:** وتأتي مباشرة خلال السنوات الثلاث الأولى التي تلت إعلان التعددية الحزبية. خلال هذه الفترة الصغيرة، لم يحدث فيها أي تغير ملحوظ لعلاقة الشيخ مع الرئيس، وظلت – كما السابق – علاقة تحالف استراتيجي. وهو التحالف الذي يمكن القول إنه تعزز أكثر من خلال تقاسم الأدوار لمواجهة الداخل الجديد على الدولة اليمنية والمتمثل بالحزب الاشتراكي اليمني.

- **المرحلة الثانية:** بدأت مع انتخابات ١٩٩٣ النيابية. بعد أن تعززت قوة ومكانة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله، بحصوله على المرتبة الثانية في البرلمان بعد حزب الرئيس (المؤتمر الشعبي العام). ومع أن هذه القوة المكتسبة للشيخ إلى جانب

قوته التأثيرية كزعيم لقبيلة «حاشد»، وقوته الرمزية عطفا على أدواره النضالية والسياسية والتاريخية، إلا أن وضع علاقة الشيخ مع الرئيس لم تشهد تغيرا ملحوظا، نحو الاستقلالية المفترضة. وعزز من ترسيخ العلاقة الأحداث التي لحقت الانتخابات، على رأسها الشراكة في الحكومة، والشراكة في مواجهة الانفصال في حرب صيف (١٩٩٤). ثم العودة للشراكة مجددا في حكومة ائتلاف ثنائية بين الحزبين.

- **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة التشقق الأول للعلاقة بين الشيخ والرئيس. والتي جاءت على خلفية انسحاب حزب الإصلاح من الحكومة والدخول في معركة انتخابية ساخنة، بدأ خلالها الشيخ بإطلاق تصريحات قوية ضد النظام والسلطة وحزب الرئيس، حين اتهمه بالسعي لفرض السيطرة على الحياة السياسية بالقوة والتزوير. حدث ذلك بعد أن أخفقت الحوارات حول قانون الانتخابات وما لحقها من ممارسات انتخابية مخلة . أثناء ذلك، واجه الشيخ حملة إعلامية شعواء من قبل إعلام السلطة وحزب الرئيس. مثلت هذه المرحلة شرخا في العلاقة الثنائية لكنها لم تستمر. ولأن الرئيس كان حريصا على عدم انهيار التحالف مع زعيم قبلي مؤثر لأهم وأقوى قبيلة يمنية حتى لا يكرر أخطاء سابقيه، فقد ظل يستخدم سياسة العصا والجزرة كسياسة تمكنه من التخلص التدريجي من نفوذ وقوة أي شخصية قبلية أو سياسية مؤثرة، وتم معالجة المسألة بتعويض الشيخ ببعض الامتيازات أهمها منصب رئاسة مجلس النواب.

- **المرحلة الرابعة**: وتأتي بعد رفض حزب الإصلاح المشاركة في حكومة ائتلاف مع الحزب الحاكم، مفضلا الدخول مع بقية أحزاب المعارضة في محادثات جادة لتشكيل تحالف يجمع كافة الأحزاب المعارضة القوية في إطار تكتل موحد لمواجهة السلطة. لكن ومع أن العلاقة الثنائية بين الحزبين (المؤتمر والإصلاح) كانت قد تعرضت لشرخ كبير وواضح، إلا أن علاقة الشيخ بالرئيس لم يعتريها أي تغيير ملموس يمكن أن يؤدي إلى تباينات حقيقية من شانها أن تعمل على إحداث تغيرات جوهرية لطبيعة التوازنات السياسية القائمة على تبادل المصالح والنفوذ، بين الطرفين. غير أن انتخابات ٢٠٠٣ النيابية عملت على توسيع الشرخ بين الحزبين حتى كادت – هذه المرة – أن تضع علاقة الرجلين في المحك. وقع الرئيس تحت ضغط شديد فرضته حمى الحملات الانتخابية، فلجأ إلى استخدام ورقة القبيلة إلى جانب أدواته السياسية الأخرى. خطط لدعم أحد مشايخ «حاشد» الأقوياء لينزل مرشحا باسم الحزب الحاكم في دائرة الشيخ الأحمر، ما سيعني تهديدا سيدخل الشيخ في منافسة قوية وغير سهلة، في الوقت الذي سيحدث معه شرخا على مستوى التماسك الداخلي للقبيلة. وكالعادة كانت التهدئة لمصلحة الطرفين، لينتهي الأمر بصفقة أعلن فيها الشيخ نزوله مرشحا باسم الحزبين وانسحاب منافسه، كما رافق الصفقة أيضا مخالفات قانونية تضمنتها تسوية شملت بعض الدوائر التي نزل فيها أولاد الشيخ. كما ناور الرئيس في مسألة إبقاء الشيخ في موقعه رئيسا لمجلس النواب، حين أوعز لحزبه التلميح بأنه هذه المرة سيرشح رئيسا للمجلس من أعضاء المؤتمر، ليأتي الحسم عن طريق الرئيس لمصلحة بقاء الشيخ في منصبه. ما اعتبر جميلا سيتوجب على الشيخ رده.

- **المرحلة الخامسة**: وهي المرحلة التي بدأ فيها المرض يؤثر على الشيخ ويفرض عليه البدء بالانسحاب التدريجي من الحياة السياسية. هذه المرحلة امتدت حتى انتخابات ٢٠٠٦ الرئيسية وما تلاها من وفاة الشيخ في ديسمبر ٢٠٠٧.

لعامين ظل الشيخ يصارع المرض قضى معظمها خارج البلاد لتلقي العلاج. أثناء ذلك، برز الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر – الابن الثالث للشيخ – مخالفا لتوجهات والده في علاقته مع الرئيس، حين وقف بقوته ونفوذه وأمواله ضد الرئيس مع حملة المعارضة في الانتخابات الرئاسية (٢٠٠٦). فهو لم يغير فقط من القواعد التقليدية للقبيلة بدعمه ذلك ووقوفه كطرف قوي في حملة المهندس فيصل بن شملان – مرشح المعارضة القادم من المناطق الجنوبية – بل إنه أطلق تصريحات قوية طالت الرئيس نفسه وسياساته. لقد حمل ذلك الموقف الكثير من التحولات والمؤشرات الجديدة في معادلة القبيلة والدولة. بل أكثر من ذلك أنه جاء متعاكسا مع موقف والده الذي أعلن من سرير مرضه في الرياض دعمه لترشيح «صالح» رئيسا للجمهورية. كان موقف الشيخ الأب، ربما، بمثابة رد الجميل السابق، غير أن هناك من يحمله أكثر من ذلك بالحديث عن خشية الشيخ على مستقبل أولاده من بعده ربما عطفا على معرفته وإدراكه أنه سيكون محفوفا بالمخاطر مع شخص مثل «صالح» عجز هو نفسه عن مواجهته.

وبالمجمل، يمكن القول إن علاقة الشيخ عبدالله بالرئيس صالح، كانت علاقة تحالف استراتيجي منذ تولي الأخير الحكم، واستمرت كذلك تحكمها منهجية التعامل وفقا لتبادل النفوذ والمصالح، بين رأس القبيلة ورأس النظام، لتواصل دأبها دون أن يطالها أي تحول ملموس ومباشر حتى عقب انتقال اليمن إلى مرحلة التعددية الحزبية. غير أنها بدأت بالتحول والتبدل تدريجيا وبصورة بطيئة طوال فترات العمل السياسي الحزبي الممتد على مدى العقدين الأخيرين.

ومع أنها (تلك العلاقة) حاولت طويلا مواجهة الطبيعة التحولية للواقع السياسي الجديد بطابعه الاستقلالي التعددي، وذلك عبر تحجيم التباينات ووضعها في إطار حرب خفية باردة، إلا أن واقع الحال المتقلب فرض خروجها عبر معادل جديد حمله إلى السطح سلوكيات وتصرفات النظام أثناء محاولته التخلص من تلك القوة القبلية لمصلحة قوى معادلة من نفس البنية ولكن المقربة من الأسرة الحاكمة، في الوقت الذي

استخدم فيه سياسة الإنهاء المتعمد ولكن البطئ بهدف القضاء على نفوذ بيت الأحمر عبر دعم كيانات قبلية أخرى معادية وصناعة زعامات قبلية تارة من نفس القبيلة، وأخرى من قبائل أخرى بعضها تحمل حساسية مفرطة مع تلك الأسرة.

ولقد كان يمكننا التأكيد – بحسب المعطيات والمواقف التي سادت معظم تلك الفترة – أن ذلك الميزان الافتراضي الدقيق في التعامل ما بين رأس النظام ورأس قبيلة «حاشد» كان يمسك شوكته الرئيس نفسه أكثر من الشيخ الذي اتضح أنه كان يتعامل بعقلانية كبيرة وموازنة فرضتها ضرورات الطبيعة البشرية النازعة للحفاظ على المكتسبات، مع حدس سياسي متهيب ورثه من فترة الحكم الشمولي الذي واصل الرئيس بعده الحفاظ على قدرته في إحداث الفعل وصناعة الأحداث دون أن يردعه رادع أو يقف في وجهة رمز قبلي أو عسكري، مما فرض – ربما – خوفا وتهيبا من المغامرة السياسة مبهمة العواقب إذا ما تم الركون الكلي على أدوات الفعل الديمقراطي والعمل الحزبي الذي كان ما يزال في طور التخلق المشوه.

لكن الأمر، لم يعد في حقيقته الباطنة – لا الظاهرة – كما كان في السابق. وبدأ الصراع يتضح أكثر، بدخول أولاد الشيخ – لاسيما حميد – بشكل تدريجي في مواجهة معلنة مع الرئيس وأسرته بعد أن أدرك اللعبة الخفية، لتكشف الأيام عمق الصراع الذي خلقته سياسة رأس النظام أثناء محاولته التفرد بالسلطة والتخلي عن حليفه الإستراتيجي. ذلك أن مقتضيات المرحلة القادمة وترتيب عملية التوريث ونقل السلطة بطريقة آمنة من يد الأب إلى يد الأبناء، اقتضى التخلص من قوة ونفوذ منافسه القوي الذي ظل مؤثرا رئيسيا في معظم التحولات السياسية السابقة، وشريكا فاعلا فيها منذ توليه الحكم. ولما اتضحت معالم تلك الرغبة، وازدادت تصريحات الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر حدة ضد الرئيس وأسرته، أعلن والده عبارته الشهيرة والتي مفادها: أن حميد ينتمي لحزب سياسي ويلتزم بسياساته وتوجهاته، وقراراته، وأنه ليس له يد أو سلطة عليه في هذا الجانب.

ومع أن ذلك التصريح حاول فيه الشيخ عدم استثارة حفيظة الرئيس بمنحه تأييده باعتباره زعيماً لقبيلة «حاشد» كمرشح للرئاسة، إلا أنه من زاوية ما فهم على أنه كان بمثابة إعلان غير مباشر يمنح ضوء أخضر للمواجهة وفتح الصراع بين الأسرتين. وهو ما كان الشيخ يحاول تجنبه خشية من المجهول بعد وفاته. ولذلك قيل – من وراء الكواليس – إن الشيخ حاول جمع أولاده مع الرئيس قبل وفاته لتأمين ذلك المجهول قبل وفاته، غير أن الأمر الذي نجح جوار سرير المرض، فشل بعد مواراة الجسد الثرى.

رابعاً: فترة ما بعد وفاة الشيخ – الحرب:

يمكننا تشبيه هذه الفترة – إلى حد ما – بتلك التي حدثت لبيت الأحمر بعد وفاة الشيخ ناصر بن مبخوت الأحمر، من قبل الإمام يحيى. وكما سبق أن أوضحنا فإنه لما كان للشيخ ناصر الأحمر الفضل في حسم اختيار الإمام يحيى إماما وحاكما لليمن، فقد ظل هذا الأخير يراعي هيبة الشيخ ناصر «ومكانته وماضيه وأدواره..ولهذا ترك حاشد على ما هم عليه أنصارا..»، لكنه وبمجرد وفاته بدأ مباشرة بتقليص نفوذ أولاد ناصر بن مبخوت ومحاربتهم. بحسب ما ورد في سياق مذكرات الشيخ عبد الله.

غير أن تعديلا بسيطا يمكن إضفاؤه هنا، وهو: أن الحرب التي تعرض لها أولا الشيخ عبد الله الأحمر، هنا، يمكن القول إنها كانت – في بدايتها – حربا غير معلنة (يمكن تشبيهها بالحرب الباردة)، على عكس تلك التي وجهها الإمام يحيى صراحة، لاسيما بعد وفاة الشيخ ناصر. فهي – في عهد صالح – بدأت بمحاولات تقليص وإضعاف نفوذ الأسرة عبر مضايقة تجارتهم وحرمان شركاتهم التجارية من امتيازات سابقة، إلا أن معالم بروزها إلى السطح بشكل واضح كبداية لحرب معلنة اتضحت مع ترشيح العقيد هاشم الأحمر، كنائب للبرلمان في دائرة والده «٢٨٣» بعد أن أصبحت شاغرة عقب وفاته. ومع أن هذا الأخير كان ما يزال محتفظا بعلاقته مع الرئيس كونه كان ما يزال ضمن الحراسة الشخصية له، إلا أن التباين والفراق بدأ حين تجاهل الرئيس طلبا لهاشم في دعمه للترشح بديلا عن والده. و بدلا عن ذلك، أعلن الحزب الحاكم ترشيح ودعم منافس قوي هو الشيخ جليدان محمود جليدان، وكيل محافظة عمران، في انتخابات شغل الدوائر الشاغرة (٢٠٠٩).

حينها شعر أولاد الأحمر أن خسارتهم في تلك الدائرة تعني نكسة كبيرة تمس زعامة القبيلة، وربما تحدث صدعا قويا في صفها، لما تمثله تلك الدائرة من رمزية ظل والدهم يصر على الترشح فيها وكسبها – رغم أنها كانت خارج نطاق جغرافية نفوذ حاشد – فسارعوا إلى رص صفوفهم وإعلان حالة الطوارئ لتحمل عبء المعركة. وهي أول معركة واضحة وقوية يواجهونها دون نفوذ والدهم القوي هذه المرة. وعليه فقد دعموا أخاهم هاشم بكل ما امتلكوه من قوة ونفوذ، للإبقاء على رمزية دائرة والدهم. وفعلا تحقق لهم الفوز بفارق ٤ آلاف صوت.

لكن المعركة لم تنته بعد، بل يمكن القول إنها بدأت لتوها بشكل معلن، وأكثر وضوحا من قبل. فالرسالة هذه المرة كانت واضحة لا تحمل إلا معنى واحداً هو: أن أسرة «بيت الأحمر» باتت تحت استهداف الرئيس ونظامه العائلي. إنها مرحلة إعلان تصفية الحساب بعد وفاة الأب الأكبر للقبيلة تاركا إرثا ثقيلا لعشرة أولاد بزعامة كبيرهم الشيخ صادق الأحمر. ومع أن الرئيس حاول في البداية استمالة الشيخ صادق إلى صفه حين أوعز له وقوفه إلى جانبه ومساندته وتأييده له كشيخ لأهم قبيلة قوية ومؤثرة، إلا أن ما سبق ذلك من حرب باردة خفية ومعلنة، كان له أثره البالغ في

تحديد طبيعة الفترة التالية. توسعت الفجوة واتسع الخرق على الراقع وبلغ السيل الزبى، فحدث ما حدث من افتراق وحرب مسلحة.

إرهاصات الثورة والحرب

كان الشيخ حميد الأحمر، أول من دعا الرئيس «صالح» صراحة للتنحي من أجل مصلحة اليمن. جاء ذلك عبر مقابلته الشهيرة مع قناة الجزيرة في أغسطس ٢٠٠٩. والتي قال فيها: «اعتقد أنه اليوم أضمن طريقة يمكن أن تنهي ما نحن فيه أن يتنحى الأخ الرئيس عن السلطة، وأن يسلم السلطة لنائبة اللواء عبد ربه منصور هادي وأن يتم العمل على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ..».

بعد تلك التصريحات، كشف موقع ويكيليكس الذي سرب برقيات سرية تخص الدبلوماسية الأمريكية، أن لقاء جمع الشيخ حميد بالسفير الأمريكي بصنعاء (ستيفن سيتش) في ٢٠٠٩ ، تضمن حديثا حول رغبة الشيخ حميد الإطاحة بالرئيس صالح خلال المرحلة القادمة. وورد في الوثائق السرية أن الشيخ أفصح للسفير الأمريكي أنه نقل إلى الرئيس إنذارا عبر بعض إخوانه (إخوان حميد) في أوائل أغسطس من ذلك العام، طالبه فيه بضمان نزاهة الانتخابات القادمة في ٢٠١١، وتشكيل حكومة وحدة وطنية يمثل فيها الحراك الجنوبي، مع إبعاد أقاربه من المناصب القيادية العسكرية. وبحسب الوثائق فقد حدد الشيخ الأحمر للرئيس مهلة لتحقيق ذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٩. وأنه ما لم يحدث مثل «هذا التحول الأساسي في حكم صالح للبلاد، سوف يبدأ بتنظيم تظاهرات مناهضة للنظام في كل محافظة، على غرار الاحتجاجات التي ساعدت على الإطاحة بالرئيس الإندونيسي سوهارتو، عام ١٩٩٨».

ظل مضمون ذلك اللقاء سريا، إذ لم تسرب تفاصيله إلا بعد أسابيع من انطلاق الثورة الشعبية اليمنية (يناير ٢٠١١). أثناء ذلك، وبعدها، استعرت الحرب بين الطرفين، لتنتقل من محاربة صريحة لمصالح أسرة بيت الأحمر، إلى استهداف حياة الشيخ حميد نفسه، عبر مجموعة من المحاولات. لعل أبرزها كانت تلك المحاولة في(فبراير) الماضي حين تعقبت مجاميع مسلحة سيارته حتى منزلة في حي حدة وحصل تبادل إطلاق النار بين حراسته الشخصية، وتلك المجاميع نتج عنها مقتل مواطنين اثنين، وإحراق ومصادرة سيارات مرافقي الشيخ.

برز الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر -الابن الثالث للشيخ- مخالفا لتوجهات والده في علاقته مع الرئيس، حين وقف بقوته ونفوذه وأمواله ضد الرئيس

بعدها بأيام أعلن مكتب شقيقه الشيخ حمير الأحمر، نائب رئيس مجلس النواب، أن حراسته الشخصية ألقت القبض على سائق تاكسي كان يتعقب سيارته في حدة، ووجدت بحوزته ما قالت إنها وثائق وخرائط توضح مخططا كبيرا يتبع الأمن القومي يستهدف منزل الشيخ حميد وبعض قادة المعارضة.

وبحسب الإعلان فالسائق كان يحمل رخصة موقعة من وكيل جهاز الأمن القومي تسمح له بالمرور من كافة النقاط بدون تفتيش.

بعدها استعرت حرب التصريحات والتهم بشدة، مع تحريضات رسمية ضد الشيخ حميد عبر الآلة الإعلامية التابعة للنظام والحزب الحاكم. لدرجة أنها كانت تنسب إليه وتحمله معظم تلك الأحداث التي طالت وتطال شباب الثورة أو تلك التي رافقت العمل الثوري سلبا أو إيجابا، وغيرها من أحداث العنف والمواجهات المسلحة. وكان من الواضح ما دأبت عليه تلك الآلة الإعلامية من تحوير الأحداث وكيل التهم له بالمقلوب، بأسلوب حمل معه الكثير من التشكيك أنها كانت تحاول من وراء ذلك القول إن ما يحدث في اليمن ليس سوى معركة بين الرئيس ونظامه والشيخ حميد الأحمر. وهي محاولة هدفها التقليل من شأن أهداف الثورة الشعبية اليمنية السلمية.

في تلك الأثناء، ومع انطلاق الثورة الشعبية وما تخللتها من أحداث، كان من الطبيعي أن تشهد معركة «كسر العظم» تلك، تطورا نوعيا. فالمعركة، التي اتسمت بطابع العدائية والانتقام بين الرئيس ومعه نظامه الأسري، وبين الشيخ حميد، تطورت لتتوسع تدريجيا وتنتقل إلى معركة شاملة يخوضها النظام مع أسرة بيت الأحمر كاملة، ومعها معظم قبائل حاشد. ومع بداية الثورة الشعبية المطالبة بإسقاط نظام صالح وأسرته، أعلن الشيخ حسين عبدالله الأحمر – الذي كان عضوا قياديا في إطار اللجنة

الدائمة للحزب الحاكم - مساندته للثورة واستعداده حماية المتظاهرين من مجازر السلطة. ومع أنه يأتي في الترتيب رقم أربعة في سلسلة الأبناء من حيث العمر، إلا أنه كان يمتلك مواصفات والده في الزعامة والقدرة على التأثير في القبيلة، ولذلك حاول الرئيس بشتى الوسائل إبقاءه مقربا منه، وهو ما نجح فيه إلى أن جاء إعلانه الأخير، من محافظة عمران في حشد جماهيري كبير من أبناء القبيلة. وبعد مجزرة «جمعة الكرامة» في ١٨ مارس ٢٠١١، التي ارتكبت ضد المعتصمين السلميين المناهضين للنظام في ساحة التغيير بصنعاء وأعلن الشيخ صادق الأحمر انضمامه ودعمه ومساندته للثورة السلمية، بعد أن كان يضع نفسه موضع الوسيط الباحث عن حلول. ومثله فعل الشيخ حمير عبد الله الأحمر – نائب رئيس البرلمان، وعضو اللجنة الدائمة للحزب الحاكم.

كان هؤلاء الأربعة هم أهم وابرز أربع شخصيات ذات شأن كبير وتضطلع بتأثير قوي داخل الأسرة. أما البقية فلم يكن لهم مواقف معلنة من الأحداث كونهم لم يبرزوا في الأحداث السياسية إلا من خلال عضوية بعضهم في البرلمان، وقد اقتصرت مشاركتهم في الجانب الاجتماعي والتجاري، أما الشأن السياسي فقد كانوا مع مواقف إخوانهم. ومن هؤلاء كان يمكن استثناء العقيد هاشم – الابن الخامس – الذي برز كشخصية عسكرية قوية من خلال أسلوب إدارته للحرب التي دارت في الحصبة مؤخرا مع الجيش التابع للنظام.

مرحلة الحرب المسلحة مع بيت الأحمر

تسارعت وتيرة الأحداث. ومع تواصل الخلافات بين المعارضة والرئيس فيما يتعلق بمبادرات الحل التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي، أعلن الرئيس في (٢٢ مايو) الماضي الذي توافق مع الذكرى الـ(٢١) لعيد الوحدة اليمنية، أنه سيستخدم كافة الوسائل المتاحة لإرضاخ المعارضة، وبعدها بيوم واحد تعرض منزل الشيخ صادق الأحمر بالحصبة لهجوم مسلح في محاولة لاقتحامه في الوقت الذي كانت فيه قيادات المعارضة مجتمعة فيه.

كانت تلك هي بداية الحرب المسلحة. وتؤكد الروايات أنها نشبت عقب أن لاحظت الحراسة التابعة لمنزل بيت الأحمر في الحصبة قيام مجاميع بتخزين الأسلحة في إحدى المدارس المجاورة للمنزل فقاموا بمداهمتها وتحريز الأسلحة، ليشن النظام حربا شرسة راح ضحيتها المئات من الطرفين، مستخدما مختلف الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.

وخلال الأيام الأولى منها، سيطر أنصار الأحمر على بعض الوزارات والمؤسسات المجاورة للمنزل بمبرر أنها كانت تستخدم كمواقع ضدهم. ومع شدتها خلال أيامها الأولى، إلا أن المواجهات توقفت لأيام إثر وساطة قام بها مشايخ ومسئولون حكوميون وأمنيون، لكنها عاودت النشوب مجددا عقب أن أطلق الجيش صاروخا استهدف المنزل والوسطاء الذين لقي بعضهم حتفه – بينهم مشايخ – ما رفع من حدة المعركة بوتيرة أعلى وسخونة أشد لتستمر حتى مطلع يونيو، لتتوقف مجددا عقب التفجير المفاجئ الذي طال جامع النهدين في دار الرئاسة أثناء صلاة الجمعة في (٣ يونيو) والذي أصيب فيه الرئيس صالح، وأركان نظامه ومعهم أكثر من ١٦٠ آخرين، فيما أعلن عن وفاة قرابة ٩ أشخاص معظمهم من مرافقي الرئيس الشخصيين وضباط وجنود آخرين.

توقفت المواجهات المسلحة في ظل هدنة قال الشيخ الأحمر إن العاهل السعودي الملك عبد الله كان الوسيط الرئيسي فيها.

آثار الحرب على العلاقة بين الدولة والقبيلة

ربما كان من الممكن القول إن نشوب تلك الحرب المسلحة، مثل إعلانا واضحا لما يمكن تسميته بـ«نقطة التحول» نحو الافتراق السياسي في

العلاقة بين الحليفين الاستراتيجيين القديمين: رأس قبيلة «حاشد»، ورأس النظام، القبلي - الأسري/ بطبيعته العسكرية البيروقراطية. ولكونها تمثل سابقة خطيرة منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، فمن شأن ذلك – ربما - أن يقرر نهاية مستقبل تلك العلاقة اللصيقة بين القبيلة والدولة، ما قد يفضي بها إلى انفصال نهائي ربما لمصلحة الدولة المدنية الحديثة. ومع أن مؤشرات هذا الانفصال – لمصلحة الدولة المدنية - سبقت تلك الحرب المسلحة بأشهر عبر تصريحات رموز قبيلة حاشد، وغيرهم، بالحديث عن ضرورة أن تحقق الثورة هدفها بـ«تسليم السلطة إلى قيادات مدنية»، إلا أنه يمكننا القول إن نتائج تلك الحرب (مع افتراض أن مبدأ افتراق القبيلة والدولة سيتحقق فعلا) قد تعمل كمعزز لهذا التوجه.

وثمة سياق تعزيزي آخر يدعم هذا التوجه. جاء من خلال إدراك رأس قبيلة «حاشد» أن الحرب التي شنتها السلطة ضدهم، هدفها جر الثورة إلى مربع العنف لإفقادها سلميتها مع دعوة شيخ حاشد، صادق الأحمر، مع بعض إخوانه، للثوار السلميين، بالمحافظة على مبدأ سلمية الثورة وعدم الانجرار إلى المربع الآخر الذي أرادته السلطة.

وإذا كان الرئيس قد حالفه الفشل في تحشيد وتعبئة قبائل حاشد وبكيل، لمصلحته مع بداية الثورة، فإنه يمكننا القول إنه قد أخفق أيضا في محاولته الاعتماد على قوته العسكرية لضرب رأس القبيلة بهدف توجيه الدرس لبقية الأطراف القبلية الأخرى أو حتى السياسية المناهضة لسياسته.

ومع ما يمكننا الاعتقاد أن مثل هذا الافتراق سيكون بمثابة تعميد مرحلة الدولة المدنية الحديثة بصورة عملية - إذ سيكون من الصعب التراجع عن هكذا مطلب، أو توجه في المستقبل - إلا أن الأمر سيكون منوطا بمسألتين:

- **المسألة الأولى:** ضرورة تحقق مبدأ الافتراق بشكل كلي. فخروج القبيلة المفترض لمصلحة الدولة المدنية الحديثة، يلزمه، بالتوازي، خروج أشخاص النظام الحالي ورحيلهم الكلي عن السلطة والفعل والتأثير في مستقبل البلاد. وما لم يحدث ذلك، فمن المتوقع أن يعمل هذا على إحداث نكسة وتحول في موقف القبيلة المتقدم (التي من المفترض أنها عدوة النظام الحالي وشخوصه، أي كانت مسببات تلك الخصومة). وهذا قد يعني عودة المواجهات ومواصلة التمسك بخيارات الحرب المسلحة، حتى يقضي أحدهما على الآخر. وهنا سنكون أمام أحد خيارين: إما أن تنتصر القبيلة وبالتالي فرض عودتها إلى الواجهة كمؤثر قوي لا يمكن إهماله في معادلة المستقبل السياسي للبلاد. وإما: أن ينتصر النظام الحالي، وبالتالي يكون قد أضعف أحد أهم قوى المجتمع اليمني المؤثرة، في الوقت الذي كانت فيه قد بدأت بالتحول إلى نصرة الثورة الشعبية السلمية والسير في ركب المطالبين بالدولة المدنية الحديثة.وهنا سيفرض النظام القائم سطوته مواصلا حربه على الثورة السلمية بعد أن يكون قد أزاح ما يفترض أنه عنصر قوي من عناصر الفعل المناصر والحامي للثورة.

- **المسألة الثانية:** ضرورة خلق أطر قانونية عملية توافقية من شأنها ترتيب وتنظيم العلاقة بين الدولة مع بقية تفاصيل المجتمع اليمني بتعدديته القبلية والمذهبية، والفكرية الحزبية. بين الدولة كرأس متحكم يمتلك السيادة والفعل المؤثر المتحكم والقادر على فرض سيطرته بالحفاظ على الأمن والاستقرار، وكجهاز إداري منظم للحياة متوخيا المصلحة العامة. والمجتمع كقاعدة تمتلك سلطة الفعل والتأثير والمراقبة والمحاسبة، بكافة تفاصيله ومكوناته المتعددة.

كما لا يمكننا الوصول إلى الدولة المدنية الحديثة – التي خرج الثوار اليمنيين مضحين من أجلها – مع بقاء: النظام الأسري القائم، والقبيلة، بقوتهما المؤثرة التي تطغى على الدولة، فإنه أيضا لا يمكننا بلوغ الحلم المنشود، بالقضاء على كافة تفاصيل النظام ومكوناته الأخرى، أو بإغفال أهم مكوناته الاجتماعية المؤثرة (القبيلة)، من خلال تهميشها كليا دون مراعاة بعض تلك التفاصيل التي تتعلق باحتياجاتها وعاداتها وأخلاقها العامة.

خاتمـــــة

وأخيرا علينا أن ندرك بأن أحد الأمور المتأتية من تلك الحرب، وإلى جانبها ومعها الفعل الثوري، حمل معه ما يمكن القول إنه تأييد للقبيلة من جهة أطياف في المجتمع المدني، بضمنهم شريحة لا بأس بها من النخبة المدنية المثقفة، وذلك من حيث ظهور القبيلة بدور إيجابي بامتلاكها القدرة على التكيف والتحول من مكون معيق إلى مساعد لمناصرة ودعم التحولات السياسية، المدنية.

وعليه، فتوخي مستقبل الدولة اليمنية المنشودة، قد يستوجب التعامل مع هذا المكون(القبيلة)، المتغلغل في بنية المجتمع اليمني، بكونه قادرا على «التعايش مع الدولة» وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة.

وإن مثل ذلك، سيصب في نهايته لمصلحة دمج القبيلة في المجتمع المدني بشكل تدريجي، مؤمنين بقدرة الزمن على العلاج. وإذا كان مثل ذلك سيتطلب الكثير من الجهد التوعوي، فإن هذا الجهد يجب أن يسير وفقا لمسارين متوازيين، هما:

- الأول: التوعية بأهمية حدوث التحول السياسي المدني غير المتعارض مع مبادئ وسلوكيات القبيلة.

- والآخر: التوعية بأهمية قبول التعايش مع تلك المبادئ القبلية على قاعدة الحماية والتضامن وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة.

وباختصار: يمكن أن تحكمنا دولة مدنية حديثة، في الوقت الذي يمكن فيه للقبيلة أن تشعر بأن مصالحها يمكنها أن تتحقق حتى في ظل ما يجب أن تفرض فيه هذه الدولة سيطرتها وسلطتها القانونية على الجميع: دونما استقواء بالقانون على طرف، أو طرف على القانون.

محنة الجبل ..

أرحب قصــة أرض محروقة

أحمد عائض *

تعتبر قبيلة أرحب الواقعة شمال العاصمة صنعاء من أهم القبائل المحيطة بالعاصمة صنعاء موقعا، خاصة ومطار صنعاء الدولي يبعد مئات الأمتار عن حدودها الجغرافية، إضافة إلى أنها تعتبر منطقة ذات بعد استراتيجي هام لأي سلطة سياسية في العاصمة صنعاء.

وتعد مديرية أرحب بشكل عام إحدى مديريات محافظة صنعاء ويزيد سكانها عن ١٥٠ ألف نسمة.

وتفرض الطبيعة الجغرافية للقبيلة البعد الاستراتيجي والعسكري الهام، خاصة وأن جبالها ذات موقع استراتيجي يطل بشكل مباشر على العاصمة صنعاء، وبامكان المسيطر على هذه الجبال أن يتحكم عسكريا على أي موقع داخل العاصمة.

ولأهمية ذلك الموقع سعت الأنظمة المتتالية إلى محاولة السيطرة على تلك الجبال، لكن ذلك السعي يقابل برفض قاطع من قبل أبناء القبيلة .

فالقبيلة في اليمن تتعامل مع الدولة بحذر شديد خاصة في ما يتعلق بالجوانب العسكرية وهناك انعدام للثقة بين النظام في اليمن والقبيلة، ولذا تتأثر القبيلة كثيرا بهذه العلاقات وكلما كانت أكثر عندا للنظام تفقد كثيراً من خدمات الدولة.

لكن نظام الرئيس علي عبد الله صالح رغم تمكنه من إنشاء معسكرات على جبال أرحب الاستراتيجية إلا أن القبيلة هناك تفتقر إلى أبسط الخدمات حتى اليوم.

فبعد نصف قرن من عمر الثورة اليمنية الأولى ١٩٦٢م مازال العديد من أبنائها يقومون بتوصيل الماء على ظهور الحمير لانعدام مشاريع مياه الشرب ، ومازالت غالبية القرى تعيش في الظلام الدامس، وتعاني حرمانا شبه كلي من الخدمات العامة (كهرباء – ماء – تلفون – مستشفيات.. الخ) رغم أنها تبعد عن العاصمة صنعاء أقل من نصف ساعة ركوبا بالسيارة.

محنة جبل الصمع

من أهم جبال أرحب جبل الصمع الذي يعد أحد أهم المواقع الاستراتيجية التي تطل على مساحات شاسعة، ناهيك عن إطلالة شبه كلية على العاصمة صنعاء ، ولذا سعت الدولة جاهدة ومنذ أكثر من أربعين عاما على أن يكون لها تواجد عسكري فيه، وتتحدث المصادر القبيلة أن التواجد العسكري في جبل الصمع كان منذ بداية السبعينات لكنه كان بصورة متواضعة حيث احتضن وقتها عشرات الجنود وبعض المعدات العسكرية .

يطل جبل الصمع على العاصمة صنعاء بمسافة طولية تمتد اتجاه الشرق لأكثر من ثلاثة كيلو متر وتقع جهته الشرقية على حدود قبيلة بني الحارث وفيه معسكر يتكون من عدة ألوية عسكرية من بينها لواء دفاع جوي ولواء مشاة جبلي ولواء حرس جمهوري.

وترى قبائل أرحب أن معسكر جبل الصمع هو حامي حمى صنعاء إذا سقط سقطت صنعاء، وقد خضع خلال العقود الماضية إلى تحديثات كبيرة في بنيته، فقد تم بناء سور عال حوله ومحصن كلف عشرات الملايين، و تم تزويد السور بعدد هائل من (النوب) التي هي عبارة عن مباني للحراسة مدمجة في ذات السور للحماية والمراقبة، وأصبح الجبل مخزنا لكثير من الأسلحة الاستراتيجية.

الفريجة في العمق القبلي

وعلى الجانب الغربي من جبل الصمع وعبر مسافة تقدر بأقل من كيلومتر واحد يقع معسكر فريجة وهو لواء تابع لقوات الحرس الجمهوري وبني في عام ٢٠٠٤م وزود بأحدث المعدات العسكرية ويعد واحدا من أكثر معسكرات الحرس من حيث التجهيزات والعدة والعتاد العسكري.

وفي ذات العام الذي بدأ النظام فيه السعى لتأسيس معسكر الفريجة بالتعاون مع العديد من أنصاره من مشائخ المنطقة المقربين من الرئيس صالح شهدت قبيلة أرحب خلافات واسعة حول مدى خطورة القبول

* رئيس تحرير موقع (مأرب برس) الأخباري.

بتواجد قوات عسكرية داخل العمق القبلي، ورأى المعارضون أن التواجد العسكري في جبل الصمع كاف كون التواجد العسكري في نظرهم بهذه الكثافة خطيراً يهدد المجتمع القبلي.

وبعد حصول ضغوط كبيرة من قبل جهات عليا في الدولة على الشخصيات الاجتماعية الرافضة تم القبول بتواجد لواء عسكري محدود في تلك المساحة الجغرافية.

لكن النظام وتدريجيا تمكن من بناء لواء استراتيجي في الفريجة وتعرض وقتها لهجمات مسلحة، ولم تهدأ حتى قدمت تعويضات للأهالي.

مكافحة الإرهاب أم مكافحة الثوار؟

كانت قبيلة أرحب من أوائل القبائل التي أعلنت تأييدها للثورة الشعبية السلمية ضد نظام الرئيس صالح، وكان لأبنائها مواقف قوية ضد النظام بلغت ذروتها في المواجهات المسلحة التي جرت بين الطرفين وتحديدا بعد شهرين من اندلاع الاحتجاجات في فبراير ٢٠١١م.

ففي حين حاول النظام استقدام تعزيزات عسكرية من الألوية المحيطة بأرحب لقمع المظاهرات السلمية في العاصمة وقفت القبيلة موقفا رافضا لضرب المعتصمين ومنعت المعسكرات من التقدم فقوبلت بضرب عنيف بمختلف أنواع الأسلحة بما فيها الثقيلة ما جعل القبيلة تلجأ للسلاح للدفاع عن أبنائها.

وتتحدث تقارير عسكرية أن تنسيقا بين نجل الرئيس صالح (أحمد) قائد الحرس الجمهوري وابن عمه يحي محمد صالح قائد أركان حرب الأمن المركزي أفضى إلى إشراك قوات مكافحة الإرهاب (ذات التدريب الأمريكي والأوربي العالي) في المواجهات بعد أن منيت المعسكرات بخسائر جسيمة على يد القبليين، وهو ما خلق استياء في أوساط اليمنيين على عدم وجود ضغط من واشنطن وشركائها ضد النظام ومنعه من استخدام قوات ممولة ومدربة لمكافحة الإرهاب في حربها على المواطنين المطالبين بالتغيير سلميا.

إشراك قوات مكافحة الإرهاب (ذات التدريب الأمريكي والأوربي العالي) في المواجهات بعد أن منيت المعسكرات بخسائر جسيمة على يد القبليين

.....

قصة الحرب في أرحب

قبيلة أرحب مثلها مثل القبائل اليمنية انضم كثير من أبنائها لثورة الشعب السلمية ومع تحركات معسكرات الحرس الجمهوري في أرحب لقمع المعتصمين في ساحة التغيير بصنعاء هبت القبيلة خوفا على أبنائها وتم توجيه رسالة إلى قادة معسكرات الحرس الجمهوري المتواجدة في أرحب تقول « أنتم منا وإلينا وأنتم حُراس الوطن فلا تقتلوا أبنائنا، ولن نسمح لأي قوات تتوجه لقمع شباب الثورة في الساحات والميادين.

عندها حاول قائد اللواء ٦٢ حرس جمهوري والواقع في منطقة الفريجه إدخال قوة عسكرية كبيرة قدرت بأكثر من ٥٠ دبابة ومدرعة وطقم عسكري، وبعد أن قطعت مسافة تقدر بأكثر من كيلو تقريبا من بوابة اللواء اعترض أكثر من ١٠٠ من شباب أرحب المنضم للثورة تلك القوة ووقفوا أمامها بصدور عارية ويهتفون (سلمية سلمية)، وافترشوا الأرض وناموا بجوار وأمام مجنزرات الدبابات ليلة كاملة.

خلقت صورة الشباب انطباعا إيجابيا لدى بقية أفراد القبيلة فهبوا لحمايتهم في حال المساس بهم، فكسبت الثورة السلمية أنصارا جددا نزلوا يمنعون المعسكرات من دخول صنعاء.

تسارعت الأحداث واضطرت قوات الحرس الجمهوري المحاصرة لمعاقبة من يمنعها فلجأت لاستخدام السلاح الثقيل ما أدى لحصول قتلى وكان أول الضحايا أحد أبناء القبيلة أثناء مروره على دراجته النارية من إحدى النقاط العسكرية التي نصبت في أحد الخطوط الرئيسة التي تمر وسط القبيلة.

شكل الحادث وحوادث أخرى أهمها منع القبائل من حمل السلاح استفزازا لمشاعر الناس في أرحب، خاصة وأن المنع حصر في منطقة جغرافية تقع في عمق مجتمع القبيلة وهو ما لم يكن مألوفا حيث يتحرك الناس هناك بسلاحهم الشخصي.

استعانت قوات الحرس بعد ذلك بمدنيين مسلحين (بلاطجة) فقاموا بإثارة نعرات قد تؤدي إلى اقتتال داخلي، فزاد ذلك من سخط الناس واضطروا لحمل السلاح، لكن الشباب المنضم للثورة السلمية تمكنوا من منع حصول مواجهات مسلحة بين أفراد القبيلة وقوات الحرس الجمهوري وقتها.

عندها قام النظام بإشراف الرئيس صالح ونجله بصرف أسلحة وتوزيع أموال لتنفيذ عمليات اغتيال في صفوف الثوار وسجلت حالات قتل أدت في الأخير إلى خلافات حتى داخل صفوف الموالين للنظام، فبعد التعرف على أحد القتلى وينتمي لطرف قبلي موال للرئيس صالح قبض على القاتل الذي اعترف بالجهة الممولة والمسلحة له وعندها تفجر الوضع وتفرق الموالون للنظام خوفا من أية ملاحقات قبلية .

جاء الرد سريعا من القبائل الموالية للنظام وللثورة ونفذوا الهجوم الأول على ألوية الحرس الجمهوري في كل من جبل الصمع والفريجة، وقوبل ذلك الهجوم برد أكثر عنفا من قبل الحرس فتم قصف أعداد كبيرة من قرى ومناطق القبيلة مما تسبب في نزوح آلاف الأسر وتدمير مئات المنازل، وسقوط عشرات الشهداء وإصابة المئات بجروح مختلفة ، وتم تدمير منابيع المياه ونفذوا عمليات دك وتدمير لمزارع العنب والقات.

تحولت المواجهات منذ يونيو الماضي بين القبائل ومعسكرات الحرس في أرحب إلى معارك استنزاف حيث تشن غارات ليلية خاطفة على تلك المعسكرات ونجح رجال القبائل في اختراق أعتى معسكرات نظام صالح واقتحامه أكثر من مرة وأوقعوا فيه خسائر كبيرة .

الميزان العسكري

رغم استخدام قوات الحرس الجمهوري الدبابات والمدفعية وراجمات الصورايخ واستعانتها بقوات مكافحة الإرهاب والطيران الحربي لقصف القبليين طوال الأشهر الماضية إلا أن القبائل تمكنوا من إضعاف وهز صورة الحرس الجمهوري الذي يعتبر (قوات النخبة اليمنية) وأصبح في طريق الانهيار المتسارع حيث شهد فرارات وانضمامات إلى ساحات التغيير.

ومع العنف المفرط ضد القبائل لوحظ تعاطف مجتمعي مع قبيلة أرحب خاصة بعد سقوط ضحايا من قبائل أخرى ومن قبل المنتمين للحرس الجمهوري ضمن ما يعرف بـ (النيران الصديقة) التي وصلت إلى ممتلكات قبائل محيطة وموالية للنظام، وهو ما يعقد ويصعب المهمة على معسكرات الحرس هناك.

ومع استمرار المواجهات حصل تطور كبير في الميزان العسكري لصالح القبائل، فبعد أن كانت المواجهات قائمة على استخدام السلاح الشخصي أو قذائف الأر بي جي ، تمكنوا من امتلاك مدافع ما تعرف (الهاوتزر)

والتي يصل مداها لأكثر من ٣٠ كم ، وحصلوا من خلال هجماتهم على لعديد من أنواع الصوراريخ المضادة للدبابات والمدرعات ما جعل الضربات الأخيرة في عمق معسكرات الحرس الجمهوري موجعة .

وشكلت أخطاء الحرس دافعا لقيام قبائل من خارج أرحب بتقديم دعم لوجستي للمقاتلين القبليين كتضييق الخناق على تلك المعسكرات من خلال تعرض آلياتها للضرب والقنص في الخطوط العامة خارج الإطار الجغرافي لقبيلة أرحب.

واضطرت عندها قيادة الحرس إلى إقامة عدد من المستشفيات الميدانية داخل المعسكرات بعد عجزها عن إسعاف الجرحى رغم أن المسافة بين أرحب وصنعاء لا تزيد عن ٣٠ كم.

يقابل كل ذلك حالة من التدهور والانهيارات داخل المعسكرات التي تشهد عمليات فرار واسعة لأفرادها وبشكل يومي، وسجلت حالات إصابة متعمدة لتأمين الهروب، إضافة إلى حدوث انشقاقات كبيرة داخل تلك المعسكرات ورفض لتوجيهات عسكرية ما أدى إلى إقالة قيادات كبيرة ، وتمثل رسائل القبائل المتدرجة بين التهديد والتطمين إلى خلق حالة انهيار نفسي للعسكريين.

المأســـاة

قد لا تمثل الانتصارات لأي من الطرفين شيئا حين نلتفت إلى الوضع المأساوي الإنساني لأبناء قبيلة أرحب، فهؤلاء أصبحوا مشردين في وطنهم ولم تعد الحرب سوى خيار مفروض لاستعادة كرامتهم والحفاظ على حياتهم.

اضطرت مئات الأسر المعدمة للجوء إلى الجبال والعيش في الكهوف بوسائل بدائية تفتقر لأدنى أساسيات الحياة، وأدى العيش في تلك الظروف إلى انتشار العديد من الأمراض خاصة بين الأطفال ولم يتمكن الكثير في ظل قصف مستمر وتوسيع للرقعة العسكرية المستهدفة من اسعاف مرضاهم، حيث تكرر استهداف سيارات الاسعاف ليكتب على أبناء أرحب خيار الموت في كل مكان إلا في ساحات الحروب فقد يكون هناك احتمال الحياة هو الأكثر وروداً.

إحصائيات خاصة بمركز أبعاد بالأضرار نتيجة المواجهات في أرحب حتى أغسطس

القرى المتضررة	المنازل المتضررة	الأسر النازحة	الأطفال المتضررون	الآبار المطمورة	الأسر التي فقدت عائلها
٧٥	٢٦٥	١٦٠٠	٥٣٥٠	٢١	٧٠

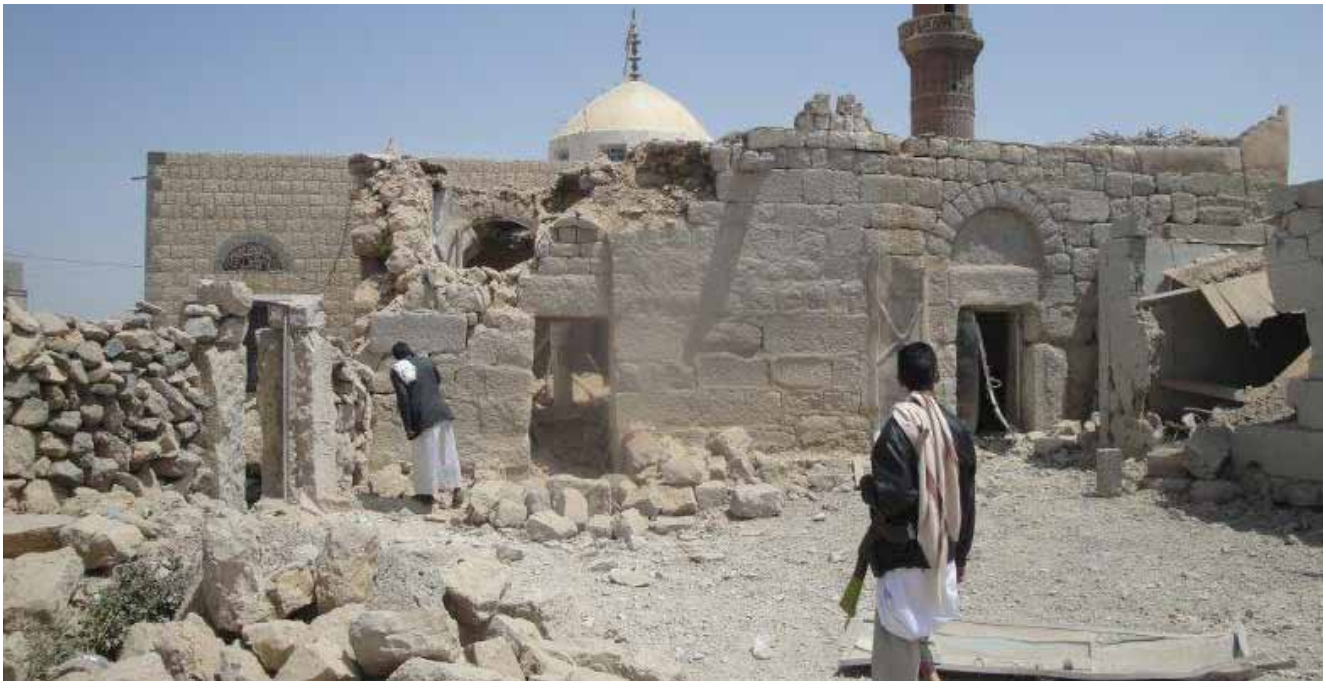

الإسلاميـــون في اليمـــن بعد ٢١ عاماً *

مع اندلاع الثورات العربية يحتفل الإسلاميون في اليمن بمرور ٢١ عاما على تأسيسهم لحزب سياسي قد يعده البعض كثيرا في مقابل إنجازات لا تصل إلى مستوى تطلعات هؤلاء.

وبرغم أن الحزب الذي تأسس في سبتمبر من العام ١٩٩٠م وأطلق عليه مسمى (التجمع اليمني للإصلاح) قد تمكن خلال الأربع السنوات الأولى من عمره من الوصول إلى السلطة مع أول انتخابات ديمقراطية يشهدها اليمن المتوحد في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، إلا أنه عاد للمعارضة بعد نتائج انتخابات ١٩٩٧م التي أعطت للمؤتمر الشعبي الحاكم أغلبية دعمتها فرصة غياب شريك الحكم الحزب الاشتراكي الذي تلقى ضربة لبنيانه في حرب صيف ١٩٩٤م والتي جاءت نتاجاً لإعلان بعض قادته انفصال الجنوب.

المدنية والسلمية منهجية للإصلاح:

ودخول حزب الإصلاح إلى السلطة وخروجه منها عبر صناديق الاقتراع كان أول اختبار لمدنية وديمقراطية هؤلاء الإسلاميين الذين يعد حزبهم امتداداً لتيار الإخوان المسلمين.

وكانت دراسة عمرو حمزاوي الصادرة عن معهد كارنيغي للسلام الدولي في أكتوبر ٢٠٠٩م، والمعنونة (بين الحكومة والمعارضة : نموذج التجمع اليمني للاصلاح) واحدة من أهم الدراسات الخارجية التي اعترفت بمدنية هذا الحزب السياسي، فقد كان مفتتحها « إن تمرّس التجمّع اليمني للإصلاح في التنقّل بين ضفّتي الحكومة والمعارضة هو بمثابة علامة فارقة، ما يبقيه استثناء بين نظرائه الإسلاميين».

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح شارك في العمل الحزبي بهدف تحقيق إصلاحات دستورية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وكذلك بات تدريجياً ملتزماً بالإجراءات الديمقراطية سواء على المستوى الحزبي الداخلي أو أيضاً على نطاق السياسة اليمنية ككل.

وقد وصف إصدار مشترك بين مؤسسة كارنيجي ومؤسسة هربيرت في مارس ٢٠٠٦م للباحثين (نيثان ج براون ، وعمرو الحمزاوي ومارينا أوتاوي) وصف التجمع اليمني للإصلاح أحد أهم الحركات الإسلامية الملتزمة بالنشاطات السلمية في العالم العربي، مشيرا إلى أن هذه الحركات لا تسعى للفوز في الانتخابات بقدر ما يعنيها المشاركة، ومستدلا بدخول الكثير منها المنافسة في ٣٠٪ فقط من مجموع المقاعد البرلمانية أو المحلية، حتى لا تزيد من مخاوف الأنظمة التي تبحث عن فرصة لقمع التيارات الإسلامية.

ولأن حال اليمن كحال الديمقراطية في بقية العالم العربي، التي أشار إليها كتاب (المسلمون والديمقراطية) لأستاذ العلوم السياسية بجامعة متشيجان الأمريكية، (معتز بالله عبد الفتاح) ووصفها بأنها عبارة عن «تسلطية تنافسية التزامها بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية شكل»، فإن الإصلاح اليمني حرص أن يستفيد من هذه التجربة بقدر الاستطاعة، وأن يبقى متوازنا بين النضال من أجل ترسيخها وتعزيز قيمها دون أن ينجر لمربع العنف الذي ينجم عادة عن الإحباط من عملية التغيير السياسي.

* تقرير أعده مركز أبعاد للدراسات.

الأنظمة وإضعاف الإسلاميين :

لقد فهم الإصلاح كيف يتعامل مع السياسة من منطلق السياسة وأن يحول أيدلوجيته الإسلامية من نقطة ضعف ركز النظام عليها في خصومته بالذات أمام الخارج إلى مركز قوة ليضعها في خانة اعتدال ووسطية أثبتت الأيام قبولا لها حتى عند المجتمعات الغربية ناهيكم عن المجتمعات الإسلامية.

وفي دراسة لأستاذ العلاقات الدولية والحضارات في جامعة سارة لورانس (فواز جرجس) ضمن كتاب «أزمة الديمقراطية في البلدان العربية» صدر لعدد من المؤلفين بعد لقاء نظمته جامعة أكسفورد، في العام ٢٠٠٣ ، أكد جرجس أن «الأنظمة نفسها هي من أشاعت أجواء معادية للثقافة الديمقراطية، وأن تحفظ بعض الإسلاميين على الديمقراطية بعد ممارستهم لها كان نابعا من شعورهم بأن الخطاب الديمقراطي، يميل باستمرار إلى إخراجهم من دائرة العمل السياسي، ويقصيهم لمجرد كونهم يحملون مشروعا ذا خلفية إسلامية»، لكن الإصلاح الذي دخل السلطة وخرج منها لم يصل إلى مرحلة التحفظ فهو يتميز بحسن استخدام بعض وسائل الديمقراطية أبرزها وسيلة التحالفات التي أكسبته ثقة الخارج قبل الداخل.

ومن خلال تأسيس تكتل اللقاء المشترك أثبت التجمع اليمني للإصلاح أن الممارسة الديمقراطية ليس معناها التعصب لأيدلوجية معينة وأن القوميين واليساريين سيكونون مع الإسلاميين جنبا إلى جنب في معركة النضال السلمي التي تسعى للتغيير.

ويؤكد ذلك الدكتور عمر حمزاوي في إحدى إصدارات معهد كارنيجي للسلام الدولي بقوله «إن التحدّي الذي يواجه عملية التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، ليس الحركات الإسلامية وإنما هو النظم الشمولية الأوتوقراطية القائمة، والحركات الإسلامية التي أتيح لها فرصة المشاركة الشرعية في الحياة السياسية، كما في الكويت واليمن والمغرب والأردن لا تشكل تحدّيا سياسيا لشرعية أنظمة الحكم القائمة، وإنما تستهدف إدخال إصلاحات سياسية ودستورية توسع نطاق المشاركة السياسية لها ولغيرها من القوى السياسية».

العنف الذي يرفضه الإصلاح:

لم يفلح النظام في اليمن في محاولات استبعاد الإصلاح من العملية الديمقراطية بوسائله المتعددة أهمها محاولات الشق وخلق الخصوم الراديكاليين، كما أنه لم يفلح في جره لمربع العنف، فقد تمكن هذا الحزب السياسي أن يكون متميزا عن تنظيمات إسلامية أخرى في الميدان إما تنظر للعنف أو تمارسه.

ففي أحدث دراسة عن الإسلاميين كانت بعنوان (وهم استبعاد

ومن خلال تأسيس تكتل اللقاء المشترك أثبت التجمع اليمني للإصلاح أن الممارسة الديمقراطية ليس معناها التعصب لأيدلوجية معينة وأن القوميين واليساريين سيكونون مع الإسلاميين جنبا إلى جنب في معركة النضال السلمي التي تسعى للتغيير.

الإسلاميين المعتدلين في العالم العربي) للباحث خليل العناني، من معهد بروكينجز ٢٠٠١٠م أكد أن «إستبعاد الأنظمة الحاكمة للتيار الإسلامي المعتدل يضعف مرجعيات التحديث والاعتدال، ويفضي لمزيد من التطرف والعنف».

وفي الدراسة ذاتها صنف الباحث التجمع اليمني للاصلاح واحداً من بين خمسة أحزاب تنتمي للحركة الاسلامية المعتدلة ومن ضمنهم « حزب العمل الاسلامي في الأردن وإخوان مصر وحركة مجتمع السلم الجزائرية والعدالة والتنمية المغربي».

ويقول «إن ما يجمع بين هذه الحركات سمات أهمها احترام سيادة الدولة والإطار الدستوري الحاكم وقبول التعامل مع الأنظمة»، ويؤكد أن «المشاركة السياسية وسيلة ملائمة للاندماج السلمي في العملية السياسية وهي تؤمن بإمكانية التعايش مع الغرب».

وتتهم الدراسة ذاتها بعض الأنظمة العربية من بينها النظام في اليمن بدعم تيارات متشددة أخرى مثل التيار السلفي والتغاضي عن تزايده وتواجده واستخدامه كأداة لمهاجمة التيار المعتدل.

الإصلاح ورؤيته للتطور:

لن يتمكن اليمن من إيجاد فرصة للاستقرار والتطور السياسي والاقتصادي، ولن تقام دولة مدنية حديثة تضمن حقوق الناس، ولن يكون هناك واقع على الأرض للدستور والقانون لضمان تحقيق عدالة اجتماعية بين اليمنيين ما لم تكن هناك ديمقراطية صحيحة وصادقة تضمن للناس خياراتهم الأفضل، هذا ما آمن به العمل السياسي داخل التجمع اليمني للإصلاح، وهو ما شهد به محاضر بقسم شؤون الأمن القومي بمدرسة نافال للدراسات العليا بكاليفورنيا (جيمس راسيل) في بحث له ضمن كتاب « مشكلات حرجة تواجه الشرق الأوسط»، حيث قال «ن الشرق الأوسط تعيق تقدمه سلطة الحكومات وغياب الديمقراطية والبطالة والإرهاب والمخدرات والفقر، والأنظمة القائمة هناك تخشى التغيير لأنها تدرك أنها فقدت شعبيتها بين مواطنيها، كما أنها تتجاهل قوى المعارضة الإسلامية وتخشى مشاركتها في الحكم، وهذا ما يؤدي إلى مزيد من التطرف».

وبرغم أن الأنظمة عادة ما تشكك في الإسلاميين وأنهم قد يستخدمون الديمقراطية للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق أهداف غير ديمقراطية، إلا أن (راسيل) يجيبهم بالقول « هذا الأمر يمكن أن يحدث أو لا يحدث، ولكن الأنظمة بالشرق الأوسط لا تتسم بالديمقراطية، لذا يتعين على المراقبين تحاشي الخلط بين الديمقراطية ونبذ العنف، فنبذ العنف أكثر أهمية لحياة الشعوب بالمنطقة».

الباحثة الأمريكية المتخصصة في ملف الحركات الإسلامية المعتدلة في الشرق الأوسط (مني يعقوبيان) ، وفي دراسة لها «دمج الإسلاميين وتعزيز الديمقراطية « ضمن إصدارات معهد السلام الأمريكي(USIP) تلخص الوضع في اليمن بين الإسلاميين والنظام بالقول « طريق الديمقراطية في اليمن كثيراً ما يواجه بعوائق اجتماعية ليس أقلها انتشار الفقر، وارتفاع معدلات الأمية، فضلاً عن الفساد الاقتصادي، والتراجع الإصلاحي في اليمن بدأ في عام ٢٠٠١ بسبب سعي الرئاسة اليمنية للبقاء في السلطة، وتعديل الدستور من أجل مد فترة الرئاسة والبرلمان، كما زاد هذا التراجع بقيام الرئيس اليمني بحل البرلمان، ومد سلطته فوق جميع المؤسسات التشريعية في البلاد».

وتضيف الدراسة «على الرغم من قتامة مشهد الإصلاح السياسي في اليمن، إلا أن المعارضة السياسية التي تتشكل من تحالف الإسلاميين واليساريين والقوميين تبذل محاولات من أجل تحقيق قدر من الانفتاح السياسي يتيح لها التحرك بسهولة والتأثير في صنع القرار، وقد لعب التجمع اليمني للاصلاح دوراً مؤثراً في توجيه الانتقادات للحكومة من أجل تقليل الفساد ورفع مستوي المعيشة للعديد من السكان الذي يرزح غالبيتهم تحت خط الفقر».

الإصلاح بين نظريات الإرهاب والمؤامرة :

لم يقع التجمع اليمني للإصلاح بين فكي نظريتين متناقضتين قادمتين من الداخل الإسلامي ومن الخارج الغربي وهما كثيرا ما أضرت بالإسلاميين السياسيين.

فنظرية المؤامرة التي ارتبط ترويجها بالداخل الإسلامي وتشكك في أي تعامل أو تعاون مع الخارج لم تظهر جليا في قرارات الحزب الذي انتهج التحديث التدريجي داخله.

وهناك كثير من القضايا التي نظر لها المتشددون وربطوها بموجة التغريب مثل القضايا الحقوقية وبالذات ما يتعلق بالمرأة ، أصبح للتجمع اليمني للإصلاح منها موقف إيجابي لا يتناقض مع الدستور والقانون اليمني .

كما أن الإصلاح عقد تحالفاته في الداخل مع تيارات يسارية وقومية للحفاظ على مستوى ولو هامشي للديمقراطية في البلاد، ولم تتهمه أي من التقارير الخارجية على أنه بؤرة للإرهاب لإدراك الخارج أن الإصلاح في اليمن أصبح حزب التوازنات في ساحة تعج فيها دعوات التمرد والانفصال والإرهاب .

وتشير دراسة (يعقوبيان) التي أصدرها معهد السلام الأمريكي (USIP) إلى أن الحوار بين التجمع اليمني للإصلاح والمعهد الوطني الديمقراطي أثمر عن تشجيع المشاركة السياسية للمرأة، وزيادة التعاون مع الفرقاء السياسيين» ، مؤكدة أن « فرص تعزيز الإسلاميين في اليمن لا تزال قائمة، وأن زيادة دعم التجمع اليمني للإصلاح يعني زيادة تأثير المعتدلين».

كما أن النظرية الغربية التي كانت ترى في الإسلاميين وأيدلوجياتهم ومؤسساتهم التعليمية أساسا في وجود الإرهاب بدأت تضمحل وتتغير لتحل محلها نظرية أخرى ترى في الاستبداد بالمنطقة لعربية والتحالف مع التيارات الإسلامية التقليدية التي تحرم العملية السياسية والديمقراطية سببا رئيسيا لظهور تنظيمات تعتمد العنف في التغيير كتنظيم القاعدة.

ومن هنا جاءت توصية تقرير أصدره في كانون ٢٠٠٤م مركز دراسات الشرق الأوسط للسياسات العامة التابع لمؤسسة راند الأميركية للولايات المتحدة الأميركية بضرورة «شغل دور حيوي في توسيع حضور المعتدلين».

الدعم الملح للمعتدلين الإسلاميين:

توصي كثير من الدراسات والرؤى الغربية بضرورة دعم الإسلاميين المعتدلين الذين يعد التجمع اليمني للإصلاح واحدا من أحزابهم.

ففي دراسة لمدير مبادرة العالم الإسلامي بمعهد السلام الأمريكي، (دانيال برومبيرغ) أشرف عليها وشارك فيها أكثر من ثلاثين باحثا عربيا وأمريكيا خلصت إلى « ضرورة استمرار الجهود الأمريكية لدعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي».

وفيما يخص اليمن أوصت الدراسة إدارة الرئيس أوباما « بأن تدرك أن الإصلاح الديمقراطي في اليمن هدَف طويل المدى بالنظر للتدهور الأمني والاقتصادي، ولذلك يجب أن تشمل الاستراتيجية الأمريكية العمل على حل المشاكل السياسية والاقتصادية وأن تقنع إدارة أوباما النظام اليمني بوجود علاقة مباشرة بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي الحقيقي وبين تحسن الأمن الداخلي في اليمن».

وفي الاتجاه الأوربي دعت ورقة عمل قدمتها الباحثة كريستينا كاوش التي تعمل في برنامج «قضايا ديمقراطية» بمؤسسة فريدي للعلاقات الدولية والحوار الخارجي « الاتحاد الأوروبي لتغيير سياسته في التعامل مع الإسلاميين المعتدلين وفتح اتصالات معهم وكذا تشجيعهم على ذلك للحيلولة دون ضعف مسار الاعتدال».

في الشريعة الإسلامية ..

تغير الأحكـــام بتغير الزمان والمكان

أحمد محمد هـــادي *

استجدت في الحياة أمور كثيرة لم تكن أيام السابقين، بل وما كانت لتخطر ببالهم، وقد صارت بعض الأشياء الحديثة كالغاز والبترول والديزل والكهرباء من ضرورات الحياة - وليست من التحسينيات- بعد أن لم تكن موجودة أصلاً، ولهذا يكفي من يريد إيذاء شعبٍ أو حصار قومٍ- كما هو حاصل هذه الأيام- أن يمنع عنهم الديزل أو يقطع عنهم الكهرباء كي يحيل نهارهم إلى عناء، وزراعتهم إلى بوار، وليلهم إلى ظلام دامس، وحياتهم إلى جحيم.

كما ظهرت نوازل معاصرة تحتاج إلى تقديم الحكم الشرعي المناسب لها، وعدم الاكتفاء باستجرار أقوال الفقهاء السابقين، والجمود على آرائهم واجتهاداتهم، رغم تقديرنا لتلك الاجتهادات والآراء، خاصةً عندما يتغير الواقع، وتختلف الظروف؛ لأن «الجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»(١).

وقد عقد ابن القيم فصلاً في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد، وقال: «هذا فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به»(٢).

كما ورد في مجلة الأحكام العدلية المادة (٣٩) القاعدة الآتية: «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان»(٣).

وهذه القاعدة لها أدلتها من الكتاب والسنة وشواهدها من ممارسة الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين.

فمما يُستدل به للقاعدة الآيات التي ادُعي فيها النسخ وهي ليست منسوخة، ومنها آيات العفو والصفح والصبر والإعراض عن المشركين كقوله تعالى: (وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة: ١٠٩)

وقوله في الإعراض عن المشركين: (اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ) (الأنعام: ١٠٦)

وقوله في الصبر عليهم: (فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) (غافر: ٧٧)

وقوله سبحانه: (وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً) (المزمل: ١٠)

وغيرها من الآيات التي قال عنها كثير من المفسرين إنها منسوخة بآية السيف(٤).

فهذه الآيات ليست منسوخة كما قيل؛ بل هي محكمة غير منسوخة عند المحققين من أهل العلم.

وبيان ذلك أن لكل منها مجال تعمل فيه، فقد تمثل إحداها جانب العزيمة والأخرى جانب الرخصة، أو تكون إحداها للإلزام والأخرى ليست كذلك، أو تكون إحداهما في حال الضعف والأخرى في حال القوة ونحو ذلك(٥).

وإذا كان النسخ والتدرج في إنزال الأحكام الشرعية قد انتهى بوفاة الرسول عليه الصلاة

---

* أكاديمي يحضر الدكتوراه في مجال الشريعة الإسلامية

(١) الفروق مع هوامشه (٣٢٣/١) (٢) إعلام الموقعين (٣/٣) (٣) المجلة (٢٠/١)

(٤) ينظر: مثلاً تفسير مقاتل بن سليمان (٢٨٧/١) وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان) (٣١٨/٤) وتفسير الواحدي (٥١١/١) وتفسير السمعاني (٢٥٥/٤)، وتفسير البغوي (٢٢٤/٢)

(٥) ينظر: موجبات تغير الفتوى للقرضاوي، صفحة: ٢٨

والسلام وانقطاع الوحي؛ فإنه يمكن أن نأخذ العبرة من مبدأ النسخ والتدرج في إنزال الأحكام الشرعية وأن نستفيد منهما مراعاة الشريعة الإسلامية للظروف والأحوال، وأن الأحكام الشرعية تأخذ بعين الاعتبار الظروف والأحوال التي تتنزل عليها وتطبق فيها فعن عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قالت: «إنما نَزَلَ أَوَّلَ ما نَزَلَ منه سُورَةٌ من الْمُفَصَّلِ فيها ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حتى إذا ثَابَ الناس إلى الْإِسْلَامِ نَزَلَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ لَقَالُوا لَا نَدَعُ الْخَمْرَ أَبَدًا وَلَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا لَقَالُوا لَا نَدَعُ الزِّنَا أَبَدًا»(٦).

أما من السنة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يراعي أحوال السائلين فربما كان الرجل يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيسأله السؤال فيجيبه ويأتيه الآخر فيسأله نفس السؤال فيجيبه بإجابة أخرى، وما ذلك إلا مراعاة لاختلاف ظروف وأحوال السائلين فهو يجيب كل واحد بالنظر لمقامه وما يقتضيه حاله؛ وفي هذا دليل لقاعدة تغير الأحكام.

وقد حصل لبس لدى بعض الناس فأطلقوا القول بتغير الأحكام دون ضوابط أو حدود؛ مما استدعى البحث في مقصود العلماء الذين أوردوا القاعدة بها، فوُجد أنهم لا يقصدون بذلك تغير جميع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وإنما يقصدون بعض الأحكام في دائرة الاجتهاد المعتبر وفق مسالك وضوابط محددة.

ومن القضايا الجديرة بالتنبيه ما يأتي:

- هناك ثوابت ومتغيرات في الشريعة الإسلامية، فالثوابت تلازم حالة واحدة لدى جميع أفراد الأمة في كل زمان ومكان، وهي: كليات الشريعة، وأغلب مسائل الاعتقاد، وأصول الفرائض، وأصول الأخلاق، وأصول المعاملات. أما المتغيرات فيُقصد بها: موارد الاجتهاد، وكل ما لم يقم عليه دليلٌ قاطعٌ من نصٍ صحيح أو إجماع صريح. والغالب في العبادات الثبات، كما أن الغالب في المعاملات والعادات القابلية للتغير.

- حكم الله سبحانه وتعالى لا يختلف في ذاته، واختلاف الأحكام وتغيرها ليس في الحقيقة باختلاف في أصل الخطاب؛ وإنما هو تغير في الواقع يستلزم تحديد الحكم المناسب له.

- محور تغير الأحكام ومداره على عاملين أساسيين، وهما: العلل والأسباب الشرعية، الاقتضاء التبعي للأحكام.

- شذ فريقٌ من الناس من أدعياء العلم فأجازوا تغير الأحكام القطعية الثابتة بتغير الأزمان تبعاً لتغير المصالح، وهؤلاء فريقان:

الأول: اشتبه عليه الأمر، وظن أن تغير الأحكام بمجرد المصالح دون الرجوع إلى أصلٍ أمراً مشروعاً.

والثاني: مناوئ للدين استغل القاعدة في نفث سمومه، وتحريف الدين بحجة أنه "لا يُنكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"

بمقابل الفريق السابق شذ فريقٌ آخر ؛ فأنكروا قاعدة تغير الأحكام، ولم يعترفوا بأي تغير في الأحكام ألبته، وهؤلاء دافعهم -فيما يظهر- ردة فعل على أولئك، والحرص على دين الله من التحريف والإبطال، ومآل خلافهم وإنكارهم للقاعدة إلى نوعٍ من الوفاق، حيث أنهم يقرون بمضمون القاعدة في الجملة، وإن كان في حدودٍ ضيقة، باسم (تحقيق المناط).

- هناك عدة حِكم وفوائد من تغير الأحكام، تظهر منها الأهمية العظمى التي تمثِّلها قاعدة تغير الأحكام، وفي مقدمتها: إبقاء الأمور تحت حكم الشريعة الإسلامية، وتحقيق واقعية الشريعة وصلاحيتها لكل زمانٍ ومكان، وإيجاد الحلول والبدائل الشرعية للقضايا الطارئة، والنوازل المعاصرة.

- ترجع قاعدة تغير الأحكام إلى أصل رفع الحرج، ورعاية المصالح، وتقوم على أساس الاستثناء بمفهومه الشامل، وفي مقدمة ذلك الاستحسان.

- تتمثل الضوابط العامة لقاعدة تغير الأحكام فيما يأتي:

أولاً: تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ثانياً: عدم مخالفة نصوص القرآن والسنة.

ثالثاً: تعليل الأحكام.

ويندرج تحت الضوابط السابقة، ضوابط وشروط تفصيلية.

- هناك مسالك شرعية لقاعدة تغير الأحكام، تُعتبر عوامل لتغير الأحكام، وهذه المسالك أو العوامل هي طريق المجتهد الوحيدة لتغيير الأحكام -حسب رأي الباحث- وتمثل بجانب الضوابط العامة السابقة الضوابط الخاصة للقاعدة، وهي: الضرورة والحاجة، تغير العرف والعادة، المصلحة المرسلة، اعتبار المآل، تحقيق المناط.

- تتجلى تطبيقات قاعدة تغير الأحكام في عصرنا الحاضر في قرارات وفتاوى للمجامع الفقهية، ومؤسسات الإفتاء، بالإضافة إلى فتاوى بعض كبار العلماء المعاصرين، بشأن بعض النوازل المعاصرة.

- توجد تطبيقات معاصرة غير صحيحة للقاعدة؛ بسبب سوء فهمها أو عدم القدرة على تطبيقها تطبيقاً صحيحاً، ويظهر خلل تلك التطبيقات عند عدم اعتبار مسالك القاعدة المذكورة.

- الفتاوى الجماعية المعاصرة - المتحررة من الضغوط والإملاءات- تعين على وضع الأمور في نصابها، وتحديد الحكم الصحيح المناسب للنازلة، بالإضافة إلى التذكير بطريقة الصحابة الكرم رضوان الله عليهم.

(٦) صحيح البخاري باب تأليف القرآن (٤/١٩١٠) برقم: ٤٧٠٧

الأحزاب السياسية في الدولة الجديدة

شروط المستقبـــل

خالد عبدالهـادي *

يفترض أن الأحزاب السياسية البارزة على الساحة الوطنية قد عقدت مؤتمراتها العامة منذ سنتين تقريباً لكن معظمها تعثر في التحضيرات التنظيمية لتلك المؤتمرات التي تقضي الأنظمة الداخلية للأحزاب بعقدها كل أربع سنوات.

تعد حركة الاحتجاجات في الجنوب والأزمة السياسية التي احتدمت بين المعارضة والنظام الحاكم منذ ٢٠٠٨ بشأن الانتخابات بين أبرز العوامل التي عرقلت انعقاد مؤتمرات الأحزاب وخلطت حساباتها على نحو حاد.

وفيما كانت الأزمة السياسية تتجاوز الأشهر فالسنوات دون التوصل إلى حل، كانت حركة شعبية تتراكم عفوياً بفعل تردي الأداء الحكومي وتعاظم معدلات الفساد والفقر والبطالة أدت إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية السلمية ضد حكم الرئيس علي عبدالله صالح في فبراير ٢٠١١ مستلهمة انتفاضتي التونسيين والمصريين على نظامي الحكم في البلدين العربيين.

ولقد بدا واضحا أن حركة الناس البسطاء وأنصار الأحزاب السياسية غير المنخرطين في النشاط السياسي المباشر سبقت حركة السياسة وأداء الأحزاب بمضمار طويل في مجال الفعل المؤثر. وحتماً سيكون للانتفاضة الشعبية تأثير كبير على مصير الأحزاب السياسية ومستقبلها وبما قد يمس بناءها وتحالفاتها واستقرارها التنظيمي التقليدي خصوصاً مع بروز جيل شاب قدح شرارة الانتفاضة وأدار مقودها في الوقت الذي لمس تقاصر فعل الأحزاب وقلة حيلها.

إضافة إلى ذلك، فإن أداء الأحزاب الذي يغلب عليه التعثر وترحيل المهام التنظيمية وصعوبة الفكاك من الحمولات الأيديولوجية التاريخية التي تحد من نشاطها العام القائم على ملامسة احتياجات الجمهور في الدرجة الأولى كلها عوامل مساعدة في دفع الأجيال الشابة والفئات المهنية الأكثر ارتباطاً بالجمهور والسياسة اليومية إلى مغادرة عباءة أحزابها التقليدية وتأسيس أحزاب جديدة تقوم عقيدتها الأساسية على التنافس في الإدارة المثلى لخدمات الدولة وتوفير احتياجات الجماهير.

سيكون للانتفاضة الشعبية تأثيراً كبير على مصير الأحزاب السياسية ومستقبلها وبما قد يمس بناءها وتحالفاتها واستقرارها التنظيمي التقليدي خصوصاً مع بروز جيل شاب قدح شرارة الانتفاضة وأدار مقودها في الوقت الذي لمس تقاصر فعل الأحزاب وقلة حيلها

وستنشأ البيئة الملائمة لتأسيس هذا النوع من الأحزاب الجديدة في حال استطاعت المرحلة الموعودة التي ستفرزها الانتفاضة الشعبية الراهنة إرساء دولة ديمقراطية مستقرة، يرتكز الوصول إلى حكمها على التنافس النزيه بين الجماهير على أساس برامج الأداء العملية لا التنافس على أساس الميراث التاريخي أو استقامة المبادئ.

المؤتمر الشعبي العام

ربما تطوي التحولات الشعبية والسياسية الراهنة صفحة المؤتمر الشعبي العام قبل أن يتطور إلى حزب سياسي حقيقي بالمفهوم

* كاتب صحفي.

التنظيمي والاتجاه الفكري السياسي العام الذي يقوم عليه.

في الواقع، كان الإبقاء بعد قيام الوحدة بين شطري البلاد في ١٩٩٠على الميثاق الوطني خلفية فكرية وسياسية للمؤتمر الشعبي العام ضرباً من التسيب الفكري والكسل التنظيمي بوصف تلك الخلفية صيغة توافقية حررها مثقفون وعلماء دين في مرحلة شمولية من الحكم في شمال البلاد عام ١٩٨١ بقرار رئاسي وكان القصد منها جلب الاستقرار لنظام الحكم عبر وضع محددات ثقافية وسياسية ملزمة للقوى السياسية التي كانت تنشط في السر تحت قمع أمني رهيب من سلطات الرئيس علي عبدالله صالح.

وحالياً من بين مئات الآلاف من أعضاء المؤتمر وفقاً لإحصائياته ربما عشرات فقط مازالوا يتذكرون الميثاق الوطني المقترن بالمرحلة الشمولية بسبب طبيعته المتخلفة عن التطورات السياسية التي رافقت قيام الوحدة وأعقبتها وبسبب يتصل بالأعضاء المتدفقين على المؤتمر طلباً لمنافع ومصالح مختلفة لا صلة لها بالميثاق.

عملياً، كان الميثاق الوطني قد انتهى كمرجعية فكرية للمؤتمر وصار طللاً يتذكره المؤتمريون على ملصقات الدعاية في مناسبات شحيحة بعد أن حُشر في هذا التجمع الفضفاض أصناف شتى من المنتسبين إليه طوعاً وكرهاً.

وخلال الانتفاضة الشعبية اليمنية، يكاد المؤتمر الذي تأسس في ١٩٨٢ بقرار رئاسي يلحق بالميثاق الوطني في الاندثار بعد أن هجرته الطبقة السياسية التي كانت إحدى العلامات القليلة الدالة على طابع التنظيم السياسي فيه. وهي حالياً تمضي باتجاه تأسيس تنظيم سياسي بعد أن أشهرت تكتل الأحرار الذي يحوي السياسيين والبرلمانيين المؤتمريين المستقيلين احتجاجاً على قمع احتجاجات الانتفاضة السلمية.

حتى في حال حافظ المؤتمر على ما أمكنه من بنيته في الحياة السياسية الجديدة التي ستفرزها الانتفاضة الشعبية فإنه لن يستطيع الإمساك بأطراف خليطه الواسع من شيوخ القبائل وضباط الجيش والأفراد الذين اتخذوه ملاذاً لنيل النفوذ أو الوظيفة أو الحماية فضلاً عن الوافدين إليه من الأحزاب السياسية الغريمة ممن أنفق رئيس المؤتمر علي عبدالله صالح أموالاً طائلة على شراء ولاءاتهم.

على ضوء ذلك، يمكن القول راهناً أكثر من أي وقت مضى إن الخليط الواسع غير المتجانس للمؤتمر قد أخذ في الانفراط وسيعيد الخلطاء تشكيل أنفسهم بطريقة ما سواء داخل المؤتمر أوخارجه.

التجمع اليمني للإصلاح

في خريف ١٩٩٠ أعلن الإخوان المسلمون في اليمن تنظيمهم السياسي تحت اسم التجمع اليمني للإصلاح بعد عقود من النشاط السري والتحالف مع نظام صالح منذ توليه السلطة إلى ما بعد حرب ٩٤م.

كانت المصالح والعلاقات التي اكتسبها الإصلاح من تحالفه مع نظام الرئيس صالح واحدة من أكبر الثقالات والكوابح التي تقيد نشاط هذا التنظيم الكبير وتوجه مواقفه المتصلة بالجماهير بما يخرجها ضبابية ومنقوصة.

لكن التنظيم الذي يملك أعضاء في كل قرية على امتداد مناطق البلاد تقريباً تمكن من التخلص تدريجياً من ذلك الإرث الكابح خاصة بعد رحيل رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي كان حارس التحالف ومجدده.

انحاز الإصلاح إلى المعارضة الصريحة في مطلع العقد الأخير وتزعم مع الحزب الاشتراكي اليمني إنشاء تحالف اللقاء المشترك في ٢٠٠٢ وهو التحالف الذي ضم أطراف المعارضة السياسية ووحد نشاطها السياسي والانتخابي في مواجهة نظام علي عبدالله صالح.

تكمن إحدى ميزات الإصلاح في أنه يملك جمهوراً عريضاً موحداً، يتصف بالضبط التنظيمي والإنضباط وقواعد عريضة تعتبر من عملها الحزبي جزء من الدين.

يمكن وصف هذه القواعد بالجمهور الجاهز، المصهور في قالب قياسي بإمكان حزبه أن يستدعيه متى شاء. ودائماً ما تملك الأحزاب والحركات الدينية هذا النوع من الجمهور.

لكن بقدر ما يمثل هذا الجمهور الجاهز ميزة للإصلاح فإنه يشير في جانبه الآخر إلى جمود مضاد للتجديد وتسليم من مئات ألوف الأعضاء بما يتلقونه بالرغم من الحركة المادية النشطة التي تبدو من خلال حركة الاستقطاب الفاعلة والانضباط التنظيمي غير أن السكون يصيب في هذه الحالة المحورين الفكري والسياسي.

وبالرغم من ذلك، ليس بالإمكان إغفال حركة تجديد ظهرت في الإصلاح في آخر ست سنوات، يقودها جيل شاب قوامه صحفيون وناشطون مدنيون وطلاب جامعات لهم خصائصهم المستقلة بدءاً من نوعية الخطاب المعارض والانفتاح على القوى السياسية الأخرى.

امتلك عدد من طلائع هذا الجيل وسائل نشاط تتخاطب مع المجتمع يومياً كالصحف والمنظمات المدنية والحقوقية وبالإمكان ملاحظة اختلاف أداء هذا الجيل عن سابقيه بسهولة وهو الطبقة التي يجري التعويل عليها لتجديد وجه الإصلاح وروحه.

الشيء المهم الذي يفتقر إليه الإصلاح حالياً، حاجته إلى نفس سياسي كبير بحجم الإصلاح الكبير أي أن يروض نفسه لأن يكون ملاذاً كبيراً، يساعد القوى السياسية الصغيرة المتحالفة معه ويتنازل لها خارج محددات الحجم والأرقام لا أن ينازعها المكاسب والمقاعد كخصم سياسي شرس. وستعرّضه المرحلة المقبلة لاختبارات صعبة من القوى السياسية والدينية غير المتوافقة معه وقد يفشل في تخطيها إن لم يتحل بالنفس السياسي والقيادي الكبيرين.

في المجمل، يبدو معظم أعضاء الإصلاح وقادته مغرمين جداً بسلوك حركات الإسلام السياسي في البلدان المتقدمة وإنجازاتها خاصة إنجازات حزب العدالة والتنمية في تركيا والسؤال المحوري الذي يعني الإصلاحيين أنفسهم هو ما إذا كان بمقدورهم امتلاك الشجاعة لإحداث تحولات فكرية وسياسية كبيرة تقترب من المستوى الذي استقر عليه حزب العدالة والتنمية مثلاً حتى ينبغي لهم بعدها التطلع لبناء تجربة مماثلة.

الحزب الاشتراكي اليمني

حتى في المرحلة التي كان يُنظر للحزب الاشتراكي اليمني وقتها أنه منهار غير أنه ظل يبرهن على قدرته في قيادة تحولات سياسية مست جوانب مهمة من الوضع السياسي للمعارضة اليمنية بفضل عدد من المثقفين الكبار الذين انضموا إليه مبكراً ومزجوا بين السياسة والفكر في تعاطيهم مع القوى الأخرى.

يملك الاشتراكي قاعدة حزبية وشعبية كبيرة تغطي مختلف المناطق في البلاد لكنه لم يستطع إلى الآن إعادة الاتصال بها وتنشيطها

نتيجة الضربة القاصمة التي تلقاها في ١٩٩٤ وأخرجته من الحكم كما أقصته من المسرح السياسي المباشر لما يقارب عقداً كاملاً.

يبدو أن نشوء الاشتراكي ونموه داخل السلطة بدءاً من منبعه الرئيس (الجبهة القومية) حتى قيامه في أكتوبر ١٩٧٨ ومواصلة حكمه للشطر الجنوبي من البلاد إلى ١٩٩٤ قد جنى عليه أكثر مما أفاده بأن ضاعف كلفة خروجه من الحكم حين قُذف به إلى بيئة المعارضة التي لم يجربها من قبل كما أفقده القدرة على العودة السريعة إلى وضع سياسي طبيعي.

ينشط الاشتراكي حالياً تحت ضغط ظروفه غير الطبيعية بوصفه مقصياً يقاتل من أجل البقاء إضافة إلى القضية الجنوبية التي تطورت خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى حركة احتجاجات عاصفة وتضغط على الاشتراكي أن يتبنى مطالبها بما فيها فصل الجنوب في دولة مستقلة وهو المطلب الذي تنادي به فصائل في الحركة.

والاشتراكي أكثر حزب سياسي واقع تحت تأثير القضية الجنوبية سلباً وإيجاباً ويتعرض لابتزاز سياسي هائل بشأنها من الأصوات المتشددة في الحراك، أسهم في عرقلة تحضيراته التنظيمية والانتخابية للمؤتمر العام الخامس الذي كان مقرراً في منتصف ٢٠١٠.

مسألة الجنوبية نفسها ستظل إحدى التحديات الماثلة أمام الاشتراكي ليس في شكلها المرتبط بالقضية الجنوبية فحسب بل في قدرته على التحرر من التقليد الأدبي في حصر قيادته في سياسيين منتمين إلى المحافظات الجنوبية بأثر رجعي من حكمه للجنوب وميلاده هناك فضلاً عن التسويات التي كانت تحدث في المؤتمرات العامة بشأن أعداد المندوبين خلافاً للوائح التنظيمية والإحصاء الحزبي وبما يبقي على هذه المسألة.

لا يعني ذلك أن قيادة الاشتراكي في مراحله المختلفة كانت تُفرض خارج إرادة أعضائه بل إنها حازت رضا قياسياً من مندوبي المؤتمرات العامة خاصة في آخر مؤتمرين عامين، لكن هذا التوافق المبدئي الذي يمضي دون غضاضة من أحد فيما يبدو هل سيكون تغييره متاحاً لأعضاء المؤتمرات العامة في حال رغبوا دون أي تدخل للتسويات والتوافقات.

ومن التحديات الكبيرة في مسيرة الاشتراكي أن أجيالاً جديدة فيه قد تنشأ منزوعة الصلة عن تاريخه وأدبياته وأجياله السابقة نتيجة الركود الثقافي الغالب على نشاط هيئاته التي يفترض أن تبني جسر تلك الصلة بالمكتبات الحزبية والتثقيف الحزبي وتعميم أدبيات الحزب في وسائل إعلامه.

ما يميز الاشتراكي هو استمرار مبدأ الجدل الثقافي والسياسي داخل هيئاته وبين أعضائه حول أي فكرة أو قرار وعدم القبول بالفكرة الجاهزة بما من شأنه تنشئة قادة سياسيين جدد فيه بإمكانهم الحفاظ على النمط التقليدي لزعماء الحزب الذين قادوا تحولات داخله وعلى مستوى المشهد السياسي اليمني كله.

الأحزاب القومية

داخل تحالف اللقاء المشترك هناك حزبان قائمان على أساس الفكرة القومية هما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والبعث العربي الاشتراكي وكلاهما يقومان على تمجيد القومية العربية زعاماتها التي ظهرت في البلاد العربية بعد حقبة الاستعمار الغربي.

مرّ التنظيم الناصري بمحن تاريخية أودت بأبرز قادته التاريخيين بما فيهم مؤسسه عيسى محمد سيف الذي أعدمه نظام علي عبدالله صالح مع عدد من كبار قادة التنظيم عقب فشل الإطاحة بصالح في انقلاب عام ١٩٧٨ وذلك بعد عام واحد من اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي الذي كان الناصريون قد استقطبوه إلى تنظيمهم.

يؤخذ عادة على التنظيمات القومية وبينها الناصريون والبعثيون الانغماس في حديث الماضي بوحي من فكرة القومية القائمة على الاحتفاء بخصوصية الأمة العربية بما في ذلك الاحتفاء بالزعامات التي خدمت الفكرة سواء في مصر أو سوريا أو العراق وغيرها من البلدان العربية.

سيتعين على الأحزاب القومية تطوير فكرتها بالمجمل خصوصاً تلك التي مازالت جزءاً من قيادة قومية كالبعث مثلاً المتحالف مع البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا ويواجه انتفاضة شعبية تنادي بنفس المبادئ التي تنادي بها الانتفاضة اليمنية التي ينخرط فيها البعث القطري.

وفي الواقع الجديد الذي ستفرزه الانتفاضة الشعبية، لن يكون كافياً للتنظيم الناصري وحزب البعث أن يقدمان نفسيهما إلى الجماهير لمجرد ارتكاز الهوية الأساسية لهما على الافتتان بالفكرة القومية وهو ما بدا واضحاً حتى في المرحلة المنصرمة.

حزب الحق

تأسس حزب الحق في ١٩٩٠ مرتكزاً كلية على المذهب الهادوي المهيمن على محافظات شمال الشمال مما يجعله ممثلاً للإسلام السياسي الزيدي في منافسة حزب الإصلاح الممثل للإسلام السياسي السني في حال الحديث عن جذورهما.

كان أمام حزب الحق أن يصير تنظيماً كبيراً بعد أن انضوى فيه جمهور كبير مما وصف سابقاً بالجمهور الجاهز بوصفه ممثلاً سياسياً للمذهب الهادوي المحور من مذهب الزيدية لكن الخلافات التنظيمية داخله شتت جمهوره وحالت دون عقد مؤتمر عام له منذ عقد مؤتمره التأسيسي قبل عقدين.

وأدى ذلك الخلاف وسيطرة قيادة تقليدية عليه إلى انشقاق قياديين عنه كان أبرزهم حسين بدر الدين الحوثي الزعيم الديني لجماعة الحوثيين التي خاضت مواجهات مسلحة مع القوات الحكومية في صعدة منذ ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ وغدا لها وزنها وتأثيرها الهائل وسط المجتمع الزيدي بوصفها ممثلاً جريئاً له وأكثر تماسكا.

ووصل الأمر بالسلطات إلى حل حزب الحق في ٢٠٠٧ بدعوى تلقيها طلباً بذلك من أمينه العام حينها أحمد الشامي الذي توجه إليه أصابع الاتهام في تعطيل قدرات الحزب. ولولا الاجتماع الطارئ لمجلس شورى الحزب (لجنة مركزية) حينها واختيار أمين عام بديل والشروع في عقد مؤتمرات محلية تحضيراً للمؤتمر العام لكانت السلطات استمرأت قرار حله وحظرت أنشطته السياسية.

التحدي الاستراتيجي الذي ينتصب أمام «الحق» يكمن في استعادة عافيته بالمجمل وإرضاء جمهوره .بل واستعادة جمهور كبير انفرط منه، وفي حال تأطرت جماعة الحوثيين في حزب سياسي بوصفها التعبير الأصولي العملي للمواطنين المعتنقين للمذهب الهادوي فسيسحب ذلك معظم البساط الذي يقوم عليه «الحق».

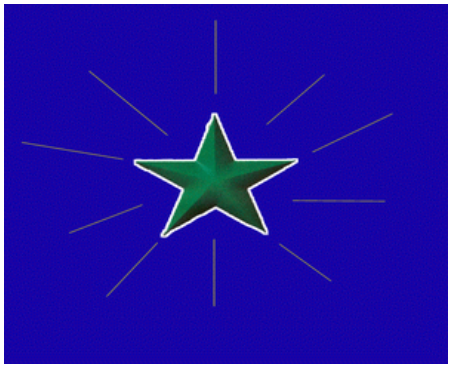

أما التحدي الظرفي أمام الحزب فيرتبط باستكمال التحضيرات لمؤتمره العام وانتخاب قيادة له وفق إجراءات طبيعية كاملة وطي جمود عقدين من الزمن.

اتحاد القوى الشعبية

غطى الارتباط المصيري لاتحاد القوى الشعبية بعائلات ثرية من سلالة الهاشميين بزعامة عائلة الوزير على باقي تاريخه بوصفه فصيلاً من فصائل الحركة الوطنية في شمال البلاد منذ منتصف القرن الماضي.

وبالرغم من تشابه الجذور لاتحاد القوى وحزب الحق غير أن الأول ينحو خطاً ليبرالياً واضحاً ويتكئ على العامل السياسي بقدر ما يستند الثاني إلى العامل الأصولي الديني.

هذا التوصيف طبع الاتحاد بطابع الحزب النخبوي ذي الشعبية المحدودة القادمة من عائلات معينة وناشطين سياسيين كثير منهم ذوو مشارب يسارية وليبرالية، يتعاملون مع النشاط السياسي في إطار الاتحاد كمهنة فيما يبدو.

لم يجترح الاتحاد حتى الآن محطة هامة ترسخ علامته في وعي المجتمع بالرغم من قدم نشأته فلا هو بالحزب القائم على أيدلوجية أصولية تجلب له الجمهور الجاهز كالإصلاح وحزب الحق ولا هو بالحزب التقدمي الذي يحتضن ميراثاً كبيراً كالاشتراكي ولا هو أيضاً بالحزب الليبرالي الكبير الذي يرى فيه الليبراليون ممثلاً صرفاً لهم.

التوصيف الأقرب للاتحاد أنه واجهة سياسية لعائلات ثرية تتفق بسخاء لتصنع لها تلك الواجهة. ويتوجب عليه فعل الكثير ليتمدد خارج هذا التوصيف.

الوصـــــــــاية*

لماذا تأخر حسم الثورة اليمنية حتى الآن على الرغم من مرور سبعة أشهر تقريبا على اندلاع شرارة الثورة؟ سؤال مطروح بقوة في الشارع اليمني.

منهجيا وعلميا تتمحور الإجابة عن هذا السؤال حول عاملين اثنين، أحدهما ذاتي يتعلق بطبيعة المجريات السياسية ومحدداتها لدى الثوار أنفسهم، والآخر موضوعي (خارجي) يتعلق بالمحيط الدائر بالحدث نفسه، خاصة في عصر تشابكت مصالحه ومصائره، وهو ما تهمنا الإجابة عنه هنا.

حتى الآن ووفقا للمعطيات السياسية الجارية ثمة عقبة كأداء هي في حقيقتها أكبر من أية عقبة أخرى أمام الثورة اليمنية التي لم يجمع اليمنيون في تاريخهم على مثلها منذ الثورتين في القرن الماضي ٢٦ سبتمبر ٦٢، و١٤ أكتوبر ٦٣م.

تتمثل هذه العقبة في الموقف الخارجي من الثورة والوقوف بوضوح ضد نجاحها، وعندما يتم الحديث عن الموقف الخارجي فإنه يتبادر إلى الذهن ثلاثة اتجاهات لها حضورها المباشر وغير المباشر في الشأن اليمني كله على تفاوت بينها، وهي: الاتجاه الإمريكي والاتجاه الأوروبي والاتجاه الخليجي.

أمريكا والحرب على الإرهاب:

أما الاتجاه الأمريكي ومبررات اهتمامه وحضوره في الشأن اليمني فبموجب الطبيعة الجيوسياسية للجمهورية اليمنية أولا وخط الملاحة البحري الذي يمثل السيطرة عليه والتحكم به تدخلا مباشرا في صناعة أي قرار دولي، وأيضا كون الأمريكان شركاء استراتيجيين في الحرب على الإرهاب، وفي اليمن قاعدة القاعدة أم الإرهاب من وجهة نظر أمريكا.

خلال ما يقارب عشر سنوات جرت فصول عدة بين نظام علي صالح والأمريكان، الأخفى منها أكثر من المعلن في هذا الشأن وربما أنه قد انطبقت عليهم هنا مقولة» جني أعرفه ولا إنسي ما أعرفه» وبدا النظام كما لو كان مديرا تنفيذيا للتوجيهات الأمريكية المتعلقة بما يسمى لديها بالإرهاب! وإن كان لنظام علي صالح في ذلك مآرب أخرى. هذا إضافة إلى طبيعة أنشطتها الاقتصادية من خلال شركة «هنت» البترولية. لذا هي حاضرة في الشأن اليمني.

الإتحاد الأوربي والحضور الاقتصادي:

أما الاتحاد الأوربي وطبيعة حضوره فيرجع إلى طبيعة حضور كل دولة منه في اليمن كبريطانيا وفرنسا على وجه التحديد، إذ تعتبر الأولى حاضرة منذ عشرات السنين في أدق تفاصيله وخاصة من خلال الجنوب إذ لن تنسى بريطانيا «المودة بينهما» لعقود سلفت، ثم إنها من جهة ثانية شريكة وحليفة قوية مع الولايات المتحدة ومن الطبيعي أن تلازمها كظلها في كثير من المواقف، ولطالما استعانت المخابرات الأمريكية في كثير من مسائلها بجهاز المخابرات البريطاني التي يكتنز بأدق التفاصيل اليومية عن اليمن منذ عشرات السنين ولا يزال، ربما أكثر من أجهزة الاستخبارات الأمريكية نفسها، هذا ما يتعلق ببريطانيا، أما بالنسبة لفرنسا فربما غلب على حضورها الطابع الاقتصادي من خلال مصالحها المباشرة مع اليمن في شركة «توتال» البترولية.

---

* ورقة عمل للباحث ثابت الأحمدي قُدمت في ندوة مركز أبعاد للدراسات.

الخليج والوصاية السعودية:

ويبقى أمامنا الطرف الثالث الأكثر حضورا والأكثر مبررا لحضوره أيضا وهو مجلس التعاون الخليجي والذي يعتبر في جوهره سعوديا إذا ما استثنينا دولة قطر من ذلك للأسباب التالية:

١. المملكة العربية السعودية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وربما مثلت الوصي الإقليمي على أي حدث في المنطقة، والمملكة إحدى دولتين لعبتا الدور الأكبر في المنطقة خلال القرن الماضي إلى جانب مصر، غير أن مصر قد تراجع دورها الإقليمي إلى حد كبير بعد وفاة عبد الناصر، مقابل ارتفاع دور المملكة بعد الطفرة النفطية الكبرى وتحديدا منذ العام ٧٤م، وبالتالي فقد أصبحت المملكة الوصي الإقليمي على المنطقة بالنسبة لأمريكا وتسلمت أكثر من ملف ومن بينها الملف اليمني، ليس منذ الفترة المذكورة آنفا بل إن حضورها السياسي في اليمن قد بدأ عمليا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وتراكمت أوراقه حتى أصبحت الأسرة الحاكمة أعرف بتفاصيل وخفايا السياسة اليمنية أكثر من بعض كبار المسئولين اليمنيين أنفسهم، وفي مقولة للأمير سلطان بن عبد العزيز: «أنا أعرف باليمن من علي عبد الله صالح» ردا على أحد جلسائه كونه يشرف على الملف اليمني منذ العام ١٩٦٤م. والذي يبدو أن أمريكا - وبحكم انشغالاتها المتعددة مؤخرا - قد أوكلت قضية اليمن إلى المملكة للبت فيه مكتفية منها بتقرير يومي أو أسبوعي على أحسن الأحوال.

٢. المملكة العربية السعودية لم تغب كثيرا عن أي حدث يمني منذ الثلاثينات، فهي حاضرة في كل حدث، وربما أحد مهندسيه إذا ما استثنينا الوحدة اليمنية التي كانت غير راضية عنها إلا بعد أن أقنعتها أمريكا بذلك، وحضورها سلبي في معظمه ابتداء من موقفها السلبي تجاه الشعب اليمني في ثورة ٤٨ الدستورية ومشاركتها في إجهاضها، وأيضا في انقلاب عام ١٩٥٥م، من خلال دعمها المادي والمعنوي للإمام أحمد؛ حيث حضر وفد رفيع المستوى برئاسة الأمير فهد بن عبد العزيز حينها لتهنئته بإخماد الانقلاب، ناهيك عن زيارة الملك سعود قبل ذلك بعام واحد للم الشمل بين العائلة الملكية الواحدة التي نشب بين أفرادها الخلاف، وللعلم فهو الملك الوحيد الذي زار اليمن بصفته ملكا فقط، ومن حينها لم يزر اليمن ملك سعودي قط حتى اليوم! وكذا من موقفها الأبرز من ثورة ١٩٦٢م ودعمها لفلول الملكية بالمال والسلاح والخبراء الذي دام ثماني سنوات، وعندما أدركت أن الثورة قدر الشعب ولا مفر منه عمدت إلى أسلوب آخر في التآمر عليها بعد عملية المصالحة الشهيرة عام ٧٠م وكذا اتفاق جدة؛ حيث أعادت الملكيين إلى شركاء في السلطة بل وفي مواقع سياسية مرموقة، كما دعمت وشجعت فلول القوى الرجعية والتقليدية المحسوبين على الجناح الراديكالي من الجمهوريين فحضرت على الجبهتين واستطاعت أن توفق بطريقة ذكية بين طبيعة هذا الحضور، وأيضا من خلال تبنيها خط المواجهة الساخن بين الجمهورية العربية اليمنية سابقا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في إطار مرحلة ما سمي بالحرب الباردة، ودعمها بالمال والسلاح .

وأيضا موقفها المعترض على الوحدة اليمنية؛ بل وعدم اعترافها حتى وقت قريب باليمن الواحد؛ حيث تعمدت إلى بتر خريطة حضرموت والمهرة من

المملكة العربية السعودية هي الداعم الرئيس لنظام صالح منذ وقت مبكر، وهي على صلة وثيقة به منذ فترة مبكرة يرجعها البعض إلى ما قبل ترؤسه حين كان قائدا للواء تعز بحكم قربها من ميناء المخا الذي كان أحد اهتمامات المملكة لقربه من أثيوبيا الشيوعية أيام منجستو هيليا مريام في السبعينات.

خريطة الجمهورية اليمنية في كتاب الجغرافيا في مدارسها سابقا، وكذا موقفها من حرب ٩٤م مع رموز الانفصال الذين شجعتهم، وهاهي اليوم تعيد نفس الدور وبحلة جديدة في إجهاض الثورة الحالية .

والمملكة ومنذ ما عرف بجمعة الكرامة قد مثلت لنظام علي صالح ما يشبه تنفسا صناعيا، وقد خارت قواه وتفلتت أعصابه، ولولا دعمها ومواساتها له لكان انتهى في ذلك الأسبوع إذا ما التقط الثوار اللحظة التاريخية. واستطاعت جرجرة اللقاء المشترك وشركاءه إلى طاولات الحوار في موقف يشبه إلى حد كبير موقف الملك عبد العزيز من ثورة عام ٤٨م حين استدرج وفد الجامعة العربية إلى جدة برئاسة عزام باشا، وهو في طريقه إلى اليمن بقصد التشاور مع الملك لساعتين فقط ثم ينطلقون، إلا أنه استطاع أن يبقيهم ستة أيام حتى استطاع ولي العهد أحمد في اليمن إحكام قبضته على صنعاء بالطريقة المعروفة وإسقاط النظام الدستوري الجديد.

٣. بحسابات السياسة الصرفة.. إذا رأيت النار مشتعلة بمنزل جارك فإنك ستتأهب مباشرة لحماية دارك، أما إذا رأيت الحريق نفسه وقد تسلل إليك من أكثر من جهة فإنك حتما ستتدخل لإيقافه قبل أن يصل إليك، هكذا ترى السعودية المشهد في الثورات العربية التي قرعت أجراسها منذ أشهر وهكذا بدأت في التأهب وإطفائها عن بعد في تونس ومصر، وتعيش حالة فزع ورعب شديد من هول ما يجري في المنطقة رغم الترقيعات الكثيرة التي تبنتها مؤخرا كان آخرها تبنيها لتأسيس ما أسماه الدكتور عبد الملك منصور «نادي الملوك» حيث أضافت إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي دولتين ملكيتين هما الأردن والمغرب.

كيف أثر العامل الخارجي على الثورة اليمنية؟

من المعروف أن المملكة العربية السعودية هي الداعم الرئيس لنظام صالح منذ وقت مبكر، وهي على صلة وثيقة به منذ فترة مبكرة يرجعها البعض إلى ما قبل ترؤسه حين كان قائدا للواء تعز بحكم قربها من ميناء المخا الذي كان أحد اهتمامات المملكة لقربه من أثيوبيا الشيوعية أيام منجستو هيليا مريام في السبعينات.

إندلعت شرارة الثورة مطلع فبراير الماضي ومن يومها بدأت المملكة تمد صالح بالدعم ماديا ومعنويا، من بين ذلك الدعم بالأسلحة حسب صحيفة الوسط، ومع تزايد الضغوط الداخلية تزايد الدعم حتى كانت المبادرة الخليجية في نسخها الخمس والتي جاءت بطلب من صالح شخصيا لإضاعة الوقت وتفويت الفرصة لاسيما بعد جمعة الكرامة وتهاوي أركان النظام والتي كاد صالح يفقد قواه فيها فمثلت هذه المبادرة من يومها وإلى اليوم ما يمكن أن نسميه تنفسا صناعيا لصالح وأركان حكمه، من خلال جرجرة أحزاب اللقاء المشترك إلى التفاوض وقد أعلنت عن انضمامها لساحة الثورة، وكان عليها ألا تتجر وراء ذلك لأنها جزء من الثورة والثورة بطبيعتها تأتي لتقتلع أي نظام لا لتحاوره، تأتي لتفرض شروطها لا لترجو أحدا، وأعتقد أنها قد أدركت ذلك مؤخرا.

هذا إضافة إلى الموقف الأمريكي- كواحد من العوامل الخارجية- الذي ظل في المنطقة الرمادية بشيء من الضبابية وقد أوكل الأمر إلى المملكة كما يبدو، ولا يزال موقفه تبعا لموقف المملكة حتى اللحظة.

إن اللقاء المشترك - كما يقول البعض - قد توارى قليلا وبدا حيران لبعض الوقت، ومن الواضح منذ بداية الأحداث أن اللقاء المشترك لا يمشي بخط متواز مع الأحداث بقدر ما بدا لاهثا وراءها، في الوقت الذي تتسابق فيه المملكة مع هذه الأحداث وهو تسابق يفضي إلى التعامل بطريقة سلبية مع الحدث.

لا يستطيع أحد أن يحمل الدور الخارجي كل المسئولية في عملية التأخير للثورة فثمة عوامل داخلية أخرى، لكن على المملكة العربية السعودية أن تعيد النظر في سياستها تجاه اليمن بدلا عن السياسة الموروثة في «العقل الباطن» وفق متغيرات العصر ومتطلباته ولا مانع أن تحقق من ذلك أي مصلحة تراها إنما يجب ألا تضر بمصلحة الشعب اليمني كما حدث خلال ما ينيف عن ثمانية عقود من الزمن، والحقيقة أنه لا غنى لشعب عن الآخر، كما أن على النخب السياسية والاجتماعية في اليمن أن تتحرر من داء «القابلية» في التعامل مع أي جار شقيق أو صديق وفقا لإملاءاته، والأمر مرهون بالدرجة الأولى بحكومة مستقبلية تحمل مشروعا للتغيير والبناء.

البراجماتيـــة

د. عبد السلام المهندي *

من المعروف في تاريخ العلاقات الدولية أنها تحكمها مجموعة من القواعد والمحددات الداخلية والخارجية. وتعد المصالح هي الدوافع المحركة للسلوك السياسي الدولي، ولذلك يعد منهج المصلحة من أهم المناهج المتبعة في رسم ملامح ذلك السلوك. منذ الحرب العالمية الأولى والثانية وما نجم عنهما من اتفاقات ومعاهدات -ناظمة للسلوك السياسي الدولي- لتؤكد على احترام الشئون الداخلية للدول وعدم جواز التدخل فيها بأي حال من الأحوال.

وقد شهدت الممارسة السياسية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم حالة من التناقض البيّن. ففي الوقت الذي تعلن فيه الدول التزامها باحترام الشئون الداخلية ، فإنها تخل بذلك الالتزام عندما تتحدث عن مصالحها في علاقتها مع هذا البلد أو ذاك. وقد تعاملت الدول مع مبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بصورة تعبر فيها عن مصالحها ، وتبرر من خلاله عمليات التدخل في الشأن الداخلي للدول الأخرى من منطلق نظرية (الاعتماد المتبادل)، وأصبح التحدي الذي يواجه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث وقلاقل داخل بعض الدول الأخرى (تؤثر أمور داخلية لدولة ما على الدول الأخرى، بحيث أن ظهور حالة عدم استقرار داخل دولة ما و طبقا لقاعدة الحساسية و القابلية للتأثر، يؤدي إلى تضرر دول أخرى داخل النظام الدولي)..

ولما كانت الثورات مؤذنة بتحول سياسي واقتصادي، وأحيانا أيدلوجي فإن الدول تعمل جاهدة على التدخل في مسار تلك الثورات حتى لا تفرز أنظمةً وأوضاعاً من شأنها الإخلال أو إلحاق الضرر بمصالحها الآنية والمستقبلية.

وفي سبيل ذلك تستخدم كل ما من شأنه الضغط على الأطراف السياسية بهدف تحقيق أكبر قدر من المصالح في المستقبل سواء تمكنت الثورات من النجاح ، أو تمكن النظام القائم من التغلب على تلك الثورة والاستمرار في إدارة البلاد.

ونحن بصدد قراءة ملامح التدخلات الخارجية - في بعدها الدولي - في الثورة اليمنية لا بد من الإشارة إلى أن التطورات التي شهدها ميدان العلاقات الدولية قد تجاوز المفهوم القديم في العلاقات الدولية بشان التدخل والمُؤسس على مفهوم السيادة وحماية الدولة ضد التدخل في شئونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدولة .

بل تجاوز ذلك فعندما تؤثر أمور داخلية لدولة ما على الدول الأخرى، فلا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن - نيابة عن النظام الدولي كله- ولا الدول المتضررة تستطيع أن تترك مصالحها الحيوية الحقيقية أو المتصورة للخطر.

ويصبح لزاماً على الدول المهتمة بالاستقرار العالمي القيام بلفت نظر الدول الأخرى التي تمارس تصرفات أو تعسفاً صريحا في استخدام حقوق السيادة بمدى التهديد الذي يمثله ذلك للنظام الدولي من منطلق أن المجتمع الدولي يقوم على الاستقرار ، وتمزق هذا الاستقرار يضر بالدول الأخرى المعتمدة في رخائها عليه.

ذلك أن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي - هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة - اتسعت بصورة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة أهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة الدول لحقوقها السيادية إحداث اضطراب في النظام العالمي. وأن لا تسهم من خلال ممارستها حق السيادة في زعزعة الأمن و السلام الدوليين .

وبالتالي فإن إسهام الدولة في تحقيق التوازن والاستقرار للنظام الدولي هو الذي يمنحها حق السيادة و يضمن لها البقاء في أمان و عدم وجود تدخل خارجي. وفي حالة إخلال الدول بهذه الشروط فإن نظام الأمن الجماعي المرسوم داخل ميثاق الأمم المتحدة لهيئة واحدة -مجلس الأمن- أعطى مسئولية رئيسية هي الحفاظ على الأمن والسلام العالميين،

* أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربية.

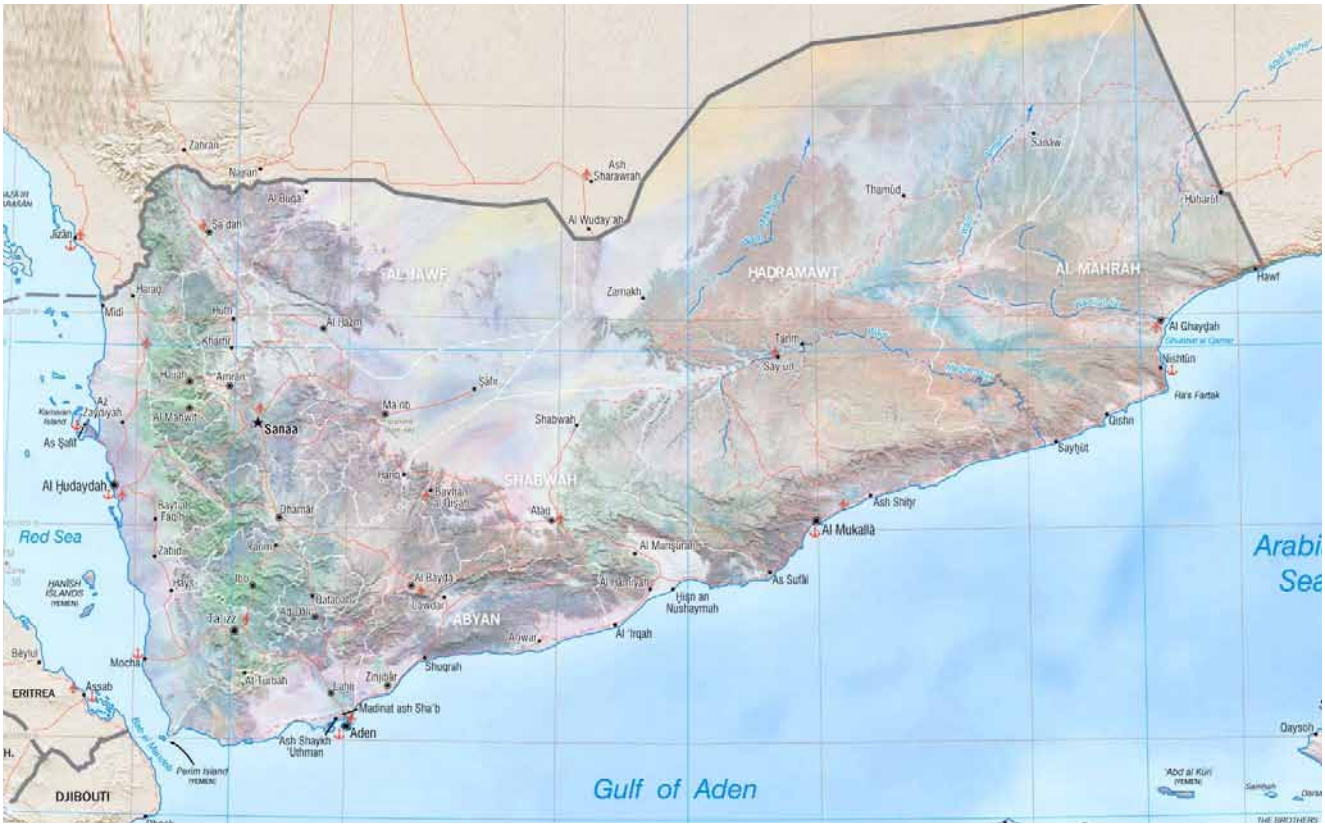

و من الممكن وفقاً لذلك تجاوز حقوق عدم التدخل وسيادة القانون الوطني من أجل مصلحة الأمن والسلام الدوليين.

وبناء على ذلك وفي قراءة للسلوك الدولي إزاء الثورة اليمنية نجد أن ملامح التدخل الدولي في الثورة اليمنية واضحة وجلية شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم والثورات التي شهدتها المنطقة العربية باعتبارها مكوناً مهما من مكونات النظام الدولي. الذي عبّر عن موقفه من الثورة اليمنية بصيغ تصب في اتجاه تحقيق المصالح الدولية تحت مبرر الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

ولعل القراءة الأولية في البيان الصادر يوم الثلاثاء ٨/٩/ ٢٠١١م عن مجلس الأمن الدولي عقب جلسة مشاورات مغلقة حول الوضع في اليمن استمع خلالها إلى إفادة من جمال بن عمر المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي زار اليمن مؤخرا.

وبعد المشاورات، أعرب المجلس عن قلقه البالغ بشأن تدهور الأوضاع في اليمن، داعيا أطراف الأزمة اليمنية إلى رفض العنف وإظهار أقصى درجات ضبط النفس. وحث المجلس جميع الأطراف في اليمن على عدم استهداف البنية الأساسية الحيوية بالبلاد، ودعا في الوقت ذاته الجميع إلى الالتزام بالقانون الدولي، معربا عن القلق البالغ بشأن تدهور الأوضاع في اليمن على الأصعدة الإنسانية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك التهديد الذي تمثله شبكة القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

لعل القراءة المتأنية في مضامين البيان ومفرداته تؤكد حقيقة ما تمت الإشارة إليه سابقا من أن التعامل مع اليمن ينطلق من منظور أن أية تطورات غير محسوبة من شأنها الإخلال بمبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين سيكون مبررا للدول والمجتمع الدولي التدخل في الشأن اليمني حفاظاً على الاستقرار .

وهو ما كان قد أكده السيد بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة في بدايات الثورة اليمنية عندما طالب في اتصال هاتفي بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح «وضع حد لأعمال العنف في البلاد وأن استخدام القوة والعنف لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة».

وهذه المواقف البراجماتية في التعامل الدولي نجدها واضحة في مواقف كل الدول التي أبدت اهتماماً بالشأن اليمني والثورة اليمنية وهو ما سيتم بيانه في ثنايا هذه التناولة .

إلا أن مقتضيات التعرف على الموقف الدولي من الثورة اليمنية ، وهل تعبر تلك المواقف عن حالة من التدخل السياسي في الشأن الداخلي لليمن والثورة اليمنية ؟ توجب علينا الإشارة إلى طبيعة الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية ، باعتباره واحداً من أهم المحددات التي تؤثر وتتأثر بالتطورات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي. وهو يشكل في

نفس عنصر جذب للقوى الكبرى للسيطرة عليه باعتباره واحداً من المواقع الجغرافية التي تؤثر على مصالحا سلباً أو ايجابيا.

فالموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية يعد من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم إن لم يكن أهمها . فاليمن تمتلك جبهة بحرية يطل من خلالها على البحر الأحمر ويتحكم من خلالها في أهم المضايق المائية – مضيق باب المندب – الذي تقسمه جزيرة ميون إلى قسمين - ممرين – والممر الصالح للملاحة يقع تحت السيادة اليمنية ، وجبهة بحرية أخرى يطل من خلالها على البحر العربي الذي بشرف على بدوره على المحيط الهندي – البحر المفتوح- كما تقع في نطاقه جزيرة سقطرى التي يمكن من خلالها مراقبة عمليات الملاحة في المياه الدولية.

واليمن من خلال هذا الموقع الاستراتيجي تتحكم في أهم شريان مائي تستخدمه التجارة الدولية ، والتي يأتي في مقدمتها تجارة النفط الذي هو بمثابة ماء الحياة لدول العالم منتجة ومصدرة.

ومن هنا كانت أهمية اليمن للمحيط الإقليمي والدولي ، وفي إطار التقييم لمواقف المجتمع الدولي من الثورة اليمنية ومدى تدخلها في الشأن اليمني فإننا يمكن أن نقرأها في ضوء هذا المحدد –الموقع الجيوسياسي- لليمن . ولما كان ذلك هو شأن الموقع الجيوسياسي اليمني فمن المؤكد أن كل دولة من دول العالم ترتبط مصالحها - بشكل مباشر وغير مباشر أحيانا – بالجمهورية اليمنية. ومن مصلحتها أن تظل هذه المنطقة آمنة بعيدة عن الصراعات التي من شأنها أن تهدد مصالحها ، وهو الأمر الذي يدفعها إلى تبني مواقف وإعلان مبادرات ظاهرها الحرص على عدم انهيار الأوضاع في اليمن، وباطنها الحرص على مصالحا التي قد تتعرض في مرحلة من المراحل للتأثر إذا ما تمكنت الثورة من النجاح ، ولم تكن تلك الدول على علاقة إيجابية معها. وبالتالي فإنها تحرص على مد جسور التواصل مع الثورة رغبة منها في حجز مقعد في قطار الدولة الجديدة ، وهي في نفس الوقت تعمل على الحفاظ على علاقات ايجابية مع النظام القائم إلى اللحظات الأخيرة بحيث لا تفقد مصالحاً معه إن تمكن من مقاومة الثورة والقضاء عليها.

إلا أن التاريخ يشهد بأن الشعوب متى ما خرجت فإنها لا ترجع إلا وقد تحققت أهدافها ، ولما كانت دول العالم ذات ارتباط مباشر باليمن من خلال موقعها الاستراتيجي فإن من الصعوبة بمكان في هذه التناولة الإلمام بمواقفها جميعاً، ويمكن بالمقابل أن نقوم عينة منها، وذلك على النحو التالي:

الموقف الأمريكي :

يعد الموقف الأمريكي من أكثر المواقف وضوحاً في مسار الثورة اليمنية لارتباط مصالحه بالقدرة على توفير بيئة آمنة في منطقة الجزيرة العربية تسمح له بالاستمرار في استنزاف الموارد النفطية والاستفادة منها في تحقيق الاستقرار السياسي للنظام الأمريكي. بالنظر إلى ذلك فإن الجمهورية اليمنية تعد محور ارتكاز وعنصر جذب للسياسة الأمريكية كونها تتحكم في أهم ممر مائي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لتزويدها بنفط الخليج ، ويمكن لليمن من خلال وقوع الممر الصالح للملاحة في نطاق السيادة اليمنية أن تلعب دورا مؤثراً في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط من خلال التحكم في باب المندب ووضع الشروط التي تراها مناسبة للاستفادة من مرور ناقلات النفط عبر أراضيها ، وبما لا يخل بحقوق الدول في المرور الآمن وفقاً للاتفاقيات ولقواعد الدولية المتعلقة بتنظيم الملاحة في المياه الدولية والبحار المفتوحة. بل إن اليمن وفي حالة تطور الأوضاع بشكل سلبي وانحدار اليمن إلى مربع العنف والحرب الأهلية فإنها - اليمن- يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأمر الذي بدت ملامحه في فترات سابقة عندما ظهرت أعمال القرصنة التي كلفت الأمريكان وغيرهم الكثير من الجهد والمال – وما تزال- للتعامل مع هذه الظاهرة. حيث لن تتمكن من توفير النفط إلا عبر طرق دولية أخرى تكلفها الكثير من المال ، وهو الأمر الذي قد ينعكس سلباً على الإدارة الأمريكية ، وقد يكون سببا في سقوطها إن لم تتمكن من توفير مصدر آمن للنفط ، وبتكلفة أقل، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها باعتبارها الدولة الأكثر مديونية في العالم.

ونظرا لذلك تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في الثورة اليمنية والشأن اليمني من هذا المنطلق ، وكانت السفارة الأمريكية من أكثر سفارات العالم المعتمدة لدى اليمن التي تبنت مواقف إزاء الأوضاع اليمنية رغبة منها في حجز تذكرة في قطار الدولة الجديدة ، مع احتفاظها بأوراق خاصة في التعامل مع نظام علي صالح الذي تنظر إليه الإدارة الأمريكية انه من أفضل الأنظمة العربية التي قدمت لها خدمات وفقا أوردته وثائق ويكليكس.

وقد بدت المواقف الأمريكية غير واضحة بشكل كبير فقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون على هامش حضورها اجتماع مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا في أبو ظبي بأن واشنطن تدعم انتقالاً سلمياً ومنظماً وفورياً للسلطة بما يتناسب مع الدستور اليمني. وهي وان كانت تتحدث عن الانتقال الفوري للسلطة ، فإنها تعلن بشكل واضح فاضح أنها تحافظ على موقع العناصر الموالية لها في النظام من قادة أجهزة أمنية وعسكرية وما تمّ بناؤه من قوات على أيدي خبرائها وتحت نظرها.

وبغض النظر عن طبيعة الموقف هل هو مع الثورة أو ضدها ، أو مع النظام أو ضده فإن الموقف الأمريكي يعبر بشكل واضح عن البراجماتية التي يتبعها صانع القرار السياسي الذي لا يهتم إلا بتحقيق أكبر قدر من

الاستقرار السياسي الذي يسمح له بالاستفادة من القدرات العربية ونفطها في أجواء آمنة، ولذلك لم تخل المواقف الأمريكية – من بداية الثورة وحتى اليوم – من الحديث عن «الانتقال السلمي والمنظم للسلطة» وهو الأمر الذي يعبر عما ذكر سابقا من الاعتماد المتبادل فيما بين الدول ، وهو تعبير عن حالة التدخل السافر في الشأن اليمني تحقيقاً للمصالح الأمريكية .

الموقف الأوروبي

أما بالنسبة للموقف الأوروبي فهو يختلف إلى حد ما عن الموقف الأمريكي من حيث كونه يعتبر قضايا حقوق الإنسان والحريات هي القضايا التي توجب التدخل تحت مبرر الحفاظ عليها ، وعدم السماح بانتهاكها . إلا أن ذلك لا يعني أن الموقف الأوروبي ليست له مصالح يسعى إلى تحقيقها. بل إن المصالح يتم تغليفها بغلاف إنساني باعتبار أن كل فعل تحت مبرر الإنسانية يلقى قبولاً لدى الشعوب ، ولا تستطيع الحكومات أن تعترض عليه .

وفيما يلي قراءة للموقف الأوروبي من الثورة والشأن اليمني :

لعله من نافلة القول إن الاتحاد الأوروبي باعتباره منظمة إقليمية يمتلك هيئات متخصصة في مختلف القضايا ، وعلى رأسها العلاقات الدولية والسياسة الخارجية . وقد كانت السيدة كاثرين اشتون مبادرة في التعامل مع الشأن اليمني والثورة اليمنية من خلال اتصالاتها التي أجرتها مع الرئيس علي عبد الله صالح وطلبت منه حماية المظاهرات وعدم استخدام القوة المفرطة. وفي الوقت الذي أخل فيه الرئيس بالتزاماته التي قطعها مع السيدة كاثرين اشتون انتقل الموقف الأوروبي إلى مرحلة أخرى طلب فيها تنحي الرئيس والعمل على انتقال السلطة .

ففي ٢٩ مارس دعت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية كاثرين أشتون إلى انتقال سياسي منتظم يبدأ دون أي تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات. وقالت اشتون إنها أبلغت الرئيس علي عبدالله صالح بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها، مشددة على أنه يجب أن يبدأ الانتقال الآن.

وعلى الرغم من هذا الموقف المعبر عن الاتحاد الأوروبي إلا أن هناك عدد من الدول الأوروبية كانت لها مواقف خاصة بها تصب في نفس اتجاه الاتحاد الأوروبي. ففي برلين قالت الخارجية الألمانية إنها سحبت جميع أفراد «فريقها الأساسي» من سفارتها في صنعاء و أن معظم موظفي السفارة وعائلاتهم عادوا إلى ألمانيا بعد أن أصدرت الخارجية تحذيرا من السفر إلى اليمن بسبب تدهور الوضع الأمني. كما دعت روسيا أيضا مواطنيها إلى مغادرة اليمن على وجه السرعة.

وقد تعززت التحركات الأوربية إزاء الأحداث في اليمن بعد أن أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن انزعاجها الشديد إزاء استخدام السلطات اليمنية القوة المفرطة مجدداً ضد المحتجين في اليمن. أما هولندا فقد كان موقفها أكثر حزماً بالنظر إلى الجوانب الإنسانية حيث أعلنت تعليقها مساعداتها للحكومة اليمنية بسبب قمع قوات الأمن للمتظاهرين ضد نظام صالح في مختلف محافظات اليمن . وقد رافق هذا الموقف الهولندي تهديد الاتحاد الأوروبي بأنه ودوله الأعضاء سيراجعون من سياستهم تجاه اليمن إذا ما تم استمرار السلطات اليمنية في استخدام العنف ضد المظاهرات السلمية في اليمن.

وقد كان الموقف البريطاني أكثر حزماً حيث صرح وزير الخارجية البريطانية وليام هيج على أن المملكة المتحدة تدعم بشكل كامل مبادرة مجلس التعاون الخليجي ، وأضاف « نعتقد أن هذه المبادرة تمثل أفضل أساس لحل سلمي».

كما وجه دعوه للرئيس صالح قائلا «أدعو الرئيس (علي عبدالله صالح) إلى الموافقة على هذا الانتقال السلمي بشكل فوري ودون أي تأخير للسماح ببدء تسليم وتسلم السلطة» معتبرا ذلك «إنه أمر مهم لبدء عملية انتقال السلطة بأقصى سرعة وأنا هنا» .

وقال وزير الخارجية البريطاني وليام هيج إن اليمن يتعرض لمصاعب كبيرة في النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

الخـــاتمة :

بالنظر إلى المواقف الأمريكية والأوروبية وقراءة مفرداتها وتحليل مضامينها يمكننا القول إن الحديث عن الانتقال السلس والأمن للسلطة الحديث عن حقوق الإنسان وحماية المتظاهرين والإدانات الواسعة للاستخدام المفرط للقوة ، كلها تعبير عن حالة من التدخل السياسي في الشأن اليمني بصورة عامة، وقد استطاعت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية أن تلعب أدواراً مختلفة في الثورة اليمنية كان من شأنها الحد من استخدام القوة في مرحلة من مراحل الثورة اليمنية إلا أنها لعبت أدواراً سلبية كان من شأنها إطالة عمر النظام ومده بأسباب الحياة لفترة أطول . بل إن النظام استغل بعض علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لضرب المعتصمين والثوار بما تمنحه تلك الدول من مساعدات وقروض، بل وأسلحة، وهو ما يعبر بشكل صارخ عن تدخل مرغوب فيه من تلك الدول لإحداث نوع من التوازن في ميزان القوى الأمر الذي يمكنها من ترجيح كفة أحد الأطراف بالصورة التي تحقق أهدافها. وهو الأمر الذي ينظر إليه الثوار على أنه تدخل غير مرغوب فيه في ثورتهم .

المجلس الوطنـــي .. أولويات العمل

محمد الغابري

في ١٧ رمضان الماضي (١٧ أغسطس) أعلن عن تشكيل المجلس الوطني بصيغته الجامعة المتحدثة باسم الثورة اليمنية. وما هو ملحوظ أن ظهور المجلس كان باهتاً ولم يكن كما ينبغي أو متوقعا، كما أنه من الواضح أن تأخر القوى التي شكلته قد أحدث ارتباكاً. وهوالتأخير الذي دفع بمجموعة لإعلان مجلس انتقال يقبل ذلك بشهر (١٦يوليو)، وذلك الإعلان ألقى بظلاله على إعلان ١٧ أغسطس.

وقع المعلنون للمجلس في أخطاء قللت من أهمية الإعلان،أفرزت قيام مجموعات في المجلس بالانسحاب أو إعلان عدم موافقتها، وكان من الممكن الوقاية من ذلك.

• ضم ثلاثة من أولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر إلى المجلس كان إضافة نقطة ضعف أخرى. ومع التقدير لهما ولجهودهما في الثورة إلا أن ضمهما للمجلس لم يكن ملائماً، ربما يدركون أن التعبئة من قبل نظام صالح وأولاده ضدهما،كان لها آثارها السلبية على قطاعات من الشعب كما أن نظام صالح وأولاده شن ضدهم حملة منظمة منذ سنتين، إضافة إلى صلتهما بالنظام ذاته وشراكتهما له سنين مضت، كل ذلك حمل الكثير من الأغلبية الصامتة على الاقتناع بالالتحاق بالثورة وأوجدت مبررات لبعض أنصار صالح بالاستمرار معه.

إنه وبصرف النظر عن خطأ المواقف المسبقة من آل الأحمر إلا أنه كان ينبغي أخذها بعين الاعتبار. ما الذي يضيرهم أن يصبروا وأن يتواروا في هذه المرحلة الدقيقة؟

• **هل تتكرر الصيغ ذاتها ؟**

يبدو المجلس مثقلاً بقيادات هي ذاتها التي لعبت –ولاتزال–أدوارا سياسية، ومحيط أدائها القيادي السياسي التخلق القهري، بمعنى أنها جزء من منظومة كاملة طابعها التخلف، فهل تتحرر؟ أي لا يكون أداء المشترك واللجنة التنفيذية هو ذاته أداء المجلس الوطني.

إنه بحاجة إلى:

١- الجدية في التعامل مع القضايا والأحداث المختلفة وإعطائها حقها من العناية الفائقة، وليس التعامل التلقائي والتقليدي، وذلك على مستوى الأداء الإعلامي والتصريحات والتعبير عن المواقف.

٢- يحتاج المجلس إلى التوقف طويلاً أمام ما يتبين من قلة وضوح لدى المستمع والمشاهد، إنه حتى اللحظة لم يعرف نفعه كما ينبغي ولم يقنع كثيرين بأنه الجهة الممثلة للثورة ومكوناتها.

٣- يحتاج المجلس إلى تنظيم أدائه الإعلامي، وتأسيس مكتب يصنع رسالة، آخذاً بأحداث ما وصل إليه العلم في صنع الرسالة الإعلامية والإقناع.

• المجلس لم يفصح عن الأساس الذي يعتمده لإدارة فترة انتقالية، مع أن الأجدر به أن يقرر إما العمل بالاستناد إلى الدستور القائم مع أنه غير ملائم لفترة استثنائية، أو دعوة مجموعة من المتخصصين لإعداد إعلان دستوري مؤقت تحدد فيه صلاحيات واختصاصات المجلس ورئاسة الجمهورية والحكومة.

• المجلس مطالب برؤية واضحة لأولويات الفترة الانتقالية، والقضايا المطلوب إيجاد حلول لها، والمراحل التي سيتم فيها الإعداد لقانون انتخابات ونقل السلطة للهيئات المنتخبة.

• من الضروري أن يكون هناك وضوح في التعامل مع الحالات التالية:سقوط النظام.

ومع السؤال الملح: ما الذي علينا عمله في اليوم التالي؟

• إن المجلس ينبغي عليه وهو يسعى لإسقاط النظام التأكيد على جميع المواطنين بضرورة المحافظة على وحدة البلاد وسلامة أراضيها ومياهها الاقليمية، والتأكيد على ضرورة المحافظة على الأمن والسلم الداخلي والحيلولة دون الفوضى، والمحافظة على جميع الممتلكات العامة والخاصة.

المصلحة الأمريكيـــة

د.أحمد الخضمي *

تنطلق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة من عدة ثوابت أهمها:

١. الالتزام الأمريكي بدعم اسرائيل

٢. السيطرة على مصادر الطاقة

٣. الحرب على الإرهاب

وهناك ثابتان لكنهما أصبحا متغيرين وهما:

١. الحفاظ على أمن الأنظمة الراهنة.

٢. الاستبعاد السياسي للإسلاميين سابقاً والآن الحوار مع الإسلاميين.

وهذه الثوابت هي بمثابة المنفعة الاستراتيجية التي تتطلب أحياناً التخلي عن القيم التي تدعو إليها كالديمقراطية وغيرها.

وما يهمنا في هذه الورقة هو إيجاد رؤية لبناء علاقات مع الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً في إطار هذه الثوابت وثوابتنا كشعب وفي إطار تبادل المنفعة ورعاية المصالح والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وبداية لا بد أن نوضح المصالح الأمريكية في اليمن على وجه الخصوص والتي تتمثل في بعدين مهمين هما:

١. البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية المستثمرة في اليمن في مجالات استكشاف وإنتاج النفط وتحقيق الأرباح من ورائها.

٢. البعد الأمني الاقتصادي والخاص بضمان استمرار تدفق ومرور النفط العربي والخليجي على وجه الخصوص فهناك أكثر من ثلاثة مليون برميل نفط تمر يومياً من مضيق باب المندب إلى الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم.

الحرب على الإرهاب

أصبح الحرب على الإرهاب مكوناً رئيسيا في الاستراتيجية العالمية الأمريكية عموماً وإزاء منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، وتتعامل الولايات المتحدة مع تهديد الإرهاب في سياستها الخارجية من خلال ثلاث مستويات رئيسية تتمثل في الآتي :

المستوى الأول: مجابهة المنظمات والجماعات الإسلامية العنيفة ويأتي على رأس تلك الجماعات تنظيم القاعدة الذي تعتبره الإدارة الأمريكية عدوها الأول.

المستوى الثاني: يتمثل في استهداف الدول التي ترعى المنظمات الإرهابية بأي صورة من الصور.

المستوى الثالث: مطالبة الإدارة الأمريكية لأغلب الدول العربية بإدخال إصلاحات شاملة انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة السياسية للدول العربية هي المسئولة بالدرجة الأولى عن إنتاج الأصولية الإسلامية المتطرفة لاسيما غياب الحريات العامة والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة،

وتنطلق السياسة الأمريكية من أن الثقافة السياسية السائدة في دول المنطقة هي المسئولة عن الإرهاب، وترفض الإدارة الأمريكية مقولة أن الفقر وغياب التنمية الاقتصادية يعتبران مسؤلين عن الإرهاب استناداً إلى أن هناك دولا عديدة أكثر فقراً من الدول العربية.

وعقب أحداث سبتمبر سرعان ما طغى على السياسة الأمريكية الهاجس الأمني الذي أصبح يحتل أهمية كبيرة لديها، إذ تربعت قضية الإرهاب والتنسيق الأمني لمكافحته على عرش أولوية السياسة الأمريكية، واستحوذت على جانب الصدارة من بين سائر القضايا الأخرى التي تبنتها مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها.

لقد استطاعت أنظمة عربية كثيرة ومنها اليمن أن توظف هذه الحاجة الأمريكية الأمنية لتتنصل من أي إصلاحات سياسية والتحرر من أي التزامات تقتضي تطوير التجربة الديمقراطية في بلدانها مقابل تفاعلها الكبير في التعاون والتنسيق الأمني والمخابراتي مع

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحديدة.

الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا أصبح الإرهاب وتعقبه ومحاصرته في المنطقة العربية والعالم محور السياسة الخارجية الأمريكية والمعيار الذي يحدد أولوياتها وعلاقتها بالدول الأخرى.

وترى الإدارة الأمريكية أن الإرهاب هو محصلة لمجتمعات غابت فيها الديمقراطية والمشاركة السياسية الحقيقية وتنتج أفراد محبطين ويائسين يلجئون للعنف للتعبير عن أنفسهم وينقلون هذا التعبير من العدو القريب الذي هو حكومتهم إلى العدو البعيد الذي هو مجتمعات الغرب وأمريكا، كما أنهم نتاج لظروف اقتصادية يشيع فيها الفقر والبطالة والفساد.

ومن خلال هذا المستوى نأتي ونطالب الولايات المتحدة أن تقف مع إرادة الشعب اليمني في إسقاط نظامه المستبد وأن تراهن على دعمها للنظام القادم والذي سيكون شريكاً أساسياً في مكافحة ومحاربة الأرهاب وعليها أن تدعم الشعوب في تطلعاتها نحو المزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول السلمي لسلطة.

أما الثابتين في السياسة الأمريكية والذين أصبحا متغيرين بفعل الأحداث فهما:

أولاً: الحفاظ على أمن الأنظمة

تكشف الولايات المتحدة الأمريكية عن ازدواجية في مواقفها بين دعم الأنظمة السياسية المستبدة في العالم العربي والإسلامي وبين مناداتها المستمرة بالإصلاحات السياسية، والتي من أهمها الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، ويبدو هذا الانفصام في سياسة الولايات المتحدة ملازماً لها خاصة منذ أن قامت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م والتي كانت تعتبر أولى التجارب السياسية التي خاضتها أمريكا مع الإسلاميين.

فقد أحدثت الثورة الإيرانية حالة من الذعر والإرباك في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين نتيجة ما أفضت إليه من تغييرات سياسية وأصداء إقليمية.

لقد كان الموقف الأمريكي المتمركز في دعم الوضع القائم في المنطقة العربية، والواقف إلى جانب الأنظمة السياسية القائمة وتدعيمها مقابل الشعوب، يلعب دوراً رئيسياً وحاسماً في قلب موازين القوى لصالح الأنظمة السياسية العربية.

لكن التغيير السياسي في المنطقة العربية بدى عملية يتعذر اجتنابها، وخاصة عندما لم يكن هناك تجاوب حقيقي مع طبيعة المشاكل التي تعيشها المنطقة العربية.

فجهود سياسة الإصلاحات والترميمات السياسية والاقتصادية، التي تدعمها الولايات

لقد استطاعت أنظمة عربية كثيرة ومنها اليمن أن توظف هذه الحاجة الأمريكية الأمنية لتتنصل من أي إصلاحات سياسية والتحرر من أي التزامات تقتضي تطوير التجربة الديمقراطية

المتحدة في المنطقة العربية، يتوجب أن توجه في الإطار الصحيح والجدي بما في ذلك استيعاب الحركات الإسلامية المعتدلة، استيعاباً حقيقياً ونزيهاً مثلما هو مطلوب من هذه الحركات الجدية في التغيير والتحديث بما يظهر أنها أهل لكل ما تقوله وتتطلع إليه في ضوء معطيات عالمنا المعاصر بأبعاده الداخلية والخارجية.

ثانياً: الإستبعاد السياسي للإسلاميين سابقاً والحوار معهم حالياً

يحتل مبدأ الحوار مع الآخر في الإسلام مكانة بارزة أساسها التوجيهات القرآنية والنبوية، وهي التوجيهات الداعية إلى إقامة حوار ندي متكافئ يقوم على الحجة والتفاهم ويسد الطريق أمام الدعوات التي تحمل طابع التخويف والترويع من الإسلام كدين له قابلية للصراع مع الغرب كما زعم ذلك برنارد لويس

وهنتنجتون وغيرهما.

بالحوار يمكن تغيير الصورة القاتمة والمشوهة التي يكونها الأمريكان والغرب عموماً، عن الإسلام والمسلمين عامة وعن الإسلاميين منهم خاصة، فالحوار يعتبر أبرز قناة وأجدى وسيلة لتفكيك النزعة التخويفية من الإسلام التي يمارسها الغرب، فهو يمكن من توضيح جوهر دعوة الإسلام السلمية الرامية إلى تقبل الآخر والتعايش معه.

فالتيارات الإسلامية اليوم تشكل الثقل الحقيقي الشعبي في المنطقة، وعقود الاستبداد والقمع وتجاهل الآخر من قبل الأنظمة المدعومة أمريكياً، لم تسفر إلا عن مزيد من التمكين لهذه التيارات شعبيا، فضلاً عن أن وعي هذه التيارات بذاتها وحجمها وثقتها بنفسها يزداد يوما بعد يوم، وصناديق الاقتراع رغم كل التزوير والتلاعب تظهر ما لهم من حجم كبير وثقل شعبي واضح.

إن الأنظمة التي كانت في الأمس بمثابة العصا الغليظة في يد الولايات المتحدة لزجر الإسلاميين أثبتت إفلاسها، ولم تزد حالة الركود السياسي والقمع الفكري والحرمان الاقتصادي وغياب التنمية وضياع السيادة، إلا مزيداً من الحنق والغضب الشعبي على هذه الأنظمة ومن يدعمها ويقف ورائها.

وما زال الإسلاميون يتمتعون بعمق ورصيد شعبي واسع، على عكس معظم الأنظمة القائمة حاليا، فالحل يكمن إذاً في الحوار وتقريب وجهات النظر واحترام وفهم الآخر وضمان مصالح الطرفين دون انتقاص للآخر.

لقد كانت السياسة الأمريكية معبأة بأفكار أيديولوجية ترى أن الثقافة الإسلامية تعبر عن الجمود وإنتاج العنف، وبدت هذه السياسة الأمريكية الجديدة وهي تحاول تطويع الحضارة الإسلامية إلى شروط هذه الأجندة فيما يمكن أن نصفه بأنه هجمة ثقافية حضارية كبيرة مدعومة بقوة السلاح ومراكز الفكر والأبحاث المتخصصة في التعامل مع العالم الإسلامي، فبدأ الطرح بل والضغط على الأنظمة بتغيير مناهج التعليم الديني وغرس مفاهيم عقدية وحضارية تتناسب مع توجهات الأجندة الأمريكية التي لا تريد صوتاً مسموعاً للإسلام عير تلك التي تقره هي وتريده.

ولهذا شاعت موجة كراهية عاتية للولايات المتحدة الأمريكية عند المسلمين جعلت الأمريكان يتساءلون لماذا يكرهوننا؟ ، فالأحداث أثارت هزة عنيفة في المجتمع الأمريكي تجاوزت الغضب على الإسلام والمسلمين إلى الدعوة لإعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، التي باتت ترى أن ديكتاتورية بعض الأنظمة العربية هي التي أفرزت العداء لأمريكا باعتبارها راعية لهذه الأنظمة، فبدا للاستراتيجيين الأمريكان أن الوسيلة الأفضل لتطويع العالم العربي والإسلامي هي دعاوى الإصلاحات السياسية، ومن ثم البدء بتغيير النظم السياسية الحاكمة التي تراها أمريكا مستبدة، وإشاعة قيم الديمقراطية بمفهومها الغربي في العالم العربي والإسلامي، وذهبت النخبة الاستراتيجية الأمريكية إلى أن الإصلاح السياسي في العالمين العربي والإسلامي، لا يمكن أن يتحقق بدون القوى الإسلامية باعتبارها التيار الرئيس والفعال والمقبول جماهيرياً لدى قطاع كبير من الناس، ومن هنا كانت فكرة الحوار مع الإسلاميين، بل وقبول وصولهم إلى السلطة في بلدانهم، وكانت دعوات أمريكا على لسان بعض المسئولين فيها للحوار مع الإسلاميين والقوى التي وصفتها بالاعتدال، بحيث لا تهدد هذه القوى المصالح الأمريكية والغربية، وتعترف وتقبل بقواعد اللعبة السياسية والديمقراطية.

وما زال الإسلاميون يتمتعون بعمق ورصيد شعبي واسع، على عكس معظم الأنظمة القائمة حاليا، فالحل يكمن إذاً في الحوار وتقريب وجهات النظر واحترام وفهم الآخر وضمان مصالح الطرفين دون انتقاص للآخر.

وعلى عكس ما يرى الكثيرون كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أول ما غير الطريقة الأمريكية في النظر إلى قضية التغيير السياسي في المنطقة وموقع الإسلاميين في معادلته.

ولذلك أدركت النخبة السياسية الأمريكية أن المتغيرات الداخلية في المنطقة العربية والإسلامية تحتم عليها وضع خطط واستراتيجيات لمواجهة هذه المتغيرات، فبدأت تلك النخب بالاهتمام بالمشكلات والتي أهمها التحول الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي، وتم الربط بين انتشار الديمقراطية في المنطقة وبين الاستقرار السياسي، وأن هذا الاستقرار يدعم السلام والأمن العالمي.

ورغم أن هذه الرؤية قد تغيرت عما كانت عليه في السنوات السابقة بتغير الخطاب الأمريكي، وذلك بعد الانتقادات التي وجهت له من العديد من دول المنطقة والتحذيرات من أن القادم سيكون الإسلاميين، إلا أن واقع الحال والممارسة يدعم الشكوك المتزايدة ومصداقية السياسة الأمريكية تجاه مفهوم الديمقراطية ودعمها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الانتقائية التي تنتهجها السياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بوصول الإسلاميين، فهي تقوم بالإشادة بديمقراطيات غير تنافسية، وتدعم الديمقراطيات غير الحقيقية التي لا يكون مصدرها أصوات الناخبين الحرة، فإذا ما جاءت الديمقراطية بالإسلاميين انقلب عليها الطرف الآخر بمباركة ودعم وتأييد أمريكي وأوروبي، فالمتغير الإسلامي تلفه كثير

وصول الإسلاميين في تركيا إلى السلطة من دون أي مشاكل أو أزمات أو تغيير مفاجئ سواءً على صعيد الأوضاع الداخلية أو الخارجية وخاصة تلك التي تتعلق بموازين العلاقات الدولية والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لا يعني القبول بنجاح التيار الإسلامي في المنطقة.

من الإشكاليات، فالمنهج والتوجه يحدد نوعية أي حركة وكذلك موقعها الجغرافي ومواقفها من المصالح الأمريكية ومن إسرائيل، فوصول الإسلاميين في تركيا إلى السلطة من دون أي مشاكل أو أزمات أو تغيير مفاجئ سواءً على صعيد الأوضاع الداخلية أو الخارجية وخاصة تلك التي تتعلق بموازين العلاقات الدولية والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لا يعني القبول بنجاح التيار الإسلامي في المنطقة، فحزب العدالة والتنمية الإسلامية في تركيا يختلف في محيطة الاجتماعي والسياسي والجغرافي ومستوى برجماتيته في رؤيته المنفتحة وعلاقته بأمريكا، فتركيا لها أهمية استراتيجية بالنسبة لأمريكا وإسرائيل، كذلك تركيزه على الوضع الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الإدارية والفساد وحالة الفوضى السياسية التي افرزها انهيار الأحزاب العلمانية مع انفتاح التجربة التركية الإسلامية.

وقياساً على التجربة التركية يظهر أن الإسلاميين يمثلون حلاً جيداً لدى الإدارة الأمريكية ولو على مضض لمعظم المشكلات التي تعانيها المنطقة وخاصة الفساد الذي غرقت فيه النخب السياسية التقليدية وهو فساد بقي الإسلاميون إلى حد كبير بمعزل عنه

مما جعلهم القوى الأكثر قدرة على الحراك والتغيير والأكثر قبولاً لدى الشارع.

وبعد أن يرى السياسيون الأمريكان أن الإسلاميين قادمون على مستوى المنطقة وأنهم في المستقبل القريب سيكونون على هرم السلطة، سيجدون أنه لا بد من الحوار والتعامل معهم، وسيتحقق للولايات المتحدة بعض أهدافها وهي من ستدفع إلى قبول «الآخر الإسلامي» ويبدو أن هذه الأهداف كالآتي:

١. حاجة الولايات المتحدة إلى تحسين صورتها في العالم الإسلامي بعد موجة الكراهية التي سادت، خاصة بعد الحرب على العراق وأفغانستان وبالتالي تخفيف العداء الإسلامي الشعبي تجاهها.

٢. رغبة الأمريكيين في التعرف أكثر على طبيعة هذه الحركات الإسلامية التي ظلت إلى عهد قريب مجهولة بالنسبة لها ومن ثم محاولة إيجاد نقاط لقاء بين المصالح الأمريكية في العالم العربي وبين هذا التيار الإسلامي الصاعد.

٣. محاولة الولايات المتحدة ممارسة الضغوط على النظم العربية المتبقية لتقديم تنازلات جديدة، في حالة عدم قدرة شعوب تلك الدول تغيير نظمها.

٤. دفع هذه الحركات نحو الاعتدال ومراجعة ذاتها لتصبح أكثر اعتدالاً وعقلانية وقبولاً للأفكار الديمقراطية وللآخر عموماً.

وهناك سببان آخران سيدفعان أيضاً بالولايات المتحدة الأمريكية نحو الحوار ومحاولة استيعاب الإسلاميين وفهمهم وهما:

١. ضعف الأنظمة في المنطقة مما يعني أن تتابع سقوطها قد يكون وشيكاً.

٢. القوة المتصاعدة للحركة الإسلامية ويتمثل ذلك بقوة تحريكها للشارع.

بنـــــاء الدولة المدنيـة

زايـد جابر *

جاءت الجمهورية اليمنية بعد إعلان قيام الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠م كدولة ديمقراطية تعددية حديثة، بديلاً عن الدولتين الشطريتين الجمهوريتين، كان هناك اتفاق بالانتقال إلى هذه الدولة أثناء المرحلة الانتقالية والتي تعني من خلال تسميتها الانتقال إلى دولة جديدة دولة ديمقراطية تعددية على نقيض الدولتين الشطريتين .

كان يفترض أثناء هذه المرحلة الانتقالية أن يتم الحوار بين كافة الأطراف السياسية وليس فقط الحزبين الحاكمين المؤتمر والاشتراكي حول آليات وقواعد تشكيل تلك الدولة وما حدث في تلك المرحلة أي ما قبل ٩٤م أن كل طرف ظل متمسكا بدولته وفشل الحوار المحصور على طرفين فقط في المعادلة السياسية لينتقلوا بعد ذلك إلى أول انتخابات تعددية عام ١٩٩٣م.

وبالطبع كان ذلك أحد أهم أسباب تفاقم الأزمة التي انتهت إلى حرب حيث دخلوا الانتخابات وكل واحد يحمل في رأسه تصور مختلف للدولة التي ينشدها ولو رجعنا إلى البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية في ٩٣م نلاحظ الخلل الكبير الذي وقعت فيه النخب السياسية في ذلك الوقت .

الأصل أن نتفق أولاً قبل الممارسة الديمقراطية على الدولة التي ننشدها، نتفق على دستورها على مؤسساتها وليس من حق أي حزب أن يخوض الانتخابات ويفصل الدولة على مقاسه، حتى الأغلبية البرلمانية تعطيك الأحقية في قيادة الدولة لكنها لا تعطيك أحقية تأسيس الدولة كما تريد أو إعادة تشكيل دستورها وقوانينها.

لو أن هذه القضية قائمة في الغرب يكفي أن يفوز أول حزب ثم يقوم بتشكيل الدستور والقوانين والانتخابات ويفصلها على مقاسه وبما يمكنه من البقاء حاكماً مدى الدهر كالولايات المتحدة والتي لا يحق لأي حزب فيها لا الجمهوري ولا الديمقراطي أن يقول سنحول النظام من نظام فيدرالي إلى نظام دولة موحدة أو من برلماني إلى رئاسي لان هذا ليس من حق الحزب الحاكم.

عندنا حدث للأسف أن كل حزب طرح تصوره سنة ٩٣م وظهرت الأزمة بعد الانتخابات مباشرة وعاد الناس إلى نقطة الصواب عبر لجنة الحوار في ذلك الوقت وتوصلوا إلى وثيقة العهد والاتفاق والتي كانت أول مدخل لإمكانية بناء دولة ديمقراطية تعددية برضا وتوافق جميع الأطراف لكنها فشلت.

بعدها تم تشكيل مجلس رئاسي مكون من خمسة أشخاص ثم حدث بعد ذلك خلاف بين فرعي السلطة الحكومة والرئاسة حول صلاحيات فعالجتها وثيقة العهد والاتفاق لأن الرئيس كان يتدخل في صلاحيات الحكومة التي كانت برئاسة حيدر العطاس آنذاك والذي كان يقول أنا المسئول الأول أمام البرلمان وبالتالي ليس من حق رئيس الجمهورية أن يتدخل في صلاحيات الحكومة.

وثيقة العهد والاتفاق عالجت الأمر لصالح الحكومة باعتبار أن صلاحيات الرئيس مع الحكومة مثل صلاحياته مع البرلمان بحيث يكون له الحق في أن يقترح تعديل قانون، له حق أن يعترض لكن إذا أصر البرلمان فالقانون نافذ.

---

* باحث سياسي .. وقدمت هذه كورقة عمل في ندوة مركز أبعاد للدراسات.

ويتكرر الأمر نفسه مع الحكومة حيث يحق للرئيس أن يقترح أو يعترض عليها لكن إذا أصرت الحكومة على شيء فرأيها هو الذي ينفذ كونها هي المسئولة أمام البرلمان، وبالتالي ظلت هذه الوثيقة تشكل مصدر قلق لدى الرئيس رغم أنه لم يطبق منها شيء.

بعد حرب ٩٤ كان حزب الإصلاح مشغولاً بالمادة (٣) من الدستور « الدين الإسلامي مصدر كل التشريعات والقوانين» بينما ظل الرجل (الرئيس) مشغول كيف يغير الدستور بحيث تكون كافة الصلاحيات بيده، فكانت النتيجة بعد التعديل هي الهيمنة والسيطرة على السلطة التنفيذية فألغى مجلس الرئاسة وأصبح رئيساً ثم أصبح هو المخول بتشكيل الحكومة والمهيمن على كامل صلاحياتها ومع ذلك ظل نظرياً تحت السلطة التشريعية لأنها هي التي كانت المعنية بانتخاب مجلس الرئاسة.

بعدها تقدم هو بمقترح على أساس أن الرئيس ينتخب من قبل الشعب وفي تلك الفترة خرج الجميع يشيد بالرجل لأنه يريد توسيع المشاركة السياسية بينما كان في الحقيقة يريد التخلص من مساءلة البرلمان، بحيث أنه في حال تشكل البرلمان من حزب آخر يكون كلاهما منتخب من قبل الشعب وبالتالي لا يحق لأحد حل الآخر.

وحتى في ظل هكذا نظام ستحدث إشكالية مثلما حدث في فلسطين كون محمود عباس منتخب من قبل الشعب وحماس منتخبة من قبل الشعب وبالتالي لا أحد استطاع أن يلغي الآخر ولهذا تقدم رئيس الجمهورية بتعديلات ٢٠٠١م من أجل الهيمنة على السلطة التشريعية من خلال أمرين: الأول إنشاء مجلس شورى يعين هو كافة أعضائه ويشارك البرلمان مناقشة وإقرار الكثير من التشريعات الهامة وأضاف: «فيما يراه الرئيس» أي ما يراه من قضية يعرضها على المجلسين، وزاد أضاف مادة تخوله حل البرلمان وفي هذه الحالة أصبح يسيطر على كل السلطات لدرجة أنه صار يحق له أن يرفض أو يعترض على أي شيء حتى ولو خارج إطار الدستور بل ويلغي أحكام قضائية تتعلق بتطبيق حدود الله.

ولهذا كان اختيار الشعار الذي طرحته هذه الثورة «الشعب يريد إسقاط النظام» موفقاً جداً بالرغم من اعتراض البعض عليه لأن المقصود ليس إزالة الرئيس فقط وإنما إزالة هذه المنظومة التي جعلها كلها تحت تصرفه بحيث أنه لو جاء رئيس آخر بكل هذه الصلاحيات فإنه سيتفرعن كما تفرعن الذي قبله، لأنه كان مهيمن على كل السلطات.

في الانتخابات ظلت الأحزاب مشغولة بتسوية الملعب السياسي، مع أني لا أعتبرها تسوية للملعب بقدر ما هي تصحيح لقوانين اللعبة وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات واللجنة العليا ، لكن حتى هذه القوانين ليست هي كل شيء لدرجة أنه لو شكل المشترك اللجنة العليا للانتخابات لن يغير في النتيجة شيئاً.

فمن المضحك جداً أن يسيطر رجل على الإعلام الرسمي والمال العام والوظيفة العامة وكافة مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية ثم يأتي ويقول تعالوا نافسوني، لأن مثل هذه الطريقة لا يمكن أن تنشأ عنها ديمقراطية حقيقية على الإطلاق.

وأعتقد أنه خلال الفترة الانتقالية ينبغي أن نفتت منظومة الاستبداد وسيطرة الفرد بحيث ننتقل إلى مرحلة تنافسية حقيقية ونسد كل المداخل التي يمكن أن يأتي من خلالها هذا الاستبداد ونتنبه لذلك جيداً ونحن لدينا أيضاً تجربة سابقة، يجب أن نبني عليها الدولة المدنية التي نريد.

كما أن المرحلة الانتقالية التي ستعقب سقوط النظام يجب أن تتم بالتوافق فيتفق الناس على دستور فيها تحديد واضح للصلاحيات، بحيث أن الحزب الذي سيفوز بأغلبية في الانتخابات لا يحق له الانفراد بالمال العام والإعلام والوظيفة العامة لأنها ملك للشعب وليس لطرف بعينه كما لا يحق له تعديل الدستور وقانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا منفرداً.

بمعنى أنه لا يحق لحزب حاكم يسيطر على كل مقدرات البلاد ثم يدعو فرقاء العمل السياسي إلى منافسته عبر صندوق الاقتراع لأن مثل هذه الانتخابات محسومة النتائج سلفاً لصالح الحزب المهيمن حتى وإن

التزم بقواعد اللعبة الأخرى كتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من كافة الأطراف وغيرها من الأمور التي تعد تحصيل حاصل.

خلال الفترة القادمة وفي ظل الدولة المدنية التي نريدها يجب أن توضع قواعد أساسية تنظم هذه المسألة ومنها على سبيل المثال منع الترشح لمنصب الرئاسة لأكثر من دورتين وكذلك عدم السماح للرئيس بتعيين أولاده أو أحد أقاربه في مفاصل الجيش أو مواقع سيادية أو توريثهم المناصب والوظيفة، وهذه القضايا طرحت في الحوار الوطني الذي حدث عام ٩٣م قبل الأزمة ضمن وثيقة العهد والاتفاق والتي نصت على ضرورة تدوير الوظيفة العامة.

كما نصت الوثيقة على عدم السماح لأبناء الرئيس بالترشح لمنصب الرئاسة إلا بعد مرور دورتين رئاسيتين على الأقل من إنتهاء فترة حكم والدهم، ومن يتحجج هنا بأن أبناءه مواطنون يمنيون ويحق لهم الترشح لهذا المنصب نقول له إن أبناءه مواطنون نعم لكنهم أثناء وجود والدهم على رأس السلطة فإنهم في هذه الحالة مواطنون غير عاديين وقد يستغلون سلطة والدهم للتأثير على إرادة الناخبين ولهذا لا بد من مرور فترة على ترك والدهم منصب الرئاسة لما يضمن عدم انتقال تأثير السلطة إلى أولاده المتقدمين لنفس المنصب.

ما نراه في الغرب من نزاهة وشفافية في الانتخابات ليس لأن الرئيس عندهم شريف أو يحترم الديمقراطية وإنما لأنه لا يستطيع أصلاً فعل أي شيء يخالف ذلك، بل إن مصلحته تقتضي أن يلتزم بالقانون والنظام وإذا حاول الإلتفاف مثلما يحدث في الدول العربية يتعرض للمساءلة والمحاكمة ولملاحقة الصحف وكل وسائل الإعلام التي تفرض عليه رقابة شديدة وبالتالي لو جاء أحد الرؤساء الأوروبيين إلى البلدان العربية لتحول إلى فرعون من ضمن الفراعنة العرب ولو ذهب أحد الحكام العرب إلى أوربا لأصبح مثلهم.

وأعتقد أن الحديث عن الحوار والاتفاقات مع النظام الحاكم في اليمن يعد شيئاً من العبث لأنه إذا كان هذا النظام لم يلتزم بنصوص واضحة في الدستور تمنع احتكار السلطة والوظيفة العامة والثروة من طرف معين، فكيف تتوقع منه أن يلتزم بحوارات واتفاقات هو يتعامل معها أصلا كوسيلة لتضييع الوقت.

وبالتالي يجب خلال المرحلة الانتقالية القادمة وضع آليات لمنع أي رئيس قادم من ممارسة أي من هذه السياسات وذلك من خلال تشكيل مجلس وطني مثلاً للإشراف على السياسات الإعلامية بدلاً من وزارة الإعلام، أو على تشكيل لجان إعلامية من مختلف الأحزاب للإشراف على وسائل الإعلام الرسمية خلال الانتخابات.

أيضاً القضاء مهم جداً فلا يمكن أن تقوم دولة مدنية حديثة ولا ديمقراطية حقيقية إلا بقضاء مستقل تماماً بمعنى أنه لا بد من رفع يد السلطة التنفيذية على القضاء وأن يتولى المجلس الأعلى للقضاء انتخاب رئيس المجلس ويحدد من يشغلون المناصب العليا في القضاء.

إننا أمام مرحلة كيف نبني الدولة أولاً ثم تأتي مسألة دمقرطة الدولة ويجب أن يتم بناء الدولة بالتوافق ولذلك الذين يتخوفون من سيطرة تيار أو مجموعة على الدولة القادمة أعتقد أن مخاوفهم غير منطقية لأننا قد قطعنا شوطا كبيراً في هذا المجال والحوار الذي خاضه اليمنيون خلال الفترة الماضية سواءً داخل الأحزاب أو عبر اللجنة التحضيرية للحوار الوطني كل هذا يؤكد أن الحوار بعد سقوط النظام قادر على بناء دولة وحل كل الإشكالات التي قد تعترض ذلك.

كما أن هذه الأحزاب والتي بالطبع لا تمثل كل مكونات الثورة قطعت شوطاً كبيراً فيما يتعلق بملامح الدولة القادمة وإن كان هناك من قضايا خلاف فهي قليلة جداً وسيتم حسمها عبر الحوار بناء على التجربة التراكمية السابقة وبما يساعد على الانتقال إلى الدولة المدنية المنشودة.

من المضحك جداً أن يسيطر رجل على الإعلام الرسمي والمال العام والوظيفة العامة وكافة مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية ثم يأتي ويقول تعالوا نافسوني

“

الذين يتخوفون من سيطرة تيار أو مجموعة على الدولة القادمة أعتقد أن مخاوفهم غير منطقية لأننا قد قطعنا شوطا كبيراً في هذا المجال والحوار الذي خاضه اليمنيون خلال الفترة الماضية سواءً داخل الأحزاب أو عبر اللجنة التحضيرية للحوار الوطني كل هذا يؤكد أن الحوار بعد سقوط النظام قادر على بناء دولة وحل كل الإشكالات التي قد تعترض ذلك.

التناقضات والحاجة لدولة مدنيـــة حديثـــة

مجيب الحميدي *

هناك من يفترض أن تعدد القبائل اليمنية والأيدلوجيات السياسية والصراعات الطبقية يمثل عقبة أمام بناء الدولة المدنية والإصلاح السياسي مستدلاً بمقولة لابن خلدون تؤكد إن الأوطان كثيرة القبائل قلَ أن تستحكم فيها الدولة. فهل اختلاف القبائل وتعارض مصالحها وتعدد المكونات السياسية والمذهبية، يؤدي إلى إهمال المصلحة العامة أم إلى توليد الحاجة إليها؟ العبارة المنسوبة إلى ابن خلدون كانت تصح في الدولة العائلية الفردية، أما دولة المؤسسات الحديثة، فالأقرب إلى الصواب في تكونها، نظرية أخرى تؤكد أن الأوطان التي تحتوي على مكونات قبلية وطبقية متعددة وتناقضات سياسية واقتصادية تترسخ فيها الحاجة إلى الدولة المدنية الحديثة إذ كلما كثرت فيها هذه التناقضات وتعددت وتصارعت المصالح أدى ذلك إلى الشعور العام بالحاجة إلى الدولة العادلة لتأمين المصلحة المشتركة ويرى جان جاك روسو في العقد الاجتماعي أن «الإرادة العام تتولد عن عدد كبير من الفوارق الصغيرة» وهذا يعني أن قلة عدد التناقضات تنعكس بصورة سلبية على الإصلاح السياسي لأن درجات الاختلاف تصبح أقل وتقدم نتيجة أقل عمومية وأقل تعبيراً عن الرأي العام، وإذا تغلب أحد هذه الاتحادات الجزئية على جميع الاتحادات الأخرى فإن النتيجة لا تكون حاصل الخلافات الصغيرة وإنما نتيجة خلاف وحيد وفي هذه الحالة تغيب الإرادة الشعبية لأن كثرة التباينات يخلق الشعور بالمصلحة العامة والحاجة إلى قانون عادل، ومن ثم فإن وجود الدولة هو نتاج اختلاف مصالح هذه الكيانات الاجتماعية لأنها اتفاق مصالح الاتحادات الاجتماعية يتكون بالتعارض مع مصلحة كل فرد ولو لم تكن هناك مصالح مختلفة لما شعرنا بالمصلحة المشتركة إذ الإحساس بالمصلحة المشتركة من نواتج الإحساس بالحاجة إلى سلطة الإكراه الشاملة التابعة للدولة والتي من واجبها تحريك جميع مكونات الدولة بما يخدم المصلحة العامة وحينها تتولد الحاجة إلى العقد

* باحث ومفكر له العديد من المؤلفات.

الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المواطنين والدولة.

وهذا ما عبر عنه انجلز في قوله «تتقوى السلطة العامة بمقدار ما تتفاقم التناقضات الطبقية في داخل الدولة» ويقول إنجلز ملخصا نتائج تحليله التاريخي «الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه. والدولة ليست كذلك «واقع الفكرة الأخلاقية»، «صورة وواقع العقل» كما يدعي هيغل. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره؛ الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، وأنه قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكيلا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً وكذلك المجتمعات في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود «النظام». إن هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر هي الدولة» ويرى لينين في كتابه الدولة والثورة أن إنجلز في هذه الفقرة قد أعرب بأتم الوضوح عن الفكرة الأساسية التي تنطلق منها الماركسية في مسألة دور الدولة التاريخي وشأنها. فالدولة هي نتاج ومظهر استعصاء التناقضات الطبقية. فإن الدولة تنشأ حيث ومتى وبقدر ما لا يمكن، موضوعيا، التوفيق بين التناقضات الطبقية. وبالعكس، يبرهن وجود الدولة أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها.

وبناء على هذا التحليل التاريخي نستطيع تفسير عدم شعور أبناء القبيلة الواحدة الذين يعيشون في بقعة جغرافية واحدة إلى الدولة، ولماذا لا تتبلور الحاجة إلى الدولة عند القبائل إلا في حالة تعددها وتنازعها على بقعة جغرافية محدودة، وبناء على هذا التحليل نستطيع قراءة أسرار نجاح وتماسك السلطة العائلية في بعض دول الخليج والفشل الذريع لمشاريع توريث السلطة وتحويلها إلى سلطات عائلية في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا.

ويمكن توضيح فائدة هذا التناقض في توليد الحاجة إلى القانون العام بهذا المثل التقريبي من واقعنا اليمني: فلو فرضنا أن حافلة ركاب عامة انطلقت من الجامعة القديمة في أمانة العاصمة إلى الحصبة، وطلب أحد الركاب من سائق الحافلة أن يختصر الطريق من شارع الزراعة واعترض راكب آخر وطلب المرور بتقاطع شارع الرباط وطالب راكب ثالث بالاختصار من جولة العشرين، فإن محصلة استعصاء هذه التناقضات في المصالح تولد قناعة راسخة لدى سائق الحافلة وجميع ركاب الحافلة بضرورة السير في الخط العام وفقاً لقانون السير المتفق عليه.

وهذه القراءة التاريخية لوظيفة استعصاء التناقضات في بناء الدولة، تتسق مع قانون التدافع الذي أورده القرآن الكريم في قوله تعالى: في سورة البقرة «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ» وفي سورة الحج وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا» ولهذا يقول سيد قطب في تفسير أهمية تعارض المصالح وفق قانون التدافع «لقد كانت الحياة كلها تأسن وتتعفن لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض. ولولا أن في طبيعة الناس التي فطرهم الله عليها أن تتعارض مصالحهم واتجاهاتهم الظاهرية القريبة، لتنطلق الطاقات كلها تتزاحم وتتغالب وتتدافع، فتنفض عنها الكسل والخمول، وتستجيش ما فيها من مكنونات مذخورة، وتظل أبدا يقظة عاملة، مستنبطة لذخائر الأرض مستخدمة قواها وأسرارها الدفينة. وفي النهاية يكون الصلاح والخير والنماء».

إن استعصاء التناقضات قد يكون عامل تهديد للدولة العصبوية أو الطائفية أو المذهبية لكنه عامل مهم بل شرط وجود للدولة المدنية الحديثة.

وفي حالة غياب هذا التناقض الخلاق فإن البديل هو ظهور الحاكم الفرد الذي إذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد. ويؤكد صاحب تفسير التنوير أهمية هذا التناقض في قانون المدافعة في قوله «ولولا هذه الوسائل التي خولها الله تعالى أفراد الأنواع، لاشتد طمع القوي في إهلاك الضعيف، ولاشتدت جراءة من يجلب النفع إلى نفسه على منافع يجدها في غيره، فابتزها منه، ولأفرَطتْ أفراد كل نوع في جلب النافع الملائم إلى أنفسها بسلب النافع الملائم لغيرها، مما هو له، ولتناسى صاحب الحاجة حين الاحتياج ما في بقاء غيره من المنفعة له أيضاً. وهكذا يتسلط كل ذي شهوة على غيره، وكل قوي على ضعيفه، فيهلك القوي الضعيف، ويهلك الأقوى القويَّ، وتذهب الأفراد تباعاً، والأنواع كذلك حتى لا يبقى إلاّ أقوى الأفراد من أقوى الأنواع ، وذلك شيء قليل، حتى إذا بقي أعوزته حاجات كثيرة لا يجدها في نفسه، وكان يجدها في غيره من أفراد نوعه، كحاجة أفراد البشر بعضهم إلى بعض، أو من أنواع أخرى، كحاجة الإنسان إلى البقرة، فيذهب هدراً. ولما كان نوع الإنسان هو المهيمن على بقية موجودات الأرض وهو الذي تظهر في أفراده جميع التطورات والمساعي، خصتهُ الآية بالكلام فقالت (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)..».

وخلاصة القول إن استعصاء التناقضات قد يكون عامل تهديد للدولة العصبوية أو الطائفية أو المذهبية لكنه عامل مهم بل شرط وجود للدولة المدنية الحديثة.

مستقبـــل الأمن والسـلم *

١ - الإرهـــاب:

العوامل المساعدة لنمو الإرهاب في الدولة الرخوة تتمثل في غياب العدالة الاجتماعية والفساد وتدني مستوى التعليم وضعف الوعي الثقافي والفكري والحقوقي، وباختصار شديد ينشأ الإرهاب في ظل غياب مقومات الدولة ، بينما ينشأ الإرهاب في الدولة المتقدمة نتيجة لمواقف الدولة من القضايا القومية والوطنية.

وإذا ما وجدت دولة المؤسسات الحديثة وتحققت العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية وحدثت شراكة حقيقية في السلطة والثروة فأعتقد أن مسار الإرهاب سيخف كثيراً إن لم ينعدم بالكلية بانعدام البيئة الحاضنة له في المستقبل.

٢ - صعـــدة:

وما ينطبق على الإرهاب في اليمن ينطبق على مشكلة صعدة إلى حد ما غير أن هناك عوامل سياسية كثيرة تدخلت في صعدة ومنها أن النظام الذي استمرأ خلال فترات حكمه المتعاقبة استخدام الكروت السياسية والأمنية في تمرير مصالح غير مشروعة استخدم قضية صعدة في هذا الإطار.

١- نحن نعلم أن الرئيس هو من دعم وأيد (الشباب المؤمن) في البداية نكاية بـ(الإخوان) ولما قوي هذا (الشباب المؤمن) بدأوا برفع شعار الموت لأمريكا الموت لإسرائيل ووجد الرئيس فرصة لضربه بحجة هذا الشعار ، مع أن كل المعطيات تؤكد أن هذا الشعار لا يشكل أي تهديد على أمن الدولة وأن الأمر أبعد من ذلك بكثير.

الأهم من ذلك أن مشكلة صعدة لم تظهر إلا بعد ظهور ما يسمى بتكتل المعارضة المنضوية تحت (اللقاء المشترك) وفي تصوري أن نشأة (اللقاء المشترك) وما ترتب عليها من إنهاء لكافة الخلافات والصراعات السياسية والمذهبية شكل هاجساً كبيراً أمام النظام الذي قرر اللعب بورقة الحرب في صعدة لتغذية الصراعات المذهبية وذلك في محاولة بائسة لتفكيك وحدة تكتل (اللقاء المشترك) الذي جمع السنة والشيعة والقوميين والإسلاميين تحت مظلة واحدة ووحد جهودهم حول هدف واحد هو مجابهة النظام الفاسد.

٢- الأمر الثاني حولت صعدة إلى قضية ابتزاز دول الجوار وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية حيث قرر النظام تأسيس ما يسمى بالإسلام الشيعي من الشمال حتى الجنوب ولاحظوا معي أن مشكلة السلطة مع الحوثيين بدأت بعد أن زار الرئيس محافظة صعدة متجهاً إلى السعودية لأداء مناسك الحج.

٣- العامل الثالث يتمثل في صراع الأجنحة وهو ما كشفته وثائق ويكليكس حينما تحدثت عن توجه رئاسي يمني لتصفية جيش الدولة لصالح جيش الأسرة وهو ما نشاهده اليوم من خلال مناصبة «صالح» وأولاده العداء للفرقة الأولى مدرع وكل الألوية التي أعلنت تأييدها للثورة الشعبية السلمية وحمايتها من عنف السلطة.

كل الاتفاقات السرية بين السلطة والحوثيين الموقعة في الدوحة ولم يطلع عليها أحد عملت على إنهاء الصراع ولم تعمل على معالجة القضية من جذورها ووضعت آليات لوقف إطلاق النار لكنها لم تناقش مستقبل الحوثيين وكيفية انخراطهم في العمل السياسي، بمعنى أن تلك الاتفاقات تعاملت مع القضية بطريقة سطحية وعلى أساس إيقاف الحرب وليس

* ورقة عمل قدمها د. عبدالخالق السمدة في ندوة مركز أبعاد للدراسات.

اجتثاث المشكلة من جذورها.

وفيما يتعلق بمستقبل هذه القضية بعد سقوط النظام أعتقد أن اتفاق الحوثي مع أحزاب اللقاء المشترك حول نبذ العنف والانخراط في العملية السياسية شكل عامل اطمئنان لمستقبل صعدة في ظل الدولة اليمنية القادمة.

كما أن قبول الحوثيين بنزول الفرقة الأولى مدرع بقيادة اللواء الركن علي محسن الأحمر وعدم اعتراضهم على هذه المسألة وما حدث من تشكيل لحكومة محلية بالمفهوم الحديث تضم كل الفرقاء السياسيين لإدارة شؤون صعدة بصورة مؤقتة، تمثل عامل اطمئنان ثاني ولهذا لا خوف على مستقبل صعدة في ظل النظام القادم الذي سيتمخض عن هذه الثورة الشعبية السلمية.

٣- الحراك الانفصالي:

أما المحور الثالث والمتعلق بقضية الانفصال فأعتقد أنه ينطبق عليها ما ينطبق على سابقاتها لأن من صنع الإرهاب وأشعل حرب صعدة هو نفسه من أوجد الحراك الانفصالي في الجنوب كبديل للحراك السلمي الذي بدأ باحتجاجات مطلبية مشروعة تدعو إلى إعادة المقصيين من مدنيين وعسكريين إلى أعمالهم وتصحيح وضع المتقاعدين واستعادة الممتلكات المنهوبة والمؤممة ثم نحا منحنىً انفصاليا بعد دخول عناصر من المخابرات التابعة لنظام صالح داخل هذا الحراك لتصبح على رأس قياداته.

وتعود نقطة انطلاق عملية الانحراف بمسار هذا الحراك الجنوبي إلى أواخر العام ٢٠٠٧ عندما دخل مجموعة أشخاص محسوبين على المخابرات ومعروفين بالاسم ليعرقلوا مهرجاناً جماهيرياً للحراك المطلبي السلمي في مدينة الضالع وتحويله إلى مهرجان للمطالبة بفك الارتباط .

ومن هنا نجد أن المحور الأساسي لهذا التحول المطلبي داخل المحافظات الجنوبية كان مبعثه النظام ومخابراته ورجالاته وبالتالي فإن القضية الجنوبية تعادي النظام ولا تعادي الوحدة ولو تقدم الشرفاء من أبناء الشمال بمسيراتهم الاحتجاجية التضامنية مع إخوانهم أصحاب المطالب المشروعة في الجنوب لكانوا استطاعوا سحب البساط من تحت عناصر النظام الاستخباراتية وجنبوا البلاد المنزلق الخطير الذي قادنا إليه نظام علي عبدالله صالح.

والأغرب من ذلك أن النظام لا يزال يمارس هذه اللعبة القذرة في زرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد إلى الآن بدليل أنه أعلن الحداد على ٥٣ شهيداً قتلهم في ساحة التغيير بجامعة صنعاء يوم جمعة الكرامة ولم يعلن الحداد على أرواح ١٥٠ شهيدا في محافظة أبين.

وليس هذا فحسب بل حتى على مستوى المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها مختلف المحافظات الجنوبية كان صالح قد تعامل معها منذ البداية بشكل مختلف عن بقية المحافظات الشمالية.

إن الضمانات الحقيقية للاطمئنان على مستقبل هذه القضية في إطار دولة ما بعد سقوط النظام تكمن في انتخاب رئيس جمهورية من الجنوب، ووجود حكومة لا مركزية مالياً وإدارياً ، أضف إلى ذلك أنه في ظل وجود شراكة حقيقية فعلية سواء على صعيد السلطة والثروة أو الفعل السياسي والمجتمعي ستتلاشى كل الدعوات الانفصالية وتعود المياه إلى مجاريها.

كما يجب أن نعرف جميعاً بأن حجم الأصوات الانفصالية حجم ضئيل وهذا ما بدت ملامحه واضحة في الآونة الأخيرة من خلال انخراط كثير من قوى الحراك الانفصالي في الاحتجاجات السلمية المطالبة بإسقاط النظام وأيدت مطالب الثورة بل ودخلت ضمن مكوناتها ولم تبق سوى أصوات نشاز قليلة جداً.

إن الانفصال في المستقبل سيتوارى ولا أتوقع أن جميع هذه الأصوات ستلغي وإنما قد تبقى هناك البعض منها لكنها ستكون قليلة جداً لا تكاد تذكر، وفوق ذلك ليس لها تأثير على الساحة اليمنية سواءً في الجنوب أو الشمال.

الأهم من ذلك أن النظام قام بتعيين أسوأ العناصر من الشمال في الجنوب فحصل أن قامت هذه العناصر بالسطو المسلح على أراضي الجنوبيين ونهب ممتلكاتهم وانتهاك حقوقهم ومصادرة حرياتهم لدرجة أن كثيراً من تلك القيادات التنفيذية التي جاءت من الشمال ظهرت بمظهر المحتل لا بمظهر وطني راق وفي ذات الوقت عمد النظام إلى تعيين أسوأ العناصر من المحافظات الجنوبية في مختلف الأجهزة التنفيذية داخل العاصمة صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية مما أعطى صورة مشوهة عن الوحدة اليمنية وأظهرها بمظهر سيء.

في تصوري أنه بوجود عناصر كفؤة ونزيهة وتحظى بقبول شعبي واسع على مستوى المحافظات الجنوبية أو حتى المحافظات الشمالية في ظل الدولة المدنية الحديثة القادمة بعد سقوط النظام لا شك أنه سيحد كثيراً من هذه الممارسات الخاطئة وينهي تماماً كل مؤشرات الانقسام الموجودة جنوب الوطن.

إذا ما وجدت دولة المؤسسات الحديثة وتحققت العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية وحدثت شراكة حقيقية في السلطة والثروة فإن مسار الإرهاب سيخف كثيراً إن لم ينعدم بالكلية بانعدام البيئة الحاضنة له في المستقبل

مستقبل العلاقات الخارجية والاتفاقات الدولية *

لما كانت العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر تحتل مكانا هاما ومتميزا فإنه قد أضحى من غير الممكن أن يعيش أي إنسان بمعزل عن محيطه الذي هو فيه وأصبحت قضايا التعاون والاعتماد المتبادل بين كافة أمم الأرض مسألة حيوية.

من ينظر إلى واقع السياسة الخارجية اليمنية الحالية في ظل النظام الدولي القائم يدرك أنه لا توجد سياسة خارجية بالمعنى العلمي الدقيق، السياسة الخارجية الموجودة اليوم عبارة عن مجموعة من البرامج والأفكار والتصورات التي هي في ذهن الرئيس يديرها بطريقة معينة جعلت من وزارة الخارجية منحة يهبها لنسيب أو قريب بل قد تتحول أحياناً إلى فسحة لمن يريد أن يذهب للعلاج، بينما يفترض أن تبنى السياسات والعلاقات الخارجية للدولة على أسس واضحة وقواعد علمية متفق حولها تراعي المحددات المتعارف عليها في جميع الدول.

وبما أن العلاقات الدولية تشكل حيزاً كبيراً من اهتمامات النظم السياسية بصفة عامة وكون اليمن اليوم تعيش مرحلة هامة من المقدر أن تلعب دورا مؤثرا في حاضرها ومستقبلها بل وتنقلها إلى مستوى الدول التي تمتلك القدرة على صياغة علاقاتها الخارجية وفق أسس علمية تسمح لها بالمشاركة الفاعلة في محيطها الإقليمي والدولي وتعزيز قدراتها في رسم ملامح مستقبل أفضل لكافة شعوب الأرض فلا بد أن تأخذ هذه العلاقات مكانة خاصة واهتمام أكبر حتى تبرز الصورة الحضارية للمجتمع والدولة اليمنية التي تتميز بكثير من الخصائص.

ومن هنا أجزم بأن سقوط النظام القائم وما سيعقبه من بناء دولة يمنية حديثة يعد مدخلاً حقيقياً للولوج إلى مجتمع دولي تتعزز فيه عوامل الاستقرار والتنمية وحماية المصالح المشتركة والمشروعة بعيداً عن محاولات التضليل التي مورست خلال الفترات الماضية والتي صورت اليمن على أنها ارض موبوءة وثكنة للأعمال الإرهابية بهدف دفع المجتمع الدولي للدخول مع النظام الحاكم في خطط وبرامج مشتركة تحت مبرر القضاء على الإرهاب واستدرار المزيد من الدعم والمساعدات التي تذهب إلى جيوب أشخاص.

وكأني بالدولة اليمنية الحديثة التي ننشدها اليوم من خلال الوسائل السلمية التي اتبعتها الثورة الشعبية في ممارساتها لإسقاط النظام القائم تريد أن ترسل رسالة للعالم كله مفادها أنها دولة محبة للسلام ومؤمنة بحق شعوب العالم في التعايش السلمي وتمد جسور التعاون والتواصل بينها وبين جميع دول العالم لتحقيق المزيد من النمو والتطور وإعمار الأرض وخدمة الإنسان.

العلاقات الخارجية ينبغي أن تركز على كثرة المحددات التي تتبنى عليها السياسة الخارجية في أي بلد من البلدان لكننا في اليمن اليوم نستطيع القول إن لدينا محددين أساسيين **الأول** «الموقع الجغرافي على الرقعة الجغرافية بامتدادها» **والثاني** «النظام الجمهوري والدولة المدنية الحديثة».

ويعد الموقع الجغرافي هو الثابت الأهم والمحدد الأبرز في علاقات اليمن الخارجية باعتباره عنصر التفاعل مع العالم المحيط ومتغيراته الإقليمية والدولية، وهو الإطار الذي يعكس الدوائر المختلفة للانتماء الحضاري للجمهورية

سقوط النظام القائم وما سيعقبه من بناء دولة يمنية حديثة يعد مدخلاً حقيقياً للولوج إلى مجتمع دولي تتعزز فيه عوامل الاستقرار والتنمية وحماية المصالح المشتركة والمشروعة بعيداً عن محاولات التضليل التي مورست خلال الفترات الماضية والتي صورت اليمن على أنها ارض موبوءة وثكنة للأعمال الإرهابية

* ورقة عمل قدمها الدكتور عبدالسلام المهندي في ندوة مركز أبعاد للدراسات.

سترسم الدولة اليمنية القادمة ملامح سياسة إقليمية لدول المنطقة بما في ذلك منطقة البحر الأحمر للحفاظ عليها كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبعيدة عن حالات الاستقطاب الحاد التي من شأنها الإضرار بمصالح شعوبها

اليمنية، الأمر الذي يوجب على النظام السياسي بعد نجاح الثورة وسقوط النظام الحالي أن يعمل على الترويج لموقع اليمن الإستراتيجي والدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في الإستراتيجيات الدولية.

وهذا ما لا يمكن أن يتحقق إلا عبر القضاء على علامات الاستفهام التي وضعها النظام حول علاقات اليمن مع محيطها الإقليمي والدولي، والتي يأتي في مقدمتها تصوير اليمن في حالة من عدم الاستقرار نتيجة العمليات الإرهابية التي تشنها عناصر القاعدة، وعدم قدرة اليمن على حماية حدوده البرية والبحرية، وحالات التخلف التي يعيشها المواطن اليمني، وكل ذلك يشكل تهديدا لمصالح الدول الكبرى ودول المحيط الإقليمي.

ولذلك فإن الجمهورية اليمنية ومن خلال موقعها الجغرافي الذي يجعلها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية التي تزخر بالخيرات والثروات ستعمل على تنمية الروابط مع المجتمع الدولي وتوظيف العلاقات الخارجية لليمن في خدمة التنمية وتحقيق الاستقرار والتعاون المستمر مع البلدان الأخرى، وستعمل على تحقيق الآمال المنشودة لشعبها من خلال الصيغ الممكنة لتوثيق الروابط والعلاقات السياسية والاقتصادية، ونؤكد في هذا السياق على ضرورة السعي إلى خلق مجتمع دولي متسامح تتجسد فيه الأخوة الإنسانية.

وعلى مستوى الدائرة الأقرب إلى الرقعة الجغرافية التي تحتلها اليمن وهي دائرة الجزيرة والخليج التي تحتل مكانة متميزة في قلب العالم الإسلامي والتي تعد الجمهورية اليمنية جزء لا يتجزأ منها فان اليمن ستعمل بكل الوسائل الممكنة على بقاء هذه المنطقة بعيدة عن كافة أشكال الصراعات بما يمكنها من الحفاظ على أمنها واستقلالها ويحافظ على ثرواتها.

كما سيتم البحث عن صيغ أكثر عملية من الصيغ القائمة للوصول إلى مستويات متقدمة من التنسيق في المواقف والقضايا التي تهم المنطقة وترسيخ قواعد التفاهم واطر التواصل التي من شانها التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات التي قد تنشأ، والتأكيد على تجريم وتحريم اللجوء إلى القوة لتسوية الخلافات والنزاعات.

وسترسم الدولة اليمنية القادمة ملامح سياسة إقليمية لدول المنطقة بما في ذلك منطقة البحر الأحمر للحفاظ عليها كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبعيدة عن حالات الاستقطاب الحاد التي من شانها الأضرار بمصالح شعوبها.

أما على المستوى الدولي وفي ظل الاحتلال الحاصل في ميزان القوى فان الجمهورية اليمنية بعد سقوط النظام سوف تعمل على المشاركة في رسم ملامح النظام الدولي القادم وفق المبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة والتي تسمح بقيام مجتمع عادل تشترك في صياغة ملامحه كل أمم الأرض وشعوبها بعيداً عن الاستئثار والتفرد الحاصل اليوم، وصولا إلى مرحلة جديدة من الشرعية الدولية القائمة على الحق والعدل والمساواة وبما من شانه القضاء على الآثار المدمرة للحرب الباردة وعمليات العدوان على الشعوب التي تمت خلال العقدين الماضيين.

وستعمل أيضاً على توثيق أسس التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية واحترام مواثيق حقوق الإنسان، وإعطاء قضية الحقوق والحريات أهمية خاصة بما من شأنه تعزيز الدور الإنساني في رسم ملامح مستقبل أفضل لكافة شعوب الأرض، مع الوفاء بكافة الالتزامات المترتبة على الاتفاقات والمعاهدات التي كانت الجمهورية اليمنية طرفا فيها، وعدم السماح بحدوث الاختراقات التي من شانها تشويه صورة اليمن في محيطها الإقليمي والدولي.

أضف إلى ذلك الإسهام بفاعلية من خلال الموقع الاستراتيجي الذي تمتلكه اليمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعدم السماح بنشوء بؤر توتر دولية جديدة من شأنها الإخلال بهذا المبدأ وفي المقابل الدخول في شراكة دولية للقضاء على ظاهرتي الإرهاب والقرصنة التي شهدتها المنطقة والعمل مع كافة القوى الخيرة والمحبة للسلام لنبذ العنف وعدم اللجوء إلى القوة لتسوية النزاعات الدولية.

وفيما يتعلق بالنظام الجمهوري فيعد المحدد الثاني الذي ستنطلق منه الدولة المدنية الحديثة في علاقاتها الخارجية باعتباره الإطار العام لكل التفاعلات السياسية التي تعيشها اليمن في محيطها الإقليمي والدولي.

إدارة الفتــرة الانتقاليـة *

الجمهورية اليمنية اليوم تمر بأهم مرحلة في تاريخها على الإطلاق وهذه المرحلة هي التي ستشكل مستقبل اليمن، بمعنى أن هناك فرصة تأريخية إن لم يتم التعامل معها بجدية كاملة واعتبارها الرهان الوحيد لنقل هذا البلد إلى مرحلة متقدمة فإنها إن فاتت فلن تعوض.

نحن اليوم نمر بمرحلة إسقاط نظام يأتي بعده نظام آخر وبالتالي فإن الانتقال من هذا النظام إلى نظام آخر يحتاج إلى فترة انتقالية وهذه الفترة الانتقالية هي عبارة عن قناة صلة إلى الطرف الآخر، وفي هذه المرحلة لا بد أن تكون الرؤية واضحة بأولويات الفترة الانتقالية القادمة والتي ستبدأ من اليوم الثاني لسقوط النظام وينبغي أن تكون الأولويات مطروحة وفقاً للحالة.

في عام ٢٠٠٤ وصفت إحدى المنظمات الخارجية الحالة اليمنية بأن اليمن أشبه بكائن قفز إلى الهاوية لكنه لم يرتطم بالأرض وكانت تلك رسالة للنظام ورسالة للشعب اليمني مفادها أنه لا يزال باستطاعتكم استعادة بلادكم إلى

* ورقة عمل قدمها الباحث محمد الغابري في ندوة مركز أبعاد للدراسات.

بر الأمان لأنها لم ترتطم بالأرض بعد، لكنها لو اصطدمت بالأرض لتمزقت وصارت أشلاء .
كما تحدث رئيس البنك الدولي لرئيس الوزراء عبد القادر باجمال في ٢٠٠٥ يقول له إنكم بسياساتكم هذه تقودون بلادكم إلى الانهيار وإذا انهارت فلن يساعدكم أحد وكان ذلك الحديث المعلن والبعيد عن الغرف المغلقة هو بمثابة إنذار لليمنيين كي ينتبهوا لأنفسهم وينتبهوا لبلادهم، والواقع أننا وصلنا إلى وسيلة والآلية التي نستطيع من خلالها الهبوط الآمن باليمن والمحافظة على سلامتها وهي هذه الثورة الشعبية التي تمكننا من إسقاط النظام والمحافظة على الدولة وكيانها ووجودها وهذه هي الآلية والوسيلة التي كنا نبحث عنها ولم نجدها ووجدناها في نهاية المطاف وكان في ثورة تونس وثورة مصر ف كثير من الإنقاذ لليمن.
ونحن أمام مرحلة انتقالية قادمة نلاحظ جيداً أن من سبقونا من الثوار في تونس ومصر عانوا كثيراً من مسالة ترتيب الفترة الانتقالية وعملية انتقال السلطة ومن إشكالية الدستور مع أن الثورات في الأصل تنتج شرعيات جديدة من قبل الشرعية الثورية والتي تسقط الشرعية الدستورية أصلا ولا تعطيها أي قيمة، وبالتالي يبدأ التسليم بعملية إعداد دستور مؤقت لإدارة فترة انتقالية مؤقتة.
إذاً نستطيع أن نلخص مهام الفترة الانتقالية في ثلاث مهام رئيسية :
المهمة الأولى: وقف التدهور لأن البلاد منذ زمن طويل ومنذ عام ٩٧م تقريباً دخلت مرحلة تدهور واسعة النطاق ثم تسارعت وتتابعت ولم تقف للحظة وهذه كانت كفيلة بأن توصل البلاد إلى الصومالة التي لا يزال النظام يهدد بها حتى اللحظة إلى جانب التهديد أيضاً بالانفصال والتجزئة.
وهذا النظام في حقيقة الأمر لو لم يقل إلا هذه الكلمات لكانت كفيلة بإثبات فقدانه لأهليته في إدارة شؤون اليمن لأنه لا يوجد رئيس في العالم يهدد بلاده بالانفصال والانقسام والحرب الأهلية، وهو ما يعبر طبعاً عن خيانة عظمى للبلاد ولا يليق أبداً بأي يمني عادي فما بالك بمسؤول لا تزال لديه جرأة للحديث عن شرعية دستورية لا قيمة لها على الإطلاق.
وتتمثل هذه المهمة الأولى للفترة الانتقالية في جانبين هما:
الجانب الأمني: وهذا يعني أن الدولة تقوم بوظيفتها في حماية الأمن والسلم الداخليين وأيضاً حماية أراضي الدولة ووحدتها وسلامتها ومياهها وجزرها وهذا يعني إعادة تنظيم الجيش وانتشاره على مستوى الحدود والمياه والجزر بمعنى أن الجيوش في الأصل لا توجد للمدن ولا توجد داخل البلاد وإنما توجد دائماً إما على الحدود أو تقوم بمهام خارجية وبقائها في الثكنات كما قال أحد الجنرالات الروس «إن هدف الجيش لا يتحقق ببقائه في الثكنات» لأنها طاقات قتالية إذا لم تستخدمها في مكانها فإنها ستستخدم بطريقة عكسية.
وبالتالي فإنه أثناء الفترة الانتقالية يجب وقف التدهور الأمني وذلك بالقيام بمهمة الأمن والسلم عبر إلزام الأمن بمختلف تشكيلاته بالتواجد في مقار أعمالهم الأساسية والمحافظة على أمن وسلامة المجتمع والمحافظة على أمن وسلامة البلاد وإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية بعد ذلك لأنك تعد للانتقال لدولة جديدة وهو ما يحتاج إلى بناء أرضية صلبة لذلك .
إذاً وقف التدهور على المستوى الأمني وتوفير وظيفة الحماية للناس والاستقرار الذي يؤدي إلى البلاد من جديد كلها تعد من المهام الأولى التي ينبغي على أي حكومة تأتي عقب سقوط النظام أن تعتني بها عناية فائقة جداً وأن لا تتساهل فيها وهذه أيضا من متطلباتها حل جهاز الأمن القومي باعتباره الجهاز الآمن لرعاية الجريمة وليس للأمن القومي في البلاد، وذلك كون من يتحدثون عن الأمن القومي لا يفهمون ماذا يعني الأمن القومي، بل يفهمونه على أنه جهاز لحماية تهريب المخدرات وتهريب البشر وحماية الفساد الموجود بكل أنواعه وأشكاله ومن هنا يمكن أن نطلق عليه اسم جهاز القوم الأمني أو جهاز العائلة الأمني خصوصاً وأنه ينفق عليه الكثير والكثير مع أنه عدو لليمنيين في الواقع.

الجانب الاقتصادي: وهذا يتطلب أولاً تحديد رواتب الموظفين من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابهم ومكافئاتهم، بحيث لا يقدروا على أن يصرفوا أي مبالغ كما لا يجب أن يحصلوا على أي مبالغ من أي جهة أخرى حتى يتم المحافظة على المال العام وترشيد النفقات وعدم العبث به كما يحصل اليوم.
المسألة الثانية: وتتمثل في إيقاف عملية تبديد الثروة، وهذا طبعاً يحتاج إلى عمل طويل يبدأ ببداية الفترة الانتقالية ولا ينتهي ببناء الدولة الجديدة، ويتضمن عملية المحافظة على الثروة العامة وعدم تبديدها والمحافظة على الاستثمار واستثمار الموارد الاستثمار الأمثل.
الجانب الآخر الذي ينبغي فعله في المجال الاقتصادي ما يتعلق برفع وتحسين المستوى المعيشي نحن نقول ويقول الآخرون والعالم أجمع بأن اليمن تمتلك من المقومات وعناصر القوة ما يؤهلها لأن تكون دولة قوية اقتصادية في المنطقة، وهذا جاء بناء على دراسات استراتيجية، لأن

هناك تنوع لا حدود له، والفترة الانتقالية هي من ستحدد كيفية استثمار هذه الموارد وكيفية البناء عليها.

الجانب الثالث فيما يتعلق بهذا نقول إنه لا بد من إيجاد حلول للقضايا العاجلة المتمثلة في العلاقة بين القبيلة والدولة، حل مشكلة الأراضي وهذه ينبغي أن تتم خلال الفترة الانتقالية وقبل الانتقال إلى الدولة الحديثة التي ستسير باليمن إلى مستوى الدول المتقدمة ولا تندهشوا فلديكم من القدرات الطبيعية والبشرية ما يؤهلكم لأن تكونوا مثل الدول الغربية لا يوجد ما يمنع ذلك إطلاقاً لديكم الكثير والكثير وإنما هو تبدد في ظل هذا النظام السيء.

أيضاً العلاقة بين الحزب والدولة نعتبر من القضايا التي هي بحاجة إلى حلول عاجلة بمعنى أن أي حزب في السلطة لا يحق له التصرف بالإدارة العامة للدولة والتي ينبغي أن تستمر وفق معايير ومواصفات تعتمد على المواطنة ولا تعتمد على الانتماء الحزبي أو السياسي أو المناطقي أو العشائري وهذا ينبغي أن يطبق من وكيل الوزارة إلى رئيس القسم والموظف العادي. الذي يحق للأحزاب التي فازت بأغلبية في الانتخابات تعيين الوزير ونائبه ومن في مستواهم فقط أما ما عداهم من الإدارة فيجب أن تبقى كإدارة وأن تكون هناك هيئات خدمة مدنية هي التي تعينهم بشروط ومواصفات ومعايير وهي التي تفصل وتحاسب وتراقب وتعزل وفقاً لهذه المواصفات والمعايير ولا علاقة لأي انتماء على الإطلاق عدا الانتماء للوطن والولاء العام للدولة اليمنية هذا هو الشرط الأساسي الكفاءة والنزاهة وليس كما هو حاصل اليوم مما أهدر الكثير من شؤون اليمن.

اليوم المقدم هو الثقة لا الكفاءة، والولاء لشخص الرئيس أو النظام وليس لأداء الأشخاص بل إنه يشترط أحيانا أن يكون من المفسدين في الأرض حتى يعتمدوا في وظائفهم وأي إنسان مستقيم وصالح أو أن ولاءه للدولة وللبلد هذا وللوطن هذا فإنه يتحول إلى جسم غريب لا مكان له في ظل هذا النظام وبالتالي لا بد من تصحيح هذه المعادلة.

حل القضايا العالقة هذه أيضاً يجب ترتيبها خلال الفترة الانتقالية حتى يتم بناء دولة جديدة على أسس جديدة. أيضا إرساء مبدأ المساواة.

النظام في أي مكان في العالم يقوم على أساس المساواة بين الناس بمعنى أنه لا ميزة ولا امتياز لأحد كان من كان.. الناس كلهم سواسية، ولا نظام بلا مساواة بل جوهر النظام هي المساواة فإذا كان هناك تحيز مع أو ضد فإن هذا يهدر النظام ويخلق الفوضى وهذا ما هو حاصل اليوم والذي خرجت الجماهير تثور من أجله، وينبغي على حكومة الفترة الانتقالية أن ترسي الحقوق القادمة وتبني دولة على أعلى المستويات من المساواة والعدالة الاجتماعية.

ينبغي على الحكومة الانتقالية أن تعد دراسات وأبحاثاً وأن تلقي بالناس المتخصصين باتجاه تلك الأبحاث والدراسات التي تحدد مع الأمن القومي والأمن السياسي.

في بلاد العالم كلها المخابرات تتجسس على الخارج وتكافح التجسس الخارجي في الداخل ولا تتجسس على مواطنيها باستثناء البلدان العربية حيث يستخدمها رئيس الدولة للتجسس على المواطنين وعلى شعبه، بل ويستخدمها للهدم وليس للبناء.

وبالتالي يجب أن تستخدم المخابرات في الدولة اليمنية القادمة للتجسس على الخارج ومكافحة التجسس الخارجي في الداخل وأن تمنع اي تجسس على المواطنين اليمني وهذا ما ينبغي أن يتم الترتيب له خلال الفترة الانتقالية.

وقف التدهور على المستوى الأمني وتوفير وظيفة الحماية للناس والاستقرار الذي يؤدي إلى البلاد من جديد كلها تعد من المهام الأولى التي ينبغي على أي حكومة تأتي عقب سقوط النظام

“

اليمن تمتلك من المقومات وعناصر القوة ما يؤهلها لأن تكون دولة قوية اقتصادية في المنطقة

الثورة المخمليـــة

نصر طـــه مصطفى*

تدخل الثورة الشبابية شهرها الثامن في ظل أوضاع عامة بالغة الصعوبة لم يعهدها اليمنيون من قبل حتى في ظل الشهرين الذين عاشوهما في ظل حرب صيف ١٩٩٤م.

ولذلك بدأ الثوار يتساءلون في حيرة هل طالت ثورتهم أكثر من اللازم أم أنها لازالت في طورها الطبيعي؟ وهل يعقل أن النظام اليمني المعروف دوليا بهشاشته أكثر قدرة على الصمود من الأنظمة البوليسية العنيفة التي حكمت مصر وتونس وليبيا؟! كما بدأ الملايين من اليمنيين المؤيدين لثورة الشباب الطامحين للتغيير بالتساؤل عما إن كانت هذه الثورة ستنتصر أم لا، وما إن كانوا على حق في تأييد هذه الثورة ودعمها ومناصرتها؟

ما يمكن للمرء أن يلمسه بوضوح اليوم وهو يتابع ما يحدث على الساحة اليمنية أن الثورة الشبابية لازالت محافظة على زخمها الكبير بل إن مضي الأيام دون سقوط النظام يزيد التحدي في صفوف الشباب ويجعلهم أكثر إصرارا على تحقيق أهدافهم خاصة أنهم يرون كل يوم المزيد من الانهيار والتفكك والضعف الذي تعيشه السلطة القائمة التي تبدو معزولة داخليا وخارجيا ولم يعد يختلف أحد سواء في اليمن أو في المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي أن الحل يكمن في رحيل الرئيس علي عبدالله صالح وعائلته عن الحكم خاصة بعد توقيع قادة حزبه الحاكم مع قادة المعارضة على المبادرة الخليجية التي تنص على استقالته بعد شهر واحد من التوقيع عليها.

يدرك الكثيرون بما فيهم المحبون للرئيس صالح أنه لم يعد لديه ما يعطيه بعد ثلث قرن قضاها على رأس السلطة في اليمن منها ١٢ عاما على رأس الحكم في شمال اليمن ثم ٢١ عاما على رأس اليمن الموحد وأنه قد أتيحت له الكثير من الفرص لبناء دولة نظام وقانون قوية ومتماسكة لكنه أضاعها جميعا، وهاهو اليمن يعيش حالة فوضى لم تنته منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي ولم يتخذ الرئيس صالح بشأنها أي إجراءات معالجة جادة تذكر رغم انعكاساتها السلبية على أمن وحياة المواطنين.

ومنذ العام ٢٠٠٤م دخل اليمن في حالة انحدار متواصل منذ بدء أولى جولات الصراع المسلح مع الحركة الحوثية في محافظة صعده وبعده بعام واحد بدأ تيار الحراك الجنوبي بالنشاط شيئا فشيئا من خلال حركة المتقاعدين العسكريين التي تطورت لتأخذ لاحقا أشكالا تنظيمية أكثر تطورا رغم تبعثرها وتعددها.

وهكذا بدأ اتساع الخرق على الراقع الذي كان مشغولا ذهنيا وسياسيا بالترتيب لأحد خيارين إما التمديد لنفسه أو التوريث لابنه، فيما البلد ينهار بفعل الصراع المسلح مع الحوثيين والحراك السلمي الجنوبي والمعارضة السياسية القوية لأحزاب اللقاء المشترك وفي خضم هذا كله التهديدات المستمرة لتنظيم القاعدة.

وإلى جانب ذلك كله فساد قوي الرائحة أحبط المستثمرين المحليين وأخاف المستثمرين الخارجيين فيما الموارد المحلية تتراجع بسبب تناقص كميات النفط المنتج وعجز النظام عن تطوير أية موارد جديدة من عائدات الضرائب والجمارك.

وهكذا وجدت فئة الشباب نفسها في حالة إحباط متزايد بسبب انعدام فرص العمل سواء لدى الحكومة أو لدى القطاع الخاص أو الاستثمارات الخارجية.

كل شيء كان يبعث على اليأس ويقود إلى نتيجة واحدة وهي أن هذا النظام لم يعد قادرا على العطاء وأنه فقد شروط الاستمرار التي لم يعد هناك ما يوفرها له إلا قوة السلاح المتوفرة لدى القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التي يسيطر عليها جميعا أقارب الرئيس... كانت الثورة على النظام مسألة وقت ولذلك ما إن لاحت البشائر بسقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي حتى بدأ الشارع اليمني بالحركة وارتفع منسوب الآمال كثيرا جدا مع سقوط الرئيس المصري حسني مبارك فاندفع الشباب اليمني إلى

* رئيس وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) سابقاً.

الشارع دون أي حسابات سياسية بما في ذلك عدد غير قليل من شباب الأحزاب المعارضة دون موافقة أحزابهم التي لم تكن مهيأة بالتأكيد لقيادة ثورة شعبية لكنها بعد استمرار الضغوط عليها من قواعدها لم تجد أمامها سوى الانضمام العلني للشباب ومساندة ثورتهم ضد الرئيس علي عبدالله صالح وأفراد عائلته.

لم يتعلم النظام الدروس من الحالتين التونسية والمصرية فجرب أساليب العنف والقتل التي وصلت ذروتها في جمعة الكرامة ١٨ مارس وسقط ضحيتها حوالي خمسين شابا أدت بعدها إلى حالة انهيار غير مسبوقة في كيان النظام الحاكم بانشقاقات في الجيش والأمن والجهاز المدني للدولة.

لكن شبكة المصالح الكبيرة التي أسسها الرئيس على الصعيدين الاجتماعي والسياسي مكنت النظام من الصمود إلى جانب عاملين هامين يتمثلان في حرص الشباب على سلمية ثورتهم وعدم الانسياق للعنف واستخدام القوة، وفي حرص المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي على إحداث التغيير سلميا دون الانزلاق للعنف خشية تفكك اليمن وانعكاس أية حروب داخلية سلبا على أمن واستقرار المحيط الإقليمي.

ومع مرور الوقت ورغم المواجهات العسكرية القائمة في تعز وأرحب إلا أن احتمالات الحرب الأهلية تتضاءل يوما بعد يوم، فيما يزداد الإصرار الداخلي والإقليمي والدولي على ضرورة التغيير العاجل خاصة بعد أن أثبت النظام عجزه حتى عن توفير الخدمات الضرورية للمواطنين كالكهرباء والمشتقات النفطية والغاز المنزلي والإصرار الغريب على ممارسة كل أشكال الفساد حتى آخر لحظاته!

برزت بعض الآمال مؤخرا بإمكانية حلحلة جمود الموقف في اليمن سواء من خلال تصريحات عدد من المسئولين الأمريكيين بضرورة الإسراع في نقل السلطة، أو من خلال ما تسرب عن اقتناع الرئيس صالح بتوقيع المبادرة الخليجية قريبا والاستقرار في السعودية وعدم العودة إلى اليمن – على الأقل في الوقت الحالي – وما تسرب عن لقاء مطول واستثنائي وهام بين صالح ومستشاره السياسي عبدالكريم الإرياني في الرياض خرج بنتائج إيجابية لم يتم الإعلان عنها... وفيما أعلنت المعارضة في ١٧ رمضان عن جمعية وطنية موسع تمثلت فيها مختلف قوى الثورة الشبابية من أحزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني وفئات اجتماعية مختلفة وعسكريين وانبثق عنها مجلس وطني من ١٤٣ عضوا فإن المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي يدفعان بضرورة إسراع الرئيس صالح نقل سلطاته إلى نائبه تمهيدا للتوصل إلى حل نهائي سلمي للوضع القائم تجنبا لانفجار شامل للموقف يمكن أن يحدث في أي لحظة نتيجة إحساس اليمنيين بالإحباط من عدم تجاوب النظام القائم مع كل المبادرات والحلول السلمية التي تم تقديمها خلال الفترات الماضية.

في خضم المشهد الثوري القائم في المنطقة برمتها تبدو الحالة اليمنية متفردة في الكثير من تفاصيلها.

ففي حين يحاكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك حضوريا والرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي غيابيا وفي حين يواجه الرئيس السوري بشار الأسد ثورة شعبية حقيقية قدمت أكثر من ألفي شهيد حتى الآن وفي حين يختبئ طاغية ليبيا معمر القذافي وأبناؤه كالجرذان بعد انتصار الثورة الشعبية المسلحة المدعومة من المجتمع الدولي فإن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح يواجه ثورة مخملية إلى حد كبير وضغوطا ناعمة من المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي مصحوبة بعروض مغرية تمنحه خروجا مشرفا من السلطة وحصانة قضائية من أي محاكمة محلية أو دولية إلا أن الرجل رغم هذا كله يقابل كل هذه المغريات بالكثير من الدلال والمزيد من الطلبات والشروط والتباطؤ فيما المعارضة ترمي بمسئولية التغيير في اليمن على الخارج مكتفية بما قد أنجزته من ثورة في المزاج الشعبي العام ضد نظام صالح مدركة أن الخارج لا يقل حرصا عنها فيما يتعلق بتغيير هذا النظام الذي أثبت فشله في إدارة شئون اليمن خلال الأعوام الماضية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والأمنية والعسكرية.

وبعد نجاح ثوار ليبيا في دخول العاصمة طرابلس واقتحام المقر الحصين للعقيد القذافي في باب العزيزية والسيطرة على مختلف أرجاء ليبيا وإعلان انتصار ثورتهم، فإننا لا يمكن أن نغفل أن النموذج الليبي قد أصبح ملهما هو الآخر بعد أن نجح في إسقاط النظام بالحرب المسلحة خلال ستة شهور فقط.

إذ لا يمكن لأي مراقب أن يغفل أن الشعب الليبي كان ممنوعا من اقتناء وحمل السلاح وبالمقابل فإن القذافي كان يملك ترسانة مسلحة بأيدي الوحدات العسكرية التي يسيطر عليها أبناؤه ومن ثم فإن أي مواجهة مسلحة بين الطرفين لا تمتلك – منطقيا – أي احتمالات متفائلة لإمكانية انتصار الشعب على الطاغية وأبنائه.

ومع ذلك فقد أنجز الشعب الليبي معجزة خالدة لن تنساها الشعوب بانتصار إرادته الصلبة على نظام متجذر وفي أرض شاسعة ممتدة حتى وإن كان مدعوما من الجو بطائرات حلف الناتو فهذا لا يقلل من قيمة الانتصار العظيم الذي حققه... ومن المؤكد أن هذا النصر الكبير سيفتح الآمال أمام بقية الشعوب التي تناضل سلميا ضد حكامها المستبدين في حال وجدت أن نضالها السلمي لم يصل إلى أي نتيجة وهو ما لا نرغب فيه حقيقة... وفي ظل هذه الصورة سيظل التساؤل قائما هل سينجح اليمنيون وهم أكثر الشعوب العربية تسلحا في الوصول بثورتهم السلمية إلى شاطئ النجاح قريبا؟!

and ideological paradoxes existing currently in the country.

«The intricate ideological contradictions may pose a threat to the clan , sectarian or confessional state. However, they are a precondition for the creation of a modern civil state,» it concluded.

A study on Al-Qaeda organization said that « the harbingers of change, coupled with a new formula of political legitimacy, Al-Qaeda figures prominently as a key challenge to the builders of the new Yemen, putting them to testing».

«The most crucial challenges that should be encountered in the future, aside from the results of the current protest movement, lies in how to help Yemen avoid the danger of sliding more into destructive chaos,» it noted.

It discussed the reasons for the clashes flared up between the Houthis and JMPs supporters in Al-Jawf province, the Houthi inter-fighting, and laid down a future vision for the status of these provinces.

A juristic study stated that the provisions of Islamic Sharia do in fact vary based on time and place.

Vision for New Yemen:

Some researchers set out some views on the features of the forthcoming Yemeni state. They deliberated in their researches the issues of terrorism, Houthi insurgency and the Southern Mobility Movement.

« if the state of modern institution was created, and social justice, coupled with equal citizenship, achieved , alongside real power-sharing and wealth-sharing, terrorism would drop in the future, if not totally disappear due to the lack of its breeding ground . The same applies to the issues of Houthis in Sa›ada and the southern protest movement. Still, there are other political factors, including the fact that the regime, during its reign, used political and security cards to serve its own illegal interests,» it remarked.

Another study on the «civil state» recommended the fragmentation of the system of despotism and dictatorship in order to move to a real competitive phase during which time the civil state will be built.

On the future of foreign relations and international agreements, the study confirmed that Yemen, with its future state and geographic location, should work hard towards developing its relations with the international community, using foreign relations in the service of its development and in the achievement of sustained stability and cooperation, taking part in charting a course for the world order, giving a special importance to human rights and freedoms in such a manner that enhances human role in delineating a better future for the whole world, and fulfilling the commitments of the accords and treaties to which it is a signatory».

«There are three major tasks to be done by the future Yemeni state after the ouster of the regime. These include putting a halt to the security and economic deterioration and the squandering of wealth besides specifying the relation between the state and the tribes, and resolving the problems emanating from land-grabs,» it stated.

The package included an interview with a high-profile Arab thinker, who spoke elaborately of the Arab revolutions in general and the Yemeni uprising in particular.

or federalism, while others are in support of an independent state in the province.

Another analysis stated that the protests occurring in four southern provinces fall into two categories: the first such category supports the peaceful protests while the other believes in adopting armed struggle to resolve the southern question.

In respect of «The revolution and changes within Tribes and the State», an informative study underlined that the war sparked in the Sana›a neighborhood of Hasba between the regime and sons of late Sheikh Abdullah Al-Ahmar was a turning point towards political rivalry between the formerly two strategic allies- The leader of Hashid tribe and the the regime with its military and bureaucratic nature.

The study dwelt upon the regime›s crackdown on the peaceful protests, confirming that such a clampdown helped the protests gather pace steadily. It pointed out that after the different social segments, such as the tribes, had joined in the uprising, the regime changed its tactics and waged an all-out war in Hasba suburb, Arahab district and Taiz.

On the achievements of and the obstacles to the revolution, another qualitative study indicated that the current period has been the most crucial ever since the reunification of Yemen in 1990, if not the hardest since the triggering of September and October revolutions in the 1960s.

Woes of Change:

Yemenis have been enduring since they took to the streets to demand a regime change, indicating that the tragedies of displacement, poverty and soaring unemployment have resulted from the policy of collective punishment, and the various wars waged by the regime against the country in an attempt to halt the pace of change that is going full steam ahead, according to the report.

It explained in detail the losses and casualties from Hasaba war, shedding light on the tragic conditions the people of Arahab have been suffering as confrontations with the Republican Guards continued unabated.

An article entitled « The Trial of the Mountain…. Arhab the Story of the Scorched Land» tackled some historical, geographical and military implications of Assama›a mount overlooking Capital Sanaa.

Corridors of Politics:

Politically speaking, one analysis debated the political status of the Yemeni political parties ,the role they currently play in igniting the protest movement demanding the toppling of Saleh›s regime, and the role they are presumed to play in the future.

A study on the national council that has recently been created demonstrated that this council was not up to the expectations of the youth due to some mistakes made by its founders- such as non-coordination, among others. It suggested some solutions to rectify such mistakes and to enable the council shoulder its own responsibility to the people, including by setting out a vision for the transitional period and its priorities, and the revitalization of its media performance.

Another study focused on the impact of the foreign intervention, mainly that of Saudi Arabia, on the Yemeni uprising, highlighting the effect of pragmatism on the international positions on the Yemeni revolt.

All such studies hinted at the constants and variables of the US foreign policy towards the Arab region.

Decade of Ideology:

Ideologically speaking, a study discussed the «status of Mareb governorate between interests and ideology», concluding that « During his reign, Saleh applied the strategy of building up alliances based on interests».

An analytic article touched upon the alliances that have recently been forged between the regime and extremist groups and how such alliances led to new anti-regime alliances that have emerged since the eruption of the revolution.

Another ideological article stated that there is need for a civil state to administer justice and protect common interests. This is due to the intellectual

plummeted to its lowest point during the peaceful revolt, indicating that only 25 feud cases were registered from January-June 2011, a dramatic drop from the 337 cases that happened in just one month last year.

The fall in the number of feud cases was imputed to the revolutionary commitment shown by the Yemeni tribes supporting the youth uprising, let alone the fact that these tribes were busy protecting their internal fronts against any aggression on the part of the regime.

Routes of Revolution:

Revolutionarily speaking, an essay titled «Taiz the revolution» stated that the reason why the regime mainly targeted Taiz province was due to the pivotal role it has been playing in the triggering of all Yemeni revolutions that erupted over the past century, which made this governorate lead the process of sparking off the peaceful youth revolution in February 2011.

A former Yemeni official wrote an article in which he described the Yemeni revolution as being velvet. He said : « The elapse of time without a regime collapse would make the youth more defiant, particularly as they see that the regime is crumbling and disintegrating on a daily basis to the extent that it looks totally isolated internally and externally. There is an overall consensus inside and outside Yemen that solution rests with the departure of Ali Abdullah Saleh and his family from power».

A study conducted by one academic deliberated upon the intervention between the revolutionary and political approaches, concluding that « The political parties played a key part in preparing the ground of the peaceful youth revolution; however, they , at the same time, kept curb on the revolutionary escalation at the protest squares,».

Another study concluded that the protests against the regime of President Saleh are not indicative of a crisis, rather they are suggestive of a real revolution.

An in-depth political evaluation of the regime›s media performance suggested that the revolution was increasingly gaining momentum despite the smear campaign launched against it by the regime. Al-Jazeera network and face-book were ruled the most important media tools of Arab revolts.

A legal study touched upon the difference between the constitutional legitimacy and the revolutionary one, focusing on the constitutional situation that has been prevailing in the country since the eruption of the uprising.

Moreover, another study tackled the approaches of the counter-revolution and shed light on the most important youth coalitions at Change Squar. It sorted out such coalitions in terms of their relations to the political and ideological parties, social trends and geographical areas. It also hinted at the organizational committee as well as youth and revolutionary alliances , which are of professional character.

As regards the Uprising of the Poor in Hodeida governorate , an investigative feature explained the impact of the historic uprising of the Zaraneeq (rough Tihama fighters) on the course of the revolt taking place currently in the province.

One political analysis on the political leanings of Hadramout youth showed that some youth are supporting the ouster of Saleh›s regime, others are adopting the ideas of the so-called the Southern Protest Movement that seeks either separation

case they were engaged in any clash with them,» it said.

The report said that the first Armoured Division, which is a quasi-regular army, is poorly equipped, poorly trained and poorly deployed in comparison to the Republican Guards. However, it is capable of competing with and/or defeating its rivals due to several factors, including military experience, high morale, and tribal and popular support.

The report was based on a discretionary analysis of nine factors affecting the military strength, including weapons, training, experience, morale, deployment, cohesion, popular support and the existence of other supporting armed forces .

It expected that three scenarios may dominate the situation in Yemen: Peaceful political power transition, which will indicate a victory for the revolution, or an all-out war with heavy losses, but would certainly bring about change, and overwhelming chaos. However, the international community and local parties are keen not to let the latter scenario take place. Nevertheless, it would remain as an option to be imposed by any circumstances.

The report shed light on how President Saleh had managed, during his reign, to build up an autocratic regime compatible to the traditional one. Another analytical essay set out a vision for the post-military and tyrannical era, indicating that all military and autocratic regimes in the Arab world are facing popular uprisings

Cost of change:

Some 2,443 people, including servicemen and civilians, have been killed during different events that occurred from February-September 2011.

The number of protestors killed in government crackdown on peaceful protests is estimated at 368, 15% of the total number of war victims. The number of the armed tribesmen supporting the JMPs, who were killed by government troops during the same period, is estimated at 493 or 20% of the total number.

It pointed out that those gunmen were killed in different clashes with the Republican guards in Taiz and Sana›a, mainly the district of Arahab, while others were killed in engagements with different ideologically-oriented groups that sought to exploit the security vacuum to take over provinces, as was the case with Al-Qaeda in Abyan and the Houthis in Al-Jawf.

The number of the servicemen killed in armed confrontations with militant groups reached 700 or 29% of the total number, noting that two thirds of these troops belong to the Republican Guards. Only 50 troops belonging to the pro-revolution army were killed in attacks by the Republican guards on the headquarters of the First Armoured Division, as well as the onslaughts on Taiz, Arahab and Hasbah neighborhood.

The bulk of the victims killed during the peaceful revolution belong to the militant groups, according to the report.

The number of Houthi and Al-Qaeda operatives killed in clashes wish the army and the JMPs gunmen in Al-Jawf and Abyan, in addition to those killed in a weapons store blast in Abyan or in the inter-fighting between the followers of the two clerics Abdul Al-Adheem Al-Houthi and Abdul Malik Al-Houthi was projected at 882 or 36% of the total number .

Significant Gains:

On the security side, the report revealed that feud

2,443 killed

since the eruption of Yemeni revolution

Abaad Center for Studies and Strategies has released a report on the developments that have been taking place since the outbreak of the protests demanding the departure of the regime of President Ali Abdullah Saleh in February 2011.

The report includes statistics, analyses and studies that fall into seven dimensions involving over 40 points that tackle a wide range of social, political, intellectual, human, media and military issues ,in addition to visualizing a vision for the future.

Firepower Balance:

Militarily speaking, the report revealed, based on estimated statistics on manpower and other technical factors, that the power balance of the pro-revolution Yemeni army and the Pro-Saleh troops is almost the same. It indicated that Yemen is in the possession of 156 jet fighters, mostly Meg, only 70% of which are fit for service. The pro-revolution army is in control of seven warplanes in Hodeida airport, according to the report.

It said that there are many factors that make it difficult for the regime to use the air-force in any potential military showdown with the pro-revolution army, including the fact that the majority of air-force personnel are privately or publicly supporting a regime change, which makes the issue of confusing the regime and seizing control of some airports highly expected; thereby making the air-force a burden rather than a supporting force.

It is highly expected that there would be an international intervention to impose a no-fly zone as was the case in Libya due to the heavy human losses that may result from the use of air-force, it added.

«In case the naval forces are excluded due to their weakness, taking into account that it is also difficult to use the air-force in a military settlement, it would be unpredictable which of the two sides will be able to settle the situation militarily in the event of any military stand-off. However, change is highly anticipated, « the report indicated.

«The different military regions, except the northwestern military region, won›t be able to affect any military confrontations, as the military situation would entail that such confrontations would be between the First Armoured Division, which supports the revolution, and the regime›s special forces,» it further indicated.

«Though the pro-Saleh troops are well-equipped, well-trained and well deployed inside and outside Sana›a, they are already demoralized and disintegrated, unable to utilize any other armed forces, and, above all, are lacking combat experience, let alone the fact that if they would face a hermetic siege on the part of civilians in